اليابان المارد الاقتصادى

٧

اليابان المارد الاقتصادى

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مسئول يابانى : انهيار الأقتصادات الآسيوية سيقود لانهيار الأقتصاد العالمى		الأهرام	١٣١٣	٩٨-٠١-٢٧
مؤشر "نيكاى" يغلق فوق ١٧٠٠٠ نقطة وسط أمال بتحسن الأقتصاد		الحياة	١٣١٤	٩٨-٠١-٢٧
ممثلو الادعاء يغيرون على مكاتب وزارة المال اليابانية		الحياة	١٣١٥	٩٨-٠١-٢٧
اليابان تطالب كوريا الجنوبية بمنع سفنها من دخول المنطقة المحظورة		الأهرام	١٣١٦	٩٨-٠١-٢٧
منحة يابانية للأطفال		الأهرام	١٣١٧	٩٨-٠١-٢٧
السطو على ٣٠ ألف ملف من قاعدة بيانات بنك يابانى		الأهرام	١٣١٨	٩٨-٠١-٢٧
استقالة وزير مالية اليابان بسبب فضيحة الرشاوى ...	محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣١٩	٩٨-٠١-٢٨
مجموعة الدول الصناعية السبع ستعززالين		الحياة	١٣٢٠	٩٨-٠١-٢٧
شعبية رئيس الوزراء اليابانى فى ادنى مستوى لها		الحياة	١٣٢١	٩٨-٠١-٢٩
استقالة نائب وزير المالية وانتحار مسئول كبير بالوزارة شنقا		الأهرام المسائى	١٣٢٢	٩٨-٠١-٢٩
هاشيموتو يقبل استقالة وزير المالية بعد فضيحة الرشاوى باليابان	محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٢٣	٩٨-٠١-٢٩
الصورة الأدبية وأسرار تقدم اليابان	عبد العزيز شرف	الأهرام	١٣٢٤	٩٨-٠١-٣٠
هاشيموتو يعتذر للمرة الثانية بسبب فضيحة وزارة المالية	محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٢٨	٩٨-٠١-٣٠

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الفضائح تلاحق وزارة المالية فى اليابان			
	الوفد	١٣٢٩	٩٨-٠١-٣٠
تعيين المدعى العالم السابق وزيرا للمالية			
	الجمهورية	١٣٣٠	٩٨-٠١-٣١
رئيس وزراء اليابان يعين هيكاروما تسوناغا وزيرا للمال			
	الحياة	١٣٣١	٩٨-٠١-٣١
وزير المال اليابانى لن نسمح بافلاس المصارف			
	الحياة	١٣٣٢	٩٨-٠٢-٠١
اتفاق تاريخى لحقوق الطيران بين اليابان والولايات المتحدة			
	الأهرام	١٣٣٣	٩٨-٠٢-٠١
وزير المالية اليابانى الجديد يتعهد باستعادة الثقة فى وزارية			
	القبس	١٣٣٤	٩٨-٠٢-٠١
مؤتمر دولى للمنظمات غير الحكومية باليابان يبحث سبل التخلص من الألغام المضادة للأفراد			
محمد ابراهيم	الأهرام	١٣٣٦	٩٨-٠٢-٠١
وزير الدفاع الصينى يبدأ غدا زيارة مهمة لليابان			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٣٧	٩٨-٠٢-٠٣
لماذا استقال وزير المالية اليابانى ؟!			
	المساء	١٣٣٨	٩٨-٠٢-٠٣
دافوس : واشنطن تدعو الى دعم صندوق النقد			
	الحياة	١٣٣٩	٩٨-٠٢-٠٣
زيارة تاريخية للوزير الدفاع الصينى لليابان			
	الجمهورية	١٣٤١	٩٨-٠٢-٠٤
"كوداك" امريكا تخسر نزاعها مع "فوجى" اليابان			
	الأحرار	١٣٤٢	٩٨-٠٢-٠٤
انتهاء أزمة "الصيد" حول جزر كوريل			
	الوفد	١٣٤٣	٩٨-٠٢-٠٤
هاشيموتو.. والتأرجح على حافة الأزمات !!			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٤٤	٩٨-٠٢-٠٤
هجوم بالصواريخ على مطار "ناريتا" اليابانى احتجاجا على تنظيم دورة الألعاب			
	الأهرام	١٣٤٦	٩٨-٠٢-٠٤

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اليابان : هاشيموتو يؤكد على شفافية الاصلاح		القبس	١٣٤٧	٩٨-٠٣-٠٦
اتهام مسئولين بالنبك المركزى اليابانى فى فضيحة الرشوة		الأحرار	١٣٤٨	٩٨-٠٣-٠٨
الفضائح قد تطال مسؤولين فى البنك المركزى	رويترز	القبس	١٣٤٩	٩٨-٠٣-٠٨
صندوق النقد يجدد دعوته لليابان لاصلاح اقتصادها		القبس	١٣٥٠	٩٨-٠٣-٠٩
استقالة وزير المالية ضربة لها شيموتو	هانى محمد فرج	الأخبار	١٣٥١	٩٨-٠٣-١٠
مسؤولون يابانيون يزورون اندونيسيا وسنغافورة لدرس حجم المساعدات المطلوبة		الحياة	١٣٥٢	٩٨-٠٣-١١
وزير المال اليابانى يؤكد ان حكومته لاتدرس اجراءات جديدة لحفز الأقتصاد		الحياة	١٣٥٣	٩٨-٠٣-١١
طوكيو وواشنطن تحذران رعاياهما فى الشرق الأوسط		الحياة	١٣٥٤	٩٨-٠٣-١٢
رشاوى البنوك تهز الأقتصاد اليابانى !	حسن صبرى	المصور	١٣٥٥	٩٨-٠٣-١٣
اليابان تؤيد موقف الولايات المتحدة وتستبعد المشاركة فى ضرب العراق		الأهرام	١٥٣٦	٩٨-٠٣-١٤
ارتفاع الفائض التجارى اليابانى الى ٩٣ مليار دولار ومجلس النواب		الأهرام الأقتصادى	١٣٥٧	٩٨-٠٣-١٦
تباطؤ صادرات الصين بسبب الازمة الأسيوية	رويتر	الحياة	١٣٥٨	٩٨-٠٣-١٦
أسرار المعجزة اليابانية فى عيون مصرية		الأهرام الأقتصادى	١٣٥٩	٩٨-٠٣-١٦
اليابان .. دولة بلا موارد وتصدر كل شئ !	د.عبد القادر حاتم	الأهرام الاقتصادى	١٣٦٠	٩٨-٠٣-١٦
اجراءات يابانية جديدة لمساعدة الدول الآسيوية على تخطى أزمتها		الحياة	١٣٦٥	٩٨-٠٣-٣١

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اليابان ترفض نداء من مجموعة السبع وكالات الأنباء	الجمهورية	١٢٦٦	٩٨-٠٢-٢٣
قطع رأس الفساد بواسطة اليابانى المركزى	العالم اليوم	١٢٦٧	٩٨-٠٢-٢٣
الأمير سلمان التقى رئيس الوزراء اليابانى جاسر الجاسر	الحياة	١٢٦٨	٩٨-٠٢-٢٤
الشركات الاميركية تستيقظ من سباتها لتصحح مساراتها قبل فوات الأوان	القبس	١٢٦٩	٩٨-٠٢-٢٧
الدولار يواصل ارتفاعه وانخفاض فى للعملات الأوروبية سعيد غزلان	العالم اليوم	١٢٧٢	٩٨-٠٢-٢٨
ارتفاع حاد للاسهم اليابانية	الحياة	١٢٧٣	٩٨-٠٢-٢٨
اليابان والأقتصاد الآسيوى محمد شفيق جبر	الأهرام	١٢٧٤	٩٨-٠٣-٠١
اليابان يجب ان تقود آسيا الى الخروج من أزمتها	الأهرام الأقتصادى	١٢٧٥	٩٨-٠٣-٠٢
أسرار المعجزة اليابانية فى عيون مصرية	الأهرام الأقتصادى	١٢٧٦	٩٨-٠٣-٠٢
الدول الصناعية تلوم اليابان هانى محمد فرج	الأخبار	١٣٨٢	٩٨-٠٣-٠٣
ضغوط أمريكية على اليابان لتنشيط التبادل التجارى	الأحرار	١٣٨٣	٩٨-٠٣-٠٣
الولايات المتحدة وأوروبا تضغطان على اليابان	الحياة	١٣٨٤	٩٨-٠٣-٠٣
موسم الانتحار سماء عمر	الأخبار	١٣٨٥	٩٨-٠٣-٠٥
اليابانيون يرصدون حركة الاستثمارات عبد المجيد المهيلمى	الحياة	١٣٨٦	٩٨-٠٣-٠٥
توقيف مسؤولين من وزارة المال فى اليابان	الحياة	١٣٨٨	٩٨-٠٣-٠٦

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التحقيق فى فضائح الفساد داخل البنك المركزى اليابانى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٨٩	١٠-٠٣-٩٨
مسئول يابانى يؤيد اجراء محادثات اقتصادية مشتركة			
	الأحرار	١٣٩٠	١٠-٠٣-٩٨
رئيس وزراء اليابان يجتمع مع سوهارتو			
	الحياة	١٣٩١	١٣-٠٣-٩٨
الفائض التجارى اليابانى يقفز فى كانون الثانى مع ركود الاقتصاد			
	الحياة	١٣٩٢	١٣-٠٣-٩٨
الإدعاء يداهم بنك اليابان المركزى ويقبض على أحد كبار مسؤوليه			
	الحياة	١٣٩٣	١٣-٠٣-٩٨
اعتقال مسئول كبير بالبنك المركزى اليابانى بتهمة الرشوة			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٩٤	١٣-٠٣-٩٨
محافظ بنك اليابان المركزى ينوى الاستقالة			
	الحياة	١٣٩٥	١٣-٠٣-٩٨
موسم الإنتحارات بوزارة المالية اليابانية			
	الجمهورية	١٣٩٦	١٣-٠٣-٩٨
واشنطن تطلب من هاشيموتو تعزيز رسالتها لسوهارتو			
	القبس	١٣٩٧	١٣-٠٣-٩٨
محافظ بنك اليابان المركزى يعلن رغبته فى الاستقالة			
	الأحرار	١٣٩٨	١٣-٠٣-٩٨
اللعب على المكشوف			
منير عامر	العالم اليوم	١٣٩٩	١٤-٠٣-٩٨
الفائض التجارى اليابانى يقفز فى يناير مع ركود الأقتصاد			
	الأهرام الأقتصادى	١٣٠٠	١٦-٠٣-٩٨
الأقتصاد اليابانى ... وحافة الأنتحار!!			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام الأقتصادى	١٣٠١	١٦-٠٣-٩٨
هاشيموتو يطالب سوهارتو "بخطوات شجاعة"			
	الأهرام	١٣٠٤	١٦-٠٣-٩٨
"فضائح الفساد" شبح يطارد حكومة هاشيموتو			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٠٥	١٨-٠٣-٩٨

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
واشنطن تحذر من خطورة الفائض التجاري لليابان	الأهرام	١٣٠٨	١٩-٠٣-٩٨
اليابان تعيد جدولة منة بليون ين من ديون كوبا	الحياة	١٣٠٩	١٩-٠٣-٩٨
الفائض التجارى اليابانى يرتفع ٨٨,٧فى المئة الشهر الماضى	الحياة	١٣١٠	٣٠-٠٣-٩٨
باكولت هونشا اليابانية تخسر ١٠٥,٧ بليون ين فى صفقات	الحياة	١٣١١	٣١-٠٣-٩٨
هل تمهد الطريق لتحسين العلاقات بين البلدين ؟	الأهرام	١٣١٢	٣١-٠٣-٩٨
مصر تنقذ اليابان وكوريا .. / محمد على ابراهيم	المساء	١٣١٣	٣١-٠٣-٩٨
رسالة من الملك فهد الى رئيس الوزراء اليابانى	الحياة	١٣١٦	٢٢-٠٣-٩٨
مرحبا / محسن محمد	العالم اليوم	١٣١٧	٢٢-٠٣-٩٨
الحكومة اليابانية تستعد لتقنين التعاون الدفاعى مع أمريكا	الأهرام	١٣١٨	٢٣-٠٣-٩٨
اليابان فى طريقها لأول انكماش اقتصادى منذ ٢٣ عاما	الأهرام الأقتصادى	١٣١٩	٢٣-٠٣-٩٨
تحرير "سوق المال " .. هل ينقذ "اليابان"؟ / نزيزة الافندى	الأهرام الأقتصادى	١٣٢١	٢٣-٠٣-٩٨
المصالح المشتركة .. وراء تطور علاقات طوكيو وموسكو / شعبان	المساء	١٣٢٦	٢٤-٠٣-٩٨
اليابان ودور "الوسيط" لإخراج الدول الآسيوية من أزمتها المالية	الأهرام	١٣٢٨	٢٥-٠٣-٩٨
اليابان تعلن خطة لحفز الأقتصاد كلفتها ١٣٤ بليون دولار	الحياة	١٣٣٠	٢٧-٠٣-٩٨
السجن ٨ سنوات لمسئول سابق فى مؤسسة يابانية كبرى	الوفد	١٣٣١	٢٧-٠٣-٩٨

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ارتفاع البطالة .. بين اليابانيين			
	المساء	١٣٣٢	٩٨-٠٣-٢٨
معدل البطالة فى اليابان			
	القبس	١٣٣٣	٩٨-٠٣-٢٨
ارتفاع معدل البطالة فى اليابان الى مستوى قياسى			
	الحياة	١٣٣٤	٩٨-٠٣-٢٨
اليابان وروسيا توقعان اتفاقية للتعاون فى مجال الفضاء الأسبوع المقبل			
	الأهرام	١٣٣٥	٩٨-٠٣-٢٩
العلاقات اليابانية الكورية والخروج من نفق الماضى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٣٦	٩٨-٠٣-٣١
الخبراء يتوقعون انهيار الأقتصاد اليابانى			
وكالات الأنباء	الوفد	١٣٣٨	٩٨-٠٤-٠٣
بوادر أزمة بين الصين واليابان بسبب الدلاى لاما			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٣٩	٩٨-٠٤-٠٤
ادنى سعر للين اليابانى منذ ٦ سنوات ..			
	الأهرام	١٣٤٠	٩٨-٠٤-٠٤
اليابان تتعهد باجراءات مالية جزئية لإنعاش الأقتصاد			
وكالات الأنباء	الوفد	١٣٤١	٩٨-٠٤-٠٥
رئيسا اليابان والصين يجتمعان فى لندن قبل القمة الأوروبية -الأسيوية			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٤٣	٩٨-٠٤-٠٦
اليابان تراس مجلس الأمن خلال الشهر الحالى			
	الأهرام	١٣٤٤	٩٨-٠٤-٠٦
النخبة المدوية : برامج الأصلاح الأقتصادى اليابانى			
	الأخبار	١٣٤٥	٩٨-٠٤-٠٦
تدشين "الحلم المستحيل " فى اليابان			
	الحياة	١٣٤٦	٩٨-٠٤-٠٦
انخفاض قياس فى مبيعات السيارات المستوردة فى اليابانى			
	الأهرام	١٣٤٧	٩٨-٠٤-٠٧
تأزم الأوضاع الاقتصادية باليابان			
	الأهرام	١٣٤٨	٩٨-٠٤-٠٧

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ريوتار وهاشيمووتو يتعهد بإجراءات جريئة لإنعاش الاقتصاد اليابانى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٤٩	٩٨-٠٤-٠٧
هاشيموتو يتعهد باتخاذ اجراءات اقتصادية جريئة			
	الحياة	١٣٥٠	٩٨-٠٤-٠٧
هاشييموتو يتعهد خفض الضرائب ٣٠,٥بليون دولار			
	الحياة	١٣٥١	٩٨-٠٤-٠٨
أكبر اندماج لشركتين أمريكيتن فى الخدمات المالية			
	الأهرام	١٣٥٢	٩٨-٠٤-٠٨
مؤشرات جديدة على تدهور الأقتصاد اليابانى			
	الأهرام	١٣٥٣	٩٨-٠٤-٠٨
علاقات السياسيين برجال الأعمال أخطر عيوب الأقتصاد اليابانى			
	الوفد	١٣٥٤	٩٨-٠٤-٠٩
البرلمان اليابانى يقر موازنة حجمها ٧٧,٧تريليون ين			
	الحياة	١٣٥٥	٩٨-٠٤-٠٩
الأسواق العالمية تستقبل بحذر خطة إنعاش الأقتصاد اليابانى			
	الأهرام	١٣٥٦	٩٨-٠٤-١٠
هاشيموتو يعلن عن خطة تتكلف ١٣٠ مليار دولار لإنعاش الأقتصاد اليابانى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٥٧	٩٨-٠٤-١٠
بوادر انقسام داخل الحزب اليابانى الحاكم بسبب خطة الإنعاش الأقتصادى			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٥٨	٩٨-٠٤-١١
اليابان تدرس خفضا جديدا للضرائب			
	الحياة	١٣٥٩	٩٨-٠٤-١٣
برامج الأصلاح الاقتصادى اليابانى			
د.صليب بطرس	وطنى	١٣٦٠	٩٨-٠٤-١٣
هاشيموتو يستعد لإجراءات اقتصادية بعد الأستقبال			
	الأهرام	١٣٦٢	٩٨-٠٤-١٣
اليابان تدرس خفض ضريبة الدخل واندونيسيا تمنع سفر مسئولى البنوك			
	الأهرام	١٣٦٣	٩٨-٠٤-١٣
وزير المال اليابانى لن يشارك فى اجتماع مجموعة السبع			
	الحياة	١٣٦٤	٩٨-٠٤-١٤

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هاشيموتو عازم على ارضاء يلتسن			
	الحياة	١٣٦٥	١٤-٠٤-٩٨
وزير المال اليابانى لن يشارك فى اجتماع مجموعة السبع			
	الحياة	١٣٦٤	١٤-٠٤-٩٨
البنك المركزى اليابانى يحذر من استمرار الركود			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٦٦	١٤-٠٤-٩٨
سلام الخير			
سعيد سنبل	الأخبار	١٣٦٧	١٤-٠٤-٩٨
اليابان تنتقد توقعات صندوق النقد فى شأن اقتصادها			
	الحياة	١٣٦٨	١٥-٠٤-٩٨
طوكيو تستجيب لمطالب واشنطن على الطريقة اليابانية			
	المساء	١٣٦٩	١٦-٠٤-٩٨
اميركا واليابان تتعهدان التعاون لدعم الين الهابط			
	الحياة	١٣٧١	١٦-٠٤-٩٨
الدين الداخلى .. يتجاوز الناتج القومى اليابانى			
	المساء	١٣٧٣	١٧-٠٤-٩٨
مؤتمر وزراء مجموعة الدول الصناعية الكبرى يحض اليابان على تصحيح قيمة الين			
	الحياة	١٣٧٤	١٧-٠٤-٩٨
الولايات المتحدة تخفف انتقاداتها للاصلاح الأقتصادى فى اليابان			
	الحياة	١٣٧٦	١٩-٠٤-٩٨
تظاهرات معادية تستقبل يلتسن فى اليابان			
	الحياة	١٣٧٧	١٩-٠٤-٩٨
المفاوضات تبدأ قريبا لإبرام معاهدة سلام روسية -يابانية			
	الأخبار	١٣٧٨	٣٠-٠٤-٩٨
يلتسن وهاشيموتو تويتفقان على مفاوضات فى شأن الجزر			
	الحياة	١٣٧٩	٣٠-٠٤-٩٨
اليابان .. والبحث عن الدواء الشافى لمشاكلها الأقتصادية			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام الأقتصادى	١٣٨١	٣٠-٠٤-٩٨
من يدير دفة الأقتصاد العالمى ؟			
ناصر محمد حسين	العالم اليوم	١٣٨٤	٣٠-٠٤-٩٨

مجلد رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وشنطن ترحب بالخطة اليابانية لإنعاش الأقتصاد لكنها تعتبرها غير كافية			
	الحياة	١٤٠٥	٣٦-٠٤-٩٨
طوكيو تجرى اتصالات سرية لتطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية			
	الأهرام	١٤٠٦	٣٧-٠١-٩٨
أزمة اليابان الأقتصادية تؤثر على الكبار ويتجاهلها الشباب			
	الأهرام المسائى	١٤٠٧	٣٧-٠١-٩٨
شركة يابانية تفوز بعقد إنشاء مصنع البولى بروبلين			
	الأهرام الاقتصادى	١٤٠٨	٣٧-٠٤-٩٨
الرئيس الفرنسى يؤيد عملة يابانية قوية للحفاظ على الأستقرار			
	الحياة	١٤٠٩	٣٨-٠٤-٩٨
القمة اليابانية -الروسية بين ثورة التوقعات			
	الأهرام	١٤١٠	٣٨-٠٤-٩٨
اندماج أربعة من أحزاب المعارضة فى اليابان			
	الأهرام	١٤١٢	٣٨-٠٤-٩٨
اليابان تضع الخطط التنفيذية لأتفاق التعاون العسكرى مع أمريكا			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤١٣	٣٨-٠٤-٩٨

مسلسل رقم ٧ اليابان المارد الأقتصادى (المجلد السابع)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الأقتصاد اليابانى فى "عنق الزجاجة "			
	الوسط	١٣٨٦	٩٨-٠٤-٣٠
الأمير سلمان فى طوكيو يناقش مستقبل الشراكة			
بسر البناسر	الحياة	١٣٨٨	٩٨-٠٤-٣١
الفائض التجارى اليابانى يزيد ٥٦٥ فى المئة فى آذار			
	الحياة	١٣٨٩	٩٨-٠٤-٣١
من القلب			
محسن محمد	المساء	١٣٩٠	٩٨-٠٤-٣١
ارتفاع الفائض التجارى لليابان مع العالم الخارجى			
	الأهرام	١٣٩١	٩٨-٠٤-٣١
هاشيموتو أقترح على يلتسين ترسيم الحدود بين روسيا واليابان			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٩٢	٩٨-٠٤-٣١
الأقتصاد اليابانى بين جرأة هاشيموتو والضغوط الأمريكية			
	الأهرام	١٣٩٣	٩٨-٠٤-٣٣
تصاعد القلق فى اليابان من تدهور سعر الين			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٣٩٦	٩٨-٠٤-٣٣
كلينتون يضغط على اليابان وشيراك يتصدى له			
	الحوادث	١٣٩٧	٩٨-٠٤-٣٣
اليابانيون يقللون الإنفاق .. خوفا من الغد			
	المساء	١٣٩٩	٩٨-٠٤-٣٤
اليابان تقرر تأجيل سياسة الإصلاح المالى			
	الأهرام	١٤٠٠	٩٨-٠٤-٣٥
دعوة يابانية لإقامة نظام سياسى جديد فى حوض الباسفيك			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٠١	٩٨-٠٤-٣٥
اليابان : "خطة الانعاش " تكلف ١٣٨بليون دولار			
	الحياة	١٤٠٢	٩٨-٠٤-٣٥
.. وشيراك يبدأ زيارته الرابعة والأربعين لليابان			
محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٠٣	٩٨-٠٤-٣٦
أمريكا ترحب بالخطة اليابانية لإنعاش الطلب الداخلى			
وكالات الأنباء	الأهرام	١٤٠٤	٩٨-٠٤-٣٦



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ١ / ١٩٩٨

مسئول يابانى: انهيار الاقتصادات الآسيوية سيقود لانهيار الاقتصاد العالمى

أمريكا اللاتينية تصبح أكثر جذبا للشركات الأجنبية بدلا من المنطقة الآسيوية

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقى - العواصم الآسيوية - وكالات الأنباء - فى الوقت الذى تفجرت فيه مظاهرات جديدة فى أندونيسيا تطالب باستقالة الرئيس سوهارتو، كشفت دراسة أمريكية جديدة عن أن الاتفاق العالمى لشراء السلع والمنتجات الامريكية قد انخفض فى عام ١٩٩٧ لاول مرة خلال خمس سنوات بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكى أمام العملات الأخرى خاصة الآسيوية مما جعل المنتجات الامريكية أكثر غلاء، وحذر مسئول يابانى من أن انهيار الاقتصادات الآسيوية سيقود إلى انهيار الاقتصاد العالمى.

وقالت الدراسة التى اجرتها شركة كين. بى. ام جى للمحاسبة والاستشارات، إن الدولار الامريكى ارتفع بنسبة ١٦.٧٪ امام المارك الألمانى و ١٢.٥٪ أمام الين اليابانى وهما العملتان الرئيسيتان اللتان تنافسان الدولار، فى حين سجل ارتفاعاً قياسياً فى مواجهة العديد من العملات الآسيوية خلال العام الماضى بسبب الأزمة الاقتصادية التى تعصف بالاقتصادات الآسيوية، والذى تزامن مع النمو المتواصل للاقتصاد الأمريكى، مما دفع المتعاملين وسماسرة البورصات إلى اللجوء إلى الدولار لانه الآمن.

وقالت الدراسة إن قوة العملة الامريكية قد ساعدت فى دعم إنفاق الشركات الامريكية على الشركات الاجنبية بنسبة ٢١٪ أو مايعادل ٧٩ مليار دولار، وهو أعلى انفاق فى العالم.

وقالت الدراسة ان الأزمة الاقتصادية فى أسيا قد جعلت منطقة أمريكا اللاتينية اكثر المناطق النامية جذباً للشركات الامريكية والأجنبية من منطقة آسيا الباسيفيكية، فقد تضاعف إنفاق الشركات الأجنبية فى دول أمريكا اللاتينية فى الوقت الذى انخفض الإنفاق فيه على دول منطقة الباسفيك بنسبة ٢٠٪.

وفى طوكيو حذر مسئول يابانى كبير من أن الأزمة المالية الحالية فى أسيا هى أزمة الرأسمالية العالمية وليس أزمة آسيوية فقط.

وقال أيسوكين ساكاكيبارا نائب وزير المالية اليابانى ان آسيا توفر جزءا كبير من المدخرات المالية إلى العالم فإذا انهارت الاقتصادات الآسيوية فان العالم كله سوف ينهار أيضاً.

وأعرب المسئول اليابانى فى حديثه لمجلة نيوزويك الأمريكية عن تفاؤله بشأن قرب انتهاء الأزمة الآسيوية قائلا أنه يعتقد اننا بدأنا نرى الضوء فى نهاية النفق.

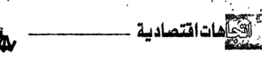
وتأتى تصريحات المسئول اليابانى فى الوقت الذى ارتفع فيه الين اليابانى أمام الدولار الأمريكى فى تعاملات أمس حيث سجل الين ارتفاعا مقداره ٤٤ ين ليصل فى تعاملات أمس إلى ١٢٥.٥٨ ين مقابل الدولار فى التعاملات فى بداية الأسبوع أمس.

وسجل مؤشر نيكى للأوراق المالية فى بورصة طوكيو أيضا ارتفاعا مقداره ٢٨٤.٢ نقطة.

كما سجلت البورصات الآسيوية ارتفاعا بشكل عام أمس. ففى جاكرتا ارتفع مؤشر البورصة بمقدار ٢٢.٧٠ نقطة، كما سجلت العملة الأندونيسية ارتفاعا مقابل الدولار ووصلت قيمة الروبية ١٣٥٥٠ للدولار مقابل ١٤٥٠٠ روبية فى تعاملات يوم الجمعة الماضى.

كما سجل مؤشر بورصة سول ارتفاعا مقداره ٩.١١ نقطة أو مانسبته ١.٧٪.

وقد أعلن فى أندونيسيا أن مصانع تجميع السيارات قد قررت وقف تجميع وانتاج السيارات لمدة ثلاثة اشهر على الأقل بسبب الأزمة الاقتصادية.



مؤشر "نيكاي" يغلق فوق ١٧٠٠٠ نقطة وسط آمال بتحسن الاقتصاد

● طوكيو – رويترز – اغلق مؤشر «نيكاي» الرئيسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية فوق مستوى ١٧٠٠٠ نقطة للمرة الأولى السنة الجارية بعدما ازداد اقتناع المتداولين تدريجاً بأن الحكومة تدرس جدياً خطوات لدعم الاقتصاد المنهك.

وبلغ مؤشر «نيكاي» المؤلف من ٢٢٥ سهماً ممتازاً في نهاية التداولات ١٧٠٧٣,٣٣ نقطة، بارتفاع ٢٨٤,٢٢ نقطة او ما يوازي ١,٦٩ في المئة. وهذا اعلى مستوى اغلاق له منذ ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) الماضي عندما اغلق عند ١٧٣٦٣,٧٤ نقطة.

وقال وسطاء ان «نيكاي» قفز اكثر من ثلاثة في المئة ليصل الى ١٧٣٥٢,٩٥ نقطة خلال جلسة بعد الظهر، الا انه فقد قوة الدفع مع تزايد عمليات البيع لجني الأرباح.

ممثلو الادعاء يغيرون على مكاتب وزارة المال اليابانية

● طوكيو – رويترز – قال مسؤول في وزارة المال اليابانية ان ممثلي الادعاء دهموا امس الاثنين مكاتب ادارة التفتيش المالي في الوزارة للبحث عن ادلة في شأن ادعاء حصول احد المفتشين على رشوة.

وتأتي عملية المداهمة بعدما ترددت انباء الشهر الجاري ان ممثلي الادعاء يستهدفون كبار المسؤولين في الوزارة للاشتباه في حصولهم على رشاوى.

وكانت صحيفة «نيهون شيمبون» المالية اليومية نشرت مطلع الشهر ان البنوك ودور الوساطة تقدم رشاوى للمسؤولين من مكتب المصارف والأوراق المالية في الوزارة للحصول على معلومات سرية عن التفتيش الدوري للوزارة على المؤسسات المالية.



اليابان تطالب كوريا الجنوبية بمنع سفنها من دخول المنطقـــة المحظـورة وهاشيموتو يطالب بالهـدوء

طوكيـو ـ مكتب الأهرام: طالبت اليابان كوريا الجنوبيـة أمس بالإلتزام بالقـواعد المتفق عليها بين البلدين بشأن حقوق الصيد والخاصة بعدم دخول سفن صيد كورية إلى المنطقة المحظورة القريبة من المياة الاقليمية لليابان ، وذلك بعد أن دخلت ثماني سفن كورية المنطقة المحظورة فى تحد لقرار اليابان بانهاء العمل بمعاهدة الصيدة لعام ١٩٦٥ من طرف واحد وكانت كوريا الجنوبية قد قررت ـ وفى رد فعل انتقامى عقب ابلاغها بقرار طوكيو ـ رفع كل القيود التى وضعتها طواعية بشأن دخول سفنها هذه المنطقة للصيد.. ووصف المتحدث الرسمى باسم الحكومه اليابانية كاينزو موراوكا أمس قرار سول بانه غير مرغوب فى ضـوء رؤية اليابان لمستقبل عـلاقات البلدين وأعرب عن احتجابه على استمرار وجود السفن الكورية داخل المنطقة المحظورة . كما أعرب عن أمله فى ان تتعامل كوريا الجنوبية مع الوضع الراهن بهدوء وبأسلوب يتسم بالحرص . وفى هذه الاثناء اعلنت السلطات اليابانية ان ثمانى سفن كورية لاتزال موجودة فى المنطقة المحظورة التى دخلتها أمس الاول على الرغم من مطالبتهم بمغادرتها ، وقال رئيس الوزراء ايوثارو هاشيموتو ان حكومته ستتعامل بهدوء مع هذا الموقف.



منحة يابانية للأطفال

★وقع توشيمي فوجيتا قنصل اليابان بالاسكندرية عقدين تقدم بموجبهما اليابان منحتين قيمتهما ٦٣ الف دولار من برنامج مساعدات الحكومة اليابانية لمؤسستين أهليتين.. ويحصل مركز الحياة للمعوقين ذهنيا بالاسكندرية على منحة قيمتها ٥٦ الف دولار لتطوير المركز وتزويده بأجهزة تعليمية وتدريب مهني للمعاقين.

كما اعتمد فوجيتا منحة لجمعية سان جورج للأطفال قيمتها ٧٦٤٦ دولارا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ١ / ١٩٩٨

السطو على ٢٠ ألف ملف من قاعدة بيانات بنك يابانى

قال بنك ساكورا المحدود ـ أكبر بنوك اليابان ـ الاسبوع الماضى أن قاعدة البيانات الخاصة بعملائه قد تعرضت للسطو من قبل لصوص المعلومات،حيث تمت سرقة بعض البيانات الأساسية الخاصة بعملاء البنك كالأسماء وتواريخ الميلاد وعناوين المنازل وأرقام التليفونات وبيعها لإحدى الشركات المتخصصة فى إعداد القوائم البريدية بطوكيو.

وقال البنك إن البيانات الخاصة بما يقرب من ٢٠ ألفا من عملائه البالغين حوالى ١٥ مليونا قد تعرضت للسرقة، وقال إن اللصوص لم يتمكنوا من الحصول على الشفرات السرية الخاصة بفتح والدخول على حسابات العملاء ولم تتم سرقة أى أموال، وأن هذه البيانات قد تمت سرقتها أثناء قيام الشركة المنفذة لنظام المعلومات بالبنك بتغيير وتحديث البرامج الخاصة بالنظام العام الماضى، لكن البنك رفض اعطاء معلومات عن اللصوص أو الكشف عن أسماء الذين قاموا بتحديث نظام المعلومات العام الماضى،واكتفى البنك بالقول أنه ابلغ شرطة طوكيو بالواقعة كى تقوم بالتحقيق فى الامر.





استقالة وزير مالية اليابان بسبب فضيحة الرشاوى.. وهاشيموتو يعتذر للشعب

بورصة نيويورك توافق على وقف التعاملات إذا انخفض مؤشر دوجونز لأقل من ٢٠٪

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي - العواصم الآسيوية وكالات الأنباء - فى تطور مهم باليابان أعلن هيروشى متيسوزوكا وزير المالية أنه سوف يستقيل من حكومة ريوتاروهاشيموتو رئيس وزراء اليابان بسبب فضائح الرشاوى المالية التى تفجرت فى وزارته خلال الأيام القليلة الماضية، وذلك فى الوقت الذى شهدت فيه الأسواق الآسيوية تطورات جديدة أمس

فى حين أعلن فى بورصة نيويورك انه تم الاتفاق بين مديرى البورصات الأمريكية على وقف التعاملات فى أسهم البورصة اذا انخفض مؤشر دواوجونز بنسبة ٢٠٪ على أن يتم تطبيق ذلك فى ٥ فبراير المقبل.

وتقضى القواعد الجديدة بوقف التعاملات اذا انخفض المؤشر بنسبة ١٠٪ فى الجلسة المسائية، وكانت القواعد الخاصة بوقف التعاملات مؤقتا لتجنب وقوع انهيار كبير قد بدأ العمل به بعد انهيار عام ١٩٨٧ لكن الخبراء رأوا أن تحديد وقف التعاملات اذا انخفض المؤشر بنحو ٥٥٠ نقطة لايمثل أمرا منطقيا نظرا لأنه يشكل نسبة ٧٪ من قيمة المؤشر الذى زادت قيمته خلال الأشهر الأخيرة.

ففى طوكيو ذكرت شبكة التليفزيون اليابانية شبه الرسمية «ان.أتش.كى» ان وزير المالية هيروشى ميتسوزوكا قد أعلن استقالته أمس بسبب فضيحة الرشاوى التى تفجرت فى وزارته، وقادت الى القاء القبض على اثنين من كبار المسئولين أمس الأول، وقالت وكالة الأنباء اليابانية «جى.جى» أن وزير المالية قابل هاشيموتو مساء أمس لبحث موضوع استقالته بعد ان اقترح الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم على أحزاب المعارضة باستقالة ميتسوزوكا مقابل اقرار الميزانية التكميلية فى البرلمان فى اليوم التالى.

ويتعرض وزير المالية لضغوط قوية منذ عدة أسابيع حتى يقدم استقالته بعد أن اقتحم المحققون القانونيون وزارة المالية بفحص ملفات الفساد بها واعتقال اثنين من كبار المسئولين بها، وهو أول حادث من نوعه منذ ٥٠ عاما

ومن المقرر ان يتقدم وزير المالية باستقالته رسميا اليوم.

وكانت السلطات القضائية قد هاجمت وزارة المالية أمس الأول واعتقلت كلا من كوتش مياجوا - ٥٢عاما - وتوشيمى ثان أتش ٤٨ عاما بتهمة ابلاغ البنوك مقدما بموعد الفحص (التحرى) المفاجىء الذى تقوم به «وزارة المالية للبنوك مقابل دفع البنوك لنفقات قيمتها ٤٠ ألف دولار فى صورة مشروبات وسهرات لمدة أربع سنوات.

وكانت أحزاب المعارضة اليابانية قد اتفقت فيما بينها على مقاطعة اجتماعات لجنة الميزانية التابعة لمجلس النواب ومطالبة وزير المالية بالاستقالة بعد تفجر فضيحة الرشاوى فى وزارته.

وقال كانزو موراوتا المتحدث الرسمى باسم الحكومة ان هاشيموتو اعتذر للشعب اليابانى عن الفضيحة وتعهد خلال اجتماع مجلس الوزراء أمس ببحث أسباب الفضيحة.

وفى جاكارتا رحبت الأسواق والمراقبون باعلان اندونيسيا أمس خططا كبيرة لحل أزمتها المالية ومشكلة الديون الضخمة إلا ان المحللين مازالوا غير واثقين فى احتمالات نجاح تلك الخطط الجديدة.

وقد أعلنت حكومة اندونيسيا امس خطة تطوعية بالتوقف المؤقت (مهلة) لسداد خدمة ديونها بالعملات الأجنبية، وذلك بعد التشاور مع كبار المسئولين فى البنوك الدولية التى تدين لها أندونيسيا وتبلغ قيمة الديون المطلوب سدادها للبنوك والشركات الاجنبية نحو ٦٦ مليار دولار. وقالت الحكومة الاندونيسية إنها سوف تضمن التزامات البنوك التجارية للمودعين والمقرضين فى خطوة تستهدف استعادة الثقة للقطاع المصرفى باندونيسيا.

ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة نشرتها منظمة الصحة العالمية ان نمو السياحة العالمية سيشهد تباطؤا واضحا فى عام ٩٨ بسبب الأزمة المالية الآسيوية وذكر تقرير المنظمة الصادر فى مدريد أنه على الرغم من أن عددا كبيرا من السائحين سيتوجهون إلى أسيا للاستفادة من انخفاض الاسعار الا ان هذا لن يعوض الخسائر التى سببتها الأزمة فى أسيا



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ١ /١٩٩٨

مجموعة الدول الصناعية السبع ستعزز الين

● لندن – رويترز – قالت صحيفة «اندبندنت» البريطانية امس الاثنين ان من المرجح ان يتفق وزراء مال دول مجموعة السبع الشهر المقبل على التدخل في اسواق الصرف الاجنبي لدعم الين.

وأضافت انه من المتوقع ان تستهدف مجموعة السبع وصول الين ازاء الدولار الى نطاق يراوح بين ١٢٠ و١٢٥ يناً.

وذكرت ان الولايات المتحدة التي تخشى ان يتضخم عجزها التجاري مع اليابان نتيجة الازمة الاقتصادية في آسيا، تحض على رفع سعر الين.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١/١٩٩٨

شعبية رئيس الوزراء الياباني في أدنى مستوى لها

● طوكيو – رويترز – أظهر استطلاعان للرأي العام نشرا أمس الأربعاء ان شعبية رئيس الوزراء الياباني ريوتارو شاشيموتو انخفضت الى ادنى مستوياتها.

ونشر الاستطلاعان بعد يوم واحد من استقالة وزير المالية هيرشي ميتسوزوكا بسبب فضيحة رشوة. وأظهر احد الاستطلاعين والذي نشرته صحيفة «ميانيتش» واجرى في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من الشهر الجاري ان ٢٧ في المئة فقط من الأشخاص الذين جرى سؤالهم راضون عن اداء حكومة هاشموتو وهي أدنى نسبة منذ تولي منصبه في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦.

وأظهر الاستطلاع الثاني الذي نشرته صحيفة «يوميوري شيمبون» واجري في نفس اليومين ان نسبة المؤيدين لهاشيموتو بلغت ٣٤,٧ في المئة انخفاضاً من ٣٨,٣ في المئة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وذكرت «يوميوري» ان الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أوضحوا ان أكثر الأشياء غير الراضين عنها هو أسلوب معالجة الاقتصاد بينما قال ثلثهم ان حكومة هاشيموتو فشلت في تحقيق أي شيء.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/ ١ /١٩٩٨

في فضيحة الرشاوى باليابان:

استقالة نائب وزير المالية وانتحار مسئول كبير بالوزارة شنقا

طوكيو ـ وكالات الأنباء : قدم نائب وزير المالية اليابانى استقالته أمس عقب يوم واحد من استقالة الوزير وذلك إثر فضيحة الرشاوى التى تورط فيها اثنان من كبار المسئولين بالوزارة.

فى غضون ذلك انتحر مسئول كبير بوزارة المالية شنقا فى إطار تداعيات الفضيحة.

وذكرت وكالة «كيودو» اليابانية نقلاً عن الشرطة أن هذا المسئول يدعى يوتشى أوتسوكى ويبلغ من العمر ٥٤ عاما، وأن زوجته هى التى اكتشفت انتحاره عندما عادت إلى شقتها حيث وجدته مشنوقا بالقرب من مدخل الشقة.

وذكرت مصادر بوزارة المالية اليابانية ان ممثلى الادعاء كانوا قد استدعوا أوتسوكى لاستجوابه أمس ولكنه لم يمثل أمامهم فى الوقت المحدد.

وكان وزير المالية المستقيل هيروشى متسوزوكا قد اعترف بمسئوليته عن الفضائح المتعلقة بوزارته.

يذكر أن السلطات اليابانية اعتقلت قبل أيام اثنين من كبار مفتشى وزارة المالية للاشتباه فى تلقيهما رشاوى فى صورة حفلات ترقية باذخة وخدمات أخرى من بنوك مقابل تسريب معلومات سرية عن مواعيد وأماكن عمليات التفتيش.



المصدر : الأهـــــــرام

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ١ / ١٩٩٨

هاشيموتو يقبل استقالة وزير المالية بعد فضيحة الرشاوى باليابان

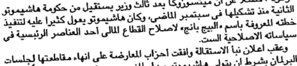
الحكومة تعد قانونا جديدا لمكافحة انتشار الفساد بين موظفى الدولة

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى: قبل ريوتارو ها شيموتو رئيس وزراء اليابان استقالة وزير ماليته هيروش ميتسوزوكا أمس رسمياً بعد تفجر فضيحة رشاوى فى وزارته واعتقال اثنين من كبار مسئولى وزارة المالية قبل يومين بتهمة تلقى رشاوى من ٤ بنوك كبرى نظير تسريب معلومات لها حول مواعيد عمليات التفتيش التى تقوم بها وزارة المالية على أنشطتها. وبذلك يحمل ميتسوروكا نفسه مسئولية تفجر الفضيحة بحكم منصبه

وقرر هاشيموتو أن يتولى بنفسه مهام منصب وزير المالية لحين اختيار وزير جديد الاسبوع القادم وسط انباء عن أن ميتسوزوكا يحاول دفع سوهيى ميياشيتا مدير وكالة الدفاع السابق لتولى المنصب خلفا له.

هيروش ميتسوزوكا وزير مالية اليابان الذى قدم استقالته من منصبه أمس بعد تفجر فضيحة الرشاوى فى وزارته، يلوح بيده للمصورين وهو يغادر وزارة المالية أمس.

وتمثل استقالة وزير المالية ضربة جديدة قاسية لحكومة هاشيموتو فى وقت تسعى فيه لاستعادة الثقة فى النظام المالى للبلاد بعد المشاكل العديدة التى تعرضت لها فى الأونة الأخيرة وانعاش الاقتصاد الذى يعانى الركود ، فضلا عن أن ميتسوزوكا يعد ثالث وزير يستقيل من حكومة هاشيموتو الثانية منذ تشكيلها فى سبتمبر الماضى، وكان هاشيموتو يعول كثيرا عليه لتنفيذ خطته المعروفة باسم «البيج بانج» لاصلاح القطاع المالى أحد العناصر الرئيسية فى سياساته الاصلاحية الست.



وعقب اعلان نبأ الاستقالة وافقت أحزاب المعارضة على انهاء مقاطعتها لجلسات البرلمان بشرط ان يتولى هاشيموتو مهام المنصب ويحضر بصفته وزيراً للمالية الجلسة التى عقدها البرلمان أمس.

وفى الوقت ذاته، انتحر مسئول كبير بوزارة المالية اليابانية امس بعد استجوابه فى اطار فضيحة الفساد. وذكرت وكالات الانباء اليابانية ان يوشى اوتسوكى شنق نفسه فى مبنى الوزارة.

وقد أظهر استطلاع للرأى أجرته صحيفة «يوميورى مشيميون» ان شعبية حكومة هاشيموتو انخفضت الى ٣٤,٦٪ وهى أدنى نسبة يتم تسجيلها منذ توليه السلطة قبل عامين فى حين بلغ عدد غير المؤيدين ٥٢,٧٪، وأشار الاستطلاع الذى شمل حوالى ثلاثة آلاف شخص الى ان تزايد عدد المعارضين للحكومة اليابانية يرجع الى سياساتها التى لاتحظى بالقبول وبصفة خاصة الاقتصادية منها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/١/١٩٩٨

الصورة الأدبية وأســـرار تقـــدم اليـــابان

بقلم الدكتور
عبد العزيز شرف

يميز العلماء بين القومية والطابع القومي، ويحددون الفارق ايضا بين الطابع القومي National Character والصورة القومية National Image، تاسيسا على ان الطابع القومي: ظاهرة تنبع من التحليل الموضوعي للسمات والملامح الفردية على المستوى الجماعي والشمولي. وهي خصائص فردية تعبر عن الانتماء الى مجتمع سياسي معين بحيث ترتبط بذلك المجتمع وجودا أو عدما. اما المفهوم الثاني اي (الصورة القومية) فيقصد بها كيفية تصور مجتمع لمجتمع اخر، سواء اكان هذا التصوير يعبر عن الحقيقة ويعكس الصفات الواقعية للانتماء الى ذلك المجتمع الآخر ام أن هذا التصور يخضع لعملية تشويه مقصودة او غير مقصودة. فالطابع القومي يقصد به تلك الصفات التي يتصف بها العربي أو المسلم العادي. اما الصورة القومية فيقصد بها كيف يتصور الاجنبي - الامريكي او الانجليزي مثلا - العربي أو المسلم - سواء كان هذا التصور مطابقا للحقيقة أم غير مطابق لتلك الحقيقة.

•ويذهب د. حامد ربيع - رحمه الله - إلى ان دراسة الطابع القومي لشعب من الشعوب لم تعد تمثل مجرد الفضول العلمي وإنما أصبحت إحدى الأدوات العلمية ذات الطابع الحركي التي تمكن من تحقيق غرضين اولهما فهم منطق وأسلوب تفكير ذلك الشعب وثانيهما تصور ردود الفعل المختلفة والمتوقعة، او بعبارات أخرى التنبؤ مما يمكن أن يحدث او يحتمل حدوثه من شعب معين لو تحدد موقف معين وهكذا نرى العلوم السلوكية تصير حلقة الوصل بين الحركة السياسية والثقافة العلمية

من بين النماذج الواضحة بهذا الخصوص تطبيقان لم نكن نعلم عنهما شيئاً ولا نزال نجهل بخصوصهما الكثير من التفاصيل الأول الشعب الالماني والثاني المجتمع الياباني كلاهما يمثل العداوة التقليدية والخطر الحقيقي على الديموقراطية الأمريكية. احدهما حربة موجهة الى المحيط الأطلسي وثانيهما حربة مغروزة في وسط المحيط الهادي وكان من الطبيعي أن تتجه السياسة الأمريكية لأن تضع لها هدفا محدداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية كيف تشل هذا الخطر او على الأقل تتحكم في حركته؟ وكان من المنطقي ان تلجا إلي علماء التحليل السلوكي بقصد اكتشاف طبيعة خصائص كل من هذين المجتمعين: خطوة أولى في سبيل وضع خطة حركية ترمي إلى تقليم اظافر كلا المجتمعين •

ويقول د. ربيع في دراساته للطابع القومي: «لم نعلم ولا نزال نعلم شيئا من التفاصيل، ولكن في عام ١٩٥٤ خرج علينا الفيلسوف الاشهر «سالومون» بكتاب بعنوان «سوف أظل بروسيا» حيث سقطت في يده بطريق المصادفة اداة جمع المعلومات التي كانت قوات الاحتلال الالماني قد قامت بتنفيذها لدراسة خصائص الطابع القومي الألماني رغم ذلك فقد ظل علماء التحليل السلوكي على حذر من تقبل الدلالة حتي خرج علينا العالم الأمريكي الذي عمل فترة طويلة مستشاراً لكيندي والذي يمثل قوة رئيسية في معهد هوفر ذي الشهرة العالمية في الأبحاث الاجتماعية بمؤلف بعنوان «اليابان الدولة الكبرى» ليخبرنا في احد فصوله كيف عكف هو وزملاؤه على دراسة الطابع القومي الياباني.



د. محمد عبد القادر حاتم

الشيخ محمد عبده

تظهرنا هذه الدراسات على اهداف بحثية، تختلف عن أهدافنا في السياق العربي، والاسلامي، ذلك أن الطابع القومي العربي والاسلامي، قد تعرض لفنون من الدراسات البحثية، التي تركز على «قصور العرب وتخلفهم في سياق النظرة العنصرية، التي تبرر الاستعمار».. وحسبنا التدليل على هذه الصورة، أن نعود الى مقالات «هانوتو» الوزير الفرنسي والتي فند ركائزها الأستاذ الامام محمد عبده في مطلع هذا القرن العشرين، من هذه المقالات يتضح أن تشويه الصورة قد تعرض له العرب، كما تعرض له اليابانيون، والألمان.

وفي كتاب أستاذنا د. محمد عبد القادر حاتم: «أسرار تقدم اليابان»، والذي أصدرت هيئة الكتاب طبعته الثانية خلال هذه الأيام الكريمة، نتعرف على صورة اليابان من منظور موضوعي، تتسم به كتابات المؤلف جميعا، وهو منظور يعنينا - في العالم العربي والإسلامي - من حيث التعرف على اسرار التقدم بهدف النهوض والبناء.

ففي هذا الكتاب نتعرف على أخلاق اليابانيين، وهي تجسيد تطبيقي للاخلاق التي قررها الاسلام، ونجد الادارة اليابانية وهي مبنية، على الرأي الجماعي وليس الفردي - وكفالة الموظف والتوظيف مدى الحياة، ستجد الاقتصاد الياباني القومي المبني على الولاء والانتماء للوطن، ويوضح د. حاتم كيف اصبح التعليم، والتعليم، والتعليم من



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١/١٩٩٨

اسباب تقدم اليابان ـ حتى لنقول معه· ان واحنا ان نفكّر عالمياً وننفذ داخليا
انه عصر العولمة الذى يجب ان نستعد له
يقول د . حاتم ·
ماأحوجنا اليوم إلى ان نبحث مشاكل العولمة وحرب التجارة الدولية
فمثلا - اليابان أمرتها امريكا بعدم التسليح نفذت اليابان ولكنها تفوقت على امريكا
ى الاقتصاد - فاصبح لايخلو بيت في امريكا من سلعة يابانية
قامت امريكا وطالبت اليابان بأن تفتح اسواقها للبضائع الامريكية ففعلت اليابان
وقررت ان هناك ١٠٠ دولار لكل مواطن يشترى سلعا مستوردة امريكية .
ورفض الشعب اليابانى شراء السلع الامريكية فطلبت امريكا ان تحد اليابان من تصدير سلع يابانية لليابان - ففعلت اليابان ذلك لكن كان الين قويا - فوصل سعر الدولار إلى ٨٠ ينا يابانيا فقامت اليابان بشراء المبانى والاحياء والاستديوهات الامريكية ستخدمة قوة الين على الدولار واشتكت امريكا بان اليابان ستشترى امريكا .
ولما وصل الين إلى مستوى ان الدولار كان سعره ١٠٠ ين قامت امريكا بالتأثير فى ورصات جنوب شرق اسيا ووقعت العملة التايلاندية وطلبت امريكا من اليابان مساعدة اندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وقامت اليابان بانشاء صندوق للمساعدة بعد ان رفضت امريكا ان توجه صندوق النقد الدولى للمساعدة ولكن اخطرت لاعطاء الضوء الاخضر لصندوق النقد الدولى للمساعدة - ووصل الدولار إلى ١٣٠ ينا يابانيا - وهنا ان اليابان ستنتهز هذه الفرصة لتزيد من التصدير إلى العالم لان الين منخفض - لجأت الدول الامريكية واوروبا إلى ان تطلب من اليابان ان تقلل التصدير للخارج وتهتم الاقتصاد الداخلى وهكذا نجد مرونة الاقتصاد اليابانى وقوته . «لعب لعبة القط والفار ـع الغرب » اين هذه الصورة الواقعية ، ونحن على مشارف قرن جديد ، من الصورة التى تراها «عيون زرقاء» على حد تعبير د . حاتم ، فى سياق حديثه عن كتب كثيرة ومؤلفات عديدة صدرت عن اليابان الحديثة كتبها مؤلفون غربيون «واغلب هذه الكتب لم نصف اليابان ولم تعطها حق قدرها ولم تحلل الاوضاع اليابانية تحليلا ينهض على الفهم السليم .. وتعليق اليابانيين على هذه الكتب ينصب فى ان مؤلفيها يرون اليابان بعيون زرقاء ولذلك اراد من هذا الكتاب ان يكون على عكس هذا المنهج ، فهو لاينظر إلى اليابان تلك النظرة ، وإنما اشعر بالفخر والتقدير لان بلدا شرقيا أستطاع أن يقهر المستحيل فى سنين معدودة لاتحسب من عمر التاريخ كذلك ليس هذا الكتاب لسائح زار اليابان ولم يغادر غرفة فندقه واخذ يكتب ، كما فعل الكثيرون .. ويقول اليابانيون عن كل هذه الكتب .. كتاب عن اليابان من شرفة الفندق ..
ولهذه الصورة جذور بحثية فى الدراسات الغربية ، عن الشرق إجمالا ، وحسبنا ان نذكر فى هذا السياق ، الحديث الصحفى الذى أجراه بشاره تقلا فى الاهرام عام ١٩٠٠ مع الوزير الفرنسى «هانوتو» والذى قال فيه : «إن الذى نبه اليابان هو خوفها من

اوروبا ، وهى التى لم تتعز عن ضعفها باحتقار الاجنبى ، لانه عنصر غريب ، ودينه بعيد بمراحل عن دين اهل اليابان ، بل قال رجال هذه المملكة بوجوب محاربة اوروبا ، ولكن بسلاح اوروبا ، او بان تتشبه بها فى العلم والمدنية والإقدام ، ولهذا فازت فى مطالبها ، وحالت دون فتوحات الاوروبى الاقتصادية أولا فالسياسية ثانيا ولو اتى رجال الشرق القريب هذا المأتى منذ حرب القرم لما شكا مسلم من اوروبا ، ولما شكا كاتب اوروبى من حال الشرق وأهله، بل لو فعلوا وحدث انقلاب عظيم فى السياسة الأوروبية سواء كان فى أوروبا أو فى الشرقين الأقصى والأدنى لكان دون شك حظ دولتكم العثمانية أضعاف حظوظ اعظم دولة أوروبية .. وأرانى فى هذا الشرح قد بلغت ماقصدته من تنفيذ مايزعمه رجالكم الذين إذا رجعوا إلى نفوسهم عرفوا هذه الحقائق كما نعرفها نحن، وقد كان يجب عليهم أن يجهروا بها خدمة لأمتهم ولوطنهم لا أن يتجاهلوها ويكذبوها».

وفى هذا الكلام صواب، لولا أن النتيجة التى خلص اليها، وكشفت عن غرضه البحثى متناقضة مع النموذج، وهو الغرض الذى يلخصه قوله فى ختام حديثه الصحفى: «لهذا كانت السلطة المدنية اهم واشد من الرابطة الدينية»!

يقول الاستاذ الإمام محمد عبده فى عام ١٩٠٠م
«إن كان المسلمون اليوم ينتفعون بشىء، ويعتبرون بمثال. لم يكن انفع لهم من الاعتبار بما جاء فى كلام مسيو هانوتو. فقد أرشدهم إلى عيوب فيهم لايسعهم إنكارها، وهداهم إلى مقاصد لطلاب الاستعمار فى ديارهم قد شهدوا بالعيان اثارها، وصرح لهم بأن الاعتماد على العدالة فى معاملة الدول ضرب من الخبال، وعقد الآمال بإنصاف الأمم تلمس للمحال، وما على المتهم بحماية ذماره مما يجب على الانسان أن يحميه مثل الوطن والعرض».
وهى نصيحة يجب على المسلم قبولها من أجنبى عنه، وكان يجب عليه من قبل أن يقبلها من أبى بكر الصديق رضى الله عنه، فقد قال لخالد بن الوليد حين ارسله لحرب اليمامة: (حاربهم بمثل مايحاربونك به : السيف بالسيف والرمح بالرمح).
ولايخفى ان كل نزاع فهو حرب، وكل منافسة فيما هو عماد الحياة فهى جلاد، وكل عمل يأتيه أحد المتنافسين للظفر بمنافسه فهو جهاد، وكل وسيلة تظفره بطلبته فهى سلاح، وكل تجاذب أو تدافع بينهما فهو كفاح، وكل منفعة حفظها أو استخلصها منه فهى غنيمة، وكل انخذال عن حق أو تفويت لمصلحة فهو مزيمة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/١/١٩٩٨

مالظافر فى ميدان المنافسة من كان رأيه أسد، وقوته أشد، وسلاحه أحد، فاذا قربت القوتان من التكافؤ امكن بمصالح المتنافسين ان تتفق ، وسهل على كل منهما ان يرتفق، وإلا استحال الاتفاق، واستبد القوى بالارتفاق، بل صعب على الضعيف أن ينال حق البقاء، سنة الله في عالم الأحياء

إلى أن يقول الاستاذ الإمام كان على المسلم أن يعرف ذلك منذ قرون، وله فى كتابه المنزل خير هاد وارشد مرشد، وكان يكفيه منه آية «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة» فقد دعته الآية الكريمة إلى الإعداد، وطالبته بأن يبلغ منه حد المستطاع، ولاحد لما تستطيعه امة إذا صرفت قواها العقلية والجسدية فى ما هيئت له. وأطلقت له القوة، وهى كل مايقوى به خصم على خصم، ويقتدر به على حماية نفسه وحوزته من اعتداء معتد، أو يستطيع به استخلاص حق من يد مغتصب، وخير القوى ماحفظ به الحق، وعظمت به المنفعة، ووقف لهيبته كل من المتنافسين عن حد، حتى يستقر السلام بينهم، وتشمل الطمأنينة نفوسهم

وقد تألفت قوى الأمم الأوربية من عناصر هى : العلم والأدب والتجارة والصناعة والعدل والدين والسلاح وذكرت الدين فى جملة عناصر القوة لأن مسيو هانوتو لاينكر ان أوروبا تعتمد على الدين فى سياسة الاستعمار، وإن المرسلين والجمعيات الدينية من اهم الوسائل لديها فى إعداد الشعوب إلى قبول سلطانها عن سنوح الفرص لسوقه إليها، وتهيئة نفوس الأمم لاحتمال ماينقض به ذلك السلطان متى أظلهم، وفى فتح المغالق التى لايستطيع السلاح وحده أن يفتحها، وتمهيد السبل التى لايمكن لساعد الجندى وحده أن يمهدها وهى من الأمور المسلمة التى لايجادل فيها عارف مثل هانوتو»

ويوفر مجال الأدب بكل نواحيه ميدانا فسيحا للتعبير عن الذات أو المشاركة فى تعبير الآخرين الفردى على الأقل. ولقد تميز الأدب اليابانى منذ صحوته القوية فى منتصف هذا القرن بالبحث عن الذات يقول د. حاتم «اتجه معظم هذا البحث إلى الحفاظ على الهوية اليابانية فى وجه موجة التأثير الغربى الحضارى العارمة، واتجه جانب آخر منه إلى البحث عن الهوية الذاتية فى اطار المجتمع كوحدة متكاملة. ويحبذ الكاتب اليابانى مايسميه اليابانيون «رواية الانا» بصورة خاصة، ويتضمن هذا النوع تفحصا وغوصا عميقا وصريحا بصورة تكاد تكون محرجة لمشاعر الكاتب الشخصية فى بيئة اقتصادية

وتتناول مثل هذه الروايات في العادة من زوايا ضيقة وفردية إلى الحد الذى يجعل تصويرها للمجتمع مبتورا ومشوها، وإن كانت تفصح عن دقائق وتقلبات روح الفرد الإنسانية وهو ما يهم القارىء اليابانى . وقد يفسر هذا الاهتمام بالذات شعبية الروايات الروسية من عهد ما قبل الثورة فى اليابان . فالشخصية والمجتمع اليابانى والروسى مختلفان تماما، ولكن تصوير الروس لصراع النفس البشرية مع مجتمع مستبد والبحث عن التعبير عن الذات يلقى صدى كبيرا فى النفسية اليابانية لأسباب واضحة.

ولا يستطيع الكثيرون أن يصبحوا كتابا ناجحين إلا أن ملايين اليابانيين يعبرون عن انفسهم كتابة بطريقة أو بأخرى . كالميل الشديد لكتابة المذكرات ومحاولات قرض الشعر والتانكا التقليدى المكون من واحد وثلاثين مقطعا والهاييكو الاكثر حداثة والمكون من سبعة عشر مقطعا على حد سواء من الصور الشعرية التى يزيد من تحديدها قيود شعرية لا حصر لها. وعلى الرغم من ذلك يشبع عدد كبير من اليابانيين ميلهم للتعبير الذاتى عن طريقهما. وتنتشر المجلات الشعرية ومجموعات قصائد الشعر ودراسته كما تعقد مسابقة «تانكا» الوطنية كل سنة حول موضوع محدد فى الشعر وتتلى القصيدة الفائزة أمام الامبراطور الذى يساهم بالقاء قصيدة.

ويجد ملايين اليابانيين أيضا وسائل للتعبير عن ذواتهم عن طريق الفنون المختلفة والموسيقى والرقص.

كما أن أنواع الرقص المختلفة المرتبطة بالمسرح قبل المعاصر وبالجيشا تمثل المحور الرئيسى لنشاط التدريب العديدة التى يتولى الإشراف عليها وإدارتها أناس كرسوا حياتهم لها . وينطبق نفس الشىء على كل أنواع الموسيقى التقليدية ويتزايد فى نفس الوقت عدد الذين يكتسبون مهارة العزف على آلات وأنواع الموسيقى الغربية المختلفة. فطريقة سوزوكى بأن يبدأ عازفو الكمان الصغار التدريب من سن سنتين أو ثلاث فى مجموعات كبيرة مشهورة عالميا.

كما أن لكل من أنماط الرسم التقليدى وصنعة الخزف مدارسها المتكاثرة بالإضافة إلى أنواع الفن الغربى المختلفة ومراسيم تقديم الشاى التقليدية وتنسيق الزهور وما شابه. ويدخل الجودو والكاراتيه والفنون القتالية الأخرى ضمن هذا التقليد الخاص بتنمية المهارات الفردية. وتشكل كل من هذه المدارس الخاصة بتعليم الأسلوب اليابانى جماعة داخلية مكونة من المشاركين فيها إلا أن جوهر القصيد فى هذا السياق أن لمعظم اليابانيين مهاراتهم الأدبية والفنية والادائية والذاتية، وليس كل ذلك وسيلة للتعبير الذاتى عن النفس فحسب بل أنه من عناصر الهوية الذاتية العزيزة عليهم.

ولم تبدأ الولايات المتحدة إلا مؤخرا معرفة هذا النوع من الحماس الفنى الجماهيرى الذى وجد فى اليابان منذ مدة طويلة، ولعله هنا أيضا قد جاء نتيجة جزئية للحاجة عن التعبير عن الذات والهوية فى بيئة اجتماعية ومزدحمة وخانقة. وكثيرا ما نستخف بمثل هذه الأنشطة ونسميها هوايات ولكن اليابانيين يقدرونها بصفتها «شومى» أذواق تساعد على تأكيد هويتهم، وكثيرا ما تتزايد أهميتها ولا تجرء ممارسات كتم الشهوات



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٨

القاسية مثل الحمامات الباردة في الشتاء بنفس دوافع المتصوف الغربي أو الهندى بل من أجل تنمية قوة الارادة وكانت فلسفة التأمل «زن» معروفة منذ العصور الوسطى وإن لم يكن ذلك بهدف التوصل إلى اشراقة المعرفة والحكمة بقدر ما كان الهدف منه العناية بانضباط النفس. وربما اجتذبت مثل هذه الممارسات بعض الشباب الغربي الذى يلتمس طريقه إلى أسلوب جديد في التحكم في الذات للأسباب نفسها.

ويقدس اليابانيون عادة انضباط النفس ورعاية قوة الإرادة ، إذ أنهم يعتبرونها أساسية لقيام الإنسان بواجباته في الحياة فهم يسعون إلى السكينة والطمأنينة الداخلية وإلى دمج غير أنانى للفكرة المناسبة بالفعل المناسب ليؤدى ذلك إلى اجراء فورى وحاسم

ويكتشف وعظهم الدائب بوضوح أنهم لا يعتبرون التوافق الاجتماعي أو تحقيق الإنسان لدوره في الحياة من الأمور التي تتم تلقائيا بل يعتبرونها مهارات يتعلمها الانسان بصعوبة.»

وحين نعود إلى حديث الأستاذ الامام محمد عبده يتضح لنا الهدف البحثى الذى يسعى إلى بحث «أسرار التقدم» من أجل النهوض والبناء، تأسيسا على أن «الإسلام دين العلم والمدنية».

وهو الهدف نفسه الذى يسعى اليه اليوم د. حاتم من خلال تأمله في تجارب العالم، ليقدم النموذج للأجيال القادمة .. يقول:

«وما أحوجنا ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين أن نقف وقفة مع أنفسنا في لحظة صدق نحاول أن ننظر بعمق وجدية إلى التجربة اليابانية ونتعلم قدر استطاعتنا من هذه التجربة .. ونأخذ ما يصلح لبلادنا وشعبنا .. فليست كل التجربة صالحة لأى بلد . كما ليست كل التجربة غير صالحة لأى بلد . أقول .. تجربة لا نأخذها كلها ولا نتركها كلها بل نأخذ منها ما يناسب ظروفنا ويلائم واقعنا مهما بعدت المسافة بيننا وبين اليابان «اطلبوا العلم ولو في الصين»، ونترك ما عدا ذلك».



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١ / ١٩٩٨

هاشيموتو يعتذر للمرة الثانية بسبب فضيحة وزارة المالية

اتفاق بين كوريا الجنوبية والبنوك التجارية على إعادة جدولة الديون

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي

للمرة الثانية خلال أسبوع اعتذر رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو بسبب الفضيحة التى هزت وزارة المالية عقب اعتقال اثنين من كبار المسئولين فيها بتهمة تلقى رشاوى من عدد من البنوك نظير تسريب معلومات حول مواعيد عمليات التفتيش التى تقوم بها الوزارة على انشطتها، وهى الفضيحة التى أدت الى استقالة وزير المالية هيروش ميتوزوكا وبعض كبار مسئولى الوزارة.

وقال هاشيموتو امام لجنة الميزانية بمجلس المستشارين ان مسئولية الحكومة تقتضى التحقيق بعناية فى الفضيحة واتخاذ الاجراءات المناسبة التى من شأنها الحيلولة دون تكرارها وتعهد باختيار وزير جديد للمالية خلال ساعات والاسراع باعداد قانون يضمن التزام موظفى الدولة بمعايير وقواعد اخلاقية أكثر عند أداء مهام مناصبهم، وتجدر الاشارة الى ان هاشيموتو يتولى مهام منصب وزير المالية لحين اختيار الوزير الجديد.

ومن بين الأسماء المرشحة لشغل المنصب وزير الصحة جونيتشيرو كويزومى والمتحدث السابق باسم الحكومة سيروكو كا جياما، كما يتردد أن كيتشى ميازاوا رئيس الوزراء الأسبق من بين المرشحين لاسيما ان هذا الترشيح يحظى بتأييد الدوائر الاقتصادية، ومن المعروف أن ميازاوا هو صاحب فكرة استخدام الأموال العامة لانقاذ المؤسسات المالية المفلسة.

وقد طلب رئيس الوزراء خلال اجتماعه مع كبار مسئولى الحزب الليبرالى الديمقراطى اختيار وزير المالية الجديد من خارج الفصيل الذى ينتمى اليه ميتسوزوكا الذى يحاول اسناده الى سوهيى ميياشيتا مدير وكالة الدفاع السابق وهو مالايحظى بموافقة بعض قادة الحزب والمعارضة لانه كان يعمل من قبل بالوزارة.

وفى غضون ذلك قدم تاكيش كومورا نائب وزير المالية استقالته من منصبه لرئيس الوزراء وقال إنه يتحمل مسئولية اندلاع الفضيحة بحكم منصبه، وقد قبل هاشيموتو الاستقالة وقرر تعيين كوجى تانامى مستشار مجلس الوزراء للشئون الداخلية خلفا له.

وكان مسئولا بالوزارة يدعى يويتش اتسوكى قد انتحر مساء أمس الأول بمنزله بعدما طلبت منه سلطات التحقيق الادلاء باقواله فى الفضيحة وأعرب رئيس الوزراء عن اسفه لانتحاره غير انه قال إنه كان ينبغى عليه الاجابة على اسئلة سلطات التحقيق بدلا من قتل نفسه.

وفى نيويورك توصلت كوريا الجنوبية الى اتفاق مع ١٣ من البنوك التجارية الامريكية والدولية على اعادة جدولة ديون قصيرة الأجل قيمتها ٢٤ مليار دولار تمثل ربع قيمة الديون المستحقة السداد فى العام الحالى مما يتيح لكوريا الجنوبية فرصة لالتقاط الانفاس واستعادة ثقة المستثمرين فى اقتصادها وذكر البيان المشترك الذى صدر أمس الأول انه تم الاتفاق على مبادلة الديون قصيرة الأجل بقروض تستحق السداد خلال فترة تتراوح مابين عام وثلاثة أعوام وبسعر فائدة سنوى يزيد بنسبة تتراوح مابين ٢,٢٥ و٢,٥٠ فى المائة على سعر الفائدة على القروض المتبادلة مابين البنوك فى لندن والمعروف بسعر «ليبور» وتبلغ نسبته حاليا ٥,٦٪ وستضمن الحكومة الكورية سداد هذه الديون.

وقد رحب الرئيس المنتخب كيم وأى جونج بالاتفاق وقال إنه يبعد خطر الافلاس عن البنوك التجارية وقال المسئولون فى سول إن الحكومة ستحتفظ بحقها فى سداد الديون قبل موعدها إذا تيسر لها ذلك. وكانت المفاوضات بين الجانبين قد بدأت فى ٢١ يناير الماضى لكنها تلقت دفعة قوية بعد أن أعلن الرئيس كلينتون فى خطابه عن «حالة الاتحاد» انه يتعين على الولايات المتحدة أن تقدم الدعم للدول الآسيوية حتى يمكن تجنب امتداد اثار الأزمة المالية الى السواحل الأمريكية.

وقد ارتفع سعر الدولار أمس فى مواجهة المارك الألمانى بينما انخفض امام الين اليابانى بسبب التفاؤل ازاء احتمال ان تعلن اليابان عن خطة انتعاشية جديدة للاقتصاد فى ٢٠ فبراير المقبل. كما كان للاتفاق الكورى مع البنوك التجارية تأثير ايجابى على المعاملات فى حين تسبب التشاؤم إزاء احتمالات رفع أسعار الفائدة الألمانية الى هبوط سعر المارك الألمانى. وقد أصدرت مؤسسات التقويم تقريرا ذكر فيه انها خفضت مستوى المصداقية الائتمانية لعدد من البنوك الألمانية بما فى ذلك بنك دويتش أكبر البنوك الألمانية بسبب تأثرها بالديون الآسيوية. وقد انخفض سعر الدولار الى ١٢٥,٨٤ ين مقابل سعر ١٢٦,٠٦ ين أمس الأول كما أعلنت نفس هذه المؤسسات خفض مستوى المصداقية الائتمانية لنحو ثمانية من البنوك التجارية الاندونيسية.



الفضائح تلاحق وزارة المالية في اليابان

طوكيو - وكالات الأنباء: استمرت أمس سلسلة الازمات التى تلاحق وزارة المالية فى اليابان. وافق ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى على استقالة تاكيتشي كومورا نائب وزير المالية والتى تأتى بعد استقالة هيروتشي ميتسوزوكا وزير المالية نتيجة فضيحة فساد تهز وزارته منذ أسبوع. فى الوقت نفسه كشفت وزارة المالية عن توجيه تأنيب شديد القسوة لاثنين من موظفيها العام الماضى نتيجة تورطهما فى السفر على حساب الوزارة الى مدينة القمار الامريكية الشهيرة لاس فيجاس. استغل الموظفان وجودهما فى مهمة رسمية للتفتيش على أحد البنوك اليابانية فى نيويورك وقاما بزيارة لاس فيجاس وقضاء عدة أيام فيها. زور المسئولان فى أوراق سفرهما للتغطية على غيابهما عن مهام عملهما. وتم الكشف عما ارتكبه المسئولان بعد اغلاق البنك نتيجة معاملات مالية مشبوهة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : / /١٩٩٨

استمرار لتوابع فضيحة الرشوة باليابان:

تعيين المدعى العام السابق وزيرا للمالية

عين ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى هيكارو ماتسوناجا المدعى العام السابق وعضو البرلمان عن الحزب الحاكم وزيرا للمالية امس خلفا لهيروشى ميتسوزوكا الذى استقال الاربعاء الماضى. واكدت وكالة انباء كيودو اليابانية ان ماتسوناجا (٦٩ عاما) يراس لجنة الموازنة فى مجلس النواب وكان مدعيا ومحاميا قبل ان يكون عضوا فى المجلس كما شغل منصب وزير التجارة الدولية والصناعة ومنصب وزير التعليم.. ويأتى ذلك فى اطار جهود الحكومة اليابانية لتحجيم اثار الفضيحة المالية التى القى القبض فيها على اثنين من موظفى وزارة المالية بتهمة قبول رشاوى من البنوك قابل اخبارها بالمواعيد الخاصة بتفتيش الوزارة عليها. واستقال ناوتاك سايكى رئيس اتحاد البنوك اليابانى ايضا امس بسبب الفضيحة المالية وحل محله ساتورو كيسلى رئيسا بنك طوكيو متسوبيشى المحدود وقرر المدعون فى اليابان تعطيل نشاط البنوك الاربعة المتورطة فى الفضيحة بالتعاون مع موظفى وزارة المالية اليابانية.

وفى كوريا الجنوبية اغلقت الحكومة امس بصفة مبدئية ١٠ بنوك تجارية امس من بين ١٤ بنكا تم تعطيل نشاطها ونقلت وكالة انباء يونهاب عن بيان لوزارة المالية والاقتصاد انه تم اغلاق البنوك التجارية العشرة بعد عجزها عن الوفاء بنسبة راس المال الكافية التى يتطلبها البنك للتسويات الدولية حتى شهر مارس الماضى وهو الموعد الذى اشترطه صندوق النقد الدولى مقابل تقديم قروض انقاذية.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٨

رئيس وزراء اليابان يعين هيكارو ماتسوناغا وزيراً للمال

■ طوكيو - رويترز - ا ف ب - قال مسؤول في الحزب الديموقراطي الحر الحاكم في اليابان للصحافيين امس ان رايوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اختار هيكارو ماتسوناغا وزيراً للمال وان الاخير قبل المنصب.

ويبلغ ماتسوناغا التاسعة والستين من العمر وهو عضو في البرلمان منذ ٢٩ عاماً. ويشكل تعيينه مفاجأة لأن اسمه لم يكن بين الاسماء المتداولة لخلافة الوزير المستقيل.

ومن المنتظر ان يثار المزيد من الجدل في شأن وزارة المال التي ترسم السياسة الاقتصادية لليابان بعد ان ذكرت صحيفة «نيهون كيزاي شيمبون» المتخصصة في الشؤون المالية امس ان مسؤولاً كبيراً في الوزارة امر شركة «ياميتشي» للأوراق المالية التي جرى تصفيتها في ما بعد باخفاء بعض خسائرها التي منيت بها في صفقات مشبوهة في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢.

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٨

وزير المال الياباني: لن نسمح بافلاس المصارف

■ طوكيو - رويترز - اعلن وزير المال الياباني المعين حديثاً هيكارو ماتسوناغا امس السبت انه لن يسمح بافلاس مصارف اليابان الكبرى الـ ١٩.

وقال ماتاسوناغا في حديث الى مجموعة وكالات انباء يابانية ان «من اكبر واجباتي منع افلاس هذه المصارف».

والمصارف الـ ١٩ الكبرى هي تسعة بنوك تجارية وثلاثة بنوك للائتمان الطويل الأجل وسبعة بنوك اعتماد. وكان بنك «هوكايدو تاكوشوكو» احد مجموعة البنوك الـ ٢٠ القديمة أفلس العام الماضي.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٨

اتفاق تاريخى لحقوق الطيران بين اليابان والولايات المتحدة

طوكيو - مكتب الأهرام: أشادت الحكومة اليابانية أمس بالاتفاق الذى تم التوصل اليه مع الولايات المتحدة بشأن حقوق الطيران المدنى وهو الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين البلدين امس الاول فى واشنطن. ومن المتوقع ان يسمح الاتفاق بزيادة عدد الرحلات بين البلدين وشركات الطيران العاملة.

وقال وزير الخارجية اليابانى كيزو او بوتش إن الاتفاق يمثل تسوية بعض المشكلات الاقتصادية الهامة بين طوكيو وواشنطن.

ووصفت المصادر الاتفاق الذى يحل محل اتفاقية الطيران المبرمة بين البلدين منذ ٤٦ عاما بانه تاريخى، وسوف يسمح لشركات الطيران الأمريكية بحرية مطلقة لدخول اليابان.

وقد انتقدت كبرى شركات الطيران اليابانية - الجال الانفاق وقالت انه سوف يضر بالخطوط الجوية اليابانية والآسيوية ايضا فى وقت تعانى فيه المنطقة من نقص الركاب بسبب الأزمة الاقتصادية.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/ ٦/ ١٩٩٨

المراقبون يشككون في نجاحه

وزير المالية الياباني الجديد يتعهد باستعادة الثقة في وزارته

طوكيو - وكالات - تعهد وزير المالية الياباني الجديد هيكارو ماتسوناجا بان يبذل قصارى جهده لفرض نظام رسمي واتخاذ اجراءات صارمة لمواجهة اية اخطاء لاستعادة الثقة في وزارة المالية التي قال «انها تعاني من الفساد على نحو خطير».

وكان رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو قد اختار ماتسوناجا النائب المغمور ووزير التجارة والمدعي العام السابق ليتولى وزارة المالية التي لم تتعاف بعد من فضائح رشاوى مدوية ادت الى استقالة وزير المالية هيروش ميتسوزوكا.

ويشكك المحللون والمعلقون السياسيون في قدرة ماتسوناجا على انجاز مهمة تطهير الوزارة ومعالجة الاقتصاد الياباني من علله.

■ لا تعارض بين الاصلاحات الهيكلية وحفز الاقتصاد للخروج من الركود



● ويعدل «السيد النظيف» نظارته



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٨

لا تعارض

واكد ماتسوناجا انه ليس هناك تعارض بين القيام باصلاحات هيكلية مالية في الوقت الذي تتخذ فيه بلاده اجراءات لحفز الاقتصاد الياباني واخراجه من ركوده.

ونقلت وكالة انباء كيودو عن ماتسوناجا قوله ان الاصلاحات الهيكلية المالية هي مسألة يمكن تحقيقها على المدى المتوسط، بينما يحتاج حفز الاقتصاد الى اجراءات وقتية يتم اللجوء اليها حينما تدعو الحاجة.

واعرب وزير المالية الياباني الجديد عن اعتقاده بانه ليست هناك ضرورة لتعديل قانون الاصلاح المالي الذي يدعو الحكومة المركزية والحكومات المحلية الى خفض العجز في ميزانياتها الى ثلاثة بالمائة على الاقل من اجمالي الناتج المحلي بحلول العام المالي ٢٠٠٣.

واعرب ماتسوناجا عن احترامه لاتفاق الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم مع حليفيه في البرلمان بان تحتفظ وزارة المالية في الوقت الحاضر بسيطرتها على السياسات النقدية والمالية. وقال انه تم التوصل الى هذا الاتفاق بعد مفاوضات مطولة.

وذكرت وكالة كيودو اليابانية ان ماتسوناجا اعترف بان الاقتصاد الياباني يمر حاليا بوضع خطير للغاية مشيرا الى انه يأمل في تنفيذ التخفيضات الضريبية بمقدار تريليوني ين واجراءات حفز الاقتصاد في الميزانية التكميلية للعام المالي ٩٧ في اقرب وقت ممكن.

وقال ماتسوناجا انه سوف يراقب عن كثب الاوضاع الاقتصادية والمالية في داخل البلاد وخارجها، مشيرا الى انه سوف يلتزم باتفاق مع الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم وحليفيه في البرلمان اوائل الشهر الحالي حول اجراء اصلاحات بالوزارة.

من ناحية اخرى نقل كانيزو موراوكا سكرتير اول مجلس الوزراء عن ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء قوله انه يأمل في ان يجري ماتسوناجا المدعي السابق اصلاحات جذرية في وزارة المالية.

مساءلات برلمانية

وعلى صعيد متصل قررت لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ الياباني استدعاء المسؤولين بوزارة التجارة والبنوك للادلاء بوجهة نظرهم امام المجلس خلال جلسته التي يعقدها يوم الخميس المقبل بشأن المشاكل التي تواجه قطاع التجارة والبنوك حاليا.

ونقلت وكالة انباء كيودو التي اوردت النبأ عن مسؤولين باللجنة قولهم انه سيتم استدعاء ناوتاكا سايكي رئيس اتحاد رجال المصارف في اليابان الذي قرر امس الاستقالة من منصبه للادلاء بشهادته حول اتجاه البنوك المتزايد لعدم الاقراض فضلا عن سلسلة فضائح الرشوة الاخيرة المتهم بالتورط فيها مسؤولون بالبنوك ووزارة المالية.

واشار المسؤولون الى انه سيتم ايضا استدعاء ايشيرو كوندو رئيس الاتحاد المركزي لغرف الصناعة والتجارة للتعليق على المشاكل التي تواجه الشركات الصغيرة بسبب تقليص حجم الاقراض من جانب البنوك.

وقالت الوكالة ان معسكر المعارضة يطالب ايضا بضرورة ادلاء كل من وزير المالية السابق ونائبه ورئيس شركة الطرق السريعة في اليابان باقوالهم امام المجلس بينما يعارض الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم استدعاء وزير المالية السابق ونائبه.



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٨

مؤتمر دولى للمنظمات غير الحكومية باليابان يبحث سبل التخلص من الألغام المضادة للأفراد

طوكيو- من محمد ابراهيم الدسوقى: بدأت أمس فى العاصمة اليابانية أعمال مؤتمر طوكيو للمنظمات غير الحكومية حول الالغام المضادة للأفراد والذى سوف يستمر لمدة يومين بمشاركة عدد من الشخصيات الدولية المهتمة بمشكلة الالغام وفى مقدمتهم جودى ويليامز رئيسة الحملة الدولية لحظر الالغام والتى فازت بجائزة نوبل للسلام العام الماضى وقال متحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية أن اتحاد مساعدة اللاجئين ووزارة الخارجية وبعض المنظمات الاخرى نظمت المؤتمر الذى يعد الثانى الذى تستضيفه اليابان حيث عقد الأول فى مارس من العام الماضى، وأشار المتحدث إلى الجهود المكثفة التى يبذلها المجتمع الدولى منذ العام الماضى للتصدى لمشكلة الالغام التى تتسبب فى وفاة آلاف الأشخاص سنويا وأن المنظمات غير الحكومية ساهمت بجهدها فى العديد من القطاعات مثل تطويد التكنولوجيا المتقدمة الخاصة بازالة الالعام واكتشافها ومساعدة ضحاياها وزيادة الوعى باخطار الالعام.

وأوضح المتحدث أن موقف بلاده من هذه المشكلة الخطيرة التى تعانى منها عدة دول يرتكز منذ العام الماضى على انتهاج سياسة قائمة على محورين، الأول مواصلة العمل من أجل التوصل إلى معاهدة دولية فعالة لحظر الألغام المصادة للافراد والثانى تعزيز الجهود الرامية إلى ازالة الالغام ومساعدة ضحاياها مشيرا فى هذا الصدد إلى قرار بلاده فى ١٩٩٧ بتقديم مساعدات تنمية رسمية قيمتها ١٠ تريليونات ين على مدار خمس سنوات لانجاز هذا الهدف والجدير بالذكر أن اليابان قررت فى اللحظات الأخيرة قبل توقيع المعاهدة الدولية لحظر الالغام فى اوتاوا بكندا فى ديسمبر الماضى التوقيع عليها وفضلت اتخاذ موقف يتعارض مع موقف واشنطن التى أعلنت رفضها التوقيع.

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨



لأول مرة منذ ١٤ عاما

وزير الدفاع الصينى يبدأ غدا زيارة مهمة لليابان
طوكيو تأمل فى تعزيز علاقاتها الأمنية مع بكين

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقى:

يبدأ غدا وزير الدفاع الصينى تشى هاوتيان زيارة رسمية لليابان تستغرق ستة أيام يلتقى خلالها مع رئيس الوزراء ريوتاروها شيموتو ووزير الدفاع فوميو كيوما، كما يتفقد عددا من المنشآت التابعة لقوات الدفاع الذاتى اليابانية.

وتأتى زيارة الوزير الصينى التى تعد الأولى لوزير دفاع صينى لطوكيو منذ عام ١٩٨٤ فى إطار المساعى المحمومة من جانب الدولتين لبناء أجواء من الثقة المتبادلة فى ضوء التحسن الذى طرأ على علاقات بكين وطوكيو إثر زيارة هاشيموتو للصين فى سبتمبر الماضى.

ومن جانبها أعربت اليابان عن رغبتها فى أن تكون زيارة تشى هاوتيان خطوة مهمة على طريق تدعيم الحوار بين البلدين فيما يتعلق بقضية الأمن فى منطقة آسيا والمحيط الهادى.

وأرجع المراقبون السياسيون حرص طوكيو على تطوير علاقاتها مع بكين الى رغبتها فى الا تحتل المقعد الخلفى فى وقت تشهد فيه العلاقات الصينية - الأمريكية تطورا ملحوظا اتضح بجلاء فى الزيارة الأخيرة التى قام بها الرئيس الصينى جيانج تسه مين للولايات [illegible] كوهين وزير الدفاع الأمريكى لبكين مؤخرا فى اطار جولته الآسيوية.

ومن المنتظر أن يقوم وزير الدفاع اليابانى بزيارة العاصمة الصينية فى مايو المقبل لتكون الزيارة الأولى أيضا من نوعها منذ عام ١٩٨٧.

وكانت قد توقفت الزيارات المتبادلة لكبار المسئولين العسكريين فى البلدين عقب سحق الجيش الصينى لمظاهرات الطلبة المطالبة بالديمقراطية فى ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

صلاح البرديسي

لماذا استقال وزير المالية اليابانى ؟!

نادراً ما يوجد وقت مناسب لخسارة او فقدان وزير مالية .. إلا أن استقالة هيروشى ميتسوزوكا وزير مالية اليابان .. تأتى فى لحظة غير مناسبة بوجة خاص .. فالاقتصاد اليابانى فى ورطة .. ومن غير المحتمل أن يشهد نمواً خلال العام المالى الحالى والذى ينتهى فى مارس القادم وخاصة أن سوق المال بلغ حداً سيئاً منذ عامين هناك مشروعا قانون سوف يجرى تمريرهما من خلال البرلمان اليابانى يستهدفان انعاش الحالة الاقتصادية فى البلاد .. كما انه من المقرر انتهاء سيطرة العملة الاجنبية خلال شهرين .. وهو ما يبشر بثورة مالية . لكن يظل النظام المالى متدهوراً فى اعقاب افلاس شركة ياماتيشى سيكيورتى والعديد من شركات التمويل الاخرى العام الماضى . وكل هذا سيئ بما يكفى.. خاصة وان البطء الاسيوى يضيف توتراً اضافياً الى الاقتصاد المتضخم فى آسيا . وللوهلة الاولى. فإن استقالة وزير المالية اليابانى يجعل الأمور اكثر صعوبة.. فقد اضطر الوزير الى الاستقالة بعد أن اتهمه اثنان من المسئولين فى وزارته بقبول رشاوى من بنوك. وقد تقوض الاستقالة التى ادت اليها الفضيحة، المصداقية السياسية للحكومة اليابانية.

لكن استقالة وزير المالية اليابانى لن تكون ذات خسارة كبيرة للحكومه اليابانية.. فعلي الرغم من ان السبب الواضح لاستقالة ميتسوزكا هو فضيحة الرشوة.. إلا ان سبب الاستقالة في مضمونه ليس كافيا.. لكن يبدو على الاصح انه كان كبش فداء لفشل السياسات الاقتصادية للحكومة اليابانية خاصة وانه لم يكن مسئولا عن وزارة المالية عندما افترض ان تلك الرشاوى قد حدثت.

والواقع ان استقالة وزير المالية اليابانى تعد اعترافاً بأن السياسات السابقة باءت بالفشل.. وقد يكون رحيله فرصة لتغيير تلك السياسة.

وتكمن المشاكل الاجلة للأزمة اليابانية أولاً فى السياسة الاقتصادية واسعة النطاق والتى سعت اليابان من خلالها إلى انعاش الاقتصاد المتداعى من خلال سلسلة فى الاجراءات من بينها السماح بالمنافسة فى التليفون المحمول.. وفى ديسمبر الماضى تحولت الحكومة تحولاً كبيراً عندما سلمت بالحاجة إلى خفض ضرائب الدخل فى عام ١٩٩٨ بنحو ٢٠ مليار ين أى بنحو ١٥,٨ مليار دولار.. وخفض الضرائب الاخرى بنحو ٨٥٠ مليارين وقد تمت مناقشة هذه الصفقة فى البرلمان الاربعاء الماضى

أما الآن فتوجد ثمة اشارات ودلائل بأن الخفض الضريبى ربما يمضى إلى حد ابعد. وسوف يفضل شركاء التجارة مع اليابان، خاصة الولايات المتحدة الامريكية هذا الوضع.. ومنذ عدة ايام قال مستشار هاشيميتو رئيس الحكومة اليابانية انه سوف يتم الاعلان عن صفقة اقتصادية اخرى فى ٢٠ فبراير القادم.

الإصلاح

أما المنطقة الثانية التى تكمن فيها الازمة اليابانية فهى اصلاح السوق المالى فى اعقاب توابع الازمة المالية التى اسقطت شركات المال اليابانية حيث سعت الحكومة إلى دعم النظام المالى المترنح وكان الهدف الاساسى من ذلك هو حماية المودعين. كما تسعى الحكومة أيضاً إلى حماية بعض البنوك العاجزة.. ولاتمام تلك الاجراءات اقترحت الحكومة مشروع قانون استقرار مالى قدره ٣٠ الف مليار ين يابانى. هذه الصفقة يتصور ان نحو ١٧ مليار ين سوف تستخدم لحماية مودعى الاموال فى حالة فشل البنك أو الوسيط.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/١/١٩٩٨

دافوس: واشنطن تدعو الى دعم صندوق النقد وتحض اليابان على الوفاء بالتزاماتها الدولية

■ دافوس (سويسرا) - ا ف ب، رويترز - دعا مساعد وزير الخزانة الاميركي لورنس سمرز في دافوس امس الى دعم الامكانات المالية لصندوق النقد الدولي. وحض اليابان من جهة اخرى على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وقال سمرز في مؤتمر صحافي على هامش اعمال المنتدى الاقتصادي العالمي «ان عدم دعم صندوق النقد الدولي في خضم الأزمة الراهنة (في آسيا) يكون بمثابة التخلي عن التامين على الحياة عندما نواجه المرض».

واشار الى ان زيادة حصص صندوق النقد الدولي (مساهمات الدول الاعضاء في راس مال الصندوق) لا يكلف دافع الضرائب (الاميركي) سنتاً واحداً».

واضاف «ان اضعاف قدرة صندوق النقد الدولي على الرد على المشاكل المقبلة» يمكن ان يؤدي الى «إفلات السيطرة» على أي ازمة في المستقبل.

واوضح سمرز «ان دعم الصندوق يكلف الآن اقل بكثير مما لو حدثت اضرار وخسائر في المستقبل».

من جهة أخرى حضت الولايات المتحدة اليابان على الوفاء بالتزاماتها الدولية والاسراع بعجلة نموها الاقتصادي من خلال تعزيز الطلب المحلي. وقال سمرز في المؤتمر الصحافي في دافوس ان بلاده يهمها بشدة «في سبيل مصلحة اليابان ولاستعادة الثقة في المنطقة ككل ان تفي اليابان بالتزاماتها لتحقيق نمو يقوده الطلب المحلي».

وقال انه اجتمع مع ايسوكي ساكاكيبارا نائب وزير المال الياباني على الغداء اول من امس الاحد خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس.

واضاف انه تحدث مع ساكاكيبارا في شان اقتصاد بلديهما «كما نفعل عادة في مثل هذه المناقشات».

وفي مواجهة وابل من الانتقادات، رفض ساكاكيبارا الجمعة الماضي اتهامات بان اليابان لا تتخذ اجراءات كافية لانتشال جيرانها الآسيويين من ازمتهم الاقتصادية.

وقال في المنتدى ان طوكيو لا تبرم اتفاقات لانقاذ الاقتصاديات الآسيوية المضطربة وحسب بل وتضخ ايضاً اموالاً في الاقتصاد الياباني نفسه كي يصبح محركاً لعجلة النمو.

وكانت الممثلة التجارية الاميركية تشارلين بارشيفسكي وصفت الاسبوع الماضي جهود طوكيو حتى الآن لانعاش اقتصادها الراكد بانها «غير كافية على الاطلاق». وحض وزير الخزانة الاميركي روبرت روبن اليابان على اصلاح قطاعها المالي بصورة أسرع.

الصين

من جهته أعلن نائب رئيس الوزراء الصيني لي لانكينغ في دافوس الاحد ان الصين ستستثمر ٧٥٠ بليون دولار في البنى الاساسية خلال السنوات الثلاث المقبلة بهدف الحفاظ على معدل نمو ثابت.

وقال لي امام المنتدى الاقتصادي العالمي ان الصين تريد ان تحقق نمواً بنسبة ٨ في المئة سنوياً خلال هذه الفترة.

واكد مجدداً ان الصين لن تخفض قيمة عملتها لأن ذلك يمكن ان يترتب عليه «تضخم مطرد وان يؤدي الى حلقة مفرغة» من عمليات خفض قيمة العملة الوطنية لدى جيراتها في آسيا.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٢ / ١٩٩٨

واوضح ان الاستثمارات الضخمة المزمعة من شانها ان تحفز على «تنمية الوظائف والطلب الداخلي».

وسيتم تمويل هذه المشاريع بفضل زيادة ايرادات الضرائب وخفض النفقات والادخار الداخلي وطرح قروض والمستثمرين الاجانب.

وأشار المسؤول الصيني الى انه «من المستحيل ان تبقى الصين بمناى عن تاثير الازمة الآسيوية» لكنها اعدت تدابير مضادة لمواجهة الاضطرابات «استبعد منها احتمال خفض قيمة العملة».

اوروبا

وفي دافوس ايضاً تعهد كبار مسؤولي الاتحاد الاوروبي امس بان تكون العملة الاوروبية الموحدة بنفس قوة المارك الالماني او الفرنك الفرنسي وان توفر المزيد من فرص العمل لا ان تزيد من عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد.

وقال جان كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الفرنسي «ان اليورو ستكون على الاقل عملة قوية مثل الفرنك والمارك والغيلدر».

من جهته قال جاك سانتير رئيس المفوضية الاوروبية في مناقشات المؤتمر ان اليورو التي تصدر العام المقبل ستصبح المقابل العالمي للدولار وهو الآن العملة الاولى في العالم في مجال التجارة والاحتياط الرسمي.

واضاف ان «المستثمرين الدوليين سيختارون في المستقبل بين اليورو والدولار، اذ تدعم الاثنين عوامل اقتصادية اساسية قوية وسياسات اقتصادية تهدف الى الاستقرار».



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٢/١٩٩٨

زيارة تاريخية لوزير الدفاع الصينى لليابان

طوكيو ـ ا ف ب:
وصل تشى هاوتيان وزير الدفاع الصينى الى طوكيو فى زيارة رسمية لليابان تستغرق ستة ايام تعد الاولى من نوعها التى يقوم بها مسئول عسكرى صينى لليابان..
ومن المقرر ان يجرى وزير الدفاع الصينى مباحثات مع نظيره اليابانى فوميو كيوميو ورئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو بالاضافة الى وزير الخارجية كيزو ابوتشى تتناول سبل تطبيع ودعم العلاقات العسكرية بين البلدين
اعرب مصدر دبلوماسى يابانى عن امله فى ان تسفر هذه الزيارة عن اتفاق بشأن تبادل زيارات السفن الحربية لموانىء البلدين.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٢/١٩٩٨

«كوداك» امريكا تخسر نزاعها مع «فوجي» اليابان

ايدت لجنة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية اليابان في نزاعها مع الولايات المتحدة بشأن السماح للشركات الاجنبية بدخول سوق افلام التصوير الياباني وذكرت وكالة انباء «كيودو» اليابانية نقلا عن مسئولين في السفارة اليابانية في واشنطن ان اللجنة ايدت في تقريرها النهائي قرار التقرير المؤقت الصادر في ٦ ديسمبر الماضي برفض الشكاوي الامريكية بشان التمييز الذي تمارسه اليابان ضد الشركات الاجنبية المنافسة في سوق افلام التصوير. وكان النزاع الامريكي الياباني قد تفجر في شهر مايو ١٩٩٥ حين تقدمت شركة ايستمان كوداك الامريكية بشكوي لدي الحكومة الامريكية ضد الممارسات اليابانية التي سمحت لشركة فوجي فيلم بالسيطرة علي نسبة ٧٠ في المائة من السوق المحلية في اليابان. ورفعت واشنطن الامر الي منظمة التجارة العالمية في يونيه ١٩٩٦ حيث بدات سلسلة اجراءات لتسوية النزاع التجاري ومن جانبها اعربت الولايات المتحدة عن خيبة املها في حكم منظمة التجارة العالمية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/٥/١٩٩٨

انتهاء أزمة «الصيد» حول جزر كوريل

موسكو - أ.ش.أ: انتهت امس ازمة «الصيد» فى المياه المحيطة بجزر كوريل المتنازع عليها بين اليابان وروسيا. وافقت الحكومة الروسية بشكل نهائى على توقيع اتفاق جديد للصيد حول الجزر الاربع.

ينص الاتفاق على ضمان سلامة سفن الصيد اليابانية اثناء عملها في المياه المحيطة بجزر الكوريل الاربع. كما يسمح للسفن اليابانية باصطياد ٢٢٥٢ طنا من الاسماك خلال عام ١٩٩٨، وفي المقابل يقدم الجانب اليابانى عشرين مليون ين نقدا للجانب الروسي لاستخدامها فى الحفاظ على الثروة السمكية فى مياه جزر الكوريل،



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ١٠ / ١٩٩٨

بعد استقالة وزير المالية

هاشيموتو.. والتأرجح على حافة الأزمات!!

من الواضح أن رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو أصبح هدفا للأزمات المتعاقبة، فما كاد يبدأ عامه الثالث في السلطة قبل أيام قليلة، حتى تعرض لأخرى جديدة، لكي تزيد عدد الأزمات التي يواجهها وتصنع مستقبله السياسي في كفة الميزان، والأزمة أو الهزة الجديدة كانت قوية لأن مصدرها كان وزارة المالية أقوى وأهم وزارات اليابان والوصف الأخير أبعد ما يكون عن صيغة المبالغة، إذ يكفي لإدراك مدى أهمية وزارة المالية في بلاد الشمس المشرقة، أن تعلم أنها كانت من الناحية العملية هي التي تدير شئون البلاد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأسهمت بمجهود جبار في بناء اليابان اقتصاديا، بما جعلها ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، هذا المجهود جعلها تشعر بأنها صاحبة فضل لا ينكر، فيما آلت إليه اليابان اليوم، وينبغي الدفاع عما حققته بشتى السبل، وربما يفسر ذلك بشكل أو بآخر الأسباب التي حالت - حتى الآن - دون تطبيق سياسة الإصلاح الإداري بها، والذي يستهدف أولا وأخيرا تقليص نفوذها الطاغي.

وعاصفة وزارة المالية بدأت بمشهد غريب غير مألوف وغير مسبوق أيضا، تتمثل في دخول المحققين إلى مبنى الوزارة لجمع كم هائل من الأوراق والمستندات، واعتقال اثنين من كبار مسئوليها بتهمة تلقي رشاوي تقدر بملايين الينات من عدد من البنوك الكبرى، مقابل تسريب معلومات لها عن مواعيد عمليات التفتيش التي تقوم بها الوزارة على أنشطتها لكي تتمكن من ترتيب نفسها ودفاترها مسبقا، والرشاوي في هذه الحالة كانت في صورة سهرات تحملت البنوك تكاليفها.

المشهد كان غريبا، وتوقيته غير مناسب بالمرة بالنسبة لليابان بصفة عامة، ولهاشيموتو بصفة خاصة، فالبلاد تعاني أزمة اقتصادية ونظامها المالي شبه فاقد للثقة، ومن المفترض أن وزارة المالية هي المنوطة بإدارة شئون البلاد المالية والاقتصادية، أضف لما سبق الأزمة المالية الآسيوية التي جعلت كل الأنظار تتجه صوب اليابان بانتظار ما ستقدمه من مساعدة لمواجهتها.

إذن كان من الطبيعي أن يكون رد الفعل على فضيحة الفساد السابقة عنيفا، سواء من جانب الرأي العام أو المعارضة، وعلى الطريقة اليابانية



وزير المالية المستقيل وعدد من المسئولين وهم يعتذرون خلال مؤتمر صحفي بعد الفضيحة

رسالة طوكيو:

محمد إبراهيم الدسوقي

الأصلية اعتذر هاشيموتو مرتين، وتعهد بالعمل من أجل استعادة الثقة في الوزارة، والتحقيق في أسباب الفضيحة ومعاقبة المسئولين عنها.

وحتى الساعات القليلة التالية على إعلان الفضيحة، لم يعلن وزير المالية ميروش ميتسوزوكا عن عزمه على الاستقالة، وبدا استبعاده لإمكان ذلك، واكتفى بالاعتذار.. ولكن الأمور تطورت مع مطالبة أحزاب المعارضة باستقالته لكي يتحمل مسئولية الفضيحة، التي تسبب أسلوب قيادته الضعيف في حدوثها، وهددت بمقاطعة مناقشات البرلمان الخاصة بإقرار ميزانية ١٩٩٧ التكميلية، والتي تتضمن بعض الإجراءات الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد ومنح النظام المالي الاستقرار المطلوب.

حينئذ بدأ هاشيموتو - الذي كان يعتمد على ميتسوزوكا لتنفيذ خطته للإصلاح المالي، ومعه الحزب الليبرالي الديمقراطي في إعادة الحسابات، لأن تأخر إقرار الميزانية التكميلية سيؤدي إلى إلحاق أضرار غير مرغوب فيها في الوقت الحالي بالاقتصاد الياباني، وفي مقدمتها تعميق حالة التشاؤم المسيطرة على الدوائر الاقتصادية اليابانية والأسواق المالية، وهو ما سوف ينعكس بشكل سلبي على أسعار الأسهم التي ستتعرض لمزيد من الانهيار، وتلك مسألة غير مستحبة في ضوء الظروف والأوضاع الراهنة للاقتصاد الياباني، ولتفادي هذه الآثار السلبية كان يتعين تقديم كبش فداء، ممثلا في ميتسوزوكا - الذي استقال ومعه نائبه - حتى يجنب حكومة هاشيموتو التداعيات الخطيرة المترتبة على استمراره في منصبه.

هنا وجد هاشيموتو نفسه أمام التحدي الصعب، لأنه مطالب باستعادة ثقة الرأي العام بعدما أظهرت استطلاعات الرأي انخفاض شعبيته إلى أدنى مستوى لها منذ توليه السلطة في يناير ١٩٩٦، فقد أشار استطلاع للرأي أجرته صحيفة «ديلي يوميوري» واسعة الانتشار إلى أنها انخفضت إلى ٣٤٪، بينما أوضح استطلاع آخر أجرته صحيفة «ديلي ماينيتش» أنها أصبحت ٢٧٪، مما يعني أن عدد معارضيه تجاوز نسبة الـ ٥٠٪ بسبب



سياسات حكومته، وبالذات على الصعيد الاقتصادى

وبالإضافة إلى المهمة السابقة، عليه أيضا استعادة ثقة الأسواق المالية، وتأكيد عزم حكومته على العمل من أجل إنعاش الاقتصاد وإصلاح النظام المالى، ولهذا فإن اختيار خليفة ميتسوزوكا استغرق بعض الوقت - هاشيموتو تولى مهام وزير المالية وهو منصب ليس بغريب عليه لأنه شغله حتى عام ١٩٩١ عندما استقال بسبب فضيحة فساد - لأنه كان من الضرورى توافر عدة شروط مهمة فى الوزير الجديد، أهمها تمتعه بشخصية قوية تمكنه من الحزم والسيطرة على إدارة الوزارة، وتطبيق إصلاحات داخلية عديدة بها تضمن عدم تكرار الفضيحة، بالإضافة إلى نزاهته وعدم تورطه فى أية فضائح فساد سابقة حتى ولو من بعيد.

ولكى يتم الاختيار بالمواصفات السابقة، قرر هاشيموتو تجاوز قاعدتين، الأولى: أن يكون من خارج وزارة المالية، إذ إن هذه النقطة كانت محل رفض من جهة المعارضة وبعض مسئولى الحزب الليبرالى الديمقراطى. والثانية: ألا يكون من الفصيل نفسه الذى ينتمى إليه الوزير السابق فى الحزب الليبرالى، مع أنه حريص على إحداث التوازن بين الفصائل المكونة للحزب عند توزيع المناصب الوزارية.

ولذلك وقع الاختيار على «ماتسوناجا» المدعى العام السابق، والذى شغل أيضا منصب وزير التجارة والتعليم، وباختياره حاول هاشيموتو بعث رسالة قوية للداخل والخارج، مضمونها عزمه الأكيد على محاربة الفساد وكشف العناصر المتورطة فيه، بغض النظر عن مكانتها علاوة على إصلاح وزارة المالية وترتيبها من الداخل وإحكام السيطرة والرقابة على تصرفات المسئولين فيها، وبالتالى طمأنة الأسواق المالية وبلا ريب، فإن مهمة ماتسوناجا صعبة ومعقدة للغاية، وسوف تستغرق الكثير من الجهد والوقت، فإن الحقيقة التى لا مفر من إقرارها تتجسد فى أن تداعيات فضيحة وزارة المالية لن تتوقف عند حد تعيين وزير جديد، لأن آثارها سوف تستمر مع تكشف أبعادها والتى من بينها أن الوزارة تتحمل مسئولية انهيار بعض المؤسسات المالية الكبرى، مثل شركة «يامايتش» للأوراق المالية التى أعلنت أخيرا وقف أعمالها طواعية بسبب مشكلاتها المالية، فمدير الشركة السابق صرح بأنه عندما أبلغ مسئول بالوزارة قبل عدة سنوات بالخسائر التى تتعرض لها الشركة طلب منه عدم تدوين بعض هذه الخسائر فى دفاترها، ومن ثم إعطاء معلومات وبيانات غير صحيحة عن موقف الشركة المالى.

وربما تكون الفضيحة فرصة جيدة لإمعان النظر فى عدة جوانب سلبية قائمة يهدد وجودها بحدوث مزيد من الفضائح، فضلا عن انعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية فى اليابان، فلا يمكن إنكار أن الجانب الأخلاقى للفضيحة مهم، وهو محور ركزت على إبعاده بشكل مكثف وسائل الإعلام اليابانية وحكومة هاشيموتو التى أعلنت عزمها على إعداد قانون جديد يقضى بالتزام موظفى الدولة بمعايير وقواعد معينة لدى ممارستهم مهام مناصبهم.

والمسألة هنا لا تتعلق بوضع مزيد من القواعد والضوابط والقائمة أغلبها بالفعل، إلا أنها لا تنفذ، فوزارة المالية طلبت من موظفيها عام ١٩٩٦ عدم قبول دعوات الترفيه من جانب الشركات والبنوك التى تدخل فى نطاق عملهم، ولكنها تتعلق بالعلاقة الوطيدة القائمة بين الموظفين أو البيروقراطيين والمؤسسات المالية والتى تسببت فى اندلاع الفضيحة.

وهذه العلاقة ليست وليدة اليوم أو حتى الأمس القريب، ولكنها تعود لسنوات طويلة إلى الوراء وزادت مع تزايد نفوذ الوزارة بمرور الوقت مما عمق بالتالى جذور الفساد، والتى يحتاج اقتلاعها إلى ثورة إدارية لا تقل فى أهميتها عن ثورة الإمبراطور «ميجى» التى قامت عليها نهضة اليابان الحديثة.

وتحسب أن نجاح تطبيق سياسة الإصلاح الإدارى فى وزارة المالية سيكون مفتاح نجاحها فى بقية الوزارات الأخرى - هاشيموتو أعلن على إثر الفضيحة عزمه الحد من سلطات ومهام الوزارة - والفرصة الآن سانحة للبدء فى تنفيذ ذلك.

ثم هناك أيضا عنصر الشفافية المطلوب توافره ليس فى وزارة المالية فقط، وإنما فى كل الوزارات والقطاعات الحكومية، لأن عدم الإفصاح عن المعلومات والتعامل معها دائما على أنها أسرار لا ينبغى الكشف عنها يتسبب فى أضرار بالغة أخطر من فضائح الفساد التى تمثل أحد مظاهرها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٢ / ١٩٩٨

هجوم بالصواريخ على مطار «ناريتا» اليابانى احتجاجا على تنظيم دورة الألعاب الشتوية

طوكيو - وكالات الأنباء: شددت سلطات الأمن اليابانية أمس من إجراءاتها الأمنية عل مطار «ناريتا» الدولى بالعاصمة طوكيو بعد الهجوم الذى تعرض له المطار مساء أمس الأول بقذائف صاروخية وأدى إلى إصابة أحد العاملين بمنطقة نقل البضائع بالمطار.

وقد وقع الهجوم فى الوقت الذى كان فيه المطار يستقبل أعدادا كبيرة من المسئولين والرياضيين والمشجعين من دول مختلفة ممن سيحضرون دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية التى ستبدأ فى مدينة ناجانو اليابانية يوم السبت القادم.

إلا أن الشرطة اليابانية لم تتوصل الى أى دليل يؤكد وجود علاقة للهجوم بإقامة الدورة الأوليمبية، أو أنه قد حدث بهدف وقف تدفق البعثات الرياضية على ناجانو، حيث تشتبه السلطات فى أن يكون الحادث من تدبير المتطرفين اليساريين الذين سبق أن أعلنوا احتجاجهم على إنشاء خط جديد للسكك الحديدية فى ناجانو بمناسبة الدورة، وهو ما أدى الى مصادرة مساحات من الأراضى الزراعية.

وصرح متحدث باسم شرطة ناجانو بأن كافة الإجراءات الأمنية اللازمة قد اتخذت لحماية الدورة الأوليمبية، ولكنه أشار الى عدم اتخاذ إجراءات أمنية إضافية بالمدينة بعد الهجوم على مطار ناريتا والذى يبعد ستين كيلو مترا عن طوكيو.

وذكرت وكالة أنباء «كيودو» اليابانية أن الصواريخ الثلاثة التى أطلقت على المطار بدائية الصنع ويبلغ طول الواحد منها خمسة وعشرين سنتيمترا وسمكها خمسة سنتيمترات.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: القبس

التاريخ: ٦/٢/١٩٩٨



خطة اوكيناوا قد تتجمد

اليابان: هاشيموتو يؤكد على شفافية الاصلاح

طوكيو - ا.ش.ا - اكد رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو امس ان عملية وضع لوائح جديدة تعتبر مفتاح الاصلاح الهيكلي في بلاده. وقال انه من المهم بصورة حيوية تنفيذ الاصلاحات الهيكلية بتخفيف والغاء القوانين في وقت تعاني الادارة الشاملة من اجهاد شديد.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاول للجنة حكومية شكلت في يناير الماضي لتعزيز الاصلاح الاداري بقيادة هاشيموتو والذي عقد بهدف وضع خطة لتعزيز عملية اعادة الهيكلة ووضع لوائح جديدة لمدة ثلاثة اعوام.

وشدد هاشيموتو على اهمية الشفافية في ما يتعلق بالاجراءات التنظيمية ومحاسبة الاداريين.

من جهة اخرى، اعلن مسؤولون في الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان ان الخطة الحكومية لاقامة مشاريع تنموية اقتصادية في محافظة اوكيناوا قد تتعرض للتجميد نظرا للغضب الذي يسود دوائر الحزب ازاء تراجع حاكمها ماساهيدي اوتا عن تاييد مشروع للحكومة المركزية باقامة مطار عسكري اميركي عائم قبالة ساحل اوكيناوا.

واضاف المسؤولون ان الحزب قرر وقف جميع مناقشاته بشأن خطة تنمية اوكيناوا في الوقت الحاضر نظرا للغضب المتزايد ازاء موقف اوتا. غير ان وزير شؤون مجلس الوزراء والمتحدث باسم الحكومة اليابانية كاأيزو موراوكا نفى ان تكون الحكومة والحزب الحاكم قررا صرف النظر عن خطة التنمية الاقتصادية لاوكيناوا ردا على موقف حاكمها.

وكانت الحكومة اليابانية قد اتفقت مع واشنطن في عام ١٩٩٦ على اقامة المطار العائم في مقابل جلاء قوات المشاة البحرية الاميركية عن قاعدة فوتيما الجوية في جينوان باوكيناوا ايضا.



اتهام مسئولين بالبنك المركزى اليابانى فى فضيحة الرشوة

طوكيو - رويتر:

اعلنت وسائل الاعلام اليابانية امس ان فضيحة الرشوة التي شهدتها وزارة المالية في اليابان وأسندت الي اعتقال شخصين بارزين ربما تمس البنك المركزي أيضا.وقالت صحيفة «يوميوري شيمبون» واسعة الانتشار ان بعض عمليات المراجعة الداخلية التي شملت مصارف يابانية رئيسية كشفت عن ان مسئولين كبارا في البنك المركزي حضروا مآدب قيمتها عشرات الالوف من الدولارات دفعتها تلك المصارف خلال السنوات الخمس الماضية.واضافت ان مسئولين من البنك المركزي قبلا رشي تزيد قيمتها علي اربعة ملايين ين في شكل مآدب بمطاعم فاخرة وممارسة الجولف.

وقالت يوميوري ان معظم مسئولي البنك المركزي المتورطين يتولون تخصيص الاعتمادات للمصارف لعملياتها اليومية.

وكانت وزارة المالية قد شهدت فضيحة في الآونة الاخيرة عندما اعتقل مسئولون من قسم التفتيش علي البنوك بالوزارة لاتهامهما بتلقي رشي من مصارف مقابل معلومات عن توقيت وتفاصيل عمليات التفتيش علي البنوك التي تقوم بها الوزارة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٤/١٩٩٨

اليابان تقر مشروعين للاستقرار المالي

الفضائح قد تطال مسؤولين في البنك المركزي

طوكيو - رويترز - اقر البرلمان الياباني امس مشروعين لتحقيق الاستقرار المالي في البلاد في وقت تتفاعل فيه القضايا المتعلقة بفضائح الرشوة التي فاحت روائحها مؤخرا، وادت الى استقالة وزير المالية.

وقالت وسائل اعلام يابانية امس ان فضيحة الرشوة التي شهدتها وزارة المالية في اليابان وادت الى اعتقال شخصين بارزين ربما تمس البنك المركزي ايضا.

ونشرت صحيفة يوميوري شيمبون واسعة الانتشار ان عدد احد عمليات المراجعة الداخلية التي شملت مصارف يابانية رئيسية كشفت عن ان مسؤولين كبارا في البنك المركزي حضروا مادب قيمتها عشرات الالوف من الدولارات دفعتها تلك المصارف خلال السنوات الخمس الماضية.

واضافت ان مسؤولين من البنك المركزي قبلا رشى تزيد قيمتها عن اربعة ملايين ين في شكل مادب بمطاعم فاخرة وممارسة الغولف.

وقالت «يوميوري» ان معظم مسؤولي البنك المركزي المتورطين يتولون تخصيص الاعتمادات للمصارف لعملياتها اليومية.

وعلى الصعيد البرلماني اقر مجلس النواب الياباني امس مشروعين يهدفان لاضفاء الاستقرار على النظام المالي مما يمهد لضخ الحكومة اعتمادات تصل قيمتها الى ٣٠ تريليون ين «٢٤٠ بليون دولار».

وتامل الحكومة والحزب الديموقراطي الحر الحاكم ان يقر مجلس الشيوخ المشروعين هذا الاسبوع.

وسيسمح المشروعان باستخدام مايصل الى ١٧ تريليون ين لدعم خطة ايداعات التامين ونحو ١٣ تريليون ين لدعم رؤوس اموال المصارف بما يمكنها من تقديم قروض للشركات دون تمثيل مخاطر على معدلات الملاءة بها.

ويقضي بنك التسويات الدولية ومقره مدينة بازل السويسرية بان يكون لدى البنوك ذات المعاملات الدولية راسمال يمثل ثمانية في المائة على الاقل من القروض.

وستفرض وزارة المالية بدءا من اول ابريل نيسان اجراءات عقابية على المصارف الدولية اليابانية التي لاتفي بهذا الشرط.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٤/١٩٩٨

صندوق النقد يجدد دعوته لليابان لاصلاح اقتصادها

نيويورك ـ ا . ش . ا ـ اكد المدير العام لصندوق النقد الدولي ميشال كامديسو ان مصير الازمة الاقتصادية التي يعاني منها بعض من الدول الاسيوية يتوقف على مدى قدرة اليابان على اصلاح نظامها المصرفي العليل واعطاء دفعة قوية لاقتصادها الذي يعاني من الركود.

وقال كامديسو خلال محاضرة القاها في نيويورك عن الازمة في اسواق المال الاسيوية «اذا اثبتت الاجراءات الاقتصادية التي اقترحتها الحكومة اليابانية جدواها وايجابيتها على النحو الذي نتوقعه فان هذه الازمة ستنتهي حتما».



في اليابان

استقالة وزير المالية ضربة لهاشيموتو

هاشيموتو

مع كل فضيحة تفقد الحكومة اليابانية بعضا من دفاعاتها، وآخر تلك الفضائح ادت لاستقالة وزير المالية هيروشي ميتسوزوكا وعدد من كبار مسئولي الوزارة. وفي الاسبوع الماضي انتحر مسئول في وزارة المالية واثنان من مسئولي الشركات المملوكة للدولة والمتورطين في الفضيحة كما تقول الفاينانشيال تايمز. وكان مكتب المدعي العام قد قام بغارة على مقر الوزارة والقى القبض على عدد من مفتشيها بتهمة اخبار البنوك مقدما بمواعيد قيام الوزارة بالتفتيش على نشاطاتها المالية. وفي مقابل ذلك تلقى احد المهتمين كيوتش مياجاوا رئيس مكتب التفتيش اكثر من ٢٠ الف دولار في صورة دعوة للغداء ورحلة ترفيهية لاحد اندية الجولف.. واشترى شقه بسعر اقل من سعر السوق بـ ٤٠ الف دولار. وقد اصدر رئيس الوزراء ريوتارهو هاشيموتو قرارا بتعيين هيكارو ماكسوتاجا -٦٩ عاما- وهو مدعي عام سابق ووزير التجارة الدولية والصناعة في منصب وزير المالية خلفا لميتسوزوكا. واستقالة ميتسوزو كا تعد ضربة شخصية لها شيموتو فالوزير السابق يرأس احد اكبر اجنحة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، ومهندس رفع القيود عن النظام الحالي والذي يعد اساس خطة الحكومة للاصلاح. ويرى المحلل السياسي مينورو موريتا ان استقالة ميتسوزوكا جعلت هاشيموتو في موقف حياه او موت، فربما تكون استقالته غير كافية لارضاء الرأى العام والمعارضة واسواق المال والتجارة، بسبب فساد الشركات والمؤسسات المالية والحالة الاقتصادية غير الثابتة. وهذه الفضيحة هي الاخيرة في سلسلة الازمات التي تعرض لهاهاشيموتو في العامين اللذين امضاهما حتى الان في رئاسة الوزارة ورئاسة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم. وآخر استطلاع للرأى اجرته صحيفة يوميوري اليومية اشار الى انخفاض شعبيته من ٣٨,٣٪ الى ٢٤,٧٪ فمنصب رئيس وزراء اليابان يعتمد اعتمادا كبيرا على مساندة الرأى العام. وقد تأثرت مصداقية هاشيموتو كثيرا كما تقول الفاينانشيال تايمز وذلك لفشله في تحقيق اهم مبادرتين تعهدت بهما حكومته، اولهما وعده بخفض ضريبة الدخل وقد اضطر للتخلي عنه خوفا من ان يؤثر ذلك على الوعد الثاني وهو الاصلاح المالي. وعقابا للحكومة على فساد وزارة المالية قاطعت احزاب المعارضة اللجنة البرلمانية المسئولة عن اقرار ميزانية اضافية تتضمن خفض الضرائب بـ ٢ تريليون ين. وعرقلت ايضا مشروعات الحكومة التي تهدف لاستخدام ٣٠ تريليون ين من المال العام لتحقيق استقرار النظام المالي والبنكي، وهي اهم بنود برنامج الحكومة لمنع عودة حالة الكساد في رأى الهيرالد تريبيون.والاسابيع القليلة القادمة ستكون شاقة على رئيس الوزراء وحكومته، فمكتب المدعي العام سيحقق مع أكثر من خمسمائة مسئول حالي وسابق من وزارة المالية الذين عملوا مع البنوك وشركات الاسهم والسندات. وخروج هاشيموتو من هذه الازمة يعتمد على شخص وزير ماليته الجديد هايكارو ماكسوتاجا وعلى كفاءته في ادارة الاقتصاد.

هاني محمد فرج



المصدر : الحياة

التاريخ : ١١/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤولون يابانيون يزورون اندونيسيا وسنغافورة لدرس حجم المساعدات المطلوبة

■ طوكيو - رويترز - هاجم مسؤول تجاري ياباني كبير امس من يتهمون طوكيو بعدم بذل جهد كاف للمساعدة في حل الأزمة الاقتصادية الآسيوية.

وقال ان من الضروري التوصل الى التشخيص السليم أولاً لعلاج المشاكل الاقتصادية للمنطقة.

وقال تاكيشي ايساياما المدير العام لمكتب السياسة التجارية الدولية في وزارة التجارة: «لم يأت احد في الواقع بأفكار كافية لما يجب عمله لحل مشاكل آسيا. ولحل المشكلة فانك تحتاج الى حقائق».

واضاف لـ «رويترز»: «الولايات المتحدة تقول ان على اليابان بذل المزيد لكن هل يفهمون هم المشكلة حقاً... من السهل القاء اللوم على شخص آخر».

وسيشارك مسؤولون من وزارات التجارة والمال والخارجية في وفد سيتوجه الى سنغافورة واندونيسيا اليوم في محاولة للتعرف على مدى المساعدة التي يمكن لطوكيو ان تقدمها لجاكرتا في ازمتها الاقتصادية.

وتأتي هذه الخطوة وسط انتقادات لليابان أكبر قوة اقتصادية في المنطقة بأنها لم تتصدر المساعي الرامية الى اخراج آسيا من ازمتها المالية وان الركود الاقتصاد الذي تعاني منه يمثل عقبة رئيسية أمام انتعاش المنطقة.

وبالاضافة الى الانتقادات الاميركية للدور الياباني في الأزمة، طالب انور ابراهيم نائب رئيس وزراء ماليزيا طوكيو أول من امس بالا تتذرع بمشاكلها الاقتصادية المحلية للتملص من بذل مزيد من الجهد من اجل بقية آسيا.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٢/١٩٩٨

وزير المال الياباني يؤكد ان حكومته
لا تدرس اجراءات جديدة لحفز الاقتصاد

● طوكيو - رويترز - قال وزير المال الياباني هيكارو ماتسوناغا أمس أنه يتوقع ان تؤدي اجراءات الاستقرار المالي التي اقترحتها الحكومة الى تحسن سوق الأسهم.

وأضاف ان الحكومة اليابانية لا تدرس حالياً اجراءات أخرى لحفز الاقتصاد. وقال ماتسوناغا في اجتماع للجنة المالية في مجلس الشيوخ الياباني: «الاجراءات التي اقترحتها الحكومة لتحقيق استقرار النظام المالي ستؤدي الى تغير الى الأحسن في سوق الأسهم».

وسئل عن احتمال اتخاذ خطوات اقتصادية اضافية، فأكد أهمية تنفيذ خفض لضريبة الدخل قيمته تريليونا ين (١٦,٢ بليون دولار) واصدار قوانين للاستقرار المالي تتيح أموالاً عامة تبلغ نحو ٣٠ تريليون ين لتحقيق استقرار النظام المصرفي وإعادة هيكلة رؤوس أموال بعض المصارف.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٢/١٩٩٨

طوكيو وواشنطن تحذران رعاياهما في الشرق الأوسط

■ طوكيو، واشنطن - ا ف ب، رويترز - وجهت الحكومة اليابانية أمس تحذيراً الى اليابانيين الراغبين في التوجه الى الشرق الأوسط بسبب التوتر بين الولايات المتحدة والعراق، مشيرة الى مخاطر السفر الى ١٣ بلداً في المنطقة. ودعت رعاياها الى تجنب السعودية والكويت واسرائيل وايران وتركيا والأردن وسورية ولبنان ومصر والبحرين وقطر وعُمان والإمارات.

وقد طلبت طوكيو منذ ٦ شباط (فبراير) الجاري من اليابانيين عدم التوجه الى العراق، ومن اولئك الموجودين على اراضيه الى مغادرتها فوراً.

ومن جهتها اصدرت الخارجية الاميركية اعلاناً جديداً دعت فيه الرعايا الأميركيين في الخارج الى اتخاذ اجراءات أمن وقائية، وحضتهم على الاستعداد لـ «اي حال طوارئ محتملة».

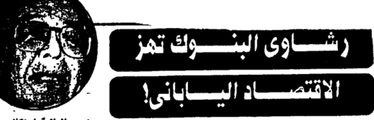
ويتوجه الاعلان الذي صدر اول من أمس، الى الأميركيين في الشرق الأوسط والدول الاوروبية القريبة وجنوب آسيا. وهو يعقب «تحذيراً عالمياً» صدر في شباط (فبراير) يدعو الأميركيين في الخارج الى توخي الحذر تحسباً لأي اعمال عنف مرتبطة بالتوتر القائم مع العراق.

وقال الاعلان: «رغم اننا لا نرى خطراً مباشراً على سلامة المواطنين الأميركيين في المنطقة في الوقت الحالي، فاننا نرى ان من الحكمة أن يمتثل الاميركيون المقيمون في الخارج للنصيحة وان يتخذوا الحيطة». واشار اعلان الخارجية الأميركية الى ان هذه التعليمات «مجرد اجراءات احترازية».



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣/٢/١٩٩٨



رشاوى البنوك تهز الاقتصاد اليابانى!

رئيس المالية استقال بسبب هذه الفضيحة

كتب: حسن صبرى

☐ تفجرت فى اليابان واحدة من أكبر الفضائح المالية بعد كشف النقاب عن حصول عدد من مسئولى جهاز التفتيش على البنوك فى وزارة المالية على رشاو وجاءت هذه الفضيحة متواكبة مع الأزمة المالية وأزمة العملة فى جنوب شرق آسيا مما أثار الشكوك في النظام المالى اليابانى وجهاز الرقابة على البنوك الخاصة هناك، فقد قام جهاز الادعاء فى الاسبوع الماضى بإلقاء القبض على اثنين من مفتشى وزارة المالية لاتهامهما بتلقى رشاو من أربعة بنوك كبرى مقابل إبلاغها سلفا بموعد عمليات التفتيش، وأعلن ممثلو الإدعاء أن الرشاوى كانت عبارة عن تغطية نفقات إقامة المسئولين فى الفنادق الكبرى وغيرها مقابل مساعدة البنوك على إخفاء قروضها التى تقدم بدون ضمانات، وبعد ساعات من الإغارة على مكتبى المفتشين فى وزارة المالية أقدم اثنان آخران من مسئولى وزارة المالية على الانتحار شنقا خوفا من أن يلقيا مصير زميليهما نفسه.

كما فرض بنكان حظرا على تقديم هدايا للمسئولين الحكوميين وهذه الفضيحة كان لها صداها القوى فى اليابان ولأن اليابانيين وضعوا ثقتهم كاملة فى جهاز التفتيش فى وزارة المالية خلال السنوات الماضية وكان ينظر إلى العاملين فيه على أنهم نموذج يحتذى به غير أنه منذ ٩١ بدأت الانتقادات توجه لهذا الجهاز ، فاتهم بسوء إدارة الاقتصاد مما تطلب استقطاع ٥,٥ مليار دولار من أموال دافعى الضرائب لتصفية شركات الرهونات المنهارة، ثم تكشفت العديد من الحقائق عن الممارسات القذرة للبنوك وشركات الأوراق المالية، والآن يبدو أن الأزمة المصرفية ستطلب المزيد من أموال دافعى الضرائب.

وإزاء ذلك وضعت وزارة المالية قيودا على موظفى جهاز التفتيش وبالذات مايتعلق بقبول الهدايا وقضاء العطلات المجانية وتناول الطعام مع مسئولى الشركات غير أن ذلك لم يحم موظفى الجهاز من الانحرافات، ونظرا لعدم وجود عقاب رادع لم تتوقف سلسلة الفضائح.

وقد ألقت الفضيحة الأخيرة الضوء على الجوانب السلبية للاقتصاد اليابانى خاصة مايتعلق بضعف الرقابة على نشاط البنوك الخاصة، وكانت وزارة المالية قد اعترفت فى وقت سابق فى العام الحالى بأن القروض التى تقدم بلا ضمان والقروض المعدومة تبلغ قيمتها ٦١٠ مليارات دولار وهو مايزيد ثلاثة أضعاف على الأرقام التى أعلنت من قبل.

وبسبب هذه الفضيحة استقال وزير المالية هيروشى ميتسو سوكا ونائبه وركزت الحكومة على ريوتارد هاشيموتو الذى يواجه معارضة شديدة.

وبعد أن ظلت وزارة ميتسو سوكا وزير المالية استقال بسبب الفضيحة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٢/١٩٩٨

بعد محادثات ريتشاردسون فى طوكيو:

اليابان تؤيد موقف الولايات المتحدة وتستبعد المشاركة فى ضرب العراق

مجلس الشيوخ الأمريكى يؤجل تأييد كلينتون.. وواشنطن تعترف بضعف التحالف الحالى

طوكيو - محـمـد إبراهيم الدسـوقى - واشنطن - وكالات الأنباء: فى أول بادرة على أن اليابان ستؤيد الضربة العسكرية المحتمل أن توجهها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق أصدر الجانبان بيانا مشتركا أمس أكدا فيه أن كل الخيارات لاتزال مطروحة فى التعامل مع الأزمة وشددا على ضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية حتى النهاية.

كما أوضح البيان الذى تلاه وزير الخارجية اليابانى كيزو أوكوتشى عقب محادثاته مع بيل ريتشاردسون المندوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة الذى زار طوكيو أمس أنه لايمكن تجاهل قدرة العراق على إنتاج أسلحة دمار شامل تمثل تهديدا للمنطقة وللعالم .

واتفق الجانبان أيضا على أن الوقت يمر بسرعة وأن الموقف خطير ويتطلب إحراز تقدم سريع يوصل إلى حل دبلوماسى للأزمة.

إلا أن متحدثا باسم الخارجية اليابانية استبعد أن تشارك اليابان فى العمل العسكرى المحتمل ضد العراق قائلا: إن الاتفاق العسكرى الجديد المبرم بين طوكيو وواشنطن يرتبط باندلاع أزمات فى المناطق المحيطة ببلاده وتشكل تهديدا لأمنها، وأشار إلى أن الأزمة مع العراق لاتندرج تحت هذا البند.

ومن جانبه أكد ريتشاردسون الذى يتوجه اليوم إلى بكين فى إطار جولته لحشد التأييد للموقف الأمريكى إن بلاده تتفهم قلق اليابان بشأن ضرورة احترام الهدنة الأوليمبية فى إشارة إلى الدورة المقامة فى اليابان حاليا، لكنه شدد على الموقف الأمريكى مستبعدا أى تسوية فى الوقت الراهن.

فى الوقت نفسه أجل مجلس الشيوخ الأمريكى مؤقتا إصدار بيان يؤيد فيه سياسة الرئيس بيل كلينتون فى الأزمة، واعترف ترنت لوت رئيس المجلس بأنه يستطيع حشد الأصوات الكافية لإقرار البيان مشيرا إلا أن الأعضاء لم يتفقوا بعد على صيغته لأنها لم تجب على أسئلة كثيرة أثيرت حول تمويل العملية وعن الموقف إذا فشلت الضربة المتوقعة فى اقناع العراق باستئناف عمليات التفتيش، وقد بدأ الكونجرس بمجلسيه العطلة البرلمانية أمس بمناسبة الاحتفال بيوم الرئيس.

من ناحية أخرى ذكرت مصادر بريطانية أمس أن محاولات بريطانيا لاستصدار قرار من مجلس الأمن يدين صدام حسين أصبحت على شفا الانهيار وقالت المصادر إن بريطانيا فى موقف حرج للغاية لأنها تجد نفسها محصورة بين الأمريكيين الراغبين فى مثل هذا القرار والروس والفرنسيين والصينيين المصرين على استخدام لهجة أقل حدة.

وقد اعترف المتحدث باسم البيت الأبيض أمس بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع حتى الآن بناء تحالف دولى قوى على غرار التحالف الذى أقيم ابان حرب الخليج الثانية، لكن قال إن عدد الدول المؤيدة يتزايد وأن الموقف الفرنسى يميل للاعتدال.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٢/ ١٩٩٨

وسط مخاوف من ضغوط امريكية :

ارتفاع الفائض التجارى اليابانى الى ٩٣ مليار دولار ومجلس النواب يقر مشروعات لاستقرار النظام المالى

قال اقتصاديون ان الفائض الياباني في تجارة السلع والخدمات ارتفع في عام ١٩٩٧ مما يثير مخاوف من احتمال ان تمارس واشنطن مزيدا من الضغوط علي طوكيو لتعزيز الطلب المحلي خلال اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبري في الاسبوع الجاري وقالت وزارة المالية ان فائض ميزان المعاملات الجارية اليابانيارتفع الي ٤٤ر١١ تريليون ين (٩٣ مليار دولار)في عام ١٩٩٧ بزيادة تبلغ نحو ٦٠ ٪ عن مستواه في العام السابق. واضافت ان نمو الفائض تدعم بالزيادة المطردة في الصادرات نتيجة ضعف سعر الين وتباطوء نمو الواردات بسبب ركود الطلب المحلي. وتراجع العجز في الخدمات خاصة السفر في عام ١٩٩٧ عن مستواه في العام السابق في حين زاد الفائض في التجارة السلعية بنسبة ٥ر٣٥٪عن مستواه في العام السابق ليبلغ ٢٣ر١٢ تريليون ين.

وفي شهر ديسمبر وحده ارتفع فائض ميزان المعاملات الجارية بنسبة ٤ر٥٧ ٪عن مستواه قبل عام الي ٣٠ر١ تريليون ين في حين زاد الفائض في التجارة السلعية بنسبة٧ر٣٥ ٪ الي ٤٢ر١ تريليون ين. وادي صدور هذه البيانات التجارية الي انخفاض سعر الدولار مقابل الين وقال متعامل في بنك اوروبي ان الفائض جاء متمشيا مع توقعات السوق ولكنه ساعد فيما يبدو علي الحد من انتعاش الدولار. وقال مسئول بوزارة المالية انه في أعقاب اتخاذ خطوات تشمل اجراءات الحد من القيود وخفض ضريبة الدخل بمقدار تريليوني ين في العام الماضي من المتوقع ان ينتعش الاقتصاد لذلك لن يكون هناك ارتفاع كبير في فائض تجارة السلع والخدمات علي المدي الطويل. لكن الاقتصاديين اشاروا الي ان التصريحات الحديثة لمسئولين امريكيين بارزين اظهرت ان واشنطن تزيد من ضغوطها علي طوكيو لدعم الطلب المحلي رغم بوادر تباطوء النمو في الفائض التجاري الياباني. وحث مسئول امريكي اليابان اليوم الخميس علي الوفاء بتعهداتها بشان رفع القيود علي اقتصادها من اجل دعم النمو. وقال اليابانيون ورئيس وزراءهم يبلغوننا انهم لن يعتمدوا علي التصدير للخروج من ازمتهم الاقتصادية وانهم سيعملون علي زيادة الطلب المحلي وان رفع القيود الاقتصادية من الادوات الرئيسية لزيادة الطلب. واضاف ونحن نحتاج لرؤية ذلك يتحقق. وحث ستيوارت ايزنشتات نائب وزير الخارجية الامريكي اليابان علي اتخاذ اجراءات لتشجيع الانتعاش الاقتصادي بدعم الطلب المحلي الامر الذي سيساعد دولا اسيوية اخري ويجنب طوكيو التعرض للضغوط الحمائية الامريكية.

ونقل عن ايزنشتات ان اليابان يمكنها يمكنها ويتعين عليها بذل المزيد من الجهود ، وعلي اظهار قيادتها في تنشيط النمو عن طريق تحفيز الطلب المحلي ورفع القيود عن اقتصادها وفتح اسواقها. قرر ان يجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من الدول السبع الصناعية الكبري وهي كندا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة في لندن يوم ٢١ فبراير الجاري. ومن المتوقع أن تتركز محادثاتهم علي الازمة الاسيوية. وفي سبيل مواجهة الازمة المالية اقر مجلس النواب الياباني مؤخرا مشروعين يهدفان لاضفاء الاستقرار علي النظام المالي مما يمهد لضخ الحكومة اعتمادات تصل قيمتها الي ٣٠ تريليون ين (٢٤٠ مليار دولار) وتأمل الحكومة والحزب الديمقراطي الحر الحاكم بان يقر مجلس الشيوخ المشروعين هذا الاسبوع.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٨

تباطؤ صادرات الصين بسبب الازمة الآسيوية

● بكين - رويترز - رأى اقتصاديون امس ان الازمة المالية الآسيوية بدأت تحدث اثراً في التجارة الخارجية للصين اذ تباطأت الصادرات في كانون الثاني (يناير) الماضي. الا انهم قالوا ان من المستبعد ان تثني الارقام الاخيرة بكين عن اصرارها على تفادي خفض قيمة العملة لزيادة قدرة الصادرات على المنافسة.

وبلغت الصادرات الصينية في كانون الثاني ١٢.٦٨ بليون دولار بارتفاع ٨.٨ في المئة عن العام السابق. ولكن النمو يقل كثيراً عن الزيادة التي بلغت ٢٠.٩ في المئة في عام ١٩٩٧.

وتعهدت بكين مراراً عدم خفض قيمة اليوان من اجل تحفيز الصادرات.

لكن المحللين يقولون إن شركات التجارة الخارجية تضغط في هذا الاتجاه لمساعدتها في تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة.

ويخشى المسؤولون الصينيون ان يثقل خفض قيمة اليوان كاهل العملات الآسيوية الواهنة بالفعل، بما قد يؤدي الى موجة جديدة من هبوط العملات في شتى انحاء المنطقة.

الى ذلك ذكرت صحيفة «تشاينا ديلي بيزنيس ويكلي» امس ان بكين تعتزم شن حملة على تداول العملات الاجنبية في السوق السوداء، التي ظهرت نتيجة ارتفاع الطلب على الدولار الاميركي وسط مخاوف من خفض قيمة اليوان الصيني.

وقالت الصحيفة، من دون الخوض في التفاصيل، ان الحملة ستستهدف المضاربين على العملة وعمليات تزوير العملات والمبيعات غير القانونية من العملات الاجنبية التي تقوم بها شركات.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٤/١٦

أسرار المعجزة اليابانية فى عيون مصرية

(٣-٢)

نشرنا فى الأسبوع الماضى أولى مقالات الدكتور محمد عبد القادر حاتم المشرف على المجالس القومية المتخصصة حول أسرار التجربة اليابانية .

وإذا كان المقال السابق قد تناول قضية الإدارة ودورها فى التقدم اليابانى فإن هذا المقال يتناول قضية التصدير وكيف نجحت اليابان فى غزو أسواق العالم والسيطرة عليها .. ووفقا لقواعد اللعبة الاقتصادية فإنه إذا اعتبرنا أن الإدارة الجيدة سبب يصبح النجاح التصديرى نتيجة مؤكدة فكيف تعاملت اليابان مع قضية التصدير ؟ وكيف يمكن أن تستفيد مصر من هذه التجربة الرائدة ؟ هذا هو ما يجيب عنه المقال التالى .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٨

اليابان .. دولة بلا موارد وتصدر كل شىء!

خلال السنوات العشر الماضية وبالتحديد منذ منتصف السبعينات بدأت اليابان تتعرض لبعض المشاكل الطارئة التى لم تكن تعرفها من قبل .

يقول المؤلف «إيتشيروا كاواساكى» فى كتابه الشهير «اليابان بلا قناع» : إن أى تحليل للمصاعب والعقبات التى تواجهها اليابان، سواء كانت هذه المصاعب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، لابد أن ينتهى إلى أن هذه المشاكل جميعها سببها حقيقة واحدة وهى أن عددا كبيرا من السكان يعيشون على مساحة صغيرة جدا من الارض، وهذه الأرض التى يعيشون عليها تفتقر افتقارا شديدا جدا الى الثروات الطبيعية .

هذه هى باختصار المعادلة الصعبة التى كانت اليابان تحاول دائما إيجاد حل لها .. ففى عام ١٩٣٨ كان عدد السكان ٧١ مليون نسمة وبعد عشر سنوات بلغ عدد السكان ٨٠ مليون نسمة . وفى بداية السبعينات ارتفع عدد السكان الى ١٠٠ مليون نسمة، ومع بداية الثمانينات اقترب عدد السكان من ١٢٠ مليون نسمة . كل هذا العدد الرهيب من السكان يعيش على مساحة تبلغ ثلث مساحة مصر، وفضلا عن ذلك فإن ٨٥٪ من هذه المساحة عبارة عن جبال وغابات لا تصلح للسكن أو الزراعة .. ولهذا السبب اعتاد اليابانيون أن يعيشوا فى أماكن ضيقة .. حتى شوارعهم هى الأخرى ضيقة وبدون أرصفة فى أغلب الأحيان ..

وربما يعقد البعض مقارنة بين اليابان وألمانيا الغربية على أساس أن الدولتين قد خلفتهما الحرب خرابا ودمارا .. وبدأت الدولتان إعادة بناء اقتصادهما من الصفر ولكن رغم وجود أوجه



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٨

الشبه بين الدولتين، إلا أن هناك بعض العوامل التى ساعدت ألمانيا الغربية على سرعة التعمير والبناء، وهذه العوامل تتوافر لليابان .. لقد تمكنت ألمانيا الغربية من إعادة بناء مصانعها التى دمرتها الحرب، واستخدام مناجم الحديد والفحم التى اكتشفتها، بينما شاء سوء حظ اليابان - وربما حسن حظها - أن تحرمها الطبيعة من مصادر الثروة الطبيعية، فلم يعد أمامها سوى العمل والانتاج، وبعبارة أصح التفانى فى العمل إلى أقصى حد ومضاعفة الإنتاج بكل السبل .



د . عبد القادر حاتم

وقد نجحت اليابان فى ذلك على الرغم من استمرار العقبات الثلاث : عدد كبير جدا من السكان، أرض محددة المساحة، عدم توافر مصادر الثروة الطبيعية.

ولم يكن أمام اليابان سوى سلاح واحد كان عليها أن تستخدمه بمهارة وتحافظ عليه إن أرادت الحفاظ على بقائها .. وهذا السلاح هو الإنسان اليابانى باستخدام وسيلة التصنيع ثم التصدير .. وقد لعبت العوامل دورا هاما فى مساعدة اليابان على استخدام هذا السلاح.

الميزة النسبية

يجمع خبراء الاقتصاد على أن نجاح أى دولة فى اكتساح الأسواق الأجنبية وتمكنها من التصدى لمنافسة الدول الأخرى التى تزاحمها فى هذه الاسواق يرجع إلى ما يعرفه خبراء الاقتصاد باصطلاح «الميزة النسبية».

وهناك عدة عوامل ساعدت اليابان وجعلتها تتفوق على الدول الأخرى المنافسة وهذه العوامل يمكن حصرها فيما يلى:

١- تشييد المصانع اليابانية فى المناطق الساحلية، وبذلك نقل تكاليف الشحن الداخلى إلى أبعد حد ممكن، وهنا بدوره يؤدى إلى خفض التكاليف الإجمالية للسلعة المصدرة.

٢ - جودة المنتجات المصدرة بالإضافة إلى العناية الفائقة بعملية التعبئة والتغليف.

٣ - رخص الأيدى العاملة اليابانية، وخاصة فى بداية فترة زحف الصادرات اليابانية إلى الأسواق الخارجية، ولو أن هناك دولا أخرى تنافسها فى هذه الميزة مثل كوريا الجنوبية، وهونج كونج وغيرها.

٤ - تصميم وتخطيط المصانع اليابانية بحيث تنتج بطريقة الانتاج الجماعى أو الإنتاج على نطاق كبير Mass



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٢/١٦

وهذا Production العامل له دور هام فى خفض التكاليف.

٥ - تصدير التكنولوجيا إلى الخارج، وهذا لايحتاج إلى ثروات طبيعية أو مواد خام ويدر فى الوقت نفسه أرباحا طائلة.

٦ - بناء مصانع البتروكيماويات ومصافى تكرير البترول بالقرب من المناطق الساحلية وهذا يؤدى أيضا إلى خفض تكاليف الشحن الداخلى، وأيضا خفض تكاليف المواد البتروكيماوية التى تصدرها اليابان.

عبارة صنع فى اليابان تعنى الجودة

ويمرور الوقت لم تعد علامة «صنع فى اليابان» تعنى رخص ثمن السلعة، فقد بدأت اليابان منذ فترة السبعينات فى توجيه عنايتها إلى الكيف أكثر من العناية التى كانت توجه إلى الكم، وبهذا أصبحت علامة «صنع فى اليابان» تعنى الجودة فى المقام الأول بصرف النظر عن ارتفاع سعر السلعة أو انخفاضه، ولهذا برعت اليابان فى صناعة النسيج الصناعى وعدسات التصوير والأجهزة البصرية والساعات والآلات الحاسبة والأجهزة الألكترونية.

ومع تعاظم حجم الصادرات اليابانية، بدأت الشركات الكبرى والمؤسسات العملاقة تفتح فروعا لها ومكاتب تمثيل فى جميع أنحاء العالم، وقامت الشركات التجارية العملاقة مثل متسوبيشي، وميتسوى، وسوميتومو، ونشوايوائى، وايتوه، وغيرها بافتتاح مكاتب لها فى جميع قارات الأرض لتسهيل عمليات تصدير المنتجات اليابانية، ولا يقتصر دور الشركات التجارية على الوساطة التجارية فقط، وإنما يمتد إلى كل الأعمال الاستشارية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٢/ ١٩٩٨

ودراسات الجدوى وجمع المعلومات عن البلد الذى توجد فيه، وبالتالى تصبح فى موقف يسمح لها بتوجيه النصح والإرشاد عندما يعرض على الشركات اليابانية القيام بمشروعات أو صفقات تجارية فى الخارج.

والحكومة اليابانية من جانبها تقوم بدور هام من أجل تقديم أفضل المعلومات إلى الشركات اليابانية، ففى معظم العواصم الهامة فى العالم توجد مكاتب تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الدولية تعرف باسم «جترو» ومهمة هذه المكاتب دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وإمكانيات هذه الدول والمشاريع المطروحة فيها..

وهذه المعلومات تكون بالطبع رهن إشارة الشركات اليابانية التى تبدى اهتماما بهذه المشروعات.

بداية المتاعب

وعلى الرغم من النجاح الهائل الذى حققته ـ ولاتزال ـ الصادرات اليابانية فإن خبراء الاقتصاد اليابانيين لاينظرون إلى المستقبل بتفاؤل، حيث أن اليابان بدأت تفقد الميزة النسبية التى كانت ترجح كفة صادراتها، كما أن معظم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة بدأت بالفعل ترى شبح الخطر الذى يهددها من استمرار زحف الصادرات اليابانية.

وهناك بعض المصانع أفلست بالفعل وأغلقت أبوابها فى هذه الدول بعد أن عجزت عن منافسة الصادرات اليابانية التى غزتها فى عقر دارها.

وقد بدأت نقابات العمال فى الدول الغربية ترفع صوتها مطالبة بفرض قيود مشددة على الصادرات اليابانية. وفى السنوات الأخيرة بدأت اليابان تستشعر خطورة الموقف، ومن ثم بدأت تفكر فى الحد من حجم صادراتها طواعية قبل أن ترغم على ذلك كرها.. وبدأت المصانع اليابانية فى الحد من



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنتاجها، وأصبحت لاتعمل بكامل طاقتها الإنتاجية.. وعلى الرغم من كل ذلك لم تسفر هذه المحاولات عن نتائج إيجابية حتى الآن..

ورفع شعار ينادى بأنه يجب على اليابان أن تستورد السلع من أصدقائها. والسؤال الآن ماهى هذه السلع واليابان تصنع كل شىء بجودة تامة؟ ■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢١/٢/١٩٩٨

اجراءات يابانية جديدة لمساعدة الدول الآسيوية على تخطي أزمتها

■ طوكيو - ا ف ب، رويترز - اخذت الحكومة اليابانية امس الجمعة في الاعتبار مقترحات الحزب الليبرالي الديموقراطي لمساعدة اقتصادات الدول الآسيوية على تجاوز ازمتها، خصوصاً عبر تقديم قروض اضافية لهذه المنطقة بقيمة ٢.٤ بليون دولار وتخصيص بليون دولار لاندونيسيا وحدها.

ويتوقع ان يقدم البنك العام للتجارة الخارجية ٣٠٠ بليون ين (٢.٤ بليون دولار) من القروض المخصصة للدول الآسيوية. وستساعد هذه القروض المؤسسات اليابانية على الاستثمار في هذه المنطقة او تشجيع الواردات منها.

من جهة اخرى، قال وسطاء ان اسعار الاسهم اليابانية ارتفعت في نهاية التداولات في طوكيو امس حيث سعى المتداولون الى تغطية مراكزهم المدينة التي اتخذوها قبل اعلان الاجراءات الاقتصادية الجديدة واجتماع مجموعة السبع.

ولم تتاثر السوق كثيراً باجراءات حفز النمو الاقتصادي التي اعلنها الحزب الحاكم.

وارتفع مؤشر «نيكاي» المؤلف من اسهم ٢٢٥ مؤسسة يابانية كبرى ١٣٩.٧٦، اي بنسبة ٠.٨٤ في المئة الى ١٦٧٥٦.٢٤ نقطة. وكان المؤشر انخفض لفترة وجيزة الى ١٦٥٠١.٦٠ نقطة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ٢ / ١٩٩٨

سريان حظر المظاهرات بأندونيسيا

اليابان ترفض نداء من مجموعة السبع بتحرير الاقتصاد ومساعدة الدول الاسيوية

لندن - وكالات الانباء :

رفضت اليابان أمس نداء من زملائها فى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى باتخاذ مزيد من الاجراءات لانعاش الطلب المحلى ومساعدة الدول الاسيوية على الخروج من ازمتها الاقتصادية الحالية.

وقال وزير المالية اليابانى هيكارو ماتسونجا فى ختام اجتماع وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية للدول السبع انه لاتوجد لدى بلاده خطط بادخال اجراءات مالية اضافية بعد صفقة الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التى تم التوصل اليها يوم الجمعة الماضية، واشار إلى ان بلاده تفعل اكثر من اى دولة للاصلاح الاقتصادى وحل ازمة الدول الاسيوية. بينما شركاء اليابان فى مجموعة السبع ابدوا التحذير الامريكى بضرورة ان تزيد اليابان نفقاتها وتخفض الضرائب لاصلاح الاقتصاد وانعاش النمو المحلى.

وجاء فى البيان الختامى لمجموعة السبع ان اعضاء المجموعة تشاطر الولايات المتحدة قلقها وتدعو الى اتخاذ اجراءات مستمرة لتعزيز النظام المالى بالاضافة الى اجراءات اخرى لزيادة الانفتاح الاقتصادى. وفى طوكيو لم تظهر الحكومة اليابانية اى قلق ازاء سيل الانتقادات الموجهة اليها من مجموعة السبع، وذكرت وكالة رويتر ان المشكلات المحلية وتلك المتعلقة بميزانية العام طغت على النقاش فى الاوساط السياسية والاعلامية اليابانية دون ان تحظى انتقادات دول مجموعة السبع باهتمام يذكر. وعلى صعيد الازمة الاندونيسية بدأ امس سريان مفعول الحظر الذى فرضته السلطات على المظاهرات فى شوارع العاصمة جاكرتا لمدة ٢٥ يوما، فى الوقت الذى ذكرت فيه جماعات حقوق الانسان ان خمسة اشخاص لقوا مصرعهم وفقد ١٣ اخرون فى اعمال الشغب التى اجتاحت البلاد خلال الشهر الحالى. وذكرت صحيفة «جاكرتا بوست» عن ناشطين فى مجال حقوق الانسان القول ان اعمال الشغب اندلعت فى ٢٠ مدينة بجميع انحاء اندونيسيا بسبب ارتفاع الاسعار وقال هؤلاء الناشطون ان قوات الأمن فتحت النار على المتظاهرين فى مدينتين مما اسفر عن مصرع خمسة اشخاص واصابة عشرة اخرين فى حين تم اعتقال ٩٢٠ شخصا معظمهم فى مقاطعة جاوه بوسط البلاد.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٢/١٩٩٨

قطع رأس الفساد بواسطة اليابانى المركزى

يقوم بنك اليابان المركزى - عظيم الشأن - باجراءات سريعة لمقاومة تلطيخه بفضيحة فساد اثارت فضول وزارة المالية اليابانية عدوته اللدود. وبينما البنك لم يتلق اى هجوم حتى تلك اللحظة. إلا ان الاحساس بالخطر داهم الجميع حيث تم الاستعداد بتقارير نهاية الاسبوع التى تثبت بان هناك موظفين تلقيا ضيافة سخيه من احد بنوك القطاع الخاص الذى اعلن وقائياً. اجراء تحقيق فى ادارة 600 من موظفيه.

وحتى الآن لايوجد سبب يؤدى إلى ذعر البنك اكثر من وزارة المالية ومع ذلك تبدو الادعاءات الضارية متشابهة لما سبق واصاب وزارة المالية بالخزى. وقد جاءت الادعاءات فى وقت يتبوؤ فيه بنك اليابان المركزى مكانه اقوى من منافسيه، ومازالت هناك فرصة ليتجنب التورط فى فضيحة مما يقلل من خطر الاضرار التى لحقت بوزارة المالية.

وذلك بسبب حركة النقل الهادئة التى حدثت مؤخراً فى طوكيو فقد كان البنك المركزى يعد لعقود مضت الشريك الاقل شاناً لوزارة المالية؛ وعلى الرغم من نفوذ البنك الضخم فى الاسواق إلا انه ليس له الحق على سبيل المثال، فى وضع نسبة فائدة مستقلة أو تقرير سياسة لسعر الصرف أو حتى ممارسة المسئولية المطلقة فى الاشراف البنكى. كل هذه القوى كانت تقع فى يد وزارة المالية حتى حدث التبديل ولسبب هو ان تؤذى الوزارة نفسها باخطار سياسية وسبب آخر هو تمرير البرلمان لقانون يعطى البنك المركزى استقلاليته فوق سياسة النقد من شهر ابريل القادم.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٨/٦/١٢

شدد على دور طوكيو في الاستثمارات

الأمير سلمان التقى رئيس الوزراء الياباني

□ طوكيو - جاسر الجاسر

■ أعرب رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو عن رغبة حكومته في المساهمة في مشاريع التنمية في السعودية، مثل قطاعي الكهرباء والسكك الحديد وتطوير مصادر التعدين.

واستقبل رئيس الوزراء أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز صباح أمس، واتفقا على أهمية تشجيع سبل التعاون بين البلدين ومجالات الاستثمار المتبادل بما يتفق والمصلحة المشتركة ويساهم في تحقيق التقدم وتبادل الخبرات.

ودعا الأميرسلمان اليابان الى الاستثمار في السعودية لافتاً الى الدور البارز للحكومة اليابانية في هذا المجال.

وشدد الأمير سلمان على أهمية زيارته لليابان فيما أبدى هاشيموتو تقديره الخدمات الانسانية التي يرعاها الأمير سلمان، بما في ذلك في مجال رعاية المعوقين. ونوه الى ان العلاقات الثنائية المستمرة منذ الملك عبدالعزيز «ليست مقتصرة على النفط بل هناك مجالات عديدة ستنمو مع الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين في البلدين».

وأعرب الأمير سلمان عن أمله بان يتم الاتفاق على تجديد حقوق التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة لمصلحة شركة الزيت العربية اليابانية «في شكل يخدم الطرفين».

وأبدى هاشيموتو تقديره «الجهود الممتازة والفعالة» التي تبذلها السعودية لاخراج افغانستان من أزمتها، وشدد الأمير سلمان على اهتمام المملكة بالسلام في هذا البلد.

واقام وزير الخارجية الياباني ابوتشي، مساء أمس، حفلة عشاء تكريماً للأمير سلمان حضرها عدد من الشخصيات السياسية والبرلمانية.

ووجه الأمير سلمان رئيس اللجنة العليا للاحتفال بمرور مئة سنة على دخول الملك عبدالعزيز الرياض، دعوة للأمير تكامادو لزيارة السعودية وحضور الاحتفالات.

وستعقد اللجنة اليابانية - السعودية المشتركة اجتماعاً في طوكيو في حزيران (يونيو) المقبل. ويتوقع أن يغادر أمير منطقة الرياض العاصمة اليابانية اليوم متوجهاً الى باكستان، في اطار جولته التي كان بداها بزيارة بروناي.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٢/١٩٩٨

الانقلاب الاقتصادي العظيم

الشركات الاميركية تستيقظ من سباتها لتصحح مساراتها قبل فوات الأوان

■ تريليونا ين الثمن

■ قروض عسيرة ضخمة

اليابان لا تريد ان تكون مصدر كساد عالمي

اقتصاد اليابان لم يكن سوى فقاعة سرعان ما تبخرت



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٢/١٩٩٨

لم يمض وقت طويل على الاعتقاد الذي كان سائدا بان اليابان ستحكم العالم اقتصاديا وان اميركا في تراجع الى الوراء، من المؤكد كما هو واضح، ان الامور لم تسر على ذلك النحو، فما الذي حصل اذن؟

في سنة ١٩٩١ نشر اكاديميان اميركيان كتابا عنوانه «الحرب المقبلة مع اليابان»، حتى في ذلك الوقت، لم يكن موضوع ان الولايات المتحدة ستصطدم مع اليابان سوى فكرة خيالية بعيدة المنال، ولكن كون هذا الكتاب قد امكن نشره مع كل تقدير واحترام، فقد عكس ذلك الاعتقاد فكرة ان البلدين كانا محكومين بصراع اقتصادي شرس، وان الولايات المتحدة كانت تفقد مركزها ببطء، كانت اليابان قوة اقتصادية خارقة في طور النشوء، والولايات المتحدة آخذة بالتراجع لتصل في النهاية لدرجة يُقال عنها انها كانت قوة اقتصادية.

انقلاب بعد سبع سنوات

ولكن بعد ذلك بسبع سنوات يحصل انقلاب مدهش فمنذ سنة ٩٢ والاقتصاد الياباني ينمو بمقدار ١.٢٪ سنويا مقارنة بـ ٢.٨٥٪ للاقتصاد الاميركي.

ان حالة الكساد في اليابان الآن تزيد من محنة الاقتصاد في آسيا. فاليابان لا تستورد مافيه الكفاية لتساعد على تحسين جيرانها المحاصرين، حتى القادة اليابانيون يبدون الآن في حالة هلع، لقد قال رئيس الوزراء، ريوتارو هاشيموتو قبل فترة وهو يعلن تخفيض الضرائب بمقدار تريليوني ين اي (١٦ بليون دولار) لكي ينتعش الاقتصاد: «يجب الا تكون اليابان هي مصدر كساد اقتصادي عالمي» ويتساءل بعض المراقبين ان كان هذا المبلغ قليلا جدا، ومتاخرا جدا.

جهاز مصرفي مثقل

ومع كل ذلك، لا احد ينكر قوى اليابان ومقدرتها على التحمل، فتويوتا ربما لا تزال افضل شركة لتصنيع السيارات في العالم، والشركات اليابانية تتفوق على غيرها في كثير من المجالات التكنولوجية، الا ان التنبؤات التي سادت قبل عقد من الزمان لم تتحقق، والهيمنة التكنولوجية اليابانية في مجالات الكمبيوتر والسوفت وير وغيرهما لم تحصل، اما بالنسبة للفتح المالي، فيبدو الآن مضحكا، فالجهاز المصرفي الياباني مثقل بديون عسيرة تصل الى ٧٩ تريليون ين (٦٣٢ بليون دولار اميركي)، وذلك من خلال مسح لحكومة يابانية واحدة.

زوبعة.. وزالت

لماذا اذن لم تتجاوز اليابان

الولايات المتحدة؟ احد الاسباب هو ان الاقتصاد الياباني لم يكن ابدا قويا كما كان يبدو، ذلك ان معظم موجة النمو الاقتصادي التي اعقبت الحرب كانت عبارة عن طريق اصطياد ما هو جاهز ولا يحتاج لجهد كبير، مثل تبني تقنيات وممارسات ادارية معروفة، والتي مضت وذهبت، في الستينات كان معدل النمو الاقتصادي الياباني ١٠٪ سنويا، وحتى في الثمانينات انخفض ذلك المعدل الى اقل من ٤٪ وفي الثمانينات كان مصدر التفوق التنافسي المدهش للعديد من الشركات اليابانية عبارة عن عاملين مؤقتين:

اول هذين العاملين هو انخفاض معدلات التبادل: لقد انخفض الين مابين ١٩٧٨ و١٩٨٢ حوالي ٢٥٪ امام الدولار، وهذا جعل الصادرات اليابانية (المسعرة بالدولار) ارخص، وقد كان بامكان الشركات اليابانية ان تخفض الاسعار، وتحسن نوعية الانتاج وتوسع المدى الاعلاني وفي الوقت نفسه تكسب ارباحا مجزية، والعامل الثاني هو الرضا الذاتي الاميركي: لم تشعر الشركات الاميركية (من فورد حتى زيروكس وآي بي ام) الا في وقت متاخر بان المنافسين اليابانيين يقدمون تكنولوجيا عالية، وليس فقط اسعارا اقل. في اواخر

الثمانينات تلاشت هذه المميزات اليابانية. الشركات الاميركية استيقظت ومعدلات التبادل تغيرت. لقد ارتفع الين امام الدولار خلال الفترة من ١٩٨٥ و١٩٩٨ بمقدار ٧٠٪.

تبادل الادوار..

ومع ذلك فان السبب الاعمق لفشل اليابان يكمن في عدم مقدرتها على التغير. يقول الاقتصادي ادوارد لنكولن من معهد بروكنغز: «لقد ذهبت اليابان بعيدا في محاولاتها لبعث الاستقرار والمقدرة على التنبؤ»، واذا رجعنا الى الاسباب التي ادت الى افتراض ان اليابان ستسبق الولايات المتحدة، نرى ان



المصدر : القبس

التاريخ : ٢٧/٢/١٩٩٨

الشركات اليابانية ركزت على الارباح «طويلة الامد».

بينما الشركات الاميركية كانت مهتمة بالارباح «قصيرة الاجل». كان اليابانيون يدخرون ويستثمرون اكثر اما الاميركيون فقد كانوا مقتصرين في المصاريف (معدل مدخرات اليابانيين تساوي ضعف الاميركيين - ٣٠ ضد ١٥٪ من الانتاج المحلي الاجمالي). اليابانيون حققوا ما كانوا يصبون اليه، والاميركيون الجدليون لم يفعلوا شيئا. الحكومة اليابانية قادت الاقتصاد نحو صناعات جديدة؛ اما اميركا فقد اعتمدت على سوق متقلب لا يعتمد عليه.

الفضائل اليابانية

ما الذي حدث؟ ان الفضائل اليابانية المزعومة، والرذائل الاميركية المزعومة غالبا ما كان يحصل تبادل بينها. لقد ادى رضاء الشعب الياباني الى منع الانشقاقات. التغير كان صعبا فيما لو حصلت اي شكاوى. لقد اعتمدت اليابان على الصادرات والاستثمار لكي تدفع بالاقتصاد للامام. ولكن بعد سنة ١٩٨٥ اصبح هذا صعبا بسبب ارتفاع الين. واليابان لم تستطع التحول الى الاقتصاد الذي يعتمد على المستهلك. ان ذلك كان يعني ازاحة اللثام عن العقبات التي تحد من انفاق المستهلك مثل حصص الاستيراد التي ترفع اسعار الاغذية عاليا، وضع حدود للمخازن الكبرى التي تحمي المحلات الصغرى (ذات الاسعار العالية)، ووضع رموز للمناطق التي تؤذي المباني الاسكانية. والتهديد كان سيطال العديد من المناطق. فقد كان التغير بطيئا.

الفقاعة تتبخر..

اما بالنسبة للمدخرات العالية، فقد تبعثر الكثير منها على استثمارات غير مجدية. فقد تبخرت الفقاعة الاقتصادية لاواخر الثمانينات لان هناك الكثير من المكاتب والمصانع لدى اليابان لم يكن من حاجة اليها. اما انهماك الاميركيين بالارباح فقد قادهم الى استثمارات افضل مع مدخرات اكثر تعقلا. واضافة الى ذلك فان اتخاذ القرار لدى المجتمع الاميركي ليس مركزيا. لم يكن هناك (ولم تكن من حاجة الى) مناظرة كبيرة بخصوص كيف يمكن ان تكون الشركات الاميركية اكثر منافسة.

وان لم يكن الامر كذلك (ولو حتى على حساب الشعب من تسريحات عمالية واقفال مصانع) لواجهت الشركات الافلاس. وفي النهاية اثبت «السوق» ان منار هداية الى المستقبل افضل من التوجيه البيروقراطي الياباني. هناك الكثير من الشركات الناجحة جدا مثل مايكروسوفت، ديل كمبيوتر، وامجن قد تاسست منذ منتصف السبعينات. لذلك يستطيع الاميركيون ان ينظرو الى الامور بارتياح، ولكن مع اخذ الحيطة والحذر. ذلك ان فكرة المنافسة الاقتصادية بين الدول يشوبها بعض الاخطاء. الشركات تتنافس، لا باس. ولكن الدول تعتمد على بعضها البعض اقتصاديا. ان ضعف اليابان سيؤدي الى زيادة محنة اسيا الاقتصادية ويجعلها تنتشر الى ما وراء المحيط الهادئ. وذلك قد يعطي مبررا لكتابة كتاب عن هذا الامر.

■ عن نيوزويك ■



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٨/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسواق الصرافة

الدولار يواصل ارتفاعه وانخفاض فى للعملات الأوروبية

□ كتب - سعيد غزلان:

اتسمت حركة التعاملات على العملات الاجنبية داخل سوق الصرافة بالقاهرة طوال الاسبوع الماضى بالهدوء فيما عدا الدولار الامريكى والريال السعودى اللذين يواصلان الارتفاع التدريجى منذ ما يقرب من أربعة اسابيع ماضية.

وعلى غير المتوقع فإن الدولار الامريكى ارتفعت اسعاره خلال هذا الاسبوع على الرغم من الهدوء النسبى الذى تشهده منطقة الخليج بعد انفراج الازمة بين الامم المتحدة والعراق من جهة أخرى يؤكد خبراء السوق المصرفية بالقاهرة أن سوق الصرافة مازالت تعانى من نقص فى كمية الدولارات المعروضة لعدة عوامل من بينها ارتفاع الدولار الامريكى أمام العملات الاوروبية الرئيسية بالبورصات العالمية وبالتالى ينعكس ذلك على السوق المصرية.

وشهدت سوق الصرافة ارتفاعا للدولار الامريكى طوال الاسبوع الماضى بمقدار 3 مليمات وبلغ سعر الشراء 340,75 قرش والبيع 342,3 قرش وبلغ حجم التعامل عليه أكثر من 80٪ من مجموع التعاملات على العملات الاجنبية الاخرى، نتيجة الانخفاض.

ويؤكد الخبراء أن الريال السعودى يرتفع فى هذه الفترة وقبل موسم الحج حيث إن الاقبال الشديد عليه من جانب الحجاج المصريين أدى إلى انخفاض المعروض منه بالاسواق.

وقد ارتفع الريال السعودى بشركات الصرافة بمقدار مليم واحد وبلغ سعر الشراء 90,8 قرش والبيع 91,8 قرش وبلغ حجم التعامل عليه 11٪.

وبالنسبة للعملات الاوروبية الرئيسية فقد شهدت انخفاضا طفيفا طوال ايام الاسبوع أمام الجنيه المصرى.

فقد انخفض الجنيه الاسترلينى بمقدار قرش واحد وبلغ سعر الشراء 554 قرشا والبيع 566 قرشا وبلغ حجم التعامل عليه 3٪ فقط.

وانخفض المارك الالمانى بمقدار نصف قرش وبلغ سعر الشراء 186 قرشا والبيع 191 قرشا.

وانخفض الفرنك الفرنسى بشركات الصرافة بمقدار نصف قرش وبلغ سعر الشراء 55 قرشا والبيع 56,9 قرش وبلغ حجم التعامل عليه 3٪ فقط.

وانخفض الفرنك السويسرى بشركات الصرافة بمقدار قرش واحد وبلغ سعر الشراء 229 قرشا والبيع 236 قرشا.

كما انخفض الفلورين الهولندى بمقدار 1,5 قرش وبلغ سعر الشراء 165,5 قرش والبيع 168 قرشا.

واتسمت حركة التعاملات على العملات العربية الرئيسية بالاستقرار ولم يحدث عليها أى تغيير من حيث الاسعار أو حجم التعاملات.

فقد استقر الدينار الكويتى بشركات الصرافة عند 11,3 جنيه للشراء والبيع 11,20 جنيه وبلغ حجم التعامل عليه 5٪ فقط.

واستقر سعر درهم الامارات طوال ايام الاسبوع عند 92 قرشا للشراء و93,3 قرش للبيع.

واستقر الريال القطرى عند 92 قرشا للشراء والبيع 93,5 قرش.

واستقر الدينار الاردنى عند 460 قرشا للشراء و480 قرشا للبيع.

واستقر الدينار الليبى عند 94 قرشا للشراء و110 قروش للبيع.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٢/١٩٩٨

ارتفاع حاد للاسهم اليابانية بفضل آمال في اجراءات مالية جديدة

● طوكيو – رويترز – قال وسطاء ان اسعار الاسهم اليابانية ارتفعت بنسبة ٢ في المئة في نهاية التداولات في سوق طوكيو للاوراق المالية امس الجمعة، مع تحسن معنويات المستثمرين بسبب تزايد التوقعات باتخاذ اجراءات قوية لحفز النمو الاقتصادي.

ويتوقع وسطاء ومحللون ان يواصل مؤشر «نيكاي» الرئيسي ارتفاعه في الامد القريب وان كان من المرجح ان يشاهد المؤشر ضغوط بيع لجني الارباح فوق مستوى ١٧٠٠٠ نقطة مع اقتراب نهاية السنة المالية في آخر آذار (مارس).

وارتفع مؤشر «نيكاي»، المؤلف من اسهم ٢٢٥ شركة يابانية ٣٢٩,٩٧ نقطة، اي بنسبة ٢ في المئة ليغلق عند ١٦٨٣١,٦٧ نقطة مسجلاً أعلى مستوياته امس. وزادت العقود الآجلة للمؤشر لشهر اذار ٤١٠ نقاط الى ١٦٩٢٠ نقطة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٨

رأى

اليابان والاقتصاد الآسيوى



بقلم:

محمد شفيق جبر

تمتلك اليابان ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، ومع ذلك فانه منذ عام ١٩٩٢ تارجح نمو الاقتصاد اليابانى حول معدل ١٪، وظلت البطالة عند معدلها المنخفض (بسبب أعتياد الشركات اليابانية عدم تسريح العمال الذين يقضون فيها وقتا طويلا) كما ظلت تكلفة المعيشة مرتفعة واستمر التضخم فى الاختفاء. وقد استمر هذا السيناريو حتى الآن. والسؤال الذى يثور اليوم هو : هل يمكن أن يستمر هذا السيناريو فى ضوء حالة الاقتصاد الآسيوى بعد الأزمة الاقتصادية الخطيرة التى اجتاحت العديد من القوى الاقتصادية فى شرق اسيا؟

أن الاجابة على هذا السؤال ليست قاطعة، وتعتمد على شخصية من يجيب. وفيما يتعلق بالعالم الغربى، فقد ظهرت كتابات عديدة تزعم أن اليابان اليوم اضعف حلقة فى اقتصاد العالم وانها اكبر طرف فاعل فى الأزمة الاقتصادية الآسيوية. وانا لا أميل الى هذا الرأى لأن المشكلة اكثر تعقيدا من ذلك ، ولها جذور تاريخية عديدة تخرج عن موضوع هذا المقال.

ومنذ حوالى عشر سنوات، كانت اليابان تتفوق على القوى الاقتصادية فى العالم من حيث الجودة والتكنولوجيا ، وكانت نموذجا اقتصاديا يحتذى به، واليوم اختلفت الصورة. فاليابان تعانى من عجز هائل فى الميزانية من المتوقع ان يزداد سوءا، ومن انخفاض أسعار الأصول وتشوه القطاع المالى، وخضوع الاقتصاد لضوابط مبالغ فيها ، ويخيم الشك ازاء المستقبل.

وبينما يتحدث العديد من النقاد الغربيين عن ضرورة أن تعيد اليابان تحفيز اقتصاد اسيا من جديد، يمتنع قادة اليابان من الناحية الأخرى عن زيادة العجز فى الميزانية ويرفضون أجراء تخفيضات كبيرة فى الضرائب او اجراء زيادة كبيرة فى الانفاق العام.

وعلى الرغم من ذلك تحظى اليابان باقتصاد منافس قوى وعالمى، حيث تمتلك واحدا من اكبر الاحتياطات الأجنبية فى العالم. وعلاوة على ذلك ، فإن ارقام المدخرات والاستثمارات فيها تحمل دلالات صحية. وكل الشروط الضرورية الجوهرية لحدوث تحسن مفاجيء موجودة فى اليابان، وهذا يفسر لماذا تتابع عيون اقتصاد العالم عن كثب اليابان لايجاد إجابات على الأسئلة التالية:

١ - هل سترفع اليابان الضوابط التى تفرضها على الاقتصاد وتتفتح على العالم؟

٢ - هل سينجح برنامجها لتثبيت الاستقرار المالى؟

٣ - هل ستزيد صادرات اليابان الى قوى اقتصادية مثل الولايات المتحدة الى حد حدوث رد فعل حمائى؟

٤ - كيف سترفع اليابان اقتصادها وتعزز بورصتها؟

أن الاجابات على الأسئلة المذكورة أعلاه سيكون لها دور لايستهان به فى كيفية تغلب الاقتصاد الآسيوى على أزمته الاقتصادية الأخيرة، وفضلا عن ذلك ستؤثر على الاقتصاد العالمى وطريقة تطوره على المدى القصير والمتوسط إلى ندخل القرن القادم.



اليابان يجب ان تقود اسيا الي الخروج من ازمتها

قال وزير التجارة الامريكي وليام ديلي انه يجب علي اليابان ان تقود اسيا اليالخروج من ازمتها الاقتصادية.

واضاف ديلي ان قيادة اسيا الي الانتعاش شيء يجب عليهم اليابان ان يفعلوه وليس الولايات المتحدة. ومضي قائلا ان الولايات المتحدة لا يمكنها ان تستمر كقائد وحيد للتجارة العالمية يقدم العون للدول الاخري وانه يجب علي اليابان ان تنشط اقتصادها المحلي لتخفف عنها بعض الضغوط. وقال ديلي ان اليابان هي صاحبة ثاني اكبر اقتصاد في العالم لكنه اقتصاد راكد منذ سبع سنوات واضاف ان رد الفعل المبدئي المتشائم علي رابع مجموعة اجراءات لحفز الاقتصاد والتي كشف الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان النقاب عنها في وقت سابق اليوم وما اعقبها من وعود بان مجموعة اجراءات خامسة قد تطرح بحلول مارس اذار ليست انباء مشجعة. ورفض ديلي ان يتكهن بحجم الاموال التي قد تكون الولايات المتحدة علي استعداد لانفاقها كمنقذ للاقتصاد العالمي او الي متي قد تستمر في القيام بهذا الدور لكنه قال ما لم نشهد جهودا من اقتصاديات اخري فان ذلك لن يستمر طويلا. ومضي قائلا اننا جميعا لدينا قيود الميزانية. ولا احد لديه اناء لا ينفد من الذهب . وتقود الولايات المتحدة جهودا لانقاذ الاقتصاديات الاسيوية التي تعاني من مشكلات بمساندة برامج الاصلاح التي يدعمها صندوق النقد الدولي وتقديم المشورة ووعود بتقديم مليارات الدولارات لمساعدة الانتعاش. ويسعي الرئيس بيل كلينتون الي حشد التأييد في الكونجرس للموافقة علي تمويل امريكي قيمته ١٨ مليار دولار لدعم موارد صندوق النقد الدولي. وقال ديلي انه واثق من ان الكونجرس سيوافق علي هذا التمويل لكن هناك حاجة علي ادلة ملموسة من الدول الاسيوية علي انها تصلح اقتصادياتها بما يجعلها اكثر انفتاحا واكثر شفافية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

أسرار المعجزة اليابانية فى عيون مصرية

(٣-٣)

هذا هو المقال الثالث والأخير فى سلسلة المقالات التى إختص بها الدكتور محمد عبد القادر حاتم «الأقتصادى» حول أسرار المعجزة اليابانية. ويرسم هذا المقال صورة بانورامية لأوضاع الأقتصاد الكلى فى اليابان ويحدد دور الحكومة والقطاع الخاص فى إرساء أسس النهضة الاقتصادية هناك.

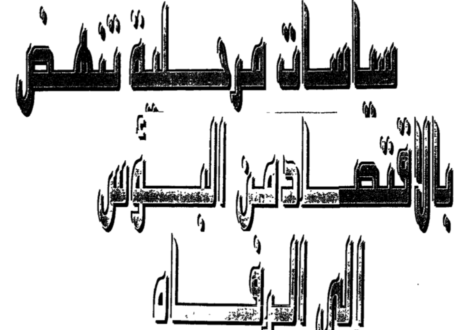
كما ينبه المقال إلى دور السلوك العائلى الخاص بتعظيم المدخرات المحلية فى توفير رافد مستمر من التمويل الأمنى لعمليات التوسع الأنتاجى وعلاقة ذلك بالتنمية الشاملة. ورغم أن المقال يمث رؤية واحدة لأو

الأقتصاد اليابانى إلا ا لا تخلو من إشارات واضحة لإمكانية الإستفادة مما حدث فى اليابان لكى يحدث هنا فى مصر.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / ٢ / ١٩٩٨



مهمة الحكومة تهيئة مناخ إيجابى للعمل ومهمة القطاع الخاص زيادة الإنتاج والتنافس فى الأسواق

استغرقت عملية تحويل اليابان الى دولة يطلق عليها اسم «دولة صناعية» مائة عام فقط. إن اليابان كانت قد وصلت بالفعل فى بداية القرن العشرين الى مرحلة الاقتصاد ذى الدخل المتوسط، على أساس أنها واحدة من أشهر بلاد العالم تصديرا للنسيج، مع القدرة على انتاج كمية كبيرة من الطائرات المقاتلة والسفن الحربية المتقدمة.

وخلال السنوات من ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ بعد الحرب العالمية الثانية، اضطر الاقتصاد اليابانى الى خوض كفاح مرير من أجل إعادة البناء : بناء دولة مهزومة تماما منيت بأضرار بالغة نتيجة للحرب العالمية الثانية.

وفى المرحلة الأولى من اعادة البناء حدث نزاع حاد حول الكيفية التى يمكن أن تخرج بها اليابان من أزمتها، وتمضى قدما للأمام فى إعادة بناء حياة الشعب والاقتصاد من موقف يتمثل فى الدمار الشامل فى المجالين : الاقتصادى والاجتماعى وموازنة التضخم الشديد لفترة ما بعد الحرب، ووضع الاقدام على طريق السلام.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية كان اقتصاد اليابان فى حالة دمار تقريبا، وعلى سبيل المثال هبط الانتاج الصناعى الى ٣٠٪ عما كان عليه فى فترة ماقبل الحرب، وهبط مخزون الحبوب الى مستوى لايكفى غير ثلاثة أسابيع فقط، وبلغت نسبة التضخم الى أكثر من ٣٠٠٪.

وبرغم أن اليابان قد بدأت من مثل هذا الموقف البائس، فان النتائج خلال الثلاثين عاما تبدو كبيرة.


د . عبد القادر حاتم

ومن ناحية أخرى، بصرف النظر عن النزاعات والصراعات، استطاعت اليابان أن تحتفظ بموقف بعيد عن هذه الصراعات، ويرجع ذلك الى اعلان دستور السلام وانتهزت اليابان هذه الظروف لاستغلال امكاناتها من خلال جهد الشعب والأعمال الشاقة، حيث شارك الكل فى تحمل المسئولية طبقا للأهداف القومية الموحدة فى بناء مجتمع رخاء ينهض على أساس التجارة الخارجية.

وقد أوليت الناحية العملية المزيد من الاهتمام، فكثيرا ما كانت تتغير اتجاهات السياسة لمواجهة احتياجات كل فترة مثل سياسة الطوارىء الاقتصادية (فى نهاية الحرب)، وزيادة الانتاج الزراعى لتوفير غذاء كاف (فى النصف الثانى من الأربعينات). وكفالة توازن ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع التصدير (فى النصف الأول من الخمسينات). والتصنيع من خلال الصناعة الثقيلة وصناعة الكيماويات (فى منتصف الخمسينات)، والعمالة الكاملة ومضاعفة الدخل القومى (فى بداية الستينات)، وحل مشكلة كثافة السكان فى المدن الكبرى، وهجرة الريف - أى علاج التوازن



الاقليمى (فى النصف الثانى من الستينات) واستقرار الأسعار - أى حل مشكلة التضخم (فى النصف الثانى من الستينات) ، والتلاؤم مع حرية التجارة والصفقات التجارية والمعاملات الرأسمالية (فى النصف الأول من السبعينات) واقامة دولة الرفاهية والتخلص من المشكلات العامة (فى منتصف السبعينات)، والتكيف مع سعر الصرف المرن وثورة البترول (فى النصف الثانى من السبعينات).

وعلى الرغم من أن الأهداف العملية تخضع لكل مرحلة - كما سبق ذكره - فإن الهدف الرئيسى بالنسبة لطبيعة اليابان كأمر ضرورى مسلم به، هو تحقيق دولة التجارة الخارجية، باعتبار ان اليابان لا تستطيع أن تعيش بدون عمليات التجارة المتعاقبة التى تستهدف استيراد المواد الخام وتصنيعها فى اليابان، ثم تصديرها الى السوق العالمى، حتى يمكن لمائة وعشرين مليون يابانى ان يعيشوا فى ظل ندرة الخامات الطبيعية، وزيادة سكانية فى الجزر الصغيرة.

ومن وجهة نظر اقامة دولة ينهض اعتمادها على ذاتها على اساس التجارة الخارجية اتخذت خطوات مختلفة فى تنسيق وتعاون.

ونظرا للايمان بأن النظام الأساسى للاقتصاد هو السوق الحر من خلال دور القطاع الخاص المهيمن على الانتاج، فإن مهمة الحكومة تتمثل فى رعاية الصالح القومى، وبمعنى آخر فإن الحكومة مسئولة عن تهيئة الظروف والمناخ العام لنشاط القطاع الخاص عن طريق وضع القوانين المنظمة للوائح والاجراءات، وعن الارشاد فى ضوء المصالح القومية، وعن سياسات الضرائب والانفاق، والسياسة النقدية، ومن الناحية الأخرى فان القطاع الخاص مسئول عن زيادة الانتاج من خلال التنافس فى السوق.

ويمكن تلخيص عمل كل قطاع على الوجه التالى:

١- بالنسبة لطريق المستقبل، تعد الحكومة وتعتمد الخطط المستقبلية وتنفذها عن طريق عمليات التمويل الكافية والتنسيق النشط، أو فرضها بالقوانين اذ لزم الأمر.

أما مهمتها بالنسبة للقطاع الخاص فهى ارشادية وعن طريق الاقناع والتشجيع.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٨

٢- كانت السياسة المالية والنقدية تستهدف النمو الاقتصادى ككل، فيما عدا فترة الانتعاش نتيجة الطلب الزائد، وتوفير النقد اللازم لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

٣- تفرض الحكومة ضرائب على دخول العائلات والمشروعات والهيئات، وتدخر فائضا كبيرا وتخفيض الانفاق لكى تمول كما كبيرا من الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى، مثل: الطرق العامة والموانىء واستصلاح الأرض الزراعية وغيرها.

٤- تقوم العائلة بمهمة توفير رأس المال لمشروعات القطاع الخاص، وذلك عن طريق زيادة المدخرات التى حولت الى ودائع فى البنوك، تحول الى رأس مال للاستثمار فى المشروعات الخاصة.

٥- الاقتراض من البنوك وسعت المشروعات الخاصة من قدرتها الانتاجية فى ضوء سياسة الحكومة، وكانت هذه المشروعات حريصة كل الحرص على ادخال المعدات الحديث المتقدمة، وانشاء مصانع جديدة لتحقيق كفاية الانتاج وكفاءته.

وكانت المشروعات الكبيرة والمشروعات المتوسطة والصغيرة على حد سواء تبذل نشاطا خارقا من أجل تحسين معداتها وآلاتها لتتلاءم مع التغيير فى البنيان الاقتصادى الذى اتجه الى التصدير.

وصاحب زيادة الاستثمار توسع مذهل فى العمالة، ونتيجة لذلك ارتفعت الأجور ارتفاعا حادا يتمشى مع اطراد الانتاج وتقدمه مع ارتفاع الضغط على سوق العمل.

٦- بالنسبة للزراعة، استخدمت الميكنة الزراعية فى أعقاب هجرة جيل الشباب الى المناطق الحضرية، وكفلت الحكومة الدخل للفلاحين بجعل سعر الشراء متوازنا مع الزيادة فى أجور العمال فى القطاع الصناعى.

٧- من أجل تشجيع التصدير طبق نظام الحماية الجمركية، وتخصيص العملات الأجنبية للاستيراد، علاوة على تطبيق نظام



الجودة الصناعية، لأن السلع المصدرة أمر ضرورى للحفاظ على «تصدير دائم»

٨ـ أظهر اتحاد العمال الذى يضم عادة موظفى كل شركة موقفا متعاونا تجاه تقدم الانتاجية وظلت نسبة زيادة الأجور فى حدود نسبة زيادة الانتاجية.

ولابد فى هذا المجال من اضافة العديد من العوامل الاجتماعية الأخرى لعملية التنمية، ويمكن القول فى النهاية بأن الادخار المرتفع للعائلات والاستثمار المرتفع للمشروعات الخاصة هما أول الخيط، وهذا لم ينفذ حتى قامت البنوك؛ بتدبير المال اللازم لتمويل المشروعات، علاوة على أن عمليات البنوك لم تكن ممكنة دون السياسة التوسعية للحكومة، وهذا هو الخيط الثانى. والسبب فى نجاح المشروعات الخاصة بتدبير الحكومة لرأس المال الاجتماعى تدبيرا طيبا وسهلا. وهذا هو المحيط الثالث.

وأخيرا، فإن أهم هذه العوامل على الاطلاق ، ان الشعب اليابانى عمل بجد ومثابرة وشارك فى مسئولية تحقيق الهدف النهائى. ■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٨

الدول الصناعية تلوم اليابان

هجوم شديد تعرض له وزير مالية اليابان هيكارو متسوناجا من الدول الست شركائها في مجموعة الدول الصناعية السبع في مؤتمر قمتها الذى عقد فى لندن منذ عدة أيام.

وقد اشار وزراء مالية الدول الست ومعهم روسيا العضو الجديد فى مجموعة السبع، باصابع الاتهام لليابان التى تتحمل على حد قولهم معظم المسئولية فى الازمة المالية التى تعصف بدول آسيا.

وتقول التايمز أن هيكارو صدم من جو العداء الذى وجده فى لندن، فقد انتظر الجميع منه ان يحضر المؤتمر ومعه خطة مفصلة ومقنعة لاخراج اقتصاد اليابان من حالة الكساد التى بدات منذ سبع سنوات.

هذا الصدام اقلق دول اسيا التى تصارع من أجل الخروج من أزمتها الحالية.

فدولة مثل اندونسيا على سبيل المثال تنظر بأمل الى اليابان ثانى أكبر اقتصاد فى العالم واكبر شريك تجارى لمعظم دول اسيا المنكوبة.

هذه الدول كما ترى الهيرالد تريبيون تنتظر من اليابان ان تساعدها اقتصاديا عن طريق شراء بضائعها ، لكن استمرار حالة الكساد فى اليابان سيقضى على هذه الامال.

ويقول كيم سوتولز رئيس الاقتصاديين فى احدى المؤسسات المالية ان هذه الوضع سيضاعف من قوة الدولار فى مواجهة الين، الامر الذى سيزيد من الضغوط التى تعانى منها العملات الاسيوية. لكن اليابان لن تتخذ أى اجراء جذرى الا فى ١ ابريل القادم مع بدء السنة المالية الجديدة كما يتوقع الجميع وعلى رأس المشاكل التى تواجه اليابان بطء معدلات الاستثمار الاجنبى المباشر، وانخفاض قروض البنوك الخارجية عبر البحار كما تقول الفاينانشيال تايمز

وقد حث وزير المالية الامريكى روبرت روبن اليابان كى تبذل جهودا مكثفة لتنشيط الاستهلاك المحلى لمساعدة الدول الاسيوية بطريق غير مباشر.

كانت ازمة اليابان الاقتصادية قد تجددت فى السنة المالية الماضية، عندما رفع رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الضرائب وجاءت النتيجة عكسية فقد انخفض الاستهلاك المحلى لدرجة قد تؤدى لحدوث كساد شامل.

هذا الكساد ان حدث قد يقلل أكثر من واردات اليابان ويضاعف من اختلال الميزان التجارى بين اليابان ودول العالم الاخرى، اضافة الى انخفاض قيمة الين فى مقابل الدولار.

وعنف الانتقادات التى وجهت لليابان غطى على تطور ايجابى استفادت منه ١٢ دولة اسيوية مؤخرا فقد اتفقت وكالات ائتمان التصدير التابعة للدول الصناعية السبع على مد مظلة التامين التجارى لتخطى اقتصاديات المنطقة. وذلك لتعويض حالات انسحاب وكالات الائتمان التجارى الخاصة، وناتج هذا الاتفاق يصل الى ١٥ مليار دولار والنقطة الايجابية الاخرى كانت اتفاق الدول الصناعية السبع على برنامج دولى لتوفير الوظائف وعلاج مشكلة البطالة وحالة الانعزال الاجتماعى الناشئة عنها.

وهى المرة الاولى التى يسعى فيها مؤتمر دولى لدمج الاقتصاد والسياسات الاجتماعية معا لحل مشكلة البطالة.

هانى محمد فرج



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٣ / ١٩٩٨

ضغوط أمريكية علي اليابان لتنشيط التبادل التجاري

تعرضت اليابان امس لضغوط جديدة من الولايات المتحدة واوربا لتخفيف القيود الرسمية التي تقيد اقتصادها وتعوق الاستيراد.

قال ريتشارد فيشر الممثل التجاري الذي يزور اليابان ان تخفيف القيود يسير جنبا الي جنب مع اجراءات التحفيز المالي ولكنه ليس كافيا للمساعدة في الازمة الاسيوية والمساعدة في تخفيف حدة التوتر بين البلدين.

وتاتي الزيارة وسط حملة امريكية لاقناع طوكيو باتخاذ اجراءات مالية لتحفيز اقتصادها الذي يعاني من ركود ومساعدة بقية الدول الاسيوية علي الخروج من ازمته فضلا عن تخفيف الاجراءات البيروقراطية التي يقول منتقدوها انها تخنق الشركات الجديدة والواردات.

واعترف وزير التجارة ميتسو هوريوشي بان اليابان في حاجة الي دراسة خطوات جديدة لدعم اقتصادها.



المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٣/ ٣/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الولايات المتحدة وأوروبا تضغطان على اليابان

■ طوكيو – رويترز – تعرضت اليابان امس الاثنين لضغوط جديدة من الولايات المتحدة وأوروبا لتخفيف القيود الرسمية التي تكبل اقتصادها وتعرقل الاستيراد.

وقال ريتشارد فيشر نائب الممثل التجاري الاميركي قبل سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين اليابانيين للبحث في خطوات لتخفيف القيود وزيادة الواردات «أتوقع احراز تقدم وأعتقد ان التقدم يجب ان يتحقق في اسرع وقت ممكن».

وأضاف فيشر «ان تخفيف القيود يسير جنباً الى جنب مع اجراءات التحفيز المالي، مشيراً الى ان التحفيز المالي ضروري، لكنه ليس كافياً للمساعدة في الازمة الآسيوية وتخفيف حدة التوتر بين البلدين». ويجري فيشر محادثات مع مسؤولين يابانيين في مختلف الوزارات ويعقد محادثات رسمية على مستوى عال في شأن تخفيف القيود الاقتصادية في وزارة الخارجية غداً الاربعاء.

وتأتي الزيارة وسط حملة اميركية لاقناع طوكيو باتخاذ اجراءات مالية لتحفيز اقتصادها الذي يعاني من ركود، ومساعدة بقية الدول الآسيوية على الخروج من ازمتها، فضلاً عن تخفيف الاجراءات البيروقراطية التي يقول منتقدوها انها تخنق الشركات الجديدة والواردات. واعترف وزير التجارة ميتسو هوريوشي امس ان اليابان في حاجة الى دراسة خطوات جديدة لدعم اقتصادها.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٣/١٩٩٨

تعليق

موسم الانتحار

«الشينجو» ظاهر يابانية يفضل فيها الزوج مرافقة شريك حياته في الممات مثلما رافقه في الحياة. ويوم الثلاثاء طبق زوجان هذه الفكرة فانتحرا معا بمنزلهما في طوكيو بعد ان عجزا عن سداد مرتبات العاملين في شركة صغيرة كانا يديرانها بالمنزل.

ومنذ بداية العام شهدت اليابان العديد من حالات الانتحار سواء لسياسيين ارتبطت اسماؤهم بفضائح مالية او لمديري شركات اوشكت مشاريعهم على الانهيار. وكان الانتحار هو الحل كملجأ تقليدي على مدى التاريخ الياباني للهرب من الفضيحة او الصعوبات المالية. والاقدام على هذه الخطوة يبين مدى حدة الصعوبات التي تواجه العديد من الشركات ورجال الاعمال باليابان وسط تزايد القروض المعدومة وازمة الائتمان التي تمر بها البلاد وتثقل على القطاع المصرفي والنمو المحلي بصورة تثير تساؤلات حول قدرة اليابان على ان تكون قاطرة تقود جنوب شرق آسيا للخروج من الازمة الاقتصادية.

وبيانات الحكومة اليابانية ذاتها تبين مدى صعوبة موقفها.. فالانتاج الصناعي خلال شهر يناير الماضي حقق زيادة متواضعة بلغت ٢,٩٪ مقارنة بشهر ديسمبر ١٩٩٧ ورغم ضعف الزيادة في الانتاج مايزال مخزون السلع مرتفعا. والبطالة وصلت الى مستوى قياسي بلغ ٣,٥٪ خلال يناير للشهر الرابع على التوالي. والى جانب الضرائب المرتفعة فمن الطبيعي ان تؤثر تلك الظروف على دخول الافراد وتحد من قدرتهم الشرائية وتقلص فرص الانتعاش.

وضعف السوق اليابانية يؤثر على مبيعات السلع الاجنبية ولذلك تلح واشنطن على اليابان لاصلاح الاقتصاد وتضع «روشتة» تدعو من خلالها الحكومة اليابانية لاصلاح القطاع المصرفي وزيادة الانفاق الحكومي بتنفيذ مشروعات عامة بما يساعد على النمو المحلي. لكن نائب وزير المالية الياباني للشئون الدولية ايسوك ساكاكيبارا يقول انه لاحاجة لمزيد من الانفاق وان هناك اختلافات بين القوى الاقتصادية في العالم لابد من مراعاتها.

لكن ساكاكيبارا نفسه الذي يعتبر مهندس السياسة الاقتصادية حاليا لليابان اصبح ضحية للوضع الاقتصادي الصعب وازمة القروض والائتمانات بعد أن اتهمه عضو برلماني هذا الاسبوع بتشجيع شركة مالية عام ١٩٩١ على تعويض صديق له بما يصل الى ٢٢٠ مليون ين (١,٧ مليون دولار) عن خسائر تعرض لها في تعاملاته.

وبالطبع لولا توافر قدر كبير من الشفافية لما امكن التنقيب في سجل ساكاكيبارا ولما خشي رجال الاعمال ورؤساء الشركات الفاشلون من الفضيحة ففضلوا الانتحار. ومن المتوقع ان تتزايد تلك الحالات مع انتهاء العام المالي الياباني في مارس مما يجعل من هذا الشهر «موسم الانتحار» وسط تدافع الشركات للانتهاء من موازناتها بما تمثله من احتمالات لاعلان حالات افلاس وفضائح اخرى. والسؤال الملح يدور حول سبب عدم وجود هذه الحساسية البالغة من الفشل والفضيحة لدى مديرين ورجال اعمال بدول اخرى يستعيضون عن «موسم الانتحار» في نهاية العام المالي بـ«موسم الجرائق» لتغطية الخسائر.. فتنتحر الشركة ويعيش المدير!

عماد عمر



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٣/١٩٩٨

اليابانيون يرصدون حركة الاستثمارات من خلال استخدام "مؤشر" الشموع

□ لندن - عبدالمجيد المهيلمي

■ ثمة طريقة يابانية قديمة لرصد حركة الأسعار في الأسواق المالية المختلفة. وحديثاً تفتحت عيون العالم الغربي على سر دفين من أسرار بلاد الشمس المشرقة. إذ اثبتت الشموع اليابانية على مر الأعوام انها اداة من أدوات التحليل الناجحة التي تساعد المستثمرين والمضاربين على تحقيق معدلات أرباح مرتفعة. فهي تمتاز بقوتها في التحليل وقراءة نفسية المتعاملين في الأسواق وبقدرة عالية على توقع مسار الأسعار.

وبدأ اليابانيون منذ اكثر من ٣٠٠ عام في تداول عقود الرز الآجلة، وهو ما اطلقوا عليه اسم «السلال الخالية» في بورصة الرز في مدينة دوجيما. وكان الرز يعتبر سلعة رئيسية في ذلك الوقت.

وكان احد التجار واسمه سوكويو هوام كون ثروة طائلة جراء عمليات البيع والشراء في البورصة، حتى انه حاز على لقب «ساموراي» النبيل اعترافاً بتفوقه الباهر في هذا المجال.

ويعزى سر نجاحه الى الطريقة التي كان يتبعها في التداول، والتي عرفت في ما بعد باسم بلدة ساكاتا مسقط رأسه. ودوّن هوما ملاحظاته عن فلسفة الأسواق في كتاب نشر له في عام ١٧٥٥.

سجل اليابانيون الحركة اليومية للأسعار في شكل رسم بياني يشبه الشمعة، وهي عبارة عن مستطيل له فتيلان علوي وسفلي. وتمثل قمة الفتيل الأعلى اعلى سعر في ذلك اليوم، وأدنى نقطة في الفتيل الأسفل تمثل السعر الأدنى. اما سعر الفتح والاقفال فيمثلان اما الخط العلوي او السفلي للمستطيل. وتبرز كل شمعة علاقة كل من متغيرات السعر الأربعة بعضها ببعض. واختار اليابانيون ان يرمزوا لأيام ارتفاع الأسعار (سعر الاقفال اعلى من سعر الفتح) بشمعة بيضاء تمثل الفرح بجني الأرباح، وشمعة سوداء في أوقات الحزن والخسارة.

ويذكر ان الشمعة تمثل حركة التداول خلال أي فترة يراد تسجيل أسعارها سواء كانت ساعة، يوماً، اسبوعاً او شهراً.

ويكبر جسم الشمعة او يصغر حسب بعد سعر الفتح او قربه من سعر الاقفال. وعندما يتساوى السعران يكاد الجسم ان يتلاشى تماماً، وهو ما يعرف في اليابانية بـ «الدوجي». ويحدث الدوجي عندما يتساوى العرض مع الطلب، وهو دليل على تكافؤ قوة البائعين من المشترين. وللدوجي دلالة قوية، إذ ان ظهوره بعد فترة ارتفاع للأسعار يشكل انذاراً للمستثمرين بالبيع. كما يدل ظهوره بعد فترة تدهور للأسعار على عدم قدرة البائعين على مواصلة الضغط على الأسعار ما يستدعي البدء في الشراء.

ولم يفت هوما ان الشمعة وحدها تعبر عن فترة زمنية قصيرة في عمر التداول وهي، وإن كانت ذات دلالة مهمة، إلا انها لا تغني عن ربطها بالشموع الأخرى مما سبقها او تلاها. لذا فإنه اهتم ايضاً باشكال مجاميع الشموع. وقد لاحظ ان الشموع تتخذ أشكالاً تصويرية معينة بعضها يتضح من شمعة واحدة فقط مثل المطرقة، او النجمة الطائرة.

واختار اليابانيون لهذه الأشكال التصويرية اسماء تعبر عن الواقع من حولهم، فاشتقوا المصطلحات الفنية من مصادر مختلفة أهمها الطبيعة والكون والحياة البشرية والحرب. فصوروا وجودهم في الأسواق بدخول المعارك الحربية، نتيجته اما قاتل (رابح) او مقتول (خاسر). كما اعتبروا المحافظة على رأس المال في معركة التداول في الأسواق بمثابة دفاع عن النفس وقت القتال. لذا نجد أشكالاً عدة اتخذت اسماءها من المصطلحات الحربية المعروفة كالاختراق والهجوم المضاد وخطوط الانفصال وغيرها. ومن الأمثلة المأخوذة من الطبيعة الأمواج العالية والأنهار الثلاثة والجبال الثلاثة ونجمة الصباح التي تبشر بالخير، إذ تؤذن بارتفاع الأسعار وانعكاس مسارها بعد فترة نزول حاد. اما نجمة المساء فهي انذار بحلول الظلام بمعنى بداية انخفاض الأسعار وتدهور القيمة.

ويعود السبب في تكرار الرقم ثلاثة في أسماء بعض التشكيلات الفنية المذكورة اعلاه الى ان اليابانيين كانوا يعتقدون ان لهذا الرقم قوة خاصة حسب معتقداتهم الدينية.

وعلى رغم اعتقاد المحللين الفنيين بان الأسعار في السوق تفصح عن نواياها وتبين طريق سيرها (صعوداً، هبوطاً او جانبياً) فإنه ينبغي التنبه الى انه



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ٣ / ١٩٩٨

لا توجد طريقة للاستثمار او المضاربة مؤكدة النجاح. ذلك ان المشتركين في الاسواق يتعاملون مع توقعات واحتمالات مستقبلية. ولذا يتحتم، دائماً وابداً، المفاضلة بين المخاطرة والعائد.

وإذا كان المثل الياباني يقول «حتى القرود تقع من على الاشجار»، فإنه يتعين من باب الاحتياط وضع شبكة للنجاة من الاسواق في حال تحرك الأسعار في اتجاه معاكس للتوقعات وذلك باستخدام اوامر «وقف الخسارة» في كل معاملة بمجرد فتح أي مركز في الاسواق. وهي نقطة معينة يكون إذا ما وصل السعر اليها اقفال المركز وقطع الخسارة.

mehelmy@compuserve.com



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٢/ ١٩٩٨

توقيف مسؤولين من وزارة المال في اليابان يشك في انهما تلقيا رشاوى من مؤسسات


وزير المال الياباني هيكارو ماتسوناغا يتحدث في مؤتمر صحافي امس عقب ايقاف مسؤولين من وزارته. (رويترز)

■ طوكيو - أ ف ب - اوقفت اجهزة الادعاء العام في طوكيو امس اثنين من مسؤولي وزارة المال اليابانية يشك بانهما تلقيا رشاوى من مؤسسات مالية عدة من بينها «نومورا سيكيوريتيز» مجموعة الوساطة الاولى في اليابان.

وقالت وسائل الاعلام ان المحققين اوقفوا الرجل الثاني في الامانة العامة لادارة دور الاسهم تاكاشي ساكاكيبارا (٣٨ عاماً) ومفتشا في الوزارة هو توشيو ميانو (٥١ عاماً).

ورفضت وزارة المال الادلاء باي تعليق على هذا النبأ.

ويشك بان ساكاكيبارا قبل دعوات بقيمة ٢,١٣ مليون ين ياباني (١٧ الف دولار) في افضل المطاعم من مجموعتي «نومورا» و«نيكو سيكيوريتيز» ومصرف «سوميتو مو».

واضافت وكالة الانباء اليابانية (جيجي بريس) ان الموظف الآخر الذي اوقف قبل على ما يبدو دعوات بقيمة ٢,٧٣ مليون ين وخصوصاً الى مباريات غولف. وقالت انه دعي اربعين مرة بين نيسان (ابريل) ١٩٩٣ وشباط (فبراير) ١٩٩٦.

وكانت اجهزة مدعي طوكيو فتشت في ٢٦ كانون الثاني (يناير) وللمرة الاولى منذ خمسين عاماً وزارة المال وقامت باعتقال اثنين من الموظفين بتهمة الفساد.

وأدت الفضيحة الى استقالة وزير المال هيروشي ميتسوزوكا ومساعده المباشر نائب الوزير المكلف بالمسائل الداخلية.

ويتعرض نائب رئيس آخر وهو ايسوكي ساكاكيبارا المكلف المسائل الدولية لتحقيق داخلي يفترض ان يحدد ما اذا كان قد استغل نفوذه عندما طلب منذ بضعة اعوام من مجموعة «دا يوا سيكيوريتيز» التعويض عن خسائر احد اصدقائه.



التحقيق فى فضائح الفساد داخل البنك المركزى اليابانى

الحزب الليبرالى يقترح خطة محدودة لإنعاش الاقتصاد

طوكيو- من - محمد إبراهيم الدسوقى: فى هزة جديدة للقطاع المصرفى اليابانى، أعلن ياسود ماتسوشيتا محافظ البنك المركزى، أن البنك يحقق حاليا فى التقارير الصحفية التى تتحدث عن تورط بعض مسئولى البنك فى فضائح فساد. وقال - فى كلمة ألقاها أمام لجنة الميزانية فى مجلس النواب أمس - إن التحقيق سيشمل ٦٠٠ مسئول فى المناصب الإدارية، يعتقد أنهم تلقوا دعوات للعب الجولف، وتناول الطعام فى المطاعم الفاخرة من مسئولين فى البنوك وشركات السمسرة مقابل معلومات عن اتجاهات البنك فى التدخل فى الأسواق المالية. وكانت وسائل الإعلام اليابانية قد ذكرت أن مسئولا فى البنك حصل على رشوة تقدر قيمتها بنحو سبعة ملايين ين - أى حوالى ٥٥ ألف دولار.

كما تعهد ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى ووزير ماليته هيكارو ماتسوناجا ببذل كل ما فى وسعهما، من أجل استعادة الثقة فى النظام المالى للبلاد، فى أعقاب سلسلة من فضائح الفساد التى هزت وزارة المالية فى الأسابيع الأخيرة.

وفى الوقت نفسه، أعلن كانيزو موراوكا المتحدث الحكومى، أن البرلمان قد لا يتمكن من إجازةالميزانية الجديدة فى الموعد الملائم لبدء العمل بها فى أول أبريل المقبل، مشيرا إلى أنه لابد من إتاحة الفرصة لأعضاء البرلمان لمناقشة اقتراح جديد سيتقدم به الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم، لتنفيذ ميزانية تكميلية لإنعاش الاقتصاد قيمتها عشرة تريليون ين (٧٨ مليار دولار)، وأيد المتحدث فتح باب الحوار حول الميزانية التكميلية مع أحزاب المعارضة.

لكن الخبراء فى الأسواق قللوا من أهمية الخطة الانتعاشية، وقالوا إنها غير كافية، لأنها ترتكز على الإنفاق على المشروعات العامة وليس خفض الضرائب، وبالتالى فإن تأثيرها سيكون محدودا. وقد ارتفع سعر الدولار إلى ١٢٨.١٨ ين للدولار أمس، بينما هبط مؤشر نيكى للأوراق المالية بنحو ١٥٩.٤٤ نقطة.

من ناحية أخرى، انتحر رجل أعمال يابانى كان يدير مصنعا لتغليف الكتب، وذلك بعد أن عجز عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتشغيل المصنع. وكان خمسة من رجال الأعمال اليابانيين قد انتحروا خلال الأسبوعين الماضيين بسبب شبح الإفلاس الذى هدد أعمالهم. وقد عثر على رجل الأعمال مقيدا فى مقعد سيارته التى قادها إلى خليج طوكيو أمس.

وقد ذكر التقرير السنوى للمحكمة العليا أمس أن ٧١ ألفا و٢٩٩ يابانيا قد أشهروا إفلاسهم فى عام ١٩٩٧ مقارنة بـ ٥٦ ألفا و٤٩٤ حالة إفلاس فى عام ٩٦ بنسبة زيادة قدرها ٢٦٪.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٨

مسئول ياباني يؤيد اجراء محادثات اقتصادية مشتركة

طوكيو ا.ش.ا:
عرض كينزو موراوكا وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء امس اقتراحا بضرورة ان يناقش الحزب الحاكم واحزاب المعارضة برنامجا اضافيا لاعطاء قوة دفع للاقتصاد للعام المالي ١٩٩٨ ونقلت وكالة كيودو اليابانية عن المتحدث الاول باسم الحكومة قوله في مؤتمر صحفي انه من المفيد التحاور مع احزاب المعارضة.

وكان تاكو ياماساكي كبير خبراء صنع السياسة بالحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم قد اشار الي ان الحزب مستعد لاعداد برنامج جديد لحفز الاقتصاد يتكلف اكثر من عشرة تريليون ين بعد ان يوافق البرلمان علي ميزانية العام المالي ١٩٩٨ الذي يبدا في اول ابريل القادم وسئل موراوكا عن اقتراح ياماساكي فاجاب قائلا ان الحزب الحاكم الذي ينتمي هو ايضا لعضويته يبحث عددا من الخطط الاقتصادية.

يذكر ان الحكومة والحزب الحاكم يبحثان اعداد برنامج اضافي لحفز الاقتصاد تحت ضغط من الولايات المتحدة وبعض الدول الكبري بهدف اعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي لليابان والمساعدة في انتشال جيرانها الاسيويين من الازمات الاقتصادية التي تواجههم.



رئيس وزراء اليابان يجتمع مع سوهارتو لبحث الاوضاع الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا

■ طوكيو - رويترز - قال متحدث باسم الحكومة اليابانية امس أن رئيس الوزراء الياباني رايوتارو هاشيموتو ينوي عقد اجتماع مع الرئيس الاندونيسي سوهارتو في ١٥ آذار (مارس) الجاري.

واضاف كانيزو موراوكا كبير امناء مجلس الوزراء ان من الضروري أن تنفذ الحكومة الاندونيسية الجديدة البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وان الحكومة اليابانية تامل في ذلك.

وحول سؤال عما اذا كانت اليابان ستعيد النظر في تقديم قروض قيمتها ٢٠ بليون ين لاندونيسيا (١٥٦,٨ مليون دولار)، قال موراوكا انه لم يسمع تفاصيل محددة لكن اليابان ستستمر في دعم اندونيسيا في اطار عمل صندوق النقد.

واضاف ان اليابان ستستمر أيضاً في تقديم قروض بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي والبنك الاسيوي للتنمية.

واكد ان اياً من الولايات المتحدة او صندوق النقد الدولي لم يطلب من هاشيموتو زيارة اندونيسيا لحثها على الالتزام ببرنامج الانقاذ الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد. لكنه قال ان اندونيسيا سالت في وقت سابق من الاسبوع الجاري عن امكانية قيام هاشيموتو بزيارتها.

وردا على سؤال عما اذا كانت محادثات هاشيموتو وسوهارتو ستتناول الموقف السياسي في اندونيسيا قال «ستتركز المحادثات على العملات والاحوال الاقتصادية».

وسئل عما اذا كانت اليابان تعد خطة مساعدات جديدة لاندونيسيا قال انه لم يسمع بأي خطة من هذا النوع.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢٦/ ١٩٩٨

اتجاهات اقتصادية ــــ دولية

الفائض التجاري الياباني يقفز في كانون الثاني مع ركود الاقتصاد

● طوكيو – رويترز – اظهرت بيانات صدرت امس ان الفائض التجاري الياباني ارتفع في كانون الثاني (يناير) الى اكثر من ثلاثة اضعاف ما كان عليه في الشهر نفسه من العام الماضي، ما يعيد تسليط الاهتمام على الاقتصاد المحلي الراكد في اليابان.

وقالت وزارة المال ان فائض ميزان المعاملات الجارية، وهو اوسع مقياس لتجارة السلع والخدمات، قفز بنسبة ٢١٢,٨ في المئة الى ٤٧٦,٢ بليون ين (٣,٧٤ بليون دولار) في حين زاد الفائض في ميزان تجارة السلع وحده بنسبة ١٣٦,٦ في المئة الى ٥٣٨,٨ بليون ين.

وقال خبير اقتصادي ان هذه القفزة في الفائض التجاري تبرز حقيقة ان الاقتصاد المحلي الياباني الضعيف لا يمتص المزيد من الواردات. وأضاف: «الصادرات الى آسيا تنخفض بسبب الازمة لكن الواردات تهبط هي الاخرى. التجارة مع المنطقة ككل في انخفاض».

وأفاد «على رغم ان الصادرات الى آسيا انخفضت الا ان هذا الانخفاض عوضته الصادرات الى الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة».

وقال وزير المال الياباني هيكارو ماتسوناغا امام البرلمان ان الاقتصاد ما زال راكداً «وفي وضع عسير للغاية».

وجددت وزارة المال اليابانية حجة الحكومة القائلة انه على رغم زيادات في الآونة الاخيرة فان الفائض في السلع والخدمات والذي يعبر عنه ميزان المعاملات الجارية مطروحاً منه عنصر الدخل لن يرتفع بشكل حاد في المدى المتوسط والمدى الطويل.

وأشار خبير اقتصادي الى ان البنود الاخرى (غير التجارة) خفضت رقم ميزان المعاملات الجارية خصوصاً العجز الكبير في الخدمات.



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٨

الادعاء يداهم بنك اليابان المركزي ويقبض على أحد كبار مسؤوليه

■ طوكيو - رويترز - داهم الادعاء أمس بنك اليابان المركزي والقى القبض على واحد من كبار مسؤوليه في اطار تحقيق في مزاعم بتسريب معلومات حساسة بالنسبة للسوق.

واصدر الادعاء بياناً قال فيه ان المسؤول الذي ألقي القبض عليه هو ياسويوكي يوشيزاوا (٤٢ عاماً) رئيس قسم أسواق رأس المال في البنك المركزي.

وعلى رغم ان اليابانيين اعتادوا على مثل هذه المداهمات لمكاتب حكومية أثيرت حولها اتهامات بالفساد، إلا أنهم شعروا بالصدمة لحدوث هذا في البنك المركزي.

ودخل نحو ٧٥ مدعياً امام انظار عشرات الصحافيين الى مبنى البنك المركزي في وسط طوكيو للاطلاع على وثائق ذات صلة بالقضية.

وأثار هذا المشهد تكهنات كثيرة في شان مستقبل ياسو ماتسوشيتا محافظ البنك المركزي ومطالبات بتنحيه تحملا للمسؤولية عن الفساد المزعوم في البنك.

وذكرت صحيفة «طوكيو شيمبون» اليومية ان المدعين يحققون أيضاً في مزاعم بان اثنين من رؤساء يوشيزاوا ربما قبلا معه دعوات لمطاعم ولمباريات غولف وغيرها من بنوك تجارية مقابل تزويدها بمعلومات حساسة.

واضافت ان الثلاثة على صلة مباشرة ببعض من أهم عمليات البنك المركزي متمثلة في أنشطته اليومية في سوق المال بما في ذلك تحديد أسعار الفائدة القصيرة الأجل.

وجاءت المداهمة بعد تقارير صحافية أشارت الى أن سبعة من أكبر بنوك اليابان كانت تدعو للعشاء مسؤولاً في البنك المركزي يعمل في قسم ينفذ ويراقب العمليات المرتبطة بالسيولة في سوق المال.

وإثر اعلان النبأ ارتفع الدولار مقابل الين وتجاوز ١٢٨ يناً.



اعتقال مسئول كبير بالبنك المركزى اليابانى بتهمة الرشوة

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقي: فى هزة جديدة للنظام المالى اليابانى الذى يعانى بشدة هذه الأيام من تداعيات فضائح الفساد اعتقل أمس ياسويوكي يوشيزاورا المسئول بالبنك المركزى والذى يعمل بادارة الائتمان وبادارة السوق بتهمة تلقى رشاوى من عدد من البنوك اليابانية فى صورة دعوات للعب الجولف وتناول الطعام فى المطاعم الفاخرة مقابل تسريب معلومات لها حول تعاملات البنك المركزى فى بورصة طوكيو والتى يتحدد بناء عليها سعر الفائدة قصيرة الأجل وأشارت تقارير صحفية يابانية الى أن سبعة بنوك كبرى متورطة فى هذه الفضيحة من بينها بنك اليابان الصناعى وسانوا وطوكيو ميتسوبيشى وساكورا.

وقبيل اعتقال يوشيزاوا فتش المحققون من مكتب المدعى العام مقر البنك المركزى بحثا عن ادلة تتعلق بتورطه فى الفضيحة، وفى هذه الاثناء رفض ياسوو ماتسوشيتا محافظ البنك المركزى الاستقالة من منصبه كتعبير عن تحمله مسئولية تورط مسئولى البنك فى فضائح فساد وقال أمام لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ان مسئوليته تنحصر فى القيام بمهام وواجبات منصبه واكتفى ماتسو شيتا بابداء استعداده الكامل للتعاون مع سلطات التحقيق سعيا لاستعادة ثقة الرأى العام فى البنك من جانبه أعرب وزير المالية هيكارو ماتسوناجا عن أسفه البالغ وقال انه يتعين على البنك المركزى اليابانى ان يدرك دوره الاجتماعى الكبير وان يضطلع بمسئوليته الضخمة.

فى الوقت نفسه كشف استطلاع للرأى أجرته وكالة كيودو ونشرت نتائجه أمس عن تدنى شعبية حكومة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو بشكل كبير وأوضح الاستطلاع ان ٥٤.١٪ من اليابانيين غير راضين عن حكومة هاشيموتو بسبب سياستها الاقتصادية.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣/ ٢/ ١٩٩٨

محافظ بنك اليابان المركزي ينوي الاستقالة

■ طوكيو – رويترز – قال محافظ بنك اليابان المركزي ياشو ماتسوشيتا امس انه أبلغ رئيس الوزراء رايوتارو هاشيموتو عن رغبته في الاستقالة، غير ان رئيس الوزراء حضه على البقاء في منصبه في الوقت الراهن.

وقال كانيرو موراوكا المتحدث باسم الحكومة في مؤتمر صحافي ان ماتسوشيتا اتصل هاتفياً برئيس الوزراء أول من أمس وابلغه عن رغبته في ترك منصبه بعد القبض على مسؤول كبير في البنك المركزي بتهمة الحصول على رشاوى من بنوك خاصة.

ياشو ماتسوشيتا. (رويترز)

وأكد ماتسوشيتا انه طلب ذلك وكرر أسفه أمام البرلمان إزاء فضيحة الرشاوى. وقال: «أنا المشرف على عمليات بنك اليابان كلها ومن ثم فإنني اتحمل المسؤولية الأولى».

وأشار ماتسوشيتا الى انه سيؤدي مهامه الراهنة ومن ضمنها معرفة أسباب الفضيحة المتورط فيها مسؤول البنك الذي تم اعتقاله واتخاذ خطوات تحسباً لأي تطورات قد تحدث في المستقبل.

ولا يزال أمام ماتسوشيتا (٧٢ عاماً) سنتان على انتهاء فترة ولايته التي تستمر خمس سنوات. وقال أول من أمس انه يرغب في البقاء في منصبه للمساعدة في التحقيقات الداخلية للبنك في شأن الفضيحة.

وأشار المتحدث الحكومي الى ان أمر البقاء او الاستقالة يرجع الى ماتسوشيتا، موضحاً ان الحكومة لم تبدأ بعد في البحث عن خلف له.

وتبدو مهمة ايجاد خلف لماتسوشيتا صعبة اذ ان المصادر التي يختار منها محافظ البنك المركزي عادة أصبحت جميعها مرسومة بمزاعم تلقي رشاوى.

وتوقعت وسائل إعلام ان تلجأ الحكومة الى اكاديميين او مسؤولين قانونيين. وأشارت وكالة «جيجي» اليابانية للانباء الى ان بعض اعضاء الحزب الديموقراطي الحر الحاكم ذكروا اسم رئيس الوزراء السابق كيتشي ميازاوا الذي استقال من منصب وزير المال اثر فضيحة في الثمانينات كمرشح للمنصب.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ / ٣ / ١٩٩٨

موسم الإنتحارات بوزارة المالية اليابانية
محافظ البنك المركزى فى طوكيو يستعد للاستقالة

انتحر موظف فى وزارة المالية اليابانية امس عقب الفضائح المالية التى تفجرت مؤخراً فى
أوساط الوزارة.. وذكرت مصادر صحفية فى طوكيو ان المنتحر يعمل فى المكتب الخاص
بالبنوك بالوزارة.
ويعتبر هذا الموظف هو عاشر مسئول يابانى ينتحر بسبب الفضائح الاخيرة.
واعلن رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو ان ماتوشتا محافظ البنك المركزى يعتزم
الاستقالة من منصبه بسبب اهتزاز الثقة فى البنك فى أعقاب الفضائح المالية.
وصرح هاشيموتو بأن قرار الاستقالة امر متروك لماتوشتا نفسه إلا انه ينبغى على محافظ
البنك ان يكرس جهوده لمعالجة المشكلات الملحة واعادة الاستقرار للاقتصاد اليابانى..
وقال هاشيموتو ان ماتوشيا ابلغه تليفونياً مساء الاربعاء الماضى برغبته فى الاستقالة.
واشار هاشيموتو إلى انه طلب من المحافظ الاستمرار فى ممارسة مهامه فى الوقت
الحالى.
وقد ارتفع سعر الدولار الامريكى مقابل الين اليابانى إلى أعلى مستوى له منذ فترة حيث
بلغ سعر صرف الدولار ١٢٩ ينا وذلك وسط تزايد عدم الثقة فى الاسواق المالية لليابان
فى أعقاب اعتقال مسئول كبير من بنك اليابان المركزى.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١٢/١٩٩٨

واشنطن تطلب من هاشيموتو تعزيز رسالتها لسوهارتو

واشنطن - جاكرتا - ا. ف. ب - ا. ش. ا - اعلن البيت الابيض انه ينتظر من رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو الذي سيزور اندونيسيا غدا ان «يعزز رسالة الولايات المتحدة الى الرئيس سوهارتو من اجل تطبيق الاصلاحات التي حددها صندوق النقد الدولي. وقال مايكل ماكوري المتحدث باسم الرئيس كلينتون ان هاشيموتو «سيبلغ بالتاكيد الحكومة الاندونيسية مباشرة اهمية تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي وعدت بتطبيقها».

واعرب عن الامل في «ان تعزز رسالة رئيس الوزراء الياباني الرسالة التي سبق ونقلها (الى سوهارتو) الرئيس كلينتون ومسؤولون كبار آخرون في الحكومة الاميركية».

وكان كلينتون ارسل موفدا خاصا الاسبوع الماضي الى جاكرتا هو نائب الرئيس الاسبق والتر مونديل الذي اعتبر في نهاية مهمته انه «يشك كثيرا» في عزم سوهارتو على المضي قدما في الاصلاحات التي يطلبها صندوق النقد الدولي.

واكد مصدر رسمي في العاصمة الاندونيسية ان هاشيموتو سيصل الى جاكرتا مساء غد السبت في زيارة عمل تستمر يومين.

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه ان هاشيموتو ينتظر ان يعمل على تضييق هوة الخلاف بين صندوق النقد الدولي والرئيس سوهارتو بشان خطة الرئيس الاندونيسي الرامية الى تثبيت سعر صرف الروبية وربطها بالدولار الاميركي.

وقالت السفارة الاندونيسية في طوكيو ان نائب سوهارتو يوسف حبيبي سيزور اليابان في الفترة من الثامن عشر الى العشرين من الشهر الحالي لاجراء محادثات مع ريوتارو هاشيموتو.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ / ٣ / ١٩٩٨

بعد القبض على مسئولين بالبنك

محافظ بنك اليابان المركزى يعلن رغبته فى الاستقالة

طوكيو - «رويتر»

صرح محافظ بنك اليابان المركزي ياشو ماتسوشيتا امس انه ابلغ رئيس الوزراء برغبته في الاستقالة غير ان رئيس الوزراء حثه علي البقاء في منصبه في الوقت الراهن.

وصرح كانيزو موراوكا المتحدث باسم الحكومة بان ماتسوشيتا اتصل تليفونيا برئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو وابلغه برغبته في ترك منصبه بعد القبض علي مسئول كبير بالبنك المركزي بتهمة الحصول علي رشاوي من بنوك خاصة.

واكد ماتسوشيتا انه طلب ذلك وكرر اسفه امام البرلمان ازاء فضيحة الرشاوي. وقال: انا المشرف علي عمليات بنك اليابان كلها ومن ثم فانني اتحمل المسئولية الاولي.

وقال موراوكا في مؤتمر صحفي إن هاشيموتو طلب من ماتسوشيتا البقاء في منصبه في الوقت الراهن.

واشار ماتسوشيتا إلي انه سيؤدي مهامه الراهنة ومن ضمنها معرفة أسباب الفضيحة المتورط فيها مسئول البنك الذي تم اعتقاله واتخاذ خطوات تحسبا لاي تطورات قد تحدث في المستقبل.

وفي الاسواق انخفض سعر الين في الاسواق الخارجية إلي ادني مستوي منذ سبعة اسابيع مقابل الدولار مع توقعات باستقالة ماتسوشيتا واستمر ضعف الين خلال امس في طوكيو ولم يحدث ذلك اثرا مباشرا يذكر علي أسواق الأسهم والسندات اليابانية باستثناء زيادة حالة الحذر التي تسودها بالفعل.

ومايزال امام ماتسوشيتا «٧٢ عاما» عامان علي انتهاء فترة ولايته التي تستمر خمسة اعوام.

وقال إنه يرغب في البقاء في منصبه للمساعدة في التحقيقات الداخلية للبنك بشان الفضيحة.

واشار متحدث حكومي إلي ان امر البقاء او الاستقالة يرجع إلي ماتسوشيتا موضحا ان الحكومة لم تبدأ بعد في البحث عن خلف له وتبدو مهمة ايجاد خلف لماتسوشيتا صعبة إذا ان المصادر التي يختار منها محافظ البنك المركزي عادة اصبحت جميعها موصومة بمزاعم تلقي رشاوي.

وتوقعت وسائل إعلام ان تلجأ الحكومة إلي اكاديميين او مسئولين قانونيين واشارت وكالة جيجي اليابانية للانباء إلي ان بعض اعضاء الحزب الديمقراطي الحر الحاكم ذكروا اسم رئيس الوزراء السابق كييتشي ميازاوا الذي استقال من منصب وزير المالية اثر فضيحة في الثمانينات كمرشح للمنصب.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤/٣/١٩٩٨

اقتصاد نفسي

منير عامر

اللعب على المكشوف

تلعب اليابان الآن على المكشوف لمقاومة «أحزانها الداخلية» فهي لم تكتف بانتحار مسئول مالي كبير لفساده، بل تتمادى اليابان لتحاكم كل موظف بالبنوك قبل دعوة عشاء من شركة تعمل في الأوراق المالية.

والسبب أن حفلات العشاء هي مسرح جيد لتبادل المعلومات، خصوصا أن مشروب «الساكي» الياباني قادر على أن يفك أصعب الألسنة المدربة على الصمت.

وتحاول اليابان أن تخرج من كبوة الحصار المضروب حولها، هذا الحصار المتمثل في سلسلة البلاد ذات العملات المنهارة، أندونيسيا، وماليزيا، والمتاعب الجمة في أسواق الاقتصاد في هونج كونج، بالإضافة إلى حالة الشلل السياسي النسبي الذي تعيشه الهند الآن نتيجة للانتخابات، وهجوم «الأصوليين» الهنود على مواقع إدارة المجتمع الهندي الذي قاوم عبر الخمسين عاما الماضية هذا التعصب المقيت.

وعادة اليابان في مواجهة أحزانها ألا تغرق في الدموع، ولكن أن تنتبه بالوعي ودراسة الوقائع الحياتية اليومية لتطل منها على المستقبل.

والعيب الأساسي في الأسلوب الياباني، سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع، هو التأني الذي يصل إلى حد الملل، ورغم أن اليابان هي أم التكنولوجيا السريعة، إلا أن القرار الياباني بطيء الصدور.

لكن ما أن يصدر القرار فلابد من تنفيذه.. ولعل اليابان تفعل ذلك لأنها بلد لا يملك ثروة إلا «ثروة الاختيار»، نعم فالعقل الياباني يظل في حالة حساب رياضي دقيق ليحسم أمر اختيار أصغر الأشياء وأكبر الأشياء.. فاليابان هي التي اختارت البوذية، وطعمتها بالأسلوب الياباني، واليابان هي التي اختارت الأرز والسمك كطعام يومي، ودرست الكمية اللازمة لحياة الإنسان، فلا يأكل أحد فوق طاقته.

واليابان هي التي اختارت ألا يخزن الناس طعامهم في البيوت، لذلك فالثلاجات المنزلية صغيرة للغاية، والطعام يجب أن يكون طازجا.

واختارت اليابان أخيرا اللعب على المكشوف وأن تطرد «الفساد» المتسلل لها كاسلوب حياة قادم من الغرب.. وأن تتجه بعد ذلك إلى ترميم اقتصاد الدول المجاورة بنفس القيم اليابانية.. وهكذا تثير اليابان إعجاب العالم باستمرار.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/ ٣/ ١٩٩٨

الفائض التجاري الياباني يقفز في يناير مع ركود الاقتصاد

اظهرت بيانات ان الفائض التجاري الياباني تضاعف في يناير الي اكثرمن ثلاثة امثال ما كان عليه في الشهر نفسه من العام الماضي هو ما يعيد تسليط الاهتمام علي الاقتصاد المحلي الراكد في اليابان. وقالت وزارة المالية ان فائض ميزان المعاملات الجارية وهو اوسع مقياس لتجارة السلع والخدمات قفز بنسبة ٢١٢٫٨٪ الي ٤٧٦٫٢ مليار ين «٣٫٧٤ مليار دولار» في حين زاد الفائض في ميزان تجارة السلع وحده بنسبة ١٣٦٫٦ في المئة الي ٥٣٨٫٨ مليار ين.

وقال خبير اقتصادي ان هذه القفزة في الفائض التجاري تبرز حقيقة ان الاقتصاد المحلي الياباني الضعيف لا يمتص المزيد من الواردات.

واضاف الصادرات الي اسيا تنخفض بالقطع بسبب الازمة لكن الواردات تهبط هي الاخري.. التجارة مع المنطقة ككل في انخفاض.

ومضي قائلا رغم ان الصادرات الي اسيا انخفضت الا ان هذا الانخفاض عوضته الصادرات الي الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة. وسلم وزير المالية الياباني هيكارو ماتسوناجا امام البرلمان بان الاقتصاد ما زال راكدا وفي وضع عسير للغاية . والفائض التجاري الياباني في يناير جاء اقل مما كان متوقعا الي حد ما ولم يحدث اثرا يذكر في الاسواق المالية. وفي الواقع فان الفائض جاء اقل من متوسط توقعات الخبراء الاقتصاديين في مسح اجرته رويترز هذا الاسبوع والبالغ ٥٧٢٫٩ مليار ين. وتراوحت توقعات الخبراء بين ٤٨٥ مليار ين و٦٧٢ مليار ين وجددت وزارة المالية اليابانية حجة الحكومة القائلة بانه علي الرغم من زيادات في الاونة الاخيرة فان الفائض في السلع والخدمات والذي يعبر عنه ميزان المعاملات الجارية مطروحة منه عنصر الدخل لن يرتفع بشكل حاد في المدي المتوسط والمدي الطويل. واشار خبير اقتصادي الي ان البنود الاخري غير التجارة خفضت رقم ميزان المعاملات الجارية خاصة العجز الكبير في الخدمات.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٣/ ١٩٩٨

في اليابان يجرى التعامل مع الانتحار بوصفه أداة أو وسيلة عملية لاعلان الشخص تحمله مسئولية خطأ ما وقع سواء من ناحيته أو أحد بالقرب منه ولتجنيب أسرته التعرض للوم والانتقاد بسبب وقوع هذا الخطأ، وهذه القاعدة سارية المفعول حتى يومنا هذا فمنذ مطلع العام الحالى شهدت اليابان عدة حوادث انتحار كان اخرها قبل أيام اقدام رؤساء ثلاث شركات صغيرة لقطع غيار السيارات على شنق أنفسهم داخل غرفهم باحد فنادق العاصمة فى يوم واحد.

الاقتصاد اليابانى .. وحافة الانتحار!!

رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقى

وعندما بدأت الشرطة التحقيق فى ملابسات الحادث الغريب اكتشفت ان الأشخاص الثلاثة تربطهم علاقة عمل واتضح ان انتحارهم يعود إلى معاناة شركاتهم من مشاكل مالية خصوصا أنهم كانوا يعتمدون على بعضهم

البعض لتوفير السيولة اللازمة لتمويل انشطة الشركات الثلاث، وقاد التحقيق إلى ان احدهم ويدعى ماساكى كوباياشى لم يقدر على تسديد دين قيمته ١٠٠ مليون ين كان يتعين عليه دفعه فى نفس اليوم الذى انتحر فيها.

وربما ينظر للحادث السابق باعتباره مسألة عادية استنادا للمعيار اليابانى السابق الاشارة اليه غير أن النظرة المتعمقة تفيد بشىء أخر هو أن الحادث انعكاس لجانب من الاثار السلبية الناتجة عن الأوضاع الراهنة الصعبة التى يمر بها الاقتصاد اليابانى الذى تبذل محاولات مستميتة لابعاد شبح الكساد عنه.

فمنذ انتهاء حقبة اقتصاد الفقاعة اوائل التسعينات والتى شهد خلالها الاقتصاد اليابانى قمة انتعاشه واليابان تعانى من مشاكل اقتصادية متزايدة كانت اولي ضحاياها الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التى وجدت انه من الصعوبة بمكان استمرارها فى السوق ومن ثم اضطرارها لاغلاق ابوابها نظرا لعدم قدرتها على البقاء لاسيما مع احجام العديد من المؤسسات المالية عن منح القروض بسبب



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٣/ ١٩٩٨

معاناتها من ظاهرة الديون المعدومة أو السيئة والتى تقدر بحوالى ٥٠٠ تريليون ين طبقا لبعض التقديرات، ويرى بعض المحللين الاقتصاديين الغربيين ان هذه الديون تمثل ما بين ١٢ و ١٣٪ من اجمالى الناتج المحلى وزاد من وطأة وحدة

على أموال المودعين فى الشركات المفلسة.

وحادث انتحار رؤساء الشركات الثلاث جاء فى خضم النقاش والجدل المثار حاليا حول حجم ما فعلته حكومة ريوتارو هاشيموتو حتى الآن لاعادة الاقتصاد لمسار التنمية وتخليصه من

لميزانية عام ١٩٩٧ التى سينتهى العمل بها اواخر الشهر الحالى والتى تضمنت بعض الاجراءات الرامية لدفع قاطرة الاقتصاد الى الامام وتحقيق الاستقرار للنظام المالى.

ومع الاعتراف بأهمية الاجراءات السابقة الا ان واقع

هذه المشكلة التى لم تجد بعد الحكومة اليابانية الحل المناسب لها انهيار بعض المؤسسات المالية الكبرى لعل أهمها شركة يامايتشى اقدم شركة للأوراق المالية فى اليابان. عمرها حوالى ١٠٠ عام. ولعل ذلك يفسر سبب لجوء الحكومة اليابانية بعد طول تردد واخذ ورد لاتخاذ قرار بضخ ٣٠ تريليون ين من اموال دافعى الضرائب ٢٥٠. مليار دولار. لمساعدة القطاع المصرفى وللحفاظ

حالة الركود الراهنة والانصاف يقتضى القول بأن الحكومة اليابانية تحاول اثبات جديتها وعزمها على انعاش الاقتصاد عبر سلسلة من الاجراءات التى أعلنتها على مدار الأشهر القليلة الماضية لتحقيق هذا الهدف وابرزها قرار خفض ضريبة الدخل بمقدار تريليون ين. ١٥ مليار دولار. واستغلال الأموال العامة لمساعدة المؤسسات المالية المفلسة واعداد ميزانية تكميلية

الامر يشير الى ان الدوائر الاقتصادية اليابانية لاتزال غير مقتنعة بانها كافية للخروج من الازمة الحالية وبالتالى فانها لم تقرر بعد التخلى عن نظرة التشاؤم المسيطرة عليها تجاه مستقبل الاقتصاد اليابانى.

وفى نفس الوقت كان اليابان لاتتعرض فقط لضغوط داخلية لاتخاذ اجراءات اكثر لتجاوز مشاكلها الاقتصادية وانما ايضا لاخرى خارجية وبالتحديد من جهة الولايات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

المتحدة التى دأبت فى الاونة الأخيرة على اطلاق التصريحات تلو الاخرى وكلها تدور فى اطار واحد هو مطالبة اليابان بفعل اكثر وبالتحديد زيادة حجم طلبها المحلى والذى سيؤدى الى استقبال اسواقها لمزيد من المنتجات وخصوصا القادمة من الدول الاسيوية

والموقف الامريكى بهذا الصدد يستند الى ان قوة الاقتصاد اليابانى ستمكن طوكيو من الاضطلاع بدور اكبر وقيادى لاخراج الدول الاسيوية من ازمتها المالية والاقتصادية الراهنة بحكم مكانتها الاقتصادية على الصعيدين الاقليمى والدولى . هذه الضغوط تزداد حدتها كل يوم مماوضع اليابان فى موقف صعب للغاية لانها اصبحت متهمة بانها لم تفعل المطلوب منها بحكم كونها ثانى اكبر قوة اقتصادية فى العالم لتقديم المساعدة اللازمة لاخراج آسيا من مرحلة الأزمة فى وقت يرى فيه البعض داخل الدوائر الرسمية اليابانية ان طوكيو على العكس قدمت الكثير والذى ربما يتجاوز حجمه ماقدمته الولايات المتحدة واوروبا ، والسؤال الان: هل ستلبى طوكيو طلب واشنطن ومن خلفها الدول الاوروبية لتقديم المزيد لاسيا وقبلها لنفسها؟!! ■■



هاشيموتو يطالب سوهارتو «بخطوات شجاعة» لتجاوز الازمة الاقتصادية بإندونيسيا

اتفاق الجانبين على ضرورة المرونة فى تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولى

جاكرتا - وكالات الانباء - طالب ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان الرئيس الاندونيسى سوهارتو باتخاذ «خطوات شجاعة» للتغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة التى تمر بها اندونيسيا.

وقال هاشيموتو فى مؤتمر صحفى مشترك بعد اجتماعه فى جاكرتا أمس إنه واثق فى رغبة الرئيس الاندونيسى فى اتباع سياسة مرنة لحل مشاكل بلاده الاقتصادية واستعادة ثقة الاسواق. وأضاف أنه متأكد أن سوهارتو قادر على معالجة تلك الأزمة التى قال إنها تثير قلقه العميق.

وأكد هاشيموتو أنه يعتقد أن اندونيسيا دولة تلتزم بأى اتفاق مع المجتمع الدولى، وأن الرئيس سوهارتو مصر على بذل مزيد من الجهد لاقناع العالم بذلك.

وفى المقابل طالب الرئيس الاندونيسى المجتمع الدولى باظهار بعض المرونة قائلا إنه مستعد لأن يكون مرنا.

وكان سوهارتو قد هاجم برنامج الاصلاحات الذى وضعه صندوق النقد الدولى قائلا إن نصائح الصندوق قد لا تتمشى مع الدستور الاندونيسى الموضوع عام ١٩٤٥.

ومن جانبه صرح على العطاس وزير الخارجية الاندونيسى الذى احتفظ بمنصبه فى التشكيل الوزارى الجديد بأن الجانبين اتفقا على ضرورة المرونة فى تطبيق برنامج الاصلاح الذى وضعه صندوق النقد لاندونيسيا مقابل منحها قرضة إئتمانيا وصل الى ٤٣ مليار دولار، كما أكد أهمية برنامج الاصلاح.

فى الوقت نفسه صرح مسئول يابانى فى جاكرتا أمس بأن وفدا من كبار المسئولين الماليين فى اليابان وألمانيا والولايات المتحدة سيزور اندونيسيا هذا الأسبوع لبحث الأزمة المالية وعدم تنفيذ السلطات الاندونيسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى المحدد من صندوق النقد الدولى.

من ناحية أخرى أكد أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الماليزى أمس أنه سيعلن فى الأسبوع الحالى عن إجراءات جديدة لحفز الاقتصاد فى بلاده. وقد توقعت الصين أمس تحقيق نمو اقتصادى مطرد وتخفيض العجز فى ميزانيتها بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك بالرغم من الأزمة المالية فى آسيا. ومن جانبه أكد الرئيس الفلبينى فيدل راموس أن الاصلاحات الديمقراطية وحدها هى الكفيلة بعودة المعجزة الاقتصادية لآسيا من جديد.

«فضائح الفساد» شبح يطارد حكومة هاشيموتو

كانتشار النار فى الهشيم تتلاحق وقائع فضائح الفساد التى تهز بعنف عالم الاقتصاد والمال فى اليابان حاليا، وتحولت من كثرتها إلى جزء من الروتين اليومى للمواطنين اليابانيين الذين أصابهم فيما يبدو السأم من متابعة حلقات مسلسل الفضائح الذى لا تظهر له نهاية قريبة فى الأفق، ومبدئيا فإن فضائح الفساد فى حد ذاتها ليست بالظاهرة الجديدة على الساحة اليابانية، لكن الجديد والخطير بخصوصها أنها طالت قطاعات وإلى عهد قريب تتمتع بكم هائل من الثقة والتقدير بحكم مكانتها كحراس أمناء للاقتصاد اليابانى أو العيون الساهرة عليه.

رسالة طوكيو

محمد إبراهيم الدسوقى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٣/١٩٩٨

والصدمة الأولى جاءت من جهة وزارة المالية، التى يحلو لكثير من المعلقين اليابانيين وصفها بحكومة الحكومات بفضل نفوذها الطاغى بعد اعتقال اثنين من كبار مسئوليها فى شهر يناير الماضى بتهمة تلقى رشاوى من عدد من البنوك مقابل تسريب معلومات حول مواعيد التفتيش الذى تقوم به الوزارة على أنشطتها وعملياتها، الرشوة هناك تكون فى صورة أموال تدفع للمسئولين ولكن فى شكل دعوات للترفيه عنهم.

ولأول مرة دخل المحققون من مكتب المدعى العام إلى مبنى الوزارة العتيق الكائن فى حى «كاسوميجاسكى» الحكومى بحثا عن أدلة تثبت تورطهما فى الفضيحة التى راح ضحيتها وزير المالية السابق هيروش ميتسوزوكا الذى استقال تعبيرا عن تحمله مسئولية الفضيحة بحكم منصبه.

رحل ميتسوزوكا وجاء من بعده هيكارو ماتسوناجا الذى شغل من بين مناصب عديدة منصب المدعى العام على أمل أن يعهد إليه بقيادة حملة تطهير شاملة للوزارة واستعادة الثقة التى اهتزت فيها واختياره فى الأساس اعتمد على كونه شخصية مشهودا لها «بنظافة اليد»، غير أن مجىء الرجل على قمة وزارة المالية لم يغلق باب الفضائح التى لا يزال شبحها يطارد بعض كبار المسئولين فيها.

وليت الأمر توقف عند أعقاب وزارة المالية لكنه امتد إلى حصن آخر من الحصون المنيعة وهو البنك المركزى «بنك البنوك» ويعد جوهر النظام المالى للبلاد، وأيضا ولأول مرة فى تاريخه الممتد منذ ١١٦ عاما يفتش البنك ويتم اعتقال مسئول فيه لتورطه فى فضيحة فساد.

وصاحب الفضيحة هو ياسويوكى يوشيزاوا المسئول بإدارة الائتمان وإدارة الأسواق الذى اتهم بتلقى رشاوى مجموعها ٤ ملايين ين (حوالى ٣٢ ألف دولار) من سبعة بنوك كبرى فى صورة دعوات للعب الجولف وتناول الطعام فى المطاعم الفاخرة نظير تسريب معلومات حول تعاملات البنك المركزى فى بورصة طوكيو التى تنتظرها البورصات العالمية والمؤسسات المالية اليابانية لأنه يتوقف عليها تحديد نسبة الفائدة قصيرة الأجل، وفى حالة المعرفة المسبقة باتجاه هذه التعاملات يمكن جنى أرباح طائلة عند بدء التعاملات فى البورصة، بالإضافة إلى تسريب معلومات حول مضمون التقرير الذى يصدره البنك كل ثلاثة أشهر ويعرف باسم «تانكانش» وهذا التقرير يمثل أهمية كبيرة لأنه يستطلع آراء رجال الأعمال حول نظرتهم لأوضاع الاقتصاد.

الفضيحة أصابت البنك بضربة موجعة ستكون لها تداعياتها السلبية فى المستقبل القريب على النظام المالى فى وقت أصبح فيه شبه مؤكد أن يساوو ماتسوشيتا محافظ البنك المركزى الذى أبدى استعداده بالفعل للاستقالة سيكون من بين ضحاياها، وعلى الأرجح سيظل فى منصبه الذى شغله طوال السنوات الثلاث الماضية، مدة البقاء فى هذا المنصب ٥ سنوات، إلى نهاية الشهر الحالى بعدها سيترك كرسية لشخص آخر سيكون عليه مواجهة تداعيات الفضيحة التى تتفاعل بسرعة كبيرة حتى فى ظل قرار البنك فتح تحقيق داخلى مع ٦٠٠ من كبار مسئوليه بشأن تورطهم فى فضائح فساد وقبولهم دعوات للترفيه من الشركات والبنوك التى لها تعاملات مع إداراتهم، يصل عدد العاملين فى البنك المركزى حوالى ستة آلاف شخص أغلبهم من خريجى جامعة طوكيو الشهيرة التى تحظى بمكانة متميزة بين الجامعات اليابانية

ومما يزيد من صعوبة الموقف وحساسيته بالنسبة للبنك المركزى توقيت اندلاع الفضيحة التى تأتى قبل دخول التعديل الجديد على قانون البنك حيز التنفيذ اعتبارا من أول الشهر القادم والذى يمنح البنك المزيد من الاستقلالية فى اتخاذ قراراته فى إطار الإجراءات الرامية إلى إنعاش الاقتصاد.

علاوة على أنها أصابت المواطن اليابانى بالدهشة لأن نظرته الراسخة فى البنك تقوم على أساس أنه طرف حيوى ومحورى فى السهر على مراقبة أوضاع الاقتصاد والعمل بدأب مع القطاعات الأخرى المعنية لانتشاله من دوامة الأزمة التى يدور فيها حاليا. وكل القرائن والبراهين المتوافرة تؤكد أن الفضيحة السابقة لن تكون الأخيرة فى مسلسل الفضائح الكبرى طالما بقيت جذورها.

وذلك يقود إلى الإقرار بحقيقة مهمة هى أن الحكومات اليابانية المتعاقبة فشلت حتى يومنا هذا فى الفصل بين الحلقات الواصلة بين ثلاثة أطراف رئيسية على الساحة السياسية والاقتصادية اليابانية، وهى تلك القائمة بين السياسيين ورجال الأعمال وكبار المسئولين فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة أو البيروقراطية.

وهذه المهمة لم تنجز حتى الآن لأن



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥/ ٣/ ١٩٩٨

المصالح المتشابكة والمتشعبة فيما بينها لها سطوة تجعل العناصر الثلاثة السابقة تدافع عنها بكل ما لديها من قوة مهما كانت الضغوط الممارسة عليها للتخلي عنها وبغض النظر عن مصدرها.

هذه العلاقة الوطيدة دفعت معلقا أمريكيا إلى القول بأن اليابان تواجه وضعا مشابها لذلك الذى كان قائما فى إيطاليا قبل بدء عملية قضاة الأيدى النظيفة للقضاء على آفة الفساد التى أصابت مؤسسات الدولة والمجتمع بأسره، ويبدو أن المعلق الأمريكى أراد أن يقول بشكل مباشر إن اليابان بحاجة إلى جرأة وشجاعة أصحاب الأيدى النظيفة والأخذ بالنموذج الإيطالى فى مواجهة الفساد الذى لا يخفى على أحد لأن حجم ما يشكله من تهديد لمستقبل اليابان ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم.

وبلاشك فإن توقيت اندلاع الفضيحة غير مناسب بالمرة لأن الاقتصاد اليابانى غارق فى مشاكل عديدة حتى مع الاجراءات المتتالية التى تعلنها حكومة هاشيموتو بين الحين والاخر لانعاشه اما القطاع المالى عصب الاقتصاد اليابانى كادت طوكيو ترغب وبشكل ملح فى استعادة ما فقده من ثقة على الصعيدين المحلى والدولى، واستمرار مسلسل الفضائح سيؤخر استعادتها لبعض الوقت إلى حين اتضاح اوضاعه واحواله بشكل جلى.

كذلك فانها كشفت عن حجم المشاكل التى تؤرق القطاع المصرفى الذى يحتاج إلى اعادة تنظيمه وتخليصه من عبء الديون المتخلفة من بقية اقتصاد الفقاعة ابان فترة الثمانينات والمعروفة باسم «الديون السيئة» التى يبلغ مجموعها طبقا لبعض التقديرات حوالى ٥٠٠ مليار دولار.

وربما تكون الفضيحة فرصة سانحة لاصلاح هذا القطاع الحيوى والدعوة لاصلاحه تعد من بين المطالب المتكررة للادارة الأمريكية التى تريد من اليابان الاستجابة لها، والاستجابة التى ترغب فيها واشنطن أن تسمح الحكومة اليابانية بانهيار البنوك المفلسة بحيث لايبقى على الساحة الا القادر على الاستمرار والمالك للمواصفات والشروط اللازمة لذلك غير أن الحسابات فى الدوائر اليابانية تتم بشكل مختلف تماما وتغيير التوجه اليابانى الخاص بحماية المؤسسات المالية يحتاج إلى وقت حتى فى ظل انهيار بعض المؤسسات المالية الكبرى فى الآونة الأخيرة.

وفى هذا السياق فإن طوكيو محاصرة بين متاعبها الاقتصادية والضغوط المتواصلة من جانب الولايات المتحدة ومن خلفها الدول الأوروبية لحثها على اتخاذ مزيد من الاجراءات الهادفة لانعاش الاقتصاد ولكى تقدر على القيام بدورها القيادى المنتظر لاخراج الدول الآسيوية من أزمتها المالية والاقتصادية الراهنة واعراب واشنطن الظاهر فى الفترة الأخيرة عن عدم اقتناعها بأن طوكيو تؤدى ما هو مطلوب منها فى هذا الإطار بحكم مكانتها الاقتصادية على المستويين العالمى والاقليمى.

علاوة على انها اصبحت الآن أمام التحدى الصعب والمتجدد بتنفيذ وعودها باقتلاع جذور الفساد ومواجهته بكل السبل الممكنة فضلا عن أن الفضائح الأخيرة تسحب من رصيد شعبيتها باستمرار فى وقت حرج مع اقتراب موعد انتخابات مجلس المستشارين المقرر اجراؤها فى يوليو القادم ومع محاولة المعارضة لم شملها مرة أخرى لخوض الانتخابات السابقة كجبهة موحدة بغية كسر احتكار الحزب الليبرالى الديمقراطى للسلطة بعدما استعاد مؤخرا تفرده بمقاليد السلطة التى فقدها فى الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٩٣.

واذا كانت حكومة هاشيموتو مستعدة كما تظهر دائما لمواجهة الفساد فعليها أن تبدأ اولا باقتلاع جذور «اماكودارى» والتى يقصد بها تعيين كبار موظفى وزارة المالية والبنك المركزى بصفة خاصة عقب تقاعدهم فى مناصب بشركات القطاع الخاص والهدف بالطبع فى غاية الوضوح، فبعد تقاعدهم سيمكن بواسطتهم المساعدة فى تمرير طلباتهم بالادارات السابقة التى كانوا يعملون فيها.

والانصاف يستوجب الاشارة إلى أن مسألة مواجهة الفساد فى اليابان ليست بالمهمة السهلة لانها معقدة للغاية وقد تستغرق بعض الوقت وإلى ذلك الحين يبدو أن فضائح الفساد ستظل الشبح الذى يطارد حكومة هاشيموتو والعديد من المؤسسات الخاصة للاقتصاد والمسئولة عن السهر على شئونه ورعايته باستمرار والتى ظلت لسنوات طويلة محل الثقة والتقدير التى أصبح جزء كبير منها فى مهب الريح الآن



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩/٣/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واشنطن تحذر من خطورة الفائض التجارى لليابان وتطالب بفتح سوقها للمصنوعات الآسيوية

طوكيو -من محمد ابراهيم الدسوقى: حذر توماس فولى السفير الامريكى باليابان من خطورة الفائض التجارى اليابانى على العلاقات بين واشنطن وطوكيووأكد امكانية تحوله الى قضية سياسية دقيقة داخل الولايات المتحدة خلال إنتخابات الكونجرس العام الحالى.

وطالب فولى اليابان أمس بفتح أسواقها أمام الواردات الأجنبية وخاصة مصنوعات بلدان جنوب شرق أسيا التى تواجه أزمة مالية دقيقة.

وفى الوقت ذاته أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة اليابانية أمس ان رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو سيعقد اجتماعا اليوم مع يوسف حبيبى نائب الرئيس الأندونيسى لبحث سبل إخراج أندونيسيا من أزمتها الراهنة.

وتعد اليابان أكبر الدول المشاركة فى خطة صندوق النقد الدولى لدعم أندونيسيا وقيمتها ٤٣ مليار دولار.

وفى جاكرتا أكدت الصحف الأندونيسية الصادرة أمس إصابة ٢٨ طالبا بجراح خلال مواجهات مع قوات الأمن الأندونيسية خارج إحدى الجامعات بمدينة سولو فى جزيرة جاوة.

وكانت الحكومة قد سمحت للطلبة بالتظاهر داخل الحرم الجامعى وحذرت من إستخدام القوة حال خروج المظاهرات الى الشوارع.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٣/١٩٩٨

اليابان تعيد جدولة مئة بليون ين من ديون كوبا

● طوكيو – رويترز – قالت صحيفة «نيهون كيزاي شيمبون» في نبأ لها من لوس انجليس امس ان اليابان وكوبا اتفقتا على اعادة جدولة ١٠٠ بليون ين (٧٧٥ مليون دولار) ديوناً مستحقة على كوبا لشركات يابانية خاصة.

وقالت الصحيفة ان الاتفاق يمهد الطريق الى استئناف الاستثمارات والتجارة الثنائية وقد يساعد على زيادة الاستثمارات الاجنبية عموماً في كوبا.

ولم يرد تعقيب فوري من المسؤولين اليابانيين على نبأ الصحيفة.

وقالت الصحيفة انه بموجب الاتفاق فإن رد ديون كوبا التي توقف دفع الفوائد المستحقة عليها منذ عام ١٩٨٧ سيقسم الى جزءين كل منهما ٥٠ بليون ين مع رد المبلغ الاجمالي على فترة ٢٠ سنة.

واضافت الصحيفة انه خلال السنوات الخمس الاولى سيتعين على كوبا ان تدفع الفوائد فحسب على الخمسين بليون ين الاولى. وبعد السنة السادسة ستبدأ رد اصل الدين وفوائده.

وقالت ان رد الفوائد والاصل لشريحة الخمسين بليون ين الثانية سيبدأ بعد عشر سنوات.

واليابان هي اكبر دائني كوبا من الدول.



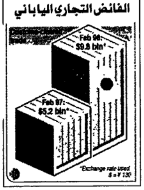
المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ١٩٩٨/٣/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفائض التجاري الياباني يرتفع ٨٨,٧ في المئة الشهر الماضي

■ طوكيو - رويترز - سجل الفائض التجاري الياباني زيادة كبيرة في شباط (فبراير) الماضي نتيجة تأثر الواردات بضعف الطلب المحلي، ما قد يفتح الباب أمام وابل من الضغوط على طوكيو لتحفيز اقتصادها الراكد. وأعلنت وزارة المال امس ان فائض الميزان التجاري لليابان في شباط ارتفع ٨٨,٧ في المئة عما كان عليه قبل عام ليصل الى ١,٢٨ تريليون ين (٩,٨ بليون دولار). وزاد فائض الميزان التجاري مع الولايات المتحدة ٣٢,٩ في المئة الى ٥٣٩,٠٣ بليون ين. وقال الاقتصاديون ان ارتفاع الفائض يتماشى مع التوقعات الا ان انخفاض الواردات جاء أكبر من المتوقع بكثير. وانخفضت الواردات اليابانية ١٥ في المئة في شباط وهو هبوط أرجعه الاقتصاديون الى ضعف الين وركود الطلب المحلي.



وقالوا ان ارتفاع الفائض قد يدفع واشنطن الى تكثيف الضغوط على طوكيو لاتخاذ خطوات حاسمة لإنعاش اقتصادها المحلي المنهك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الآسيوية. وقال كنجي أراتا الاقتصادي في مؤسسة «ام.سي.ام آسيا باسيفيك»: «وعدت اليابان بتعزيز اقتصادها لكن من الواضح انها لم تتمكن من تحقيق هذا. لذا اعتقد ان الضغوط (من المجتمع الدولي) ستزيد على اليابان لاتخاذ خطوات اقتصادية لمعالجة الموقف».

وفي وقت سابق من الاسبوع قال جين سبرلنغ المستشار الاقتصادي في البيت الأبيض ان الادارة الاميركية تامل ان تضع اليابان خطة لتحفيز الاقتصاد تصل قيمتها الى عشرة تريليونات ين لتشجيع النمو المحلي. وينذر ان يحدد المجتمع الدولي مبلغاً معيناً لإنفاقه على الخطوات الاقتصادية. ودعا السفير الاميركي توماس فولي أول من امس الى السعي لتحقيق انتعاش اقتصادي ياباني يدفعه النمو المحلي. وقال ان الولايات المتحدة تامل ان تكون الخطوات الاقتصادية الجديدة المقرر ان تعلنها اليابان «كافية للتعامل مع تحدي الزمن وحاجات الاقتصاد الياباني». ومن المقرر ان تعلن الحكومة اليابانية أوائل الاسبوع المقبل خطة جديدة لتحفيز النمو الاقتصادي.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ٣/ ١٩٩٨

"ياكولت هونشا" اليابانية تخسر ١٠٥,٧ بليون ين في صفقات المشتقات

■ طوكيو – رويترز – اعلنت شركة «ياكولت هونشا» اليابانية الرائدة في مجال تصنيع الأغذية الصحية في اليابان امس انها خسرت ١٠٥,٧ بليون ين (٨١٣ مليون دولار) عن صفقات في الأدوات المالية المشتقة وصفقات أخرى لادارة اصولها.

وأوضحت الشركة الشهيرة في اليابان بفضل مشروباتها للألبان وفريقها المحترف في لعبة البيسبول ان ٦٤,٧ بليون ين من خسائرها نجمت عن صفقات في الأدوات المالية المشتقة تمت في الأغلب في مقايضات على مؤشر «نيكاي» للأسهم ومقايضات عملة.

واوضح مسؤول في الشركة أن «ياكولت» منيت أيضاً بخسائر قيمتها ١٥,٧ بليون ين عن حسابات ائتمان مالي خاصة و١٥,٥ بليون أخرى في محافظ أوراقها المالية و٩,٧ بليون ين أخرى من وحدات ادارة أصولها الخارجية.

وازدادت خسائر «ياكولت» منذ اسندت مهام منصب نائب رئيس الشركة الى «ناوكي كوماجاي» الذي رأس ادارة أصول الشركة منذ عام ١٩٨٣.

وكوماجاي وزير مال سابق انضم الى الشركة في عام ١٩٧٩.

وعلى رغم نجاحه في البداية في تحقيق أرباح تجارية للشركة إلا ان «ياكولت» عانت بعد ذلك خسائر فادحة بسبب صفقات جاءت أساساً من مقايضات في سوق الأسهم.

وقال يوشي يوشيدا عضو مجلس الادارة المنتخب في الشركة في مؤتمر صحافي امس: «حققنا أرباحاً حتى عام ١٩٩٣ تقريباً ولكن الخسائر زادت بسبب تعاملات المشتقات».



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٣/١٩٩٨

المباحثات اليابانية الكورية ... اليوم

هل تمهد الطريق لتحسين العلاقات بين البلدين؟

تقرير إخباري

يعقد وزير الخارجية الياباني كيزو ابوبوتشي اجتماعا مع نظيره الكوري الجنوبي بارك تشونج في سول اليوم السبت يعد الاول من نوعه بين وزيري الخارجية في البلدين منذ تولي الرئيس الكوري الجنوبي مهام منصبه في الشهر الماضي.

ويهدف الاجتماع الي تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين التي توترت مؤخرا بسبب فشل مباحثات الصيد الثنائية في يناير الماضي كما يهدف ايضا للاعداد للقاء المنتظر بين رئيس الوزراء الياباني ورئيس كوريا الجنوبية في لندن الشهر القادم علي هامش القمة الاسيوية الاوروبية.

وتأمل اليابان في التوصل الي اتفاق جديد للصيد مع حكومة الرئيس كيم داي جونج بعد ان فشلت في التوصل الي هذا الاتفاق مع الرئيس السابق يونج سام لاختلاف وجهات النظر بين الجانبين بشأن مناطق الصيد حول مجموعة من الجزر الصغيرة المتنازع عليها بين الدولتين وتري اليابان انه بالامكان تخطي المشاكل القائمة بين الجانبين عبر توثيق الاتصالات ودعم اجراءات الثقة المتبادلة.

وكانت العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية قد توترت في يناير الماضي بعد ان الغت اليابان من جانب واحد المعاهدة المعمول بها منذ عام ٦٥ بحجة عدم احراز تقدم في المحادثات الخاصة بالمعاهدة الجديد والتي جاء التفكير في اعدادها منذ اقرار البلدين لمعاهدة الامم المتحدة لقانون البحار الذي يسمح لليابان باقامة مناطق اقتصادية حول شواطئها تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحري وعقدت عشر جولات من المفاوضات بين البلدين من اجل التوصل الي معاهدة جديدة غير ان خلافهما بشأن تحديد نطاق مناطق الصيد حول جزر تاكيشيما الواقعة في بحر اليابان المتنازع علي سيادتها بين الدولتين حال دون ذلك.

وجاء قرار طوكيو بالتخلي عن المعاهدة استجابة للضغوط المكثفة من جانب الصيادين وبعض اعضاء البرلمان عن الحزب الليبرالي الديمقراطي لاتخاذ القرار علي اساس ان كوريا الجنوبية هي المستفيد الاكبر من المعاهدة لانها تسمح بالصيد بالقرب من المياه الاقليمية اليابانية وداخل مناطق غنية بالاسماك.

ورداً علي القرار الياباني فقد اعلنت كوريا انها سترفع كل القيود علي الصيد في المنطقة المحظورة وانها تدرس بصورة جدية اثارة الموضوعات المتعلقة بالاخطاء التي ارتكبتها اليابان في حقها وخلال الحرب العالمية الثانية.

ويوجد بين كوريا الجنوبية واليابان العديد من المشكلات يعود معظمها الي فترة الاحتلال والحرب العالمية الثانية وكلها تعوق تقدم وتنمية العلاقات بين البلدين وتحتاج لمزيد من التفاهم والبحث وفي مقدمة هذه المشكلات الخلاف بينهما حول احقية السيادة علي مجموعة من الجزر في بحر اليابان تعرف باسم «تاكشيما» في اليابان وباسم توكتو في كوريا الجنوبية. وقد اكدت طوكيو انها لا تعتزم طرح النزاع علي محكمة العدل الدولية او مطالبة اية دولة اخري بجهود وساطة لتسوية النزاع الذي وصفته بانه امر يخص البلدين. ويشير المراقبون الي ان العلاقات السياسية والاقتصادية القوية بين الدولتين تجاري واقتصادي لكوريا الجنوبية بعد الولايات المتحدة وان المصالح الهائلة بين طوكيو وسول علي الصعيدين السياسي والاقتصادي سوف تمهد لنجاح المحادثات بين الجانبين.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٣/١٩٩٨

مصر عام ٢٠٠٠

بقلم: **محمد على ابراهيم**

من كان يصدق؟!

مصر تنقذ اليابان وكوريا ..

العمالقة يهجرون إندونيسيا للقاهرة

من كان يصدق أن العملاق اليابانى والمارد الكورى سيترنحان، الين اليابانى الذى هز الدولار الأمريكى فى عقر داره اواخر الثمانينات وأوائل التسعينات دخل غرفة الانعاش وعلقوا له المحاليل فى محاولة أخيرة لانقاذ سيد العملات الآسيوية..

.. الاقتصاد اليابانى يعيش الآن فترة ترنح نتيجة عوامل متعددة منها الفساد وداخلها سوءالادارة وبعضها الفضائح والصراعات الاقتصادية وحروب الشركات التجارية اليابانية الكبرى التى انعكس تنافسها الضارى بصورة سلبية على معدل النمو الاقتصادى لليابان نفسها..

اليابان مازالت قادرة على تجاوز اى أزمة تعترضها، لكن الضحايا والخسائر ستكون بلا حدود.. كيف!!

الين الآن فى ادنى سعر له، فبعد أن كان الدولار يعادل ١٠٠ ين أصبح الآن حوالى ١٦٨ يناً.. ماذا يعنى ذلك.. يعنى أن المنتجات اليابانية الأصلية صاحبة الشهرة الواسعة فى الالكترونيات والسيارات وأجهزة الكمبيوتر ستصبح برخص التراب وتصبح هذه المنتجات (الحلم) متاحة باسعار زهيدة جداً، وهذا خراب مابعده خراب للاقتصاد اليابانى..

.. طبعاً وزير الاقتصاد اليابانى ميتسو هوريوشى طلب النجدة من حلفائه أمريكا وأوروبا.. فماذا كانت الاجابة.. الاجابة عكست إلى حد ما روح الانتقام والتشفى من الاقتصاد اليابانى الذى طالما وجه الضربات تلو الضربات إلى المنتجات الامريكية والأوروبية وسبب لها الكساد فى أسواق العالم كله..

.. قالت واشنطن وغيرها من العواصم الأوروبية «لابد أن تسيروا وفق روشتة محددة.. افتحوا اسواق اليابان أمام المنتجات والسيارات الأوروبية والأمريكية لتدخل عملات أجنبية قوية إلى اقتصادكم واسواقكم، وفى نفس الوقت سنغلق اسواقنا أمام المنتجات اليابانية التى أصبحت رخيصة الثمن جداً، وتهدد صناعاتنا الوطنية بالركود، وعليكم أن تجدوا لأنفسكم اسواقاً أخرى تتناسب مع تدنى اسعاركم».

.. اليابان لا تنسى انها وأن كانت قد تسرب الفساد إلى بنوكها ولحقت الفضائح باعضاء حكوماتها، ونهشت الشركات الكبرى انيابها فى بعضها البعض، فمازالت تملك وسائل النهضة



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٨

ومقوماتها وأهمها التعليم والتكنولوجيا وروح التحدى والاقتحام..

.. رد اليابانيون على المقترحات الامريكية والغربية بفتور قائلين «روشتتكم لا تنفعنا.. سنقهر الفساد ونطارده ونكشف الفضائح، سنعدل قوانين البنوك والشركات بحيث تصبح اكثر شفافية وتكون كل عملياتها (فى النور).. وسنخلص الادارة من ثوبها القديم ونلبسها ثوباً اكثر تطوراً وابهاراً، والباقى سيساعدنا فيه اصدقاؤنا فى الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية»..

.. وهكذا اتجهت اليابان إلى الاستثمار فى بلدان الشرق الأوسط وأولها مصر التى يؤمن اليابانيون انها تقدم ظروفاً ومناخاً جيدا جداً للاستثمار لذلك وصلت اكثر من شركة سيارات وبدات التصنيع فى مصر.. وأصبحت نيسان وتويوتا وهوندا وسوزوكى موجودة باسعار مدهشة ونوعية عالية فى السوق المصرى، وهذا مايدفع بعض الدبلوماسيين الأجانب إلى شرائها من مصر والعودة بها إلى بلادهم بعد انتهاء خدماتهم..

.. نفس الأزمة حصلت فى كوريا الجنوبية.. هذه الدولة التى جنت عليها حرب أهلية عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٣ وتركتها اثراً بعد عين، فإذا بها تتحول إلى عملاق اقتصادى قوى ينافس اليابان بقوة ويفرض كلمته على الأسواق الآسيوية والعالمية وتتحول شركاتها سواء فى السيارات أو السفن أو الالكترونيات إلى اسماء عالمية يصعب زحزحتها من اماكنها الثابتة..

.. وفجأة حدث الزلزال واجتاح فى طريقه كوريا التى لم يكن أحد يتصور انها بعد أن حققت معجزتها الاقتصادية ستتراجع وتتهته.. وهكذا انخفض الون أمام الدولار من ٨٠٠ ون للدولار إلى ١٦٠٠ ون للدولار وهو انهيار سيستتبع انخفاض اسعار كافة المنتجات الكورية فى الأسواق العالمية مما يهددها بالفعل باجراءات حماية وطنية فى أوروبا وامريكا للحفاظ على المنتجات الامريكية والسيارات الأوروبية من دخول سيارة رخيصة ومتينة مثلاً، ومن يستطيع رفضها؟

.. فكرت الشركات الكورية فى كسر الحصار المفروض عليها، والتخلص من الآثار السلبية للانهيار الاقتصادى خصوصاً وانها كانت فى وقت من الأوقات تستثمر اموالاً طائلة فى اندونيسيا.. اندونيسيا استغلت قرب المسافة وطمع المسئولين فيها وفساد الطبقة الحاكمة وعائلة سوهارتو واستأثرت لنفسها بالنصيب الأكبر من استثمارات السيارات الكورية، بل انها نجحت فى أن تقنع المسئولين باحدى شركات صناعة السيارات الكورية بان يجعلوا سيارتهم السيارة الشعبية الأولى فى اندونيسيا.. ثم وقعت الكارثة ووجدت الشركات الكورية أن استمرارها فى اندونيسيا سيضيف اعباء جديدة إلى الاقتصاد المنهك فعلاً..

.. وكان القرار سريعاً، لابد من توجيه الاستثمارات إلى بلد مستقر ينعم بمناخ ديمقراطى وعمالة قابلة للتدريب وذكية وأسعارها معقولة ويرحب بالاستثمار الأجنبى ويعطيه حوافز جيدة وشروطاً سهلة.. وعلى الفور قفز اسم مصر أم الدنيا.. وحضرت أكبر شركة كورية لصناعة السيارات «دايوو» لتقيم مصنعاً فى مصر باستثمارات ١٦٠ مليون جنيه وعمالة حوالى ٣٠٠ عامل ومهندس يتم تدريبهم على أعلى مستوى فى



المصدر : الـمـســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٣/١٩٩٨

كوريا، وتطوير صناعة مصرية لجعلها قادرة على المنافسة فى عصر «الجات» و«العولمة» ودخول القرن الحادى والعشرين..

.. من أهم مزايا نقل التكنولوجيا الكورية الرخيصة لمصر هو وجود منافسة صناعية ومهنية أوروبية وامريكية واسيوية والمنافسة تخلق الأفضل والأحسن للمستهلك والمواطن.. وتكسر الاحتكار وتحرر القرار..

.. هدف اخر لوصول التكنولوجيا الكورية لمصر كما يقول مستر «لى» احد المديرين العاملين لشركة «دايوو» وهو أن الشركات العملاقة يهمها انشاء مراكز ابحاث وتطوير فى مختلف البيئات التى تسوق فيها منتجاتها ، لان تكنولوجيا «التطبيق» تختلف عن التكنولوجيا النظرية، وليس هناك افضل من «القاهرة» ومناخها وشوارعها المزدحمة وعدد سكانها الضخم لاثبات جدارة اى سيارة ومدى تحملها وكفاءة صيانتها وسرعتها فى امداد المستهلك بقطع الغيار وغيره..

.. المهم ان مصر أصبحت ملء السمع والبصر فى العالم الخارجى، واصبحت الثقة فى اقتصادها وقيادتها السياسية ومناخها الديمقراطى بلا حدود ، ولله الحمد لم ينعكس حادث مذبحة الأقصر على الاقتصاد وأكبر دليل على ذلك أن الشركات العملاقة تدفع استثمارات ضخمة وتطرح منتجاتها المتنوعة لتحصل على شهادة الجودة من أسواق مصر ، وهذه أكبر شهادة من «العمالقة» أن مصر تستطيع أن تكون بمشيئة الله «طوق النجاة» الذى تتشبث به كل الشركات العالمية لانقاذها من البحار الاقتصادية العاصفة فى آسيا.

رسالة من الملك فهد الى رئيس الوزراء الياباني

■ طوكيـــو - واس - بعث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة خطية إلى رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو، نقلها وزير التعليم العالي السعودي الدكتور خالد العنقري الذي يزور اليابان.

وتناولت الرسالة اهتمام المملكة العربية السعودية بتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فى المجالات الثقافية والتعاون العلمي وتبادل الخبرات والمعلومات بين البلدين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٣/١٩٩٨

مرحبا

محسن محمد

موظف كبير مسئول فى وزارة المالية انتحر بأن شنق نفسه فى بيته فى العاصمة اليابانية طوكيو لان النيابة سألته فى تحقيقات الفساد فخشى ان يقبض عليه.

قالت النيابة اليابانية فى بيان رسمى:

لقد سألناه عن اتهامات خاصة بزميلين له اتهما بتقاضى رشوة. ولم يكن فى نيتنا سؤاله مرة أخرى وبالتالى القبض عليه فإنه كان مجرد شاهد فحسب، بينما قبضنا على زميليه.

قيل للنيابة:

– ولماذا انتحر – هل هناك أدلة ضده؟

أجابت بالنفى وقالت:

– انه الخوف من الفضيحة والعار.

وهذا هو سادس مسئول يابانى ينتحر فى التحقيقات حول الفساد فى المعاملات المالية، البعض انتحر فى بيته، والبعض استأجر غرفا فى الفنادق. وهناك وجد فى الحبل يعلق به رقبته فرارا ونجاة من الفضائح التى لحقت الجميع بعد الموت.

وقد دخل المحققون بنك اليابان، وهو البنك المركزى، لأول مرة منذ 116 سنة، وقبضوا على أحد كبار المسئولين فيه، وتم التحقيق ايضا مع خمسمائة موظف فى وزارة المالية بتهمة تقاضى رشاوى من الشركات، كما قبض على اربعة من موظفى هذه الوزارة.

وقد امتدت تحقيقات الفساد، وانتشرت فى اليابان، بعد ما تبين من أن الأمور لا تسير بأسلوب شريف فى مؤسسات الدولة التى لها علاقة بالهيئات المالية حتى قيل ان الحكومة ليست قادرة على ادارة شئونها الاقتصادية.

وكان العالم يعتقد ان الموظف اليابانى يخلص لعمله ولا يخونه أبدا، ولكن تبين أن ذلك غير صحيح وان موظفين كبارا فى الدولة يتقاضون الرشاوى بكل الطرق المباشرة، وغير المباشرة.

ولكن..

قال المراقبون السياسيون ان السبب فى حملة التطهير لايرجع الى انتشار الفساد، فمعروف حجمه من قديم، ومعروف ان الدولة لاتسمح به ولكن تتغاضى عنه، أما اختيار هذا التوقيت بالذات فيرجع الى ان بعض اعضاء الحزب الديمقراطى الحر، نجحوا فى ارغام رئيس بنك اليابان على الاستقالة باعتباره المسئول عن انحراف احد كبار الموظفين ويريدون ارغام رئيس وزراء اليابان هاشيموتو على الاستقالة ايضا باعتباره المسئول عن استشراء الفساد حتى يجىء رئيس وزراء جديد يؤيد التوسع فى الانفاق الحكومى لتحقيق نوع من الانفراج الاقتصادى، فالهدف ليس التطهير، وانما الرواج فحسب!



الحكومة اليابانية تستعد لتقنين التعاون الدفاعى مع أمريكا

يوكوسوكا (اليابان)- وكالات الأنباء- اعلن رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو ماشيموتو أمس بأن حكومته ستقدم عددا من مشروعات القوانين إلى مجلس النواب خلال الفصل التشريعى الحالى لتقنين خطط التعاون الدفاعى الجديدة مع الولايات التحدة.

وأوضح هاشيموتو خلال حفل تخريج دفعة جديدة من طلبة الأكاديمية الدفاعية الوطنية فى يوكوسوكا بأن أحد مشروعات القوانين المقترحة تنص على تقديم اليابان لخدمات الامداد والتموين للقوات الأمريكية فى حالة حدوث أوضاع طارئة فى المناطق المحيطة باليابان.

وأكد أن حكومته ستحاول اقناع حاكم أوكيناوا للموافقة على بناء مطار عائم لطائرات الهليكوبتر العسكرية الأمريكية قبالة ساحل أوكيناوا، كما وصف المطار العائم بأنه افضل حل بديل لقاعدة فوتيما الجوية التى تستخدمها القوات الأمريكية هناك.

وكانت الحكومتان اليابانية والأمريكية قد اتفقتا فى سبتمبر العام الماضى على الخطوط العريضة لتوجهاتهما الدفاعية فى اطار المعاهدة الفاعية المشتركة بين البلدين.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٣/١٩٩٨

يبدو أن اليابان في طريقها لتسجيل أول انكماش اقتصادي منذ أكثر من عقدين في ضوء بيانات أعلنت مؤخرا وهو أمر من المرجح ان يعزز دعوات تطالب الحكومة باتخاذ اجراءات حاسمة لتحفيز الاقتصاد.

وقالت وكالة التخطيط الاقتصادي الحكومية ان الاقتصاد الياباني انكمش في الربع الاخير من عام ١٩٩٧ بنسبة ٢ر٠ ٪ مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه.

واضطرت الحكومة للاعتراف بصعوبة تحقيق معدل نمو استهدفته نسبته ١ر٠٪في السنة المالية الحالية التي تنتهي في ٣١ مارس الجاري.

اليابان فى طريقها لأول انكماش اقتصادى منذ ٢٣ عاما

وقال شيمبي نوكايا نائب رئيس وكالة التخطيط الاقتصادي ندرس بيانات الربع من اكتوبر الي ديسمبر.. يبدو ان من الصعب للغاية تحقيق نمو نسبته ١ر٠ ٪ تقريبا في هذه السنة المالية.

ورغم ان نوكايا قال ان من المستبعد ان يزداد وضع الاقتصاد سوءا الا ان اقتصاديين من القطاع الخاص قالوا انه سيحقق من غير ريب نموا سالبا في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ .

وأضاف ياسوهيكي اوشيكوبو الاقتصادي في بنك اليابان الصناعي سيكون من المستحيل تحقيق هدف الحكومة بنمو نسبته ١ر٠٪ في السنة المالية الحالية . من المحتمل أكثر ان يسجل الاقتصاد الياباني انكماشا بنسبة ٤ر٠٪ أو ٥ر٠ ٪

واذا ما حدث وسجل الاقتصاد الياباني انكماشا في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ فستكون هي المرة الاولي منذ انكماشه بنسبة ٧ر٠ ٪ في عام ١٩٧٥/١٩٧٤ .

ويقول محللون اقتصاديون أن افاق الاقتصاد الياباني لا تزال كئيبة مع غياب اي بوادر ايجابية.

ويختلف الاقتصاديون مع توقع نوكايا ان من المحتمل ان ينتعش الاستهلاك المحلي قليلا.

وقال ماثهي بوجي الخبير الاقتصادي في ليمان برذارزفيما يتعلق بحدوث انتعاش فانا اختلف قليلا مع رئيس وكالة التخطيط الاقتصادي. الي الان لم أر حقيقة اي انتعاش في الاستهلاك في الربع الاول من العام الجاري .

لدينا أرقام عن الانفاق العائلي ومبيعات التجزئة وهي حقيقة لا تبدو طيبة بشكل كبير مقارنة بأرقام الربع الاول من العام الماضي.

وفي يناير الماضي انخفضت النسبة المئوية للدخل المتاح للانفاق والذي أنفقته بالفعل اسر العاملين الي مستوي قياسي.

وقال اقتصاديون ايضا ان من المحتمل ان تلقي توابع الاضطرابات الاقتصادية في اسيا باثارها السلبية علي الاقتصاد اليابانى فى الاشهر المقبلة..



وقال بيتر مورجان كبير الاقتصاديين في اتش·اس·بي·سي· سيكيوريتيزاتوقع في ضوء الضعف في اسيا ان نتعرض لتأثير سلبي ملموس علي الصادرات يبدأ من الربع الحالي·

وساهمت الصادرات بنسبة ٦ر٠ ٪ من اجمالي الناتج المحلي في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ فيما تسبب الطلب المحلي الضعيف في تباطوء الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٨ر٠ ٪

وللمرة الأولي منذ عام ١٩٧٤ كان للطلب المحلي مساهمة سلبية في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٧ بالكامل·

وتمثلت بادرة أخري علي وهن الاقتصاد الياباني في دعوات متزايدة تطالب رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو باتخاذ اجراءات خاصة فيما يتعلق بسياسة انفاق مالي جديدة لدعم الطلب المحلي·

ويقول اوشيكوبو ان الشيء الوحيد الذي يمكننا حاليا التطلع اليه هو الانفاق علي الاعمال العامة·

وفي مقابلة مع رويتر قال عضو بالحزب الديمقراطي الحر الحاكم ان من المحتمل ان يقترح الحزب ميزانية تكميلية حجمها عشرة تريليونات ين /٥ر٧٧ مليار دولار في السنة

المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ التي تبدأ في الاول من أبريل .

وقال وزير النقل السابق تاكيو هيرانوما ان المحتمل ان يقترح الحزب ميزانية اضافية بعد تمرير الميزانية العادية لعام ١٩٩٨/١٩٩٩ والتي يناقشها البرلمان حاليا··

ولكنه أوضح ان حجم الانفاق في الميزانية الاضافية ربما يكون قاصرا علي تريليوني أو ثلاثة تريليونات ين·

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٣/٣/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحرير «سوق المال» .. هل ينقذ «اليابان» ؟

تطورات الاحداث المالية ذات الانعكاسات السياسية على صعيد اليابان ، تجاوزت كافة التوقعات ، فقد كانت طوكيو فريسة لسلسلة من الازمات السياسية المتتالية الناجمة عن فضائح الفساد منذ نهاية الثمانينات مما دفعها الى التعجيل بمقترحات الاصلاح السياسى وتقديم اربعة قوانين تتعلق بهذا المجال ، وتقلصت سطوة الحزب الديمقراطى الليبرالى على مسرح الاحداث .

إلا ان الاحداث الاخيرة والتى تركزت على قطاع المال والبنوك عامة ، ووزارة المالية والبنك المركزى خاصة ، طرحت العديد من التساؤلات حول المدى الذى يمكن ان تصل اليه تطورات الاحداث التى بدات بتحالف السياسة ورأس المال وانتهت الى اختراق بنك البنوك (البنك المركزى) والجهاز البيروقراطى لوزارة المالية اليابانية ؟!

الاجابة على هذه التساؤلات ، تضمنت فى جزء كبير منها ، الاشارة الى تحرير سوق المال اليابانى ابتداء من اول ابريل ١٩٩٨ وهو مايعرف باسم بيج بانج (Big Bang) ، وان هذا التحرير قد ينقذ « اليابان » من دوامة الفضائح المالية وانعكاساتها السياسية ، وقبل استعراض ماهية « بيج بانج » وكيفية تاثيره على الاحداث لابد من الاشارة الى آخر تطوراتها وهل يعد الحل السحرى للازمة اليابانية ؟!

لقد حملت الينا الانباء مؤخرا موافقة الحكومة اليابانية على تقديم معونة عاجلة تقدر بـ ١٨٠٠ مليار ين أو مايعادل ١٤ مليار دولار لدعم الجهاز المصرفى وتحديدا ٢١ بنكا كبيرا قبل نهاية السنة المالية فى ٣١ مارس الجاري ، وبذلك تكون هذه الخطوة الثانية فى نطاق برنامج دعم الجهاز المصرفى الذى يتضمن تقديم ٣٠ الف مليار تم اقرار ١٧ الف مليار فى صورة صندوق لدعم الودائع ، ١٣ الف مليار لدعم البنوك كان يفترض تقديمها باكملها ، ولكن الرقم تم تخفيضه بحيث تم دعم البنوك الكبرى وبذلك تكون البنوك اليابانية الكبرى اقدر على الانصياع للمؤشرات التى وضعها بنك التسويات الدولية حول الملاءة المالية، والتى تنصرف الى ضرورة وصول رأس المال الى نسبة ٨٪ لحجم القروض المقدمة ، كحد ادنى وبما يكفل لها ممارسة نشاطها على الصعيد الدولى الى جانب تخفيف القيود المفروضة على سياستها الائتمانية والتى اثرت على حجم الاقراض ومن ثم تزايد الازمات وحالات الافلاس فى الاقتصاد اليابانى والتى بلغت ١٥٨٦ حالة فى فبراير ١٩٩٨ .

كما يتوقع ان يضاف اليها رقم ١٧٣٠٠ شركة جديدة خلال السنة المالية ٩٨- ٩٩ ويبلغ حجم مديونيتها ١٣،٥٠٠ الف مليار ين .

تلك هى الخطوات الاخيرة التى اتخذتها الحكومة اليابانية فى محاولة للخروج بالاقتصاد والجهاز المصرفى من ازمته الداخلية والخارجية ، ومحاولة رأب الصدع الذى تعرضت له فى ظل ازمة وزارة المالية وفضيحة البنك المركزى .

ويلاحظ فى هذا الصدد اهمية الدور الذى تلعبه وزارة المالية فهى الوزارة القائدة على صعيد الحكومة وذات الصلة الوثيقة بالجهاز المصرفى ومن ثم بالاقتصاد ككل .

ولابد من ملاحظة الطبيعة المتعددة للدور الذى تلعبه البنوك ، حيث ان دورها لايقتصر على عملية الاقتراض الداخلى والخارجى ولكنها تضطلع بدور آخر ذو صبغة اجتماعية وسياسية ومن هنا كانت المقترحات والبرامج المتتالية التى تقدمت بها الحكومة لحمايتها .

فالامر المتفق عليه ينصرف الى ان وجود تراكم رأسمالى ضخم لدى هذه البنوك ، ترجم فى تدفقات مالية الى ثلاث جهات اساسية اولها الاستثمار فى الدول الصناعية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وقد اشارت التقديرات الى وجود ٢٧٠ مليار دولار امريكى مستثمرة فى أذون الخزانة الامريكية .

والمجال الثانى لهذه الاموال ، هو الدول الصناعية الاسيوية التى تمثل المجال الحيوى الاقتصادى لليابان .. وهى الدول التى فجرت ازمة البنوك اليابانية نظرا لارتفاع حجم القروض والتسهيلات المالية المقدمة لها ، حيث تشير التقديرات الى اجمالى المستحق لدى القطاع الخاص فى اندونيسيا ، كوريا الجنوبية ،

نزيرة الافندى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٣/١٩٩٨

تايلاند ، وماليزيا يتراوح بين ٩٧ -١٠٠ مليار دولار ، ناهيك عن الاستثمار المباشر فى مشروعات مشتركة عانت من الركود فى هذه الدول والتى تقدر حجم القروض والمساهمات المالية المقدمة لها بحوالى ٢٧٦ مليار دولار .

والمجال أو الجهة الثالثه : تتمثل فى الاقراض الداخلى وهذه الجهة لعبت دورا اساسيا فى تحقيق المعجزة اليابانية خلال الخمسينات واستمر هذا الوضع فى فترتى السبعينات والثمانينات ، نتيجة انخفاض تكلفة الاقراض المصرفى ومن ثم انكماش تكلفة الانتاج والاسعار وسيادة المنتج الياباني باسعار اغراق فى الخارج ، بينما السوق المحلية اليابانية مغلقة أمام الاخرين لفرض الاسعار المرتفعة للانتاج المحلى على المستهلك اليابانى .

واذا كانت هناك قروض مالية مشكوك فيها أو اسرف فى تقديمها الى بعض الشركات المهتزة ، فهو شق اجتماعى تحرض الادارة اليابانية على استمراره نظرا لما يعانيه اتساع دائرة الافلاس المصرفى والاقتصادى ، من اثار اجتماعية ممثلة فى الاستغناء عن العمالة وزيادة معدلات البطالة .

وهذا لاينفى ان هناك قروضا أخرى اسيئ استخدامها فى مجال المضاربة على الاوراق المالية والاستثمارات العقارية فى وقت ازدهارها ثم عادت قيمتها الى الانكماش بشدة فتعثرت القروض المرتبطة بها ولاترغب الحكومة اليابانية فى بيع هذه العقارات لجهات اجنبية ومن هنا نجد ان البنوك اليابانية وقعت بين المطرقة والسندان لعملية الاقراض المصرفى فى دول جنوبى شرقى آسيا وفى داخل اليابان ذاتها وكلاهما كان مدفوعا الى المشروعات القائمة على التصدير الى الخارج واستنساخ المعجزة اليابانية بينما تضاءلت الاعتبارات الربحية الى حد كبير نظرا لضخامة حجم الادخار المحلى اليابانى والذى يقدر بحوالى ١٢ الف مليار دولار ، كما انها تشكل نسبة خمسين فى المائة من صافى الادخار المالى الذى يقترض فى اسواق المال العالمية .

ولهذا يتوقع ان يعمل الجهاز المصرفى اليابانى فى اطارين ، أحدهما يضم البنوك الكبرى التى تم تقديم الدعم المالى لها لتتواكب مع معدلات الملاءة الدولية ، والاطار الاخر يضم البنوك الاصغر حجما والتى سيتم تخفيض الحد الادنى لنسبة رأس المالى الى القروض لـ ٤٪ وليس لنسبة ٨٪ كما هو متبع دوليا .

بذلك تستطيع هذه البنوك الاستمرار فى آداء وظيفتها الاقراضية الاجتماعية بسعر فائدة منخفض وبما يحول دون اتساع نطاق الافلاس المالى واتساع نطاق البطالة حتى ولو كانت العمالة غير منتجة . اضافة الى الحيلولة دون حدوث انهيارات متشابكة بين القطاعات الاقتصادية أو داخل القطاع الواحد ، نظرا لتداخل شبكة الملكية بين حاملى الاسهم فى هذه الشركة ، وتلك ، وكذلك بالنسبة للبنوك كمصدر اخير للاقتراض .

وجدير بالاشارة ان حكومة اليابان عمدت الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتخفيف حدة الاوضاع الداخلية والاقليمية على حد سواء ممثلة فى خمس مجموعات منذ نوفمبر ١٩٩٧م فقد اعلنت عن برنامج لخفض الاعباء الضريبية لزيادة القدرة على الاستهلاك وانعاش الطلب المحلى ، كما ساهمت بـ ١٩ مليار دولار فى برنامج الدعم المالى العامل للنمور الاسيويه الجريحة . حتى لاتزداد الازمة فى الدول الاخيرة ويتلاقى الركود اليابانى ، مع الركود الاسيوى فى مجال الاسواق الاسيويه ، وبما يشعل المنافسة



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٨

الخارجية فى ظل تباين معدلات اسعار الصرف

ولكن ماهو « بيج بانج » ؟

يتمثل فى تحرير سوق المال اليابانية ابتداء من اول ابرايل القادم (١٩٩٨) فيما يتعلق بتحويلات العملات الاجنبية وتخفيف القيود المفروضة علي التعامل فى الاسهم ، مع السماح للبنوك ببيع صناديق الاستثمار ، من خلال اقرار اربعة تشريعات قانونية جديدة

ويتضمن احد هذه القوانين اتاحة المزيد من الحرية امام السماسرة لتحديد العمولات الخاصة بعملياتهم ، مع تسهيل دخول الشركات الى عالم التعامل فى الاوراق المالية دون المطالبة بالحصول علي ترخيص رسمى بذلك .

بينما يشير القانون الثانى الي ازالة الحواجز التى تفصل بين نشاط البنوك ، السماسرة وشركات التأمين بصورة تدريجية حتى حلول مارس ٢٠٠١ ، وبما يعنى السماح لكل طرف بالمنافسة فى نشاط الطرف الاخر أو الاطراف الاخرى .

وتتضمن باقى القوانين معالجة قضية الديون المشكوك فيها ، واقامة شركة متخصصة لتحويل القروض الى سندات مستحقة السداد ، وبما يعنى توفير شبكة امان تحمى البنوك من اتساع نطاق الافلاس نتيجة تعثر الشركات .

يضاف الي ماسبق المضى قدما فى تنفيذ خطة الحكومة فى سياسة تأمين الودائع الي جانب وضع الاسس العامة لاقامة نظام تأمين فى قطاعى التأمين والاسهم والسندات ، وبما يدعم تدفق الاموال الي الشركات المعنية من خلال نظام مستقر وأمن يضاف الى ذلك السماح للشركات الاجنبية المصرفية والمتخصصة فى مجال الاوراق المالية بممارسة نشاطها فى اليابان وبما يخلق قدرا متزايدا من المنافسة بين الشركات والبنوك اليابانية العاملة فى هذا المجال .

وفيما يتعلق بالنتائج المتوقعة لهذا النظام والتحرير فى سوق المال ، سوف نجد انها تتلاقى والاهداف التى تسعى اليها الحكومة اليابانية لاخراج الاقتصاد من ورطته فى مجالى النمو والتمويل ، عن طريق زيادة المنافسة فى مجال الاوراق المالية ورفع درجة الكفاءة فى الآداء على صعيد العمل المصرفى .

وقد عمد العديد من المؤسسات المالية والمصرفية الاجنبية الى التمهيد لتواجدها على الساحة اليابانية ويدخل فى هذا النطاق قيام مجموعة ميريل لانش بشراء المكاتب والفروع التابعة لمؤسسة « يامايتش » التى انهارت مؤخرا كما تم توظيف الفى فرد من خبراء السوق والسماسرة التابعين لها ، وذات الوضع تسعى اليه العديد من البنوك الاجنبية مثال ما فعل بنك سيتى بنك الامريكى ، بتوفيره خدمات ومعلومات مالية .



المطلوب اصلاح مالى وسياسى

ولكن هل البرامج التالية لدعم الجهاز المصرفى أو تحرير حركة رؤوس الاموال (نظام البيج بانج) يكفى فى حد ذاته للوصول بالاقتصاد اليابانى الى بر الامان ؟

الواقع يشير الى احتياج اليابان الى اكثر من ذلك لان الفضائح المالية طالت القيادات الحزبية وتجاوزتها لتصل الى بنك البنوك مما قد يهز الثقة فى سرية وسلامة القرارات المالية فاذا كان وزير المالية الحالى قد وصل الى منصبه فى نهاية يناير ١٩٩٨ فى اعقاب استقالة الوزير السابق ، فلابد ان نعيد الي الاذهان ان رئيس الوزراء الحالى « هاشيموتو » استقال من منصبه كوزير مالية فى عام ١٩٩١ ، نتيجة فضيحة خاصة بمعاملات اسهم واوراق مالية والتى عرفت فى ذلك الوقت باسم فضيحة مستر بن كما ان فضائح الفساد تراكمت منذ سنوات طوال وبما يتجاوز الازمات التى طالت وزارة المالية مؤخرا ويذكر فى هذا الصدد محاولات حكومة مستر كايفو ثم « هو سوكاوا » والتى ادت الى اقرار قوانين الاصلاح السياسى فى عام ١٩٩٤ .

كما ان محاولة فتح الاسواق المالية وتحريرها جاءت فى جزء منها لتداعيات فضائح الفساد ذات الابعاد المالية والسياسية . حيث ادت الاخيرة الى تزايد دور شركات السمسرة والاوراق المالية الاجنبية فى السوق اليابانية لتشكل نسبة ٣٠٪ فى عام ١٩٩٧ ، ومعظمها قادم من امريكا مثال ميريل لانش ، مورجان ستانلى ، جولدمان ساكس .. الخ .

وقد دفعت هذه الاوضاع لمطالبة الرابطة اليابانية للسماسرة وخبراء الاوراق المالية بضرورة مساهمة الشركات فى صندوق تأمين الانهيارات المالية والافلاس على اساس ٣٠ مليار ين للشركة الكبرى ، عشرة مليارات ين من الشركة المتوسطة ولكن من سيتولى ادارة الهيئة أو التنظيم الجديد الذى سيتولى الاشراف علي هذا النشاط .

ولابد من الاشارة الي ان السمسار والشركات المالية الاجنبية متعطشة للسوق اليابانى والذى يقدر حجم الادخار المتراكم فيه بـ ١٢ الف مليار دولار

، كما ان المدخرات فى صناديق توفير البريد تقدر بالفي مليار دولار ، وذات الوضع بالنسبة لاموال المعاشات والتى يسعى اصحابها الى استثمارها بصورة افضل من اجل تمويل فترة الشيخوخة .

كما ان معظم الازمات والفضائح المالية التى تفجرت شملت فى مضمونها الاساسي محاولات الافساد والرشوة من جانب بنوك يابانية لمسئولين سياسيين أو موظفين بيروقراطيين فى وزارة المالية واذا كانت التطورات الدرامية قد شملت انتحار البعض أو سجن البعض الاخر من تورطوا فى هذا الفضائح ، لكن يلاحظ ان البنوك المدانة لم تتخذ اية خطوات حيالها .

يضاف الى ماسبق ان معظم القروض المعدومة أو المشكوك فيها علي صعيد القطاع المحلى اليابانى قدمت لاعتبارات سياسية وانتخابية اكثر منها لاعتبارات الجدوى الاقتصادية أو استمرارا لسياسة المعجزة الاقتصادية .

الى جانب التداخل الشديد بين وزارة المالية والبنوك اليابانية ، حيث ان كافة المسئولين الذين يتم الاستغناء عنهم من الوزارة يتم تعيينهم فى وظائف قيادية بالبنوك اليابانية ، بما فى ذلك المنصب الذى يشغله رئيس هيئة



البورصة بل ومحافظ البنك المركزى الحالى .

وأخيرا وليس أخر هناك قضية التداخل السياسى والحزبى فى عملية اختيار القيادات فى المراكز المالية ، حيث يسود منطق اهل الثقة اكثر من منطق اهل الخبرة ، وتلك هي القضية التى تواجه التعيين فى منصب محافظ البنك المركزى فغالبا مايأتى من خارجه واذا كان المحافظ الراهن قد صمد امام العاصفة واعلن استمراره فى منصبه الذى يتولاه منذ عام ١٩٩٤ ، الا ان الامر المؤكد ان معركة الاستقلال التى يقودها البنك بعيدا عن هيمنة وزارة المالية والاحزاب السياسية سوف تشتعل الي حين ، بين المحافظة والقوى السياسية التى تريد العودة بعجلة الزمن الي الوراء وهو امر يخشى الجميع عواقبه سياسيا وماليا ، خاصة مع تحرير سوق المال اليابانية .

■■



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٣/١٩٩٨

رغم حالة الحرب الرسمية :

المصالح المشتركة.. وراء تطور علاقات طوكيو وموسكو

هناك الكثير أمام موسكو وطوكيو يمكن عمله لأنهاء عقود طويلة من التوتر عمله لإنهاء عقود طويلة من التوتر والتشابك فى العلاقات فالجانبين بدأ ينظرات بواقعية اكثر وبتفكير عملى تجاه استئناف العلاقات وتطوير وتدعيم التعاون الثنائى والأقتصادى بينهما.

شعبان فتحى

وفى زيارته الأخيرة لموسكو نجح وزير الخارجية اليابانى كيزو اوبوتشى فى ابرام صفقة تعطى اليابان حرية دخول أكبر لمناطق الصيد الغنية التى تقع تحت سيطرة روسيا شمال جزيرة هوكايدو وفى المقابل وكنوع من التقارب بينهما قدمت اليابان بدورها قرضا بدون اية شروط فالقروض اليابانية تشترط اتفاقها على مشتريات من شركات يابانية وهذا هو المهم لروسيا يساعدها فى برنامجها للإصلاح الاقتصادى ويصف أحد الخبراء اليابانيين فى الشئون الروسية القرض اليابانى بأنه علامة جيدة وخطوة فى أتجاه تحسين العلاقات بين البلدين وقد ظل الجانبين فى حالة حرب لعقود طويلة بسبب استمرار سيطرة روسيا على عدد من الجزر اليابانية وهو ما ظل حجر عثرة يعوق التوصل الى معاهدة سلام .

تعاون اقتصادى

ويقول المحللون السياسيون أن الواقع العملى هو الذى يوجه الدفة الآن فالدولتان تسعيان لتدعيم التعاون الاقتصادى حيث لم تعد مشكلة الجزر اليابانية فى بؤرة الأحداث لانها تهتم الآن بالغاز والبترول فى سيبيريا فهناك مشروع طموح ترغب اليابان فى تنفيذه ويتمثل فى اقامة خط أنابيب يتكلف عشرة مليارات دولار لنقل الغاز من سيبيريا الى اليابان الفقيرة تماما من مواردها الطبيعية وحصول اليابان على البترول من سيبيرية لن يكلفها عناء الذهاب الى الشرق الأوسط التى تعتمد اليابان عليها حاليا فى سد ٨٥٪ من احتياجاتها من البترول .. وفى المقابل هناك قرض يابانى يقدر بـ ١,٥ مليار دولار ستحصل عليه روسيا دون أية شروط هى فى امس الحاجة إليه غير انه يبدو أن هناك مسئولين فى الحكومة اليابانية لا يثيرهم التحسن الاخير فى العلاقات مع روسيا.

يقول محلل سياسى يابانى ان وزارة الخارجية اليابانية لا ترحب بفكرة التقارب هذه ويضيف أن الخارجية اليابانية لا تزال تحمل نصيبها من اثار الحرب الباردة التى تعكس عدم ثقة فى روسيا ولكن كما يقول محلل السياسة اليابانى تظهر القيادة العليا فى اليابان على الأقل شكل جيد فى طريق تحسين العلاقات.

لقاء

ومن أجل التوصل الى معاهدة سلام تنهى حالة العداء بين البلدين اتفق كل من الرئيس الروسى بوريس يلتسين ورئيس الوزراء اليابانى روتارو هاشيموتو خلال القمة الأخيرة فى بلدة كاراسنو يانسك بسيبيريا اتفقا على العمل لانجاز معاهد السلام مع حلول عام ٢٠٠٠ ويحتاج الجانبان الى اجراء مزيد من بناء الثقة المتبادلة وسيشهد شهر ابريل القادم اجتماع قمة آخر بين زعيمى البلدين لاستكمال حوارهم ويقول المحللون ان الفرص ضئيلة بشأن مسألة عودة السيادة اليابانية على الجزر التى تسيطر عليها روسيا خلال العام الحالى فانه يتعين الانتظار حتى تنتهى الانتخابات البرلمانية الروسية فى عام ٢٠٠٠ والتى قد تسفر عن وجود عدد كبير من الاصلاحيين وانخفاض فى عدد المحافظين الذين يعارضون عودة الأراضى الى اليابان وهناك اقتراح تحت الأعتبار يتمثل فى اتباع نموذج جزيرة هونج كونج التى عادت للسيادة



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٤/٣/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصينية بعد فترة وعدد من الوقت حيث يمكن أعادة الجزر للسيطرة اليابانية بعد فترة محددة من الزمن.

وإعادة الجزر الى السيادة اليابانية سوف يكون لها بالتأكيد لأنها سوف تعنى انهاء رسميا لحالة الحرب القائمة بين البلدين فى الوقت الحالى من الناحية الفنية رغم كل ما بينهما من تعاون وهذا أمريهم بالتاكيد كل من طوكيو وموسكو.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ / ٣ / ١٩٩٨

بعد زيارة هاشيموتو لأندونيسيا

اليابان ودور «الوسيط» لإخراج الدول الآسيوية من أزمتها المالية

اليابان تحركت بسرعة خاطفة فى وقت حساس ودقيق للغاية من الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التى تعتصر اندونيسيا حاليا وبادرت إلى لعب دور «الوسيط» المنتظر لإقناع الرئيس سوهارتو بالالتزام بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التى طلبها صندوق النقد الدولى فى الاتفاق المبرم بين الطرفين لانتشال اندونيسيا من أزمتها الراهنة بخطة تتكلف حوالى ٤٣ مليار دولار.

وصاحب الوساطة هو رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الذى اتخذ مبادرة شخصية مفاجئة بزيارة العاصمة الاندونيسية جاكرتا قبل أيام لعدة ساعات للالتقاء بسوهارتو فى وقت يحتدم فيه الخلاف بين أندونيسيا وصندوق النقد الذى يرى ان جاكرتا لم تنفذ ماهو مطلوب منها حتى الآن ولم تلتزم ببنود الاتفاق السابق الاشارة اليه.

والزيارة يجب بل تستحق التوقف عندها كثيرا لإمعان النظر فيها اذ انها تكتسب أهمية بالغة ليست فقط لأن هاشيموتو كان أول مسئول اجنبى يلتقى بسوهارتو عقب أيام قليلة من اعادة انتخابه لتولى فترة رئاسة سابعة وتشكيله حكومة جديدة أصابت الكثيرين بالاحباط لأنها اعتبرت مجرد تكريس للوضع القائم، وانما ايضا لأنه اول زعيم من زعماء الدول الصناعية الكبرى يزور جاكرتا منذ اندلاع الأزمة الحالية فى أندونيسيا

ومن المدهش ان رئيس الوزراء اليابانى الذى يجاهد من أجل تطبيق اصلاحات اقتصادية عديدة فى بلاده كان الوحيد الذى استطاع الحصول على كلمة المرونة السحرية - حتى ولو كانت مشروطة بتحلى صندوق النقد بالمرونة - من الزعيم الاندونيسى المطالب باتخاذ اجراءات تشعر المجتمع الدولى ومعه الصندوق بالرضا والثقة فى ذات الوقت.

والتساؤل المنطقى الذى يجب ان يطرح هو لماذا امتلك هاشيموتو القدرة على اتمام مهمته او رحلته إلى جاكرتا بنجاح مع العلم ان ١٥ مسئولا من آسيا والدول الصناعية الكبرى زاروا اندونيسيا منذ منتصف شهر يناير الماضى حتى الآن؟! مبدئيا يتعين التنويه بأن المقصود بالنجاح هنا هو ان رئيس وزراء اليابان تمكن من ايصال رسالته كاملة إلى الرئيس الأندونيسى الذى انصت اليه باهتمام وتركيز وتلك مهمة صعبة جدا لدرجة ان صحيفة «ماينيتش» اليابانية وصفتها بالمهمة المستحيلة.

وفى الحقيقة فقد أحسن هاشيموتو استغلال أجواء الصداقة والتعاون التى تربط اليابان واندونيسيا التى جعلت منه الشخص الوحيد القادر على الحديث مع سوهارتو والفوز بنتائج مثمرة او ايجابية للقاء ونضيف لذلك أن اليابان تعد من أكثر الاطراف المؤهلة لفهم ومساعدة اندونيسيا بحكم الانتماء إلى القارة الآسيوية فضلا عن انها الدولة الآسيوية الوحيدة العضو فى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى.

والأهم مما سبق لغة الحوار التى استخدمها هاشيموتو والتى تختلف كليا عن اللغة التى تتعامل بها الولايات المتحدة صاحبة الكلمة العليا فى صندوق النقد والملينة بالحدة والمعتمدة على صيغة أقرب لاعطاء الأوامر التى يتعين تنفيذها بغض النظر عن رأى الطرف الآخر فيها وكانت النتيجة الطبيعية الوحيدة لهذا الاسلوب هو حدوث مزيد من التأزم وغياب الحلول الوسطى التى يمكنها حفظ ماء الوجه لأطراف متعددة.ومع وجاهة العناصر السابقة فإنها بمفردها لاتقدم كل المبررات والدوافع الكامنة وراء اسراع اليابان للوساطة بين اندونيسيا وصندوق النقد مع العلم انها متهمة من جانب واشنطن ومن خلفها الدول الأوروبية بعدم القيام بالدور المنتظر منها لعبه بحكم مكانتها الاقتصادية على الساحتين الدولية والاقليمية لمساعدة الدول الآسيوية على تجاوز أزمتها المالية والاقتصادية الراهنة.

أول دوافع التحرك اليابانى ادراك طوكيو ان تدهور الأوضاع الاقتصادية فى أندونيسيا، وما ينجم عنه من آثار اجتماعية سيلحق الضرر باقتصاديات بقية دول النمور الآسيوية - التى تحاول حاليا العبور بها إلى بر الأمان - بما فيها الاقتصاد اليابانى الذى يعانى من الكساد ويتعرض قطاعه المالى لهزات متتابعة بسبب فضائح الفساد المتورط فيها العديد من كبار المسئولين فى وزارة المالية والبنك المركزى وبعض المؤسسات المالية الكبرى.

كذلك فان اندونيسيا من الناحية الاقتصادية تحتل مكانة مهمة لدى اليابان التى تعد أكبر مستثمر هناك حيث انفقت الشركات اليابانية ١٣ و ٢٥ مليار دولار فى غضون السنوات العشر الماضية وهو مايشكل ١٤.٥٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى أندونيسيا ويلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين ١٢.٧٧ مليار دولار فى الشهور العشرة الاولى من العام الماضى وهو مايعد أكبر تبادل تجارى من نوعه لاندونيسيا مع دول العالم الخارجى.

أما النقطة الاخطر فهى أن يؤدى تدهور أوضاع اندونيسيا إلى تأخرها عن سداد الديون الخارجية المستحقة عليها - حوالى ٥٤ مليار دولار - بسبب انكماش احتياطى النقد الاجنبى لديها والذى يتردد انه انخفض إلى مادون الـ ١٠ مليارات دولار.

وعندئذ فإن الاضرار اللاحقة باليابان ستكون رهيبة باعتبارها أكبر جهة مقرضة لاندونيسيا التى حصلت على ٢٣.٢ مليار دولار كقروض من البنوك اليابانية الكبرى وينبغى ان نضع فى اعتبارنا الحالة التى عليها الآن القطاع المصرفى اليابانى الذى لايزال يسعى للتغلب على مشاكله المتزايدة التى دفعت حكومة هاشيموتو إلى اتخاذ قرار بضخ مليارات الدولارات من أموال دافعى الضرائب لدعم البنوك اليابانية واقناعها بالتخلى عن احجامها عن منح قروض جديدة للشركات اليابانية الصغيرة ومتوسطة الحجم خشية عدم قدرتها على ردها وبالتالى زيادة عبء الديون المعدومة أو المتخلفة من حقبة اقتصاد الفقاعة فى الثمانينات والتى قدرت بحوالى ٥٧٠ مليار دولار.

بالاضافة إلى أن الأزمة المالية الآسيوية أدت إلى انخفاض حجم الصادرات اليابانية إلى دول المحيط الآسيوى حيث انخفضت مابين ٢٠ - ٤٠٪ إلى كوريا الجنوبية وأندونيسيا وتايلاند فى يناير الماضى وفى الحقيقة فان طوكيو تعتمد حاليا بشكل اساسى على زيادة صادراتها للتغلب على



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ / ٣ / ١٩٩٨

مشاكلها الاقتصادية.

هناك سبب جوهرى وحيوى وراء التحرك اليابانى الأخير تجاه اندونيسيا ـ اليابان قدمت ولاتزال الكثير من المساعدات اللازمة لاحتياجات المواطنين الاندونيسيين مثل الادوية والمعدات الطبية والمواد الغذائية علاوة على مشاركتها بالتمويل لخطة الصندوق ـ والمتمثل فى الهجوم الحاد جدا الذى تتعرض له من الولايات المتحدة التى اطلقها مدفعية تصريحات مسئوليها الثقيلة باتجاه طوكيو المتهمة بالتقصير وفعل القليل لمساعدة الدول الآسيوية فى أزمتها لدرجة تشعر المرء أن واشنطن على وشك تحميل اليابان مسئولية اندلاع الأزمة المالية فى دول النمور الآسيوية.

والشواهد القائمة تظهر ان اللهجة الأمريكية فى خطابها تجاه اليابان فيما يخص النقطة السابق الاشارة اليها مغلفة بالحدة والايحاء بأن طوكيو لم تفعل سوى القليل لحل الأزمة!! ولكن يبدو ان الولايات المتحدة تتعمد احراج طوكيو دائما بهجومها المتواصل ومطالبتها بزيادة طلبها المحلى كوسيلة للخروج من مشاكلها الاقتصادية بحجة ان الزيادة تعنى استقبال مزيد من المنتجات الآسيوية القادمة مثلا من كوريا الجنوبية وتايلاند وغيرها والمساهمة بالتالى فى تخفيف حدة أزمتها غير أن الحقيقة الاهم تكمن فى الرغبة الأمريكية القديمة الجديدة فتح أبواب الأسواق اليابانية المغلقة أمام المزيد من المنتجات الأمريكية بهدف تقليل العجز التجارى الرهيب بين البلدين والذى يميل لصالح اليابان وزاد بمقدار ١.٢٨ تريليون ين فى فبراير الماضى فقط.

ومن الواضح ان سيطرة الرغبة السابقة على الادارة الأمريكية لاتجعلها تقدر كثيرا حجم متاعب الاقتصاد اليابانى الآنية ومحاولات طوكيو تجاوزها وتلك مسألة حيوية لحكومة هاشيموتو التى تمنح الاولوية لمواجهتها حتى لاتكون السبب وراء حدوث أزمة اقتصادية عالمية، والغريب أن الجانب الأمريكى عادة مايطالب اليابان باتخاذ المزيد من الاجراءات لانعاش اقتصادها ومن بينها مثلا احداث مزيد من الخفض فى الضرائب حتى ان معلقا يابانيا قال صراحة انه اذا كانت الولايات المتحدة ترغب فى اعطائنا الأموال اللازمة لخفض الضرائب فاننا نرحب بذلك! ونذكر هنا أن اليابان ساهمت حتى الآن بمبلغ ٢٠ مليار دولار فى خطط الانقاذ التى أعدها صندوق النقد للدول الآسيوية بينما لم تسهم واشنطن الا بـ ٨ مليارات دولار فقط. وفى الواقع فان طبيعة أحوال الاقتصاد اليابانى هذه الأيام تجعل اليابان تعد جزءا من الأزمة وفى ذات الوقت جزءا من الحل لمكانتها كثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم. وفى حين يتواصل هجومها على طوكيو فإن واشنطن تجهض باستمرار الاقتراحات المقدمة سواء من اليابان أو الدول الآسيوية الأخرى لوضع مايمكن تسميته بروشتة علاج آسيوية للأزمة كاستخدام عملة موحدة فى آسيا كالين مثلا أو استخدام العملات المحلية الاخرى فى التبادل التجارى فيما بين الدول الآسيوية بهدف دعم مكانتها مع استمرار التعامل بالدولار الأمريكى كعملة دولية فى التبادل التجارى، كذلك طرحت فكرة من جهة ماليزيا بإنشاء صندوق نقد آسيوى الا ان واشنطن نظرت للفكرة بعين الريبة والشك خشية أن يكون بديلا لصندوق النقد الخاضع لنفوذها وسيطرتها وفى النهاية تتهم طوكيو بالتقصير.

فضلا عن ان حصول هاشيموتو على المرونة المشروطة من سوهارتو لايعنى انتهاء الأزمة الاندونيسية على المدى القريب ولكنه خطوة ايجابية تترك وراءها تساؤلات حائرة حول مدى التزام جاكرتا بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية فى ظل حكومته الجديدة، ولو ان ايفاد يوسف حبيبى نائب الرئيس الاندونيسى قبل أيام قليلة إلى طوكيو لإجراء مباحثات حول سبل اخراج بلاده من أزمتها يعد مؤشرا على رغبة أندونيسيا فى التفاوض واعادة النظر فى بعض البنود الواردة فى الاتفاق وتعتبرها مخالفة لدستور البلاد.

رسالة طوكيو

محمد إبراهيم الدسوقى



هاشيموتو



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٣ / ١٩٩٨

اليابان تعلن خطة لحفز الاقتصاد كلفتها ١٢٤ بليون دولار

■ طوكيو - ا ف ب، رويترز - قالت وكالتا «جيجي برس» و«كيودو» اليابانيتان للأنباء ان الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم أقر رسمياً امس الخطوط العريضة لخطة لحفز الاقتصاد تبلغ كلفة تنفيذها ١٦ تريليون ين (١٢٤ بليون دولار).

وتمت المصادقة على هذه الخطة خلال اجتماع لقيادة الحزب في طوكيو. وقيمة النفقات والاستثمارات الملحوظة في الخطة تجعلها الأكبر من نوعها لتنشيط الاقتصاد في تاريخ اليابان.

وفي بورصة طوكيو امس، ارتفع مؤشر «نيكاي» للأسهم اليابانية ما يقرب من اثنين في المئة عند الاغلاق لكن المؤشر لم يستمد اي دعم من انباء اقرار خطة حفز الاقتصاد.

وقال وسطاء ان الارتفاع يرجع في معظمه الى تكهنات بان الحكومة قامت بعمليات للحفاظ على الاسعار في وقت سابق من امس.

وأنهى مؤشر «نيكاي» المؤلف من ٢٢٥ سهماً ممتازاً تعاملات امس مرتفعاً ٣٢٢,٢٨ نقطة اي بنسبة ١,٩٣ في المئة مسجلاً ١٦٩٨٠,٦٢ نقطة بعد ان قفز في احدى المراحل الى مستوى بلغ ١٧١١١,٥٩ نقطة.

وقفزت العقود الآجلة للمؤشر لشهر حزيران (يونيو) ٤١٠ نقاط الى ١٦٨٧٠ نقطة.

وفي سوق القطع في طوكيو، انخفض الدولار مقابل الين في أواخر المعاملات أمس.

وبلغ سعر الدولار ١٢٨,٨/١٢٨,٨٥ ين بالمقارنة مع ١٢٩,٦٦/١٢٩,٦٩ في أواخر التعامل أول من أمس.

وأمام العملة الالمانية سجل الدولار ١,٨٢٧٨/١,٨٢٨٣ مارك بالمقارنة مع ١,٨٢٨٥/١,٨٢٨٨ في أواخر التعاملات أول من أمس.

السجن ٨ سنوات لمسئول سابق في مؤسسة يابانية كبرى

طوكيو - رويتر: قضت امس محكمة يابانية بسجن «ياسو هاماناكا» متعامل النحاس السابق ٨ سنوات بتهمة التزوير والاحتيال. اشار حكم المحكمة الى ان «هاماناكا» تسبب فى الحاق خسائر مادية كبيرة بلغت ٢,٦ مليار دولار لمؤسسة «سوميتومو» اليابانية. اكد «يوشيفومى اسياما» رئيس المحكمة أن العمليات التى اجراها «هاماناكا» تركت تأثيرا دوليا بالغا واحدثت اضطرابا فى اسواق النحاس. كانت اسواق المعادن فى العالم قد اصيبت بصدمة فى يونيو عام ١٩٩٦ عندما اعلنت «سوميتومو» عن تسجيل خسائر ضخمة فى معاملات النحاس بسبب الصفقات التى نفذها «هاماناكا» دون الحصول على اذن رؤسائه.



«هاماناكا» بعد القبض عليه فى اكتوبر ١٩٩٦ عقب انهيار مؤسسة سوميتومو التى تسببت فى اضطراب اسواق النحاس
صورة من أ. ف. ب



ارتفاع البطالة.. بين اليابانيين كبار السن أكثر عددا.. من الشباب!!

طوكيو - وكالات الانباء : افادت تقارير نشرت في طوكيو بان معدل البطالة في اليابان يسجل رقما قياسيا خلال شهر فبراير الماضي حيث وصلت نسبته الى ٣,٦٪ اى بزيادة بنسبة ٠,١٪ عن شهر يناير الماضي.

ذكرت وكالة «كيودو» اليابانية ان الارقام التي نشرتها وكالة الادارة والتنسيق اليابانية تشير الى ان معدل البطالة في نهاية الشهر المذكور بالنسبة للرجال ظل على نفس ارتفاعه القياسي المسجل في شهر يناير الماضي البالغ ٣,٧٪ بينما زاد معدل البطالة بالنسبة للنساء بنسبة ٠,٢٪ عن شهر يناير ليصل الى ٣,٤٪ ونوه المسئولون بالوكالة الى ان معدل الزيادة في اعداد العاملين من الرجال قد بدأ في الانحسار منذ النصف الاخير من العام الماضي وان عدد العاملين من الرجال بدأ في التناقص بعد بداية العام الحالي واكدوا ان هذا هو السبب الرئيسي وراء الوضع القاتم الذي يحيط بالعمالة في اليابان.

من ناحية اخرى تجاوز عدد افراد الشعب الياباني الذين تزيد اعمارهم على الخامسة والستين للمرة الاولى عدد مواطنيهم من الشباب البالغين من العمر اربعة عشر عاما او ما دون ذلك.

نقلت الوكالة اليابانية عن وكالة الادارة والتنسيق قولها ان عدد سكان اليابان الذين تجاوزوا الخامسة والستين بلغ حسب بيانات شهر اكتوبر الماضي ١٩,٧٦ مليون نسمة وهو ما يمثل ١٥,٧٪ من اجمالي السكان بزيادة ٧٤٠ الفا عن العام السابق في حين بلغ عدد الذين بلغت اعمارهم ١٤ عاما او اقل ١٩,٣٧ مليون نسمة او ١٥,٣٪ من العدد الاجمالي للسكان بانخفاض ٢٢٠ الفا عن العام السابق. قالت الوكالة ان العدد الاجمالي لسكان اليابان وقف عند ١٢٦,١٧ مليون نسمة بزيادة ٢٠٠ الف نسمة فقط عن العام السابق من بينهم ٦٤,٣١ مليون انثى بينما بلغ عدد الذكور ٦١,٨٦ مليون.

اشارت الاحصاءات الى ان نسبة عدد سكان اليابان الذين بلغوا السبعين او تجاوزت فئة السن وصلت الى ١٠,٣٪ متجاوزة بذلك نسبة العشرة في المائة للمرة الاولى في تاريخ اليابان.

نسبة الوظائف المتوفرة الى انخفاض

معدل البطالة في اليابان ارتفع الى مستوى قياسي

طوكيو - رويترز - اعلنت الحكومة اليابانية ان معدل البطالة في اليابان ارتفع الى مستوى قياسي اذ بلغ ٣,٦ بالمائة في فبراير من ٣,٥ بالمائة في الشهر السابق بعد ان اثرت المتاعب التي يعاني منها الاقتصاد الياباني على العمالة في قطاعي التصنيع والتشييد.

وقال مسؤول في وكالة الادارة والتنسيق الحكومية ان انخفاضا كبيرا في انشاءات الاشغال العامة وتراجع اقبال المستهلكين رفعا عدد العمال الذين فقدوا وظائفهم.

وانخفض عدد العاملين بواقع ٠,١ بالمائة الى ٦٤,١١ مليون شخص بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. ورغم ان الانخفاض كان ضئيلا فانه اول انخفاض في النسبة السنوية في عامين، وهو من العلامات السيئة بالنسبة للاقتصاد الياباني الانخفاض في نسبة عدد الوظائف الى عدد طالبي العمل.

وانخفضت هذه النسبة الى ٠,٦١٪ في فبراير بالمقارنة مع ٠,٦٤ في الشهر السابق وهو اقل مستوى منذ يناير عام ١٩٨٧ بينما تقلصت فرص العمل بدرجة كبيرة في معظم القطاعات. ويعني هذا الرقم انه توجد ٦١ فرصة عمل لكل ١٠٠ طالب وظيفة.

وتعرض الاقتصاد الياباني الذي يتراجع منذ اواخر العام الماضي مع تراجع اقبال المستهلكين الذي ضعف بالفعل بعد زيادة ضريبة المبيعات في ابريل عام ١٩٩٧ لانخفاض بعد انهيار مؤسسات مالية وتفجر الازمة الاقتصادية في آسيا. وقال مسؤولون حكوميون ان تراجع اقبال المستهلكين ادى الى انخفاض في الانتاج وادى هذا مقترنا مع انخفاض الصادرات لآسيا الى تسريح عمال في قطاع الصناعات التحويلية في حين اضر التراجع في قطاع انشاءات الاشغال العامة بقطاع التشييد.

ولحق بهذين القطاعين ابلغ ضرر حيث انخفض عدد العاملين بنسبة ٤,٤ بالمائة في قطاع الصناعات التحويلية و٢,١ بالمائة في قطاع التشييد بالمقارنة بما كان عليه الحال في العام السابق.

وحذر اقتصاديون من ان التدهور الاقتصادي الراهن يمكن ان يؤدي الى زيادات في معدل البطالة الامر الذي يمكن ان يضر بدوره باقبال المستهلكين ويمثل قطاع التشييد عشرة بالمائة من قوة العمالة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢٩/٢/١٩٩٨

ارتفاع معدل البطالة في اليابان الى مستوى قياسي

■ طوكيو – رويترز، ا ف ب – اعلنت الحكومة اليابانية امس الجمعة ان معدل البطالة ارتفع الى مستوى قياسي، اذ بلغ ٣,٦ في المئة في شباط (فبراير) من ٣,٥ في المئة الشهر السابق، بعدما اثرت المتاعب التي يعاني منها الاقتصاد على العمالة في قطاعي التصنيع والبناء. وجاءت هذه الاحصاءات بعدما أقر الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم في اليابان أول من امس الخطوط العريضة لخطة لانعاش الاقتصاد الذي بلغ عتبة الركود، تبلغ كلفة تنفيذها ١٦ الف بليون ين (١٢٤ بليون دولار).

ولم تتضمن هذه الخطة اي اجراء لخفض كبير للضرائب، ما يلقي شكوكاً حول قابلية تنفيذها. لكن حجم الخطة تخطى الارقام التي تسربت في الايام الاخيرة والتي كانت تتحدث عن ١٢ الف بليون ين.

وقالت وسائل الاعلام اليابانية ان الحكومة تعتزم اكمال هذه الخطة وأعطاء دفع جديد للاقتصاد، عبر اجراءات مالية تضاف الى موازنة السنة المالية ١٩٩٨ التي تبدأ مطلع نيسان (ابريل) المقبل.

وذكرت صحيفة «يوميوري شيمبون» الواسعة الانتشار ان رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو مصمم على خفض الضرائب بحلول ايار (مايو) المقبل وانه وافق على تليين سياسة التقشف في الموازنة.

واضافت ان تخفيضات الضرائب ستعلن لمناسبة قمة مجموعة الثماني (G8) المرتقب عقدها في ايار في بيرمنغهام (بريطانيا). وبهذا البرنامج يستجيب هاشيموتو لمطالب شركائه الاميركيين والاوروبيين الذين يعتبرون هذه الحوافز المالية ضرورية لتشجيع الاستهلاك الداخلي في اليابان.

وكما هو معروف، تستند الخطة بقسمها الاكبر الى مشاريع متعلقة بالاشغال العامة، وستخصص نفقات لمجالات الاعلام والاتصالات والابحاث والتنمية. وتقضي بتقديم معونات مالية لقطاع التربية وقطاع المساعدة الاجتماعية. ولتمويل هذه الخطة ستتم الاستعانة برؤوس اموال من الادخار الشعبي بما فيها الحسابات البريدية للعائلات.

ويعاني الاقتصاد الياباني من الركود منذ اشهر. فالاستهلاك واستثمارات الشركات بلغت نقطة الصفر واصبحت الصادرات المحرك الوحيد لثاني قوة اقتصادية في العالم.

وتتوقع وكالة التخطيط الاقتصادي تراجعاً كبيراً وهي تنتظر نمواً لاجمالي الناتج المحلي لا يتعدى نسبة ٠,١ في المئة في السنة المالية ١٩٩٧ التي تنتهي مع نهاية آذار (مارس).

وعن الارقام الاخيرة للبطالة، قال مسؤول في وكالة الادارة والتنسيق الحكومية ان انخفاضاً كبيراً في انشاءات الاشغال العامة وتراجع اقبال المستهلكين رفعا عدد العمال الذين فقدوا وظائفهم. وانخفض عدد العاملين بواقع ٠,١ في المئة الى ٦٤,١١ مليون شخص بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وعلى رغم ان الانخفاض كان ضئيلاً فإنه اول انخفاض في النسبة السنوية في عامين.

ومن العلامات السيئة بالنسبة للاقتصاد الياباني الانخفاض في نسبة عدد الوظائف الى عدد طالبي العمل. وانخفضت هذه النسبة الى ٠,٦١ في شباط بالمقارنة مع ٠,٦٤ في الشهر السابق وهو اقل مستوى منذ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٧، فيما تقلصت فرص العمل بدرجة كبيرة في معظم القطاعات.

UNEMPLOYMENT
JAPAN
%
3.6%
3.6
3.4
3.2
3.0
F M A M J J A S O N D J F
1997
1998

الأسهم اليابانية تغلق على انخفاض

■ طوكيو – رويترز – انخفضت أسعار الأسهم اليابانية أكثر من ١ في المئة أمس الجمعة نتيجة مخاوف من فشل خطة الانعاش الاقتصادي التي أعلنها الحزب الليبرالي الديموقراطي وحلفاؤه. وأغلق مؤشر «نيكاي» عند ١٦٧٣٩ نقطة، منخفضاً ٢٤١,٣٦ نقطة أي ١.٤٢ في المئة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٩/٣/١٩٩٨

اليابان وروسيا توقعان اتفاقية للتعاون فى مجال الفضاء الأسبوع المقبل

موسكو - أ ش أ - ذكرت مصادر صحفية روسية أنه من المتوقع أن توقع اليابان وروسيا على اتفاقية حول التعاون فى مجال تطوير الفضاء خلال زيارة يقوم بها رئيس وكالة الفضاء الروسية لليابان الأسبوع المقبل. ونقلت وكالة «كيودو» اليابانية عن سيرجى جوريونوف المتحدث باسم وكالة الفضاء الروسية قوله ان رئيس الوكالة يورى كوبتيف سوف يغادر موسكو متوجها إلى اليابان يوم الثلاثاء المقبل، فى زيارة تستغرق خمسة أيام يجتمع خلالها مع مسئولى تطوير الفضاء اليابانيين. وأضاف انه سيتم تقديم تقرير بنتائج محادثات المسئول الروسى فى اليابان إلى الرئيس الروسى بوريس يلتسين ورئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو قبيل قمتهما غير الرسمية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٣/١٩٩٨

العلاقات اليابانية الكورية والخروج من نفق الماضى!

رسالة طوكيو:

محمد إبراهيم الدسوقى

بتتبع تحركات الدبلوماسية اليابانية فى الأشهر الأخيرة، وبالذات فى المحيط الآسيوى لن نجد مشقة فى اكتشاف مدى ارتكازها وبشكل متزايد على منح الأولوية لاتجاه المصالحة مع جيرانها ومحاولة إقامة علاقات بناءة مع دول الجوار مع عدم السماح للمشاكل والخلافات القائمة بإعاقة الطريق أمام مد جسور التعاون والتفاهم المتبادل، بيد أن العقبة الرئيسية

التى لا تزال تحاول بشتى السبل الممكنة تجاوزها تتجسد فى ميراث الماضى الذى لا تزال ذكراه حية نابضة فى وجدان وعقول الشعوب الآسيوية التى عانت من أهوال وفظائع رهيبة على يد الجيش الإمبراطورى قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإنها حتى يومنا هذا غير قادرة على التخلص من عقدة عدم الثقة تجاه نوايا اليابان حتى فى ظل العلاقات الاقتصادية الوطيدة بين طوكيو والدول الآسيوية.

لكن وبالرغم من هذه العقبة الصعبة فقد بدأت التحركات الدبلوماسية اليابانية تؤتى ثمارها رويدا رويدا مع نجمى آسيا الساطعين الصين وروسيا اللتين تسعيان حاليا لإعادة اكتشاف جذورهما الآسيوية لأسباب اقتصادية فى الغالب، ونفس القاعدة تنطبق أيضا على كوريا الجنوبية التى تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات وأولويات الدبلوماسية اليابانية لسبب واضح وجلى هو طبيعة الأوضاع المتوترة فى شبه الجزيرة الكورية والتى تتعامل معها اليابان على أساس انها تشكل تهديدا لأمنها القومى.

ولهذا لم يكن من الغريب ان تستقبل طوكيو نبأ انتخاب كيم داى جونج رئيسا لكوريا الجنوبية بترحيب شديد بنغمة مليئة بالتفاؤل فى مستقبل علاقات البلدين تحت إدارته الجديدة والأدلة واضحة، فرئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو لم يكتف بمجرد إرسال برقية تهنئة كما جرت العادة فى مثل هذه المناسبات، وإنما اتصل هاتفيا بالرئيس الكورى الجديد، كما أبدى وزير خارجيته كيزو أوبوتش رغبته فى زيارة سول فى أقرب فرصة ممكنة، وهو ما تحقق عقب أيام قليلة من إعلان نتائج انتخابات الرئاسة الكورية، ثم زارها للمرة الثانية خلال فترة وجيزة منذ أيام.

والدافع وراء الموقف اليابانى شديد الايجابية تجاه كيم داى جونج هو اعتقاده بأن وجوده على رأس السلطة قد يسهم بشكل كبير فى دخول علاقات البلدين مرحلة افضل وتعزيزها بصورة تخدم مصالحهما، فالرئيس الجديد جاء الى الحكم رافعا شعار المصالحة وانتشال بلاده من مستنقع الأزمة الاقتصادية التى اضطرتها لتناول دواء صندوق النقد الدولى المر، ومهمته ستكون شاقة وعسيرة لأن من أولى المهام التى تنتظره إقناع الشعب الكورى بتحمل الآثار الجانبية لروشتة العلاج والتى ستكون مؤلمة للغاية فى أغلب الأحيان.

وفى هذا الإطار فإن كيم الذى اختطف من احد فنادق العاصمة اليابانية عام ١٩٧٣ عندما كان معارضا لحكم المؤسسة العسكرية آنذاك، يحتاج الى اليابان لمساعدته على إخراج بلاده من دوامة الأزمة المالية التى تواجهه، وخير سبيل لتحقيق ذلك بالشكل المطلوب واقامة علاقات تتوافر فيها درجة معينة من الدفء.

وعلى الجانب اليابانى فإن علاقاتها الجيدة مع سول سيمكنها وبخطوات ثابتة من مواصلة جهودها لتطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية التى تمتلك صواريخ قادرة على الوصول الى طوكيو، علاوة على ما تردده وسائل الإعلام الغربية والأمريكية بصدد قدرات بيونج يانج النووية.

ويرى المراقبون ان فوز اليابان بموافقة كيم خلال زيارة اوبوتش على رغبة اليابان فى استئناف مفاوضات التطبيع مع كوريا الشمالية دون ربط ذلك بما اذا كانت العلاقات بين طوكيو وسول جيدة أم لا، يشكل خطوة ايجابية هامة لأن الرئيس السابق كيم يونج سام كان دائما ينظر بعين الحذر والشك ازاء اى تقارب بين طوكيو وبيونج يانج

وليس سرا ان استمرار التهديد الذى تمثله كوريا الشمالية على أمن منطقة آسيا - الباسفيك يستلزم تقارب طوكيو وسول، أو على اقل تقدير استقرار علاقاتهما نظرا لمكانتهما

فى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية فى المنطقة.

كذلك فإن الأزمة المالية التى تعصف بالدول الآسيوية ومن بينها كوريا الجنوبية ستكون فرصة ذهبية لليابان، لإثبات مدى قدرتها على الاضطلاع بدور قيادى فى الجهود الدولية المبذولة لمساعدتها بحكم مكانتها الاقتصادية على الساحتين الإقليمية والدولية.

وطوكيو يهمها تحسن حالة الاقتصاد الكورى، اذ أن كوريا الجنوبية تعد ثانية اكبر سوق اسيوية للمنتجات اليابانية - العجز التجارى بين البلدين بلغ فى العام الماضى ٣ ١٢ مليار دولار بسبب انخفاض الطلب الكورى نظرا لأزمتها المالية.

ومما يشجعها اكثر على عزف لحن التفاؤل لمستقبل العلاقات اليابانية الكورية ادراك طوكيو ان الرئيس الكورى الجديد سيلجأ الى انتهاج سياسات واقعية عملية لتجاوز مرحلة الأزمة الحالية، ومن ثم لن يكون من الحكمة من الناحية السياسية بصفة خاصة اثارة المشاعر العدائية تجاه اليابان فى حالة نشوب اية خلافات بغض النظر عن حجمها او طبيعتها، وسيعمل بدلا من ذلك على محاولة تحسين علاقات البلدين والارتقاء بها.

ومع كل ما سبق فإن السيناريو ليس دوريا على طول الخط، لأنه بالرغم من نغمة التفاؤل فهناك عدة مشاكل لا تزال معلقة بين العاصمتين، واستمرارها يمكن ان يكون له الفضل الأول فى تعكير صفو علاقاتهما فى اية لحظة، يأتى فى مقدمة هذه المشاكل الخلاف حول السيادة على جزر تاكيشيما الواقعة فى بحر اليابان، وتعرف باسم توكوتو فى كوريا الجنوبية.

هذا الخلاف كان سببا فى اخفاق البلدين فى الاتفاق على ابرام معاهدة صيد جديدة لتحل محل تلك الموقعة عام ١٩٦٥ مع العلم انه تم عقد جولات مفاوضات بينهما لهذا الغرض على مدار العامين الماضيين، نظرا لفشلهما فى تحديد نطاق الصيد المسموح به فى المناطق المحيطة بالجزر محل النزاع، وهو ما أدى الى لجوء اليابان لاتخاذ قرار من جانب واحد بإلغاء العمل بمعاهدة ١٩٦٥ تحت ضغط من جانب المعارضة والصيادين، الذين اعتبروا ان المعاهدة السابقة تصب فى صالح كوريا الجنوبية التى يسمح لسفنها بالصيد فى مناطق قريبة من المياه الإقليمية اليابانى، مما تسبب فى بعض الأحيان الى احتجاز بعض السفن الكورية.

هذا الموقف من جهة طوكيو لم يشعر سول بالارتياح واتسم رد فعلها بالحدة، حتى ان وزير الخارجية الكورى صرح بأن ذلك يهدد بإلحاق اضرار غير مرغوب فيها بعلاقات البلدين، والمح الى ان الزيارة التى كان يتردد أنه سيقوم بها الرئيس الكورى الجديد للعاصمة اليابانية بعد فترة وجيزة من توليه السلطة قد لا تتم، فى ظل هذا الظروف غير المناسبة.



وحاولت طوكيو التخفيف قليلا من الآثار الناجمة عن قرارها بالتخلي عن معاهدة ١٩٦٥ عبر التأكيد على رغبتها فى استئناف مفاوضات الصيد قريبا لإبرام مفاوضات اخرى جديدة، وأن المعاهدة القديمة ستظل سارية المفعول لمدة عام بعد قرار إلغاء العمل بها.

وبهذه الخطوة حاولت اليابان اثبات حسن النوايا ازاء رغبتها الصادقة فى فتح صفحة جديدة فى علاقات البلدين، عبر اتخاذ اجراءات توحى لبناء شراكة جديدة من نوعها بين طوكيو وسول.

كما استهدفت الخطوة السابقة - الاتفاق على استئناف مفاوضات الصيد - تمهيد الطريق امام القمة الأولى التى ستعقد بين داى جونج وهاشيموتو فى لندن فى مطلع الشهر القادم، على هامش القمة الآسيوية الأوروبية التى ستعقد فى العاصمة البريطانية.

نأتى بعد ذلك الى صفحة من دفتر الماضى كان يجرى التعامل معها باعتبارها قد طويت، غير انها قفزت من الماضى الى وقائع الحاضر، والمقصود بهذه الصفحة حادث اختطاف كيم فى طوكيو عام ١٩٧٣ فالرئيس الكورى الجديد اعرب بوضوح عن رغبته فى الكشف عن تفاصيل واسرار الحادث، معتبرا ان الوقت قد حان لذلك خصوصا بعد نشر صحيفة كورية وثيقة سرية تشير الى تورط جهاز المخابرات الكورية فى تدبير الحادث.

ولكى تنفذ رغبة كيم يجب اعادة التحقيق فى ملابسات وظروف الحادث وفتح جرح يفضل ان يظل مغلقا، وهنا يبرز التعارض بين ما يريده الرئيس الكورى وموقف اليابان بهذا الصدد.

فوزير الخارجية أوبوتش قال ان بلاده ملتزمة بالتسوية السياسية التى توصل اليها الجانبان، وذلك فى اشارة الى اغلاق ملف التحقيق الذى اشار الى تورط دبلوماسى بالسفارة الكورية فى طوكيو فى تنفيذ عملية اختطاف المعارض كيم آنذاك، بعدما تقدم رئيس وزراء كوريا الجنوبية باعتذار للسلطات اليابانية اثناء زيارته للعاصمة اليابانية حينئذ. ومن الواضح ان اليابان ليست على استعداد للنبش فى دفاتر الماضى، والتى تريدها مغلقة على ما فيها من اسرار وحقائق قد تثير مشاكل وأزمات اكثر مما ستقدمه من أجوبة.

وعلى ذكر الماضى فهناك المشكلة القديمة الجديدة بين سول وطوكيو والمتعلقة «بفتيات المتعة» والمقصود بهن الكوريات اللاتى أجبرن على الترفيه عن جنود الجيش الإمبراطورى اليابانى إبان الحرب العالمية الثانية، ومطالبة الأحياء منهن بتعويضهن عن الأضرار التى لحقت بهن، وخلال اجتماعه مؤخرا مع أوبوتش اكد داى جونج اهمية تصحيح اليابان لأخطاء الماضى، وهو ما يعنى بشكل غير مباشر مطالبتها بدفع تعويضات وربما تقديم اعتذار رسمى - اليابان احتلت شبه الجزيرة الكورية خلال الفترة من ١٩١٠ - ١٩٤٥.

وخلاصة القول ان اليابان، وبالرغم من المشاكل السابقة لا تزال متمسكة بنظرة التفاؤل لمستقبل علاقاتها مع كوريا الجنوبية، وستكون بانتظار تحركات سول بهذا الصدد فور اتضاح معالم سياسات الإدارة الكورية الجديدة، وستكون قمة داى جونج هاشيموتو فى لندن فرصة طيبة للغاية لإرساء اسس صفحة جديدة من العلاقات اليابانية الكورية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ٤ / ١٩٩٨

الخبراء يتوقعون انهيار الاقتصاد الياباني

تدهور حاد في بورصة طوكيو والتشاؤم يجتاح الشركات اليابانية العملاقة

عواصم العالم ـ وكالات الأنباء: شهدت امس اسواق المال العالمية هزة قوية اثر الانهيار الحاد الذى اصاب بورصة طوكيو. سجل مؤشر نيكى المكون من اسهم ٢٢٥ مؤسسة يابانية كبرى، هبوطا حادا فى نهاية تعاملات الامس. انخفض مؤشر نيكي بنسبة ٣,٣٪ ليصل الى ١٥٧٠٢,٩٠ نقطة وهو ادنى مستوى له منذ ١٤ يناير الماضى. كما انهار المؤشر الى ٣١ نقطة تحت الصفر، مقارنة بـ ١١ نقطة تحت الصفر فى ديسمبر الماضى. توقع خبراء المال استمرار الانخفاض فى اسعار الاسهم اليابانية ما لم تتدخل الحكومة من خلال اجراءات فعالة لتحفيز النمو الاقتصادى. حذر نوريو أوجا ـ رئيس احدى شركات الالكترونيات العملاقة ـ من انهيار الاقتصاد اليابانى ومواجهة خطر الدخول فى دوامة الانكماش لفترة طويلة. وقال أوجا: «الاقتصاد اليابانى على حافة الانهيار وهناك مشاعر تشاؤم عام فى مختلف انحاء البلاد». واكد ان اقتصاد بلاده يواجه حاليا اصعب المواقف التى مر بها على الاطلاق، موضحا ان استمرار التراجع الاقتصادى فى اليابان ودخولها دوامة الانكماش سيؤثر على الاقتصاد العالمى. واضاف: «الحكومة اليابانية تحتاج الى وضع سياسة فعالة لتغيير هذا الوضع».

واظهر تقرير بنك اليابان المركزى «تانكان» ان الشركات اليابانية الكبرى اصبحت اكثر تشاؤما بشأن مستقبل اعمالها. وكشف تقرير «تانكان» ان مؤشر كبرى شركات الصناعات التحويلية ـ وهومقياس هام لثقة الشركات ـ هبط الى ٣١ نقطة تحت الصفر مقارنة بـ ١١ نقطة تحت الصفر فى ديسمبر الماضى. واوضح خبراء المال ان مؤشرات «تانكان» تمثل النسبة المئوية للشركات التى تعلن عن ظروف مواتية مطروحا منها نسبة الشركات التى تعلن العكس، واشاروا الى ان القراءة اذا جاءت سلبية، فإن الشركات المتشائمة تفوق الشركات المتفائلة. وتوقع المراقبون الاقتصاديون تزايد الضغوط الدولية على حكومة اليابان لاتخاذ اجراءات سريعة لتحفيز الاقتصاد اليابانى. واكد الاقتصاديون ضرورة تنفيذ الخطة التى تبناها الحزب الديمقراطى الحر وحلفاؤه لعقد صفقة لحفز الاقتصاد اليابانى بقيمة ١١٩ مليار دولار.

وعلى جانب آخر القت الازمة الاقتصادية اليابانية بظلالها على اسواق المال فى هونج كونج ولندن. انخفضت اسعار الاسهم فى بورصة هونج كونج عند اغلاق الامس بسبب تأثر المستثمرين بالخسائر الكبيرة التى لحقت بسوق الاسهم اليابانية وسعر الين.

هبط مؤشر «هانج سينج» للاسهم الممتازة ١٤١,٧١ نقطة اى بنسبة ١,٢٥٪ الى ١١١٨٩,٧١ نقطة فى نهاية تعاملات الخميس. اكد لويس تسي ـ المدير التنفيذى لمؤسسة ستاندارد كابيتال للسمسرة ـ ان اسواق المال فى هونج كونج تأثرت بالانخفاض الحاد الذى



اصاب الاسهم اليابانية والين. وقال: «كان من المنتظر ان تشهد هونج كونج حركة تصحيحية منذ فترة من الوقت، الا ان المضاربين اتخذوا الازمة المالية اليابانية كذريعة لبدء موجة بيع فى السوق». وتوقعت مصادر مالية دولية تباين اسعار الاسهم البريطانية فى بورصة لندن للاوراق المالية بعد الهبوط الحاد الذى حدث فى بورصة طوكيو. اكد المتعاملون فى سوق المال البريطانية ان اسعار الاسهم فى بورصة لندن ستتأثر بالهبوط الحاد الذى شهدته الاسواق الآسيوية وبخاصة اليابانية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/٤/١٩٩٨

بوادر أزمة بين الصين واليابان بسبب الدلاى لاما

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى - ووكالات الأنباء - فى خطوة قد تفجر أزمة بين الصين واليابان، وصل إلى مطار ناريتا شرق طوكيو أمس الدلاى لاما الزعيم الروحى لاقليم التبت الصينى فى زيارة لليابان تستغرق تسعة أيام.

وذكرت وكالة «كيودو» اليابانية أن الدلاى لاما الذى وصل على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية اليابانية من دلهى فى شمال الهند سوف يقيم فى فندق فى ناريتا قبل مغادرته إلى اوزاكا فى المساء.

وسوف يزور الزعيم الروحى البوذى الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٩ طوكيو وكيوتو تلبية لدعوة من احدى المنظمات الدينية فى كيوتو كما يحضر مؤتمرا بوذيا دوليا فى كيوتو يبدأ أعماله بعد غد لمدة ثلاثة أيام.

وكانت وزارة الخارجية الصينية قد طلبت من اليابان عدم السماح باتمام زيارة الدلاى لاما بسبب أنشطته الانفصالية حيث كان قد هرب من التبت إلى الهند فى عام ١٩٥٩ وظل يطالب بمنح التبت الاستقلال الذاتى عن الصين.

ومن ناحية أخرى أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية أمس أن رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو وجه دعوة للرئيس الكورى كيم داى جونج لزيارة اليابان خلال اجتماعهما فى لندن أمس الأول على هامش القمة الاوروبية الاسيوية المنعقدة حاليا فى لندن وقال المتحدث ان الرئيس الكورى قرر قبول الدعوة معربا عن أمله فى أن يتمكن هاشيموتو من زيارة سول قريبا موضحا أن مباحثات الزعيمين والتى تعد الاولى منذ تولى كيم السلطة فى نهاية فبراير الماضى تناولت علاقات البلدين الثنائية والازمة الاقتصادية فى كوريا الجنوبية.

وقد أبلغ رئيس الوزراء اليابانى الرئيس الكورى بنتائج زيارة وفد من الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان إلى كوريا الشمالية مؤخرا وان البلاد تعانى من نقص حاد فى المواد الغذائية . وأكد الجانبان أهمية استمرار المشاورات والاتصالات بين طوكيو وسول وواشنطن لضمان استقرار شبه الجزيرة الكورية.

وأشار إلى ان هاشيموتو اجتمع ايضا مع رئيس الوزراء الصينى الجديد تشو رونجى جى حيث دعاه ايضا لزيارة اليابان قريبا علاوة على بحث الازمة المالية والاقتصادية الآسيوية وأن هاشيموتو أكد ان اليابان تتعامل مع الازمة باعتبارها ازمتها وتبذل كل مافى وسعها لمساعدة الدول الآسيوية على تجاوزها عبر التعاون الثنائى بالاضافة للتعاون مع صندوق النقد الدولى.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٤/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تقرير سلبى عن ادارة الديون اليابانية

ادنى سعر للين اليابانى منذ ٦ سنوات.. والذعر ينتاب اليابانيين خوفا من كارثة اقتصادية

أوروبا تتعهد بمساعدة الاقتصاديات الآسيوية وتحذر من زيادة الحواجز الجمركية

لندن - طوكيو - مراسلو الأهرام: فى تطوير جديد للأوضاع المالية المضطربة بالأسواق الآسيوية، انخفض سعر الين اليابانى لادنى مستوى له امام الدولار منذ ٦ سنوات فى تعاملات الأمس بعد تصنيف سلبى للديون اليابانية فى الوقت الذى بدأت القمة الأوروبية - الآسيوية امس بتأكيد اوروبى على مساندة اقتصاديات النمور الجريحة على الخروج من أزمتها الحالية.

فقد ارتفع سعر الدولار الى اعلى معدلاته امام الين اليابانى منذ ست سنوات فى تعاملات امس واصيبت حركة التعامل فى الأسهم بحالة من الركود فى بورصة طوكيو اثر قيام مؤسسة مودى للخدمات الاستثمارية بتصنيف مدى سيطرة اليابان على ديونها من «مستقرة» الى «سلبية»، وأدت هذه الأنباء الى حالة من الذعر فى الأوساط المالية اليابانية حول احتمال حدوث كارثة اقتصادية فى وقت قريب.

وقفز سعر الدولار الى ١٣٥.٢٠ ين خلال التعاملات مما دفع وزير المالية هيكارو ماتسوناجا الى الإعلان عن اعتزام حكومته التدخل لوقف تدهور سعر الين. ورفض ماتسوناجا التعليق على تقرير المؤسسة الأمريكية إلا أن المراقبين فى طوكيو يؤكدون أن التقرير سيكون له انعكاساته السلبية على الاقتصاد اليابانى الذى يعانى من مشاكل عديدة حاليا. وقد أدى تدخل البنك المركزى اليابانى الى تراجع سعر الدولار الى ١٣٤.٦٠ ين فى نهاية التعاملات.

وكان نوريو أوجا رئيس شركة سونى اليابانية المعروفة قد صرح امس الأول بأن الاقتصاد اليابانى أصبح على حافة الانهيار ويواجه خطر الدخول فى دوامة الانكماش لفترة طويلة. وحذر من احتمال حدوث كساد للاقتصاد العالمى. وأكد تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى فى افتتاح القمة ان اوروبا ستقف الى جانب الدول الاسيوية فى محاولتها لمواجهة الأزمات المالية، وقال بلير الذى تراس بلاده الاتحاد الأوروبى فى دورته الحالية اننا مطالبون بالتعاون من اجل حل هذه الأزمة واستغل بلير كلمته للتاكيد على اعلان قيام صندوق ائتمان برأسمال يتراوح ما بين ٣٠ و٥٠ مليون دولار يموله الاتحاد الأوروبى ويديره البنك الدولى بهدف تقديم المساعدة الفنية اللازمة لإعادة هيكلة الأسواق المالية الآسيوية.

وأشار بلير الى ان السبيل للتخفيف من حدة الأزمة الآسيوية هو الحفاظ على الأسواق الأوروبية مفتوحة امام السلع الآسيوية وامام الآسيويين لمساعدتهم على إصلاح اقتصادياتهم بالاستفادة من خبرات الأوروبيين.

وقال ان العلاقات الأوروبية - الآسيوية تشكل مشاركة طويلة الأمد وان تضامن اوروبا مع آسيا ليس مجرد مفهوم نظرى مؤكدا ان الأوروبيين ليسوا أصدقاء الأيام السعيدة فقط الذين يديرون ظهورهم عند بروز اول الصعوبات. لكن بلير حث زعماء آسيا على تجنب اقامة المزيد من الحواجز الجمركية ردا على الأزمة الراهنة ودعا الى فتح الأسواق والاعتراف من جانب الدول الآسيوية بالحاجة الى استقرار اقتصادى وشفافية وثقة فى أسواق المال. وقالت مصادر بريطانية ان اوروبا تطالب اليابان تحديدا بأن تفعل المزيد لتحقيق الاستقرار فى منطقة جنوب شرق اسيا.

الا ان هذه المطالب ادت الى اعراب مسئولين يابانيين عن استيائهم. وقال مسئولون فى الحكومة اليابانية ان بلادهم فعلت الكثير بالمقارنة بالمساهمات الأوروبية الضئيلة وعزوف البنوك الفرنسية والألمانية التى لديها حصة كبيرة فى الأنشطة المالية والاقتصادية بالمنطقة عن القيام بدور ملموس فى حل الأزمة.

وتركز اعمال القمة الأوروبية الآسيوية التى تختتم اعمالها اليوم على قضايا حقوق الانسان ومكافحة المخدرات ودعارة الأطفال وتعزيز التعاون فى المجالات التجارية والعلمية والصناعية ويتوقع ان يصدق زعماء الدول الخمس والعشرين المشاركين فى القمة على اتفاقيتين حول اطار العمل المشترك الخاص بتشجيع التجارة والاستثمار الثنائى بين اوروبا وآسيا.

ويشارك فى القمة الى جانب الدول الأعضاء فى الاتحاد الاوروبى عشر دول آسيوية ابرزها اليابان والصين واندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند.

فى الوقت نفسه، اشادت بريطانيا والاتحاد الاوروبى بالعلاقات الجديدة مع الصين ووصفتها بأنها تمثل عصرا جديدا. وذكر بيان عقب القمة الأوروبية الصينية التى عقدت بين بلير ونظيره الصينى تشو رونج جى أن التعاون بين الجانبين هو الأساس للعمل فى المستقبل بين الصين وأوروبا. وأشاد بلير بنظيره الصينى ووصفه بأنه «رجل تحديث وزميل» وقال انه شخصية ديناميكية ومهندس التقدم الاقتصادى فى بلاده.

أندونيسيا تبدأ إجراءات لإصلاح القطاع المصرفي

اليابان تتعهد بإجراءات مالية جريئة لإنعاش الاقتصاد

لندن ـ واشنطن ـ وكالات الأنباء: تعهدت الحكومة اليابانية أمس باتخاذ إجراءات مالية جريئة لإنعاش اقتصاد البلاد. أكد ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء الياباني اعتزام حكومته دراسة إجراءات محددة لم يكشف عن طبيعتها جوهرية وفعالة وتركز على الجانب المالي، وقال هاشيموتو ردا على دعوات من الداخل والخارج لخفض الضرائب: «إن الحكومة اليابانية ستفعل ما ينبغي عمله وستتخذ إجراءات جريئة وحاسمة تهدف لإنعاش اقتصاد البلاد»..



وزير الاقتصاد والمالية الأندونيسي يعلن إجراءات جديدة لإصلاح القطاع المصرفي. «صورة من أ.ف.ب»

وفي واشنطن دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون اليابان لاتخاذ التدابير الضرورية لتنشيط اقتصادها والتخلي عن استراتيجيات الماضي. تعهد كلينتون بممارسة ضغوط على الحكومة اليابانية باحترام وحزم لتنشيط الاقتصاد الياباني الذي وصفه بأنه مفتاح الاستقرار والنمو في آسيا. أشار الرئيس الأمريكي الى وجود نزاع في اليابان بين تيارين أحدهما يتبني وجهات النظر التي تدافع عنها الولايات المتحدة ودول أخرى الى جانب أوساط الأعمال اليابانية، والتيار الآخر يدافع عن بيروقراطية الحكومة ويتبنى استراتيجية عفي عليها الزمن. وطالب كلينتون الكوادر الحكومية الدائمة التي تمتعت دائما بسلطة كبيرة في اليابان بالتخلي عن الاستراتيجيات التي كانت صالحة في الماضي بوصفها لم تعد ملائمة لعالم اليوم، وأشار الى أن رئيس الوزراء الياباني يتفهم ذلك جيدا وعلى استعداد للقيام بمجازفات. وأعرب كلينتون عن أمله في أن تنتصر «قوى للمستقبل» في اليابان. وكان البيت الأبيض قد أعرب عن خيبة أمله ازاء برنامج تنشيط الاقتصاد الذي اعتمدته طوكيو أخيرا وأعرب عن مخاوفه من استمرار ضعف الاقتصاد الياباني في وقت يخشى فيه العديد من الخبراء أن يغرق في دوامة الانكماش وكانت وكالة تصنيف المخاطر الائتمانية المعروفة باسم «موديز» قد أثارت هلعا كبيرا في الأسواق اليابانية بعد قرارها خفض تقويمها لمستقبل الاقتصاد الياباني من «مستقر» الى «سلبي».

الكونجرس الأمريكي يهاجم سياسة صندوق النقد الدولي في آسيا ويهدد بوقف الدعم

على صعيد آخر وجه الكونجرس الأمريكي انتقادات حاده لصندوق النقد الدولي وسياساته في آسيا وحذر أعضاء الكونجرس أن يؤدى ذلك الى نشوب معركة طويلة مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بشأن التمويل المطلوب للصندوق. اتهم ريك ارمى زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب صندوق النقد بتشجيع سلوك يؤدى مباشرة الى الانهيار المالي والاقتصادي في بلدان دول جنوب شرق آسيا وحذر ارمى من التأثير السلبي للتمويل المطلوب للصندوق على الميزانية الاتحادية الأمريكية وقال في رسالة الى النواب الجمهوريين: «اذا أقر الكونجرس هذه الأموال فإنها ستمتص كل الفائض في الميزانية وسنعود الى العجز من جديد».

وفي رسالة دعا كبار الأعضاء الديمقراطيين في مجلس النواب الإدارة الأمريكية الى انتهاج سياسة أكثر تشددا ازاء الرئيس الاندونيسي سوهارتو وأشارت الرسالة التي وقع عليها ٢٦ نائبا الى تغاضي الولايات المتحدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في اندونيسيا وأكد النواب ان برنامج صندوق النقد الذي يهدف لإنقاذ الاقتصاد الاندونيسي أفاد سوهارتو وأسرته فقط وهدد الديمقراطيون في رسالتهم باعاقة الدعم المالي الأمريكي لأندونيسيا وصندوق النقد الدولي ما لم يوافق سوهارتو على تحسين الحقوق السياسية والدينية وحقوق الإنسان في بلاده وكذلك الأوضاع في اقليم تيمور الشرقية. كما دعا نواب الكونجرس الى ضرورة إجراء تحليل متمهل لصندوق النقد واحتياجاته التمويلية فضلا عن كشف الغموض الذي يحيط ببرامج الصندوق وتسعى الحكومة الأمريكية الى اعتماد ١٨ مليار دولار من الكونجرس لتعويض صندوق النقد عما قدمه الى اندونيسيا في اطار ثلاث خطط للإنقاذ ووافق مجلس الشيوخ بالفعل على طلب الحكومة إلا أن المشروع مازال معطلا في مجلس النواب حتى الآن بسبب النقد الموجه اليه.

من جهة أخرى أعلنت اندونيسيا وقف تراخيص عمل سبعة بنوك وإخضاع سبعة مصارف أخرى لإدارة هيئة إعادة هيكلة المصارف الاندونيسية،



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٤/١٩٩٨

وصف فؤاد باوزير وزير المالية الاندونيسى هذه الجراءات بأنها خطوات هامة فى اتجاه تطبيق برنامج لإصلاح القطاع المصرفى فى البلاد. أكد باوزير دخول هذه القرارات حيز التنفيذ وتعهد بتوفير ضمانات حكومية لكافة المودعين ودائنى تلك البنوك.. تزامنت هذه القرارات مع اندلاع مظاهرات حاشدة شارك فيها ثلاثة آلاف طالب في جاكرتا احتجاجا على سياسات الحكومة الاندونيسية. تحولت المظاهرات الى اشتباكات عنيفة بين الطلاب وقوات الأمن أسفرت عن إصابة خمسة على الأقل من الجنود. طالب المتظاهرون حكومة جاكرتا بإصلاحات اقتصادية لوقف مزيد من الأزمة المالية التى تعصف بالبلاد.. كما نظم العشرات من اقليم تيمور الشرقية مسيرات سلمية أمام السفارة البريطانية بوسط جاكرتا طالبوا فيها المشاركين فى قمة آسيا - أوروبا بلندن بإدراج قضايا حقوق الإنسان فى تيمور الشرقية على جدول أعمالهم.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

رئيسا وزراء اليابان والصين يجتمعان فى لندن قبل القمة الأوروبية - الآسيوية

اليابان تبدأ اليوم العمل بخطة شاملة لتحرير الأسواق المالية

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى: قبل بدء أعمال القمة الاوروبية الآسيوية فى العاصمة البريطانية، يجتمع رئيس الوزراء اليابانى ريوتاروها شيموتو مع رئيس وزراء الصين الجديد تشو رونج جى والرئيس الكورى الجنوبى كيم داى جونج غدا فى لندن لبحث العديد من الموضوعات والقضايا أهمها الازمة المالية والاقتصادية الآسيوية.

ومن المقرر ان تبدأ القمة الاوروبية - الآسيوية بعد غد بمشاركة قادة عشر دول آسيوية و ١٥ دولة أوروبية.

وصرح وزير الخارجية اليابانى كيزو أوبوتشى بأن مباحثات القمة الاوروبية الاسيوية ستركز بشكل خاص على الازمة المالية والاقتصادية الاسيوية.

وقال فى مؤتمر صحفى ان بلاده ستواصل تعاونها مع تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية بالتعاون مع صندوق النقد الدولى لمساعدتها على تجاوز أزمتها الراهنة.

وأكد أوبوتشى ان اليابان تضطلع بمسئوليتها كاملة فى هذا الصدد فيما وصف بانه رد على الانتقادات الامريكية بان طوكيو لاتقوم بمسئوليتها بحكم مكانتها الاقتصادية على الصعيدين الاقليمى والدولى لمساعدة الدول الآسيوية على الخروج من أزمتها المالية والاقتصادية.

ومن المتوقع ان تتناول المباحثات اليابانية الصينية سبل تعزيز العلاقات الثنائية لاسيما فى ضوء الاحتفال خلال العام الحالى بمرور ٢٠ عاما على توقيع معاهدة السلام والصداقة بين طوكيو وبكين، فضلا عن الزيارة المهمة التى يعتزم الرئيس الصينى جيانج تسى مين القيام بها للعاصمة اليابانية فى سبتمبر القادم.

وقد توقعت مصادر يابانية إصدار اعلان مشترك خلال الزيارة حول شكل العلاقات بين البلدين فى القرن القادم، وذلك بعد تقدم حكومة بكين بالاقتراح الخاص باصدار الاعلان، الذى يجرى بحث صيغته عبر القنوات الدبلوماسية بعدما، وافقت عليه الحكومة اليابانية.

وفيما يتعلق بالمباحثات اليابانية الكورية، ينتظر ان تركز المحادثات على بحث سبل تعزيز علاقات البلدين ومحاولة إزالة نقاط الخلاف القائمة بين طوكيو وسول بشأن توقيع معاهدة صيد جديدة بدلا من معاهدة ١٩٦٥ التى قررت اليابان من جانب واحد فى يناير الماضى الغاء العمل بها.

من ناحية أخرى، يبدأ اليوم فى اليابان تنفيذ الخطة التى وضعتها حكومة ريوتارو هاشيموتو لتحرير سوق المال اليابانية والمعروفة باسم «بيج بانج» التى تعول عليها كثيرا الحكومة اليابانية فى سياق محاولاتهما الهادفة إلى الخروج من المشاكل الصعبة التى يعانيها الاقتصاد اليابانى، والقطاع المالى الذى تعرض لعدة فضائح فساد فى الأونة الاخيرة.

وبمقتضى الخطة السابقة فانه سيتم تخفيف القيود المفروضة على التعامل فى الاسهم وتحويلات العملات الاجنبية وإزالة الحواجز الفاصلة بين انشطة البنوك وشركات التأمين والاوراق المالية، وهو مايعنى السماح للطراف السابقة بالدخول فى أنشطة بعضها البعض علاوة على تسهيل عملية دخول الشركات مجال التعامل فى الأوراق المالية دون الحصول على ترخيص رسمى.

وتأمل الحكومة اليابانية فى ان تسهم الخطة المفترض الانتهاء من تنفيذها فى عام ٢٠٠١ فى اقبال الشركات الاجنبية على العمل داخل اليابان وضخ استثماراتها فيها.

فى الوقت نفسه، غادر رئيس الوزراء الصينى بكين متوجها إلى لندن فى أول رحلة له إلى الخارج منذ توليه منصبه فى ١٧ مارس الماضى، وتستقبل ملكة بريطانيا اليزابيث الثانية تشو رونج جى اليوم عقب محادثاته مع رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير.

ويعكس اختيار لندن لاول رحلة إلى الخارج لتشو رونج جى رغبة بكين فى طى صفحة الخلافات الصينية - البريطانية حول هونج كونج المستعمرة البريطانية التى عادت إلى سيادة الصين فى أول يوليو الماضى.

ويلتقى رئيس الوزراء الصينى خلال مشاركته فى القمة الاوروبية - الآسيوية بممثلين عن الاتحاد الاوروبى فى قمة صينية - أوروبية تعقد فى الرابع من أبريل.

وينتظر أن يطلب رونج جى خلال اللقاء دعم ترشيح الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية الذى تعارضه الولايات المتحدة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

اليابان ترأس مجلس الأمن خلال الشهر الحالى

نيويورك - أ ش أ - يتولى هيساشى أوادا مندوب اليابان الدائم لدى الأمم المتحدة رئاسة مجلس الأمن الدولى خلال شهر أبريل الجارى.

وستكون هذه ثانى فترة رئاسة لأوادا وكانت الأولى فى يناير ١٩٩٧ عندما أصبحت اليابان لأول مرة عضوا غير دائم بالمجلس.

وذكرت وكالة أنباء «كيودو» اليابانية انه من المقرر أن يستأنف مجلس الأمن فى هذا الشهر مناقشاته حول مراجعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد توقفها منذ أكتوبر الماضى.

وتعتزم لجنة الأمم المتحدة المختصة بنزع أسلحة الدمار الشامل لدى العراق «يونسكوم» تقديم تقريرها إلى مجلس الأمن عن المواقع الرئاسية التى تم تفتيشها حتى الآن.

ومن المقرر فى الوقت نفسه أن يرفع كوفى عنان سكرتير عام الأمم المتحدة فى منتصف أبريل تقريرا شاملا إلى المجلس حول افريقيا.

تجدر الاشارة إلى أن الدول الخمس دائمة العضوية تتناوب شهريا رئاسة مجلس الأمن هى والدول العشر غير دائمة العضوية حسب الترتيب الأبجدى لأسماء هذه الدول.



الضجة المدوية: برامج الاصلاح الاقتصادى اليابانى

بقلم الدكتور : صليب بطرس

يوم الجمعة الماضى عقد فى لندن مؤتمر ضم دول الاتحاد الاوروبى وخمسة وعشرين من قادة اليابان وبلاد شرق اسيا للبحث عن قيم مشتركة تساعد فى أيجاد حل للمشكلات التى تواجهها هذه البلاد وهى تناضل من أجل التخلص من أزماتها الراهنة حسبما نادى به رئيس وزراء تايلاند. وبالاضافة الى ذلك فان صادرات الاتحاد الاوروبى لأسيا أكبر من الصادرات الامريكية لها. ولم يكن هذا هو المؤتمر الاول لهذا الغرض اذ سبقه منذ عامين مؤتمر قمة مماثل لم يستشعراحد فيه بأن أزمة قادمة

والواقع أن اليابان ظلت تستاثر بالاعجاب الذى كانت تستحقه وان كان يشوبه قدر من الأسراف أحيانا. وفى الوقت الراهن يثير حال اليابان علامات تعجب كثيرة فقد اخفقت الحكومة فى ان تتفادى الركود الاقتصادى، وخابت جهودها فى اصلاح سياستها المهتزة وفساد بيروقراطيتها. ومن ثم لم تستطع أن تقود بلاد شرق أسيا فى حملة التخلص من متاعبها منذ العام الماضى واذا كان هذا قد بدأ يوما امرا تشوبه المبالغة، فان بعض أحدث البيانات تظهر ان اقتصاد اليابان قد أصابه لأول مرة، منذ ربع قرن، نوع من كساد مؤقت قد يتحول الى ركود عميق. وتوحى اخر الأحداث أن احدا من المسئولين الحكوميين اليابانيين غير قادر على أن يفعل شيئا فى سبيل الاصلاح.

وفى الأشهر القليلة الماضية زادت المخاوف. ففى نهاية العام الماضى بدا فى الأفق خطر حقيقى يتمثل فى أن عبء الديون التى لا يستطيع المدنيون ردها للبنوك الدائنة، قد أصبح ثقيلا بحيث يمكن ان يؤدى الى انهيار النظام المصرفى كله على نحو ما حدث فى كساد الثلاثينيات العظيم ولم يمنع من وقوع ذلك الا وعد الحكومة اليابانية بان تضخ فى شرايين الاقتصاد من خلال الجهاز المصرفى مبالغ ضخمة لايستهان بها. ومع ذلك فلم يتم التخلص من امكان حدوث الأزمة والثقة فى اقتصاد وفى بنوك وفى أداة حكومية يعلن فيها عن اتهامات بالفساد توجه للبعض، بلغت فى اليابان أدنى مستوى لها مما تركها كانها دولة عرضة لأن تكتنفها فترة ركود طويلة تجلب معها معدلات بطالة مرتفعة ومعرضة لهزة سياسية أو اقتصادية خارجية اقليمية كانت او دولية وحتى محلية فى هدى ما وصلت اليه الأحزاب المعارضة المبعثرة من حال يدعو الى عدم الارتياح

●●●

ولان اليابان دولة من اغنى بلاد العالم تتمتع بحيوية ومرونة فلم يحدث ما يضطرها الى ان تقع فى براثن أكبر مشاكلها، الفراغ السياسى الكامن فى مركز صنع السياسة لها، والأثر المفضى الى الاحباط الذى يصاحب عادة نظاما ماليا غير سليم وفى نتائج الجمود الناتج عن امتيازات تلازم المصالح الطبقية دائما.

ويرى بعض المراقبين المحايدين ان الحكومة اليابانية لم توفق فى اقناع القائمين على الجهاز المصرفى بما رأته يحقق الانقاذ وذلك لأن هذه السياسة وان كانت سليمة فانها تسوى فى المعاملة بين جميع البنوك عندما لم تفرق بين بنوك ارتكبت الخطأ عمدا واخرى أصابها الاختلال عن غير قصد.

الثقة هى مفتاح الاصلاح الذى يقنع المستهلكين أن يعيدوا انفاق مدخراتهم ويحمل المستثمرين الاجانب والوطنيين سواء على الاعتقاد بأن اليابان عادت دولة الفرص المتاحة واعادة الثقة يجب ان يبدأ بالاسراع ودون تأخير فى تنفيذ برنامج «الضجة المدوية» أو البرامج ذى الصوت العالى Big bang اسوة بما اطلق على اصلاحات مماثلة فى بريطانيا قبل اثنى عشر عاما وحقق نجاحا. وبرنامج الاصلاح اليابانى أكبر حجما بكثير من مثيله البريطانى لانه ليس مقصورا على السوق المالية وحدها اذ يجرى رفع القيود على تصدير العملات الأجنبية للخارج كما منح البنك المركزى اليابانى الاستقلال عن البيروقراطية الحكومية. وفى الصيف القادم ستتحرر سوق التأمين مما يكبلها ويعوق حركتها.

وتأمل دول مؤتمر لندن أن يجعل هذا البرنامج سوق طوكيو حرة ونزيهة وعالمية حسبما اعلنت رسميا حكومة اليابان.

ويؤكد رجال الاقتصاد اليابانيون ان هذا البرنامج سيؤدى الى فتح أبواب المنافسة واسعة وهى تأتى فى اسوأ وقت بالنسبة لليابان لم يحدث منذ خمس وعشرين سنة كما ان مؤسساتها المالية تعيش أضعف فتراتها اذ تنوء تحت أعباء الديون المعدومة، وصناعاتها تلوثت سمعتها فى اثر سلسلة من الفضائح.

وكما جرت العادة فيحلو لليابانيين ان يرددوا دائما ان بلادهم قادرة على النهوض من أية أزمة وقد صلح حالها بصورة أفضل. ويذكرون ما حدث فى الستينيات من القرن التاسع عشر والأربعينيات من القرن الحالى. ولعل التسعينيات منه تضاف الى هذين العقدين!!



المصدر : الحيــــاة
التاريخ : ٦/٤/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تدشين "الحلم المستحيل" في اليابان

■ طوكيو - ا ف ب - دشن امس في اليابان اطول جسر معلق في العالم استمرت اعمال انشائه عشرة اعوام وكلفت ٩,٧ بليون دولار.

وقد افتتح جسر اكاشي كايكيو الذي يبلغ طوله ٣٩١١ متراً امام حركة السير بحضور ولي العهد الياباني ناروهيتو والأميرة ماساكو. ويبلغ طول القسم المعلق منه ١٩٩١ متراً.

ويمتد الجسر فوق مضيق اكاشي بين هونشو، الجزيرة الرئيسية في اليابان، وجزيرة شيكوكو (جنوب غرب).

وهو أطول من جسر هومبر (١٤١٠ أمتار) في بريطانيا ومن جسر تسينغ ما (٢١٣٢ متراً) في هونغ كونغ والقسم المعلق من جسر «الحزام الكبير» في الدنمارك (طوله الاجمالي ٩,٦ كيلومتر والقسم المعلق منه ١٦٠٠ متر) الذي سيفتتح أمام حركة السير في حزيران (يونيو) المقبل.

ويربط الجسر بين مدينة كوبي وجزيرة أواجي وحدد رسم المرور عليه ٣٢٥٠ يناً (٢٤ دولاراً).

وصمم الجسر ليقاوم هزات أرضية يمكن ان تبلغ قوتها ٨,٥ درجة على مقياس ريختر.

وقد تطلب بناؤه استخدام ٤٣ مليون متر مكعب من الاسمنت ومئتي الف طن من الهياكل المعدنية.

وقد أدى زلزال كوبي الذي وقع في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ وبلغت قوته ٧,٢ درجة على مقياس ريختر (ستة آلاف قتيل) الى تعليق اعمال بناء الجسر لمدة شهر. وبسبب الهزة الأرضية ازداد عرض مضيق اكاشي متراً واحداً ما أدى الى اطالة الجسر.

ويقوم الجسر على عمودين يرتفع كل منهما ٢٩٧ متراً فوق سطح المياه بينما ثبتا على عمق ستين متراً في البحر.

ويمكن السفن الكبيرة ان تمر من دون مشكلة تحته، اذ ان أعلى نقطة فيه تقع على ارتفاع ٦٥ متراً عن سطح البحر.

وكان رجل اعمال ياباني يدعى تورانوسوكي ناكاغاوا اقترح في ١٩١٤ امام البرلمان بناء الجسر ولكن النواب وصفوا مشروعه حينذاك بانه «حلم مستحيل».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٨

انخفاض قياسى فى مبيعات السيارات المستوردة فى اليابان

طوكيو-رويتر: قالت رابطة مستوردى السيارات في اليابان امس ان مبيعات السيارات المستوردة هبطت بنسبة ٦ر٢٦٪ الي ٣٢١٥٤٠ سيارة خلال السنة المالية ١٩٩٧ حتي يوم الثلاثاء الماضي وذلك في اول هبوط لها منذ خمس سنوات واكبر هبوط سنوي حتي الان.

وقال مسئولون في الرابطة انه مثل شركات صناعة السيارات المحلية عاني منتجو السيارات الاجانب ايضا من زيادة ضريبة الاستهلاك في اليابان في ابريل عام ١٩٩٧.

ولكنهم قالوا ان هؤلاء المنتجين تضرروا ايضا من انخفاض الين والذي جعل الصادرات الي اليابان اكثر تكلفة واجبر بعض شركات صناعة السيارات علي رفع اسعارها.

اضافوا انه يمكن للمنتجين الاجانب ان يتوقعوا ان تساعد خطة الحكومة اليابانية للحفز الاقتصادي علي زيادة الطلب في نهاية الامر ولكن علي المدي القريب فان من المرجح ان يستمر الهبوط السنوي.

واحتلت شركات صناعة السيارات الاوروبية اكبر خمسة مراكز في قائمة المبيعات في اليابان واحتلت الشركات الالمانية اول اربعة مراكز. وتأتي شركة فولكسفاجن علي رأس القائمة تليها مرسيدس بنز ثم بى ام دبليو ثم ادام اوبيل وبعد ذلك مجموعة روفر البريطانية.



تأزم الأوضاع الاقتصادية باليابان

هوت العملة اليابانية إلى أقل مستوى لها منذ نحو ستة اعوام ونصف العام، حيث بلغ سعر صرف ١٣٥ ينا مقابل الدولار قبل ان يرتفع قليلا بعد ذلك فى أعقاب تدخل البنك المركزى اليابانى، وقد جاء هذا الهبوط بعد اعلان وكالة موديز للتصنيف المالى انها عدلت تصنيفها لسداد الدين الحكومى السيادى من مرتبة المستقر إلى مرتبة السلبى، ويعد هذا التصنيف هو الأول من نوعه الذى تمنحه إحدى وكالات التصنيف المالى الدولية لأى من الدول الصناعية على الاطلاق، وقد اعقب هذا الانخفاض فى سعر الصرف انخفاض فى البورصة اليابانية وتزايد الشكوك حول قدرة الاقتصاد على الخروج من دائرة الازمات التى يعانيها منذ عدة سنوات، وقد ناشد الرئيس الامريكى كلينتون المسئولين اليابانيين بضرورة التدخل بسرعة لإصلاح الاحوال لأن ذلك ليس امرا فى صالح اليابان فقط، ولكن فى صالح اقتصادات اسيا التى تعانى أكبر ازماتها الاقتصادية على الاطلاق، كما ان مرور اليابان بكساد من المحتمل ان يؤثر ايضا على الاقتصاد العالمى برمته.

ومن المؤكد انه فى حالة عدم اتخاذ إجراءات فورية فإنه سيترتب على الازمة اليابانية استفحال شديد فى الازمة فى بلدان جنوب شرق اسيا، فتدهور سعر صرف الين يعنى على الفور ان سلع جنوب شرق اسيا سوف تنخفض درجة تنافسيتها فى الاسواق العالمية لأنها تنافس السلع اليابانية فى العديد من الاسواق، أضف لهذا ان السوق اليابانية تستوعب مايقدر بنحو ١٠٪ من اجمالى صادرات كل من الدول الرئيسية فى المنطقة، هذا علاوة بالطبع على ان اليابان هى أكبر مقرض ومستثمر فى دول المنطقة، وبالتالى فان استمرار الازمة فى اليابان قد يدفع البنوك اليابانية إلى عدم تقديم قروض جديدة لبقية بلدان المنطقة فى وقت تعد فيه هذه البلدان أحوج ما تكون للعملات الصعبة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٤ / ١٩٩٨

ريوتارو هاشيموتو يتعهد باجراءات جريئة لإنعاش الاقتصاد الياباني

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي - اعترف ريوتاروها شيموتو رئيس الوزراء الياباني بأن الاقتصاد الياباني يمر حاليا بظروف هي الأصعب من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقال أمام لجنة الميزانية بمجلس النواب أمس أن حكومته ستلجأ إلى اجراءات جريئة وحاسمة ومرنة لمواجهة تغيرات الظروف الاقتصادية المحلية والدولية لكنه نفى بشدة أن يكون الاقتصاد الياباني على وشك الانهيار . ولم يحددهاشيموتو طبيعة الاجراءات التي يعتزم اتخاذها لكنه طلب عقد اجتماع لمجلس اصلاح الهيكل المالي في أقرب وقت ممكن عقب إقرار البرلمان لمشروع ميزانية العام الحالي لبحث طبيعة الاجراءات التي يتعين إتخاذها . وقد أشار ماسارو هايامي محافظ البنك المركزي صراحة إلى الحاجة الملحة لاجراء خفض دائم للضرائب على الدخل وخفض الضرائب عن أرباح الشركات ورفع مستوى كفاءة استخدامات الإنفاق العام لإنعاش الاقتصاد . وتعد هذه التصريحات غير العادية والتي نشرتها صحيفة «فاينا نشيال تايمز» البريطانية بمثابة تصعيد للضغط على حكومة هاشيموتو لاتخاذ مايلزم لإنعاشر الاقتصاد وتجنب انزلاقه إلى ركود محكم .

وذكرت المصادر اليابانية أن دعوة مجلس اصلاح الهيكل المالي يعد مؤشرا عن اتجاه حكومة هاشيموتو نحو تعديل قانون الاصلاح المالي حتى يتمكن رئيس الوزراء من الإعلان عن مزيد من الخفض في ضريبة الدخل لأن القانون السابق الاشارة إليه يلزم الحكومة بانتهاج سياسة تقشف مالي صارم لخفض العجز الكبير في الميزانية إلى نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٣



المصدر : الحيــــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٤ / ١٩٩٧

هاشيموتو يتعهد باتخاذ اجراءات اقتصادية جريئة

■ طوكيو، لندن - رويترز - اعلن ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء الياباني امس الاثنين ان بلاده ستـرد بجرأة ومرونة على تغيرات الظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

وأكد في رد على اسئلة في لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ الياباني، ان بلاده تمر باصعب وضع اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. وقال: «سنتخذ اجراءات جريئة اذا دعت الضرورة».

وذكر انه سيعقد اجتماعاً لمجلس الاصلاح الهيكلي المالي في اسرع ما يمكن بعد ان يقر البرلمان موازنة السنة المالية ١٩٩٨/ ١٩٩٩، لتحديد الاجراءات التي يمكن اتخاذها. وأشار الى انه لا يمكنه اعطاء اي تفاصيل اخرى في هذه المرحلة.

ويتوقع حصول الموازنة على موافقة مجلس الشيوخ الاربعاء. وسيبحث المجلس بعد ذلك في تعديل قانون الاصلاح المالي الذي سن اواخر العام الماضي ويمنع الحكومة من اعلان تخفيضات كبيرة في الضرائب، لانه ينص على خفض سنوي في سندات تمويل العجز حتى سنة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.

واضاف هاشيموتو: «يمكن القول ان الاقتصاد حالياً يواجه اصعب ظروف وسط اول تراكم شامل للعوامل السلبية منذ الحرب العالمية الثانية».

ونقل عن محافظ البنك المركزي الياباني في مقابلة صحافية امس دعوته الحكومة الى خفض ضرائب المداخيل والشركات في برنامج اقتصادي طارئ متوقع.

وقال ماسارو هايامي لصحيفة «فايننشل تايمز»: «اتوقع ان أرى تخفيضات دائمة في ضريبة الدخل وأتمنى ان أرى تخفيضات في ضريبة الشركات وانفاقاً عاماً اكثر فعالية».

وذكرت الصحيفة ان هذه المقابلة غير المعتادة لمحافظ البنك المركزي الياباني ستزيد الضغط على هاشيموتو لاتخاذ اجراء جذري للحيلولة دون انزلاق الاقتصاد في ركود خطير.

ودفعت سلسلة من الانباء السلبية عن الاقتصاد الياباني في الايام الاخيرة الرئيس الاميركي بيل كلينتون الى حض اليابان على ان تنسى ماضيها وتتخذ خطوات جريئة لإنعاش الاقتصاد.

وكان الين هبط الجمعة الى ادنى مستوى له منذ ٦ اعوام ونصف عندما وصل الى ١٣٥ يناً ازاء الدولار، وراوح امس حول هذا المستوى.

وقال ميشال كامديسو رئيس صندوق النقد الدولي ان برنامج الحفز الاقتصادي الياباني الجديد لا بد وان يركز على خفض الضرائب.

وفي طوكيو ايضاً اعلنت رابطة مستوردي السيارات في اليابان امس ان مبيعات السيارات المستوردة هبطت بنسبة ٢٦,٦ في المئة الى ٣٢١٥٤٠ سيارة خلال السنة المالية ١٩٩٧ حتى الثلثاء الماضي، وذلك في أول هبوط لها منذ خمسة اعوام وأكبر هبوط سنوي حتى الآن.

وقال مسؤولون في الرابطة انه مثل شركات صناعة السيارات المحلية، عانى منتجو السيارات الاجانب ايضاً من زيادة ضريبة الاستهلاك في اليابان في نيسان (ابريل) ١٩٩٧. لكنهم أشاروا الى ان هؤلاء المنتجين تضرروا ايضاً من انخفاض الين الذي جعل الصادرات الى اليابان اكثر كلفة واجبر بعض شركات صناعة السيارات على رفع اسعارها.

١٣٥٠



في اطار مجموعة من الاجراءات لحفز الاقتصاد الياباني

هاشيموتو يتعهد خفض الضرائب ٣٠,٥ بليون دولار

■ طوكيو - رويترز - أعلن رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو امس الخميس ان حكومته ستخفض ضرائب الدخل اربعة تريليونات ين (٣٠,٥ بليون دولار) على وجه الاجمال في اطار مجموعة من الاجراءات لحفز الاقتصاد. وقال انه «من الضروري العمل على تحسين اقتصادنا، وفي الوقت الذي يتعين علينا مواصلة اصلاحنا المالي، يجب كذلك ان نتخذ خطوات جريئة لتحفيز الاقتصاد».

وأوضح هاشيموتو انه يعتزم انعاش الاقتصاد عن طريق خطة لزيادة الانفاق تبلغ قيمتها عشرة تريليونات ين منها اربعة تريليونات في صورة خفض ضريبي تضاف الى خفض ضريبي مقداره تريليونا ين في العام المالي الحالي وتريليونان آخران سنة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

ويتطلب هذا الخفض الضريبي الكبير تعديل قانون الاصلاح المالي الذي اقره هاهشيموتو قبل خمسة اشهر فقط. ويقضي القانون بان تخفض الحكومة اصدار السندات التي تستخدم حصيلتها في تعويض نقص الحصيلة الضريبية كل عام حتى يتم الغاؤها سنة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.

وقال هاشيموتو انه يرغب في الابقاء على مثل هذه التعديلات في أضيق الحدود. واشار الى انه سيجتمع مرة أخرى مع لجنة الاصلاح المالي اليوم الجمعة لتعديل القانون ليسمح باتخاذ اجراءات تستلزم مرونة اكبر في اصدار هذه السندات.

من جهته قال اكيهيرو نايمورا المدير العام في شركة «اوكاسان سكيوريتيز»: «ان خطة الحفز الاقتصادي غير كافية لتغيير اتجاه الاقتصاد، اذ ان الخفض الضريبي سيظل في اطار قانون الاصلاح المالي».

وعلى رغم ان اسواق الأسهم والسندات كانت اغلقت قبل ادلاء هاشيموتو بتصريحاته، الا ان سعر الدولار ارتفع ازاء الين وسط خيبة السوق لأن الخطة لا تشمل اي خفض ضريبي دائم.

وأشار جسبر كول كبير الاقتصاديين في «جي. بي. مورغان» الى انه «اذا كان الخفض موقتاً فإنه لا يكون خفضاً ضريبياً بل عمليات حسابية وتصرف اقتصادي سيئ». وقال ان «عشرة تريليونات ين تمثل ٢ في المئة من اجمالي الناتج المحلي. هل سيمنع ذلك الناتج من الانخفاض؟ اعتقد ان الاجابة هي نعم. وهل يضع ذلك أسس انتعاش اقتصادي مستقر؟ ان الاجابة هي فقط اذا كان دائماً».

واقر هاشيموتو نفسه بانه غير واثق من تاثيرات الخفض الضريبي. وقال انه «من الصعب تقدير حجم التاثير الذي سيحدثه الخفض الضريبي» على حفز الاقتصاد. واضاف انه لا يستطيع التكهن بما اذا كان المستهلكون اليابانيون سيختارون انفاق المال ام ادخاره.

لكن اعلان هاشيموتو أمس قوبل باشادة قوية من قبل الولايات المتحدة اكبر شريك تجاري لليابان.

وقال توماس فولي السفير الاميركي لدى اليابان للصحافيين ان اجراءات هاشيموتو لحفز الاقتصاد «مشجعة للغاية»، مشيراً الى «انها خطوة تتسم بالجراة».



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٨/٤/١٩٩٨

أكبر اندماج لشركتين أمريكيتين في الخدمات المالية يصيب اليابانيين بصدمة

طوكيو: قال رئيس اتحاد جمعيات المصرفيين اليابانيين ان الاندماج المزمع بين شركة "سيتيكورب" العملاقة للاعمال المصرفية ومجموعة "ترافلرز جروب" الضخمة للخدمات المالية والتى أعلن عنها أمس الاول أصابه بصدمة.

وأضاف ساتورو كيشى رئيس الاتحاد ورئيس بنك طوكيو ميتسوبيشى ان هذه الخطوة ستضطر البنوك اليابانية لبذل مزيد من الجهد لمنع أموال المستثمرين من الافراد من الهروب لأسواق خارجية.

ومن بين اعضاء اتحاد جمعيات المصرفيين مسئولون من أكبر بنوك يابانية ويضم الاتحاد نحو ١٥٠ مصرفا.

وقال كيشى انه من الممكن توقع اندماجات مشابهة من الان فصاعدا حيث لا يمكن أن يقف اليابانيون مكتوفى الايدى.

واضاف أمام لجنة تابعة لمجلس النواب ان البنوك اليابانية سيتعين عليها الان أن تبذل مزيدا من الجهد كى لا يؤدى الاندماج المزمع الى هروب أصول الافراد للخارج.

ويتوقع محللون يابانيون أن ينتهز كثير من المستثمرين الافراد فرصة الاصلاحات المالية فى اليابان فى تحويل أرصدتهم لاستثمارات مربحة بالخارج.

ويقولون ان زيادة كفاءة الشركات المالية الاجنبية تشكل خطرا على البنوك اليابانية اذ يرجح أن تجتذب هذه الاصول.

وأعلنت سيتيكورب وترافلرز جروب أمس الاول عن صفقة اندماج تزيد قيمتها على ٨٠ مليار دولار ستكون أكبر صفقة من نوعها على الاطلاق.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٤/١٩٩٨

مؤشرات جديدة على تدهور الاقتصاد اليابانى

هاشيموتو يعلن اليوم إجراءات لإنعاش الاقتصاد

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقى: فى مؤشر جديد على حرج وصعوبة الأوضاع الراهنة للاقتصاد اليابانى، صرح كوبى أومى مدير وكالة التخطيط الاقتصادى بأن الاقتصاد راكد وفى وضع عسير، فيما وصف بانه اشارة الى أن التقرير الشهرى الذى تصدره الوكالة عن حالة الاقتصاد اليابانى سوف يتضمن بشكل صريح عبارات تعكس حالة التشاؤم ازاء امكانية استعادته عافيته قريبا. وينتظر صدور التقرير بعد غد.

وقال أومى فى مؤتمر صحفى عقده أمس أن حكومة ريوتارو هاشيموتو سوف تعلن عن اجراءات جديدة لانعاش الاقتصاد قبل بدء اجازته أواخر الشهر الجارى موضحا انها سوف تشتمل على عناصر لحث الشركات على ضخ مزيد من الاستثمارات فى الأسواق اليابانية، وتجدر الاشارة الى ان الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم كان قد أعلن منذ أيام عن خطة جديدة لانعاش الاقتصاد قيمتها ١٦ تريليون ين - ١٢٤ مليار دولار - غير انها لم تسهم بالقدر المطلوب فى رفع أسعار الاسهم والين فى بورصة طوكيو.

ويذكر ان التقرير السابق الذى صدر فى نهاية الأسبوع الماضى عكس تزايد حدة حالة التشاؤم المسيطرة على الدوائر الاقتصادية ازاء تحسن الأوضاع الاقتصادية فى المستقبل القريب.

وأضاف فى مؤتمر صحفى عقده أمس ان الأزمة المالية والاقتصادية فى الدول الآسيوية وانهيار بعض المؤسسات المالية اليابانية الكبرى اثرا على استثمارات الشركات والاستهلاك، وان الحكومة اليابانية اتخذت اجراءات اقتصادية كافية حتى الآن لتحفيز الاقتصاد، وخص بالذكر خفض ضريبة الدخل بمقدار ١٥ مليار دولار، واستخدام الاموال العامة لدعم القطاع المصرفى.

وقال الوزير اليابانى سندرس الاجراءات التى يمكن اتخاذها لانعاش الاقتصاد عقب اقرار البرلمان للميزانية الجديدة، مشيرا بهذا الخصوص الى ان مجلس اصلاح الهيكل المالى الذى يرأسه هاشيموتو سيجتمع فى نهاية الأسبوع الحالى لبحث هذه المسألة.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأسواق العالمية تستقبل بحذر خطة إنعاش الاقتصاد اليابانى

لندن-رويترز: طرحت اليابان أخيرا أمس التخفيضات الضريبية التى كان العالم يطالب بها. ومع ذلك ظل الحذر سائدا فى الاوساط المالية العالمية. وكانت الاوساط العالمية مندهشة من تردد اليابان فى انعاش اقتصادها عن طريق خفض الضرائب مما جعل البعض يتهمها بتجاهل واجبها كقوة اقتصادية على الصعيدين العالمى والاقليمى.

وطالب الاقتصاديون اليابان بخفض الضرائب لتشجيع المستهلكين فى البلاد لانفاق المزيد وزيادة الواردات ومساعدة اقتصاديات اسيا وباقى العالم. بينما ردت اليابان قائلة ان الانضباط المالى له الاولوية القصوى.

غير ان رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو أعلن أمس أن حكومته ستخفض ضرائب الدخل أربعة تريليونات ين (٥ر٣٠ مليار دولار) مضيفا ان خطة الانعاش الاقتصادى الحكومية ستتضمن انفاقا فعليا جديدا اجماليه عشرة تريليونات ين.

وعلق مدير صندوق استثمارى كبير فى لندن قائلا أن خطط الحفز المالى والنقدى وصلت الى المرحلة التى يمكن عندها توقع بعض النتائج الايجابية. واضاف انه على الرغم من ذلك فإن الحكم على الخطة لا يعتمد على ما اذا كان الحفزكافيا بل على ما اذا كانت ثقة الناس ستتحسن وهذا هو العامل المجهول.

وفى البداية انتعش الين بفضل أنباء الخطة ولكن سرعان ما فقد مكاسبه. وهبط الدولار الى ٣٥ر١٣١ ين من ٦٥ر١٣٢ ين مساء أمس ثم ارتفع الى ١٠ر١٣٢ ين فى وقت لاحق. ورغم ان محللين لجانب اشادوا بخفض ضرائب الدخل الا انهم قالوا انه ربما تكون هناك حاجة لمزيد من الاجراءات. وقال جيرارد ليونز كبير الاقتصاديين فى دى.كيه.بى. انترناشونال فى لندن ان اجراء تخفيضات دائمة للضرائب تتراوح بين خمسة وعشرة تريليونات ين قد تكون مطلوبة فى وقت لاحق العام الحالى لضمان انتعاش الانفاق الاستهلاكى. واضاف أن الخطة التى اعلنت اكبر مما كانت تتوقعها السوق إلا أنها ليست كبيرة بما يكفى لانعاش الاقتصاد.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٤/١٩٩٨

اليابان ترفض «الروشتة الأمريكية» لعلاج الأزمة الاقتصادية

علاقات السياسيين برجال الأعمال أخطر عيوب الاقتصاد الياباني

طوكيو - رويتر: بعد ثماني سنوات من توقف عجلة ازدهار اقتصادي مبهر يبدو أن اليابان تعاني أيضاً من أزمة هوية. أصيب الاقتصاد الياباني وتزايدت الديون المعدومة للبنوك مع تصاعد الأزمات المالية بالدول المجاورة في آسيا ولذلك يتفق أغلبية الخبراء علي أن الأساليب القديمة لم تعد تجدي. ورغم ذلك فمعظم اليابانيين غير مقتنعين بأن تقليد النموذج الأمريكي هو الطريق الوحيد أو علي الأقل أفضل طريق للانتعاش. قال كازو نوكازاوا رئيس مجلس ادارة منظمة كبدائرن وهي مجموعة ضغوط قوية في المجال الاقتصادي تطالب بإصلاحات الضرائب وتحرير الأعمال علي الأسس التي تقترحها الولايات المتحدة «أعتقد أن الاقتصاد الياباني سيكون أكثر توجهاً للنموذج الأمريكي.. ولكن ليس استنساخاً أمريكياً». أشار نوكازاوا الي ان الرأسمالية الأمريكية بها أيضاً عيوب خطيرة ففي الولايات المتحدة توزيع غير متساو للدخل يسوء عاماً بعد عام والاقتصاد الياباني يقوم علي المساواة بدرجة مبالغ فيها. وتكاد تكون الأنباء السيئة حدثاً يومياً في اليابان التي شهدت اقتصادها يتقلص في السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس وتواجه محاذير تزايد الانكماش في العام الحالي. وفي الاسبوع الماضي أشار مسح اقتصادي قام به البنك المركزي ان الثقة في قطاع الأعمال ترديت الي أدني مستوي منذ أكثر من ثلاث سنوات. وأكد رئيس وزراء اليابان ريوتارو هاشيموتو في ندوة برلمانية أمس الأول: يمكن القول ان الاقتصاد يواجه حالياً ظروفاً صعبة جداً ربما تكون نتيجة تراكم عوامل سلبية منذ الحرب العالمية الثانية.

جو كئيب في اليابان علي نقيضه في الولايات المتحدة حيث أشارت بيانات الي اقتصاد داخلي مزدهر وسوق عمالة رائج ودخول مرتفعة مما جنبها أي آثار ضارة للأزمة الاقتصادية في آسيا والتشاؤم في الميلبان ليس جديداً. انتهي العام الماضي بتوقعات هابطة لخبراء جادلوا بأن اقتصاد اليابان يواجه احتمالات كئيبة ما لم ينفض عن كاهله أساليب رقابة بيروقراطية مفرطة وانهاء علاقات مصالح تربط بين السياسيين والمسئولين وكبري الشركات وإدخال منافسة حقيقية في الأسواق.



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٩ / ٤ / ١٩٩٩

البرلمان الياباني يقر موازنة حجمها ٧٧,٧ تريليون ين

■ طوكيو - رويترز - أقر البرلمان الياباني أمس الموازنة المؤجلة للسنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ ليمهد الطريق امام بدء مناقشة جادة للاجراءات المنتظرة لحفز النمو الاقتصاد.

وأقر مجلس المستشارين الموازنة وحجمها ٧٧.٧ تريليون ين (٥٨٨.٦١ بليون دولار) للسنة المالية الجديدة التي بدات في الاول من الشهر الجاري من دون تعديل المسودة التي قدمتها حكومة رئيس الوزراء رايوتارو هاشيموتو، جاء ذلك بموافقة ١٣٠ عضواً واعتراض ٩٠.

وبينما عرضت الموازنة على البرلمان، رفض هاشيموتو وغيره من كبار المسؤولين تحديد الاجراءات «الجريئة» التي وعدوا بها، مثل تفاصيل برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أعلنه الحزب الديموقراطي الحر وقيمته ١٦ تريليون ين. ومن المتوقع ان يعقد هاشيموتو مؤتمراً صحافياً اليوم يشرح فيه الموازنة وحفز الاقتصاد، كما يعقد اجتماعاً يوم الجمعة يمهد الطريق لتعديلات قانونية تسمح بخفض كبير في الضرائب.

وتوقع تاكو ياماساكي، كبير واضعي السياسات في الحزب، ان يشمل البرنامج نحو ثمانية تريليونات ين لتحفيز مالي جديد.

وأشارت تقارير صحافية إلى أن الحكومة ستقر قريباً استمرار خفض ضريبة الدخل بما قيمته تريليونا ين السنة المقبلة.

وارتفعت أسعار الأسهم في بورصة طوكيو امس بنسبة ٢.٤٩ في المئة وسط آمال باتخاذ الحكومة اجراءات لحفز الاقتصاد. وأغلقت السوق قبل إقرار الموازنة، وسجل مؤشر «نيكاي» ١٦٣٧٦.٦٢ نقطة بزيادة ٣٩٧.٩ نقطة على إقفال أول من امس.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/٤/١٩٩٨

هاشيموتو يعلن عن خطة تتكلف ١٢٠ مليار دولار لإنعاش الاقتصاد اليابانى وخفض ضريبة الدخل

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى

فى استجابة للضغوط الداخلية والخارجية المتصاعدة لاتخاذ مزيد من الاجراءات لإنعاش الاقتصاد اليابانى، أعلن رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو عن خطة ضخمة غير مسبوقة تتكلف ١٦ تريليون ين «١٢٠ مليار دولار» لحفز الاقتصاد تشمل خفض الضرائب على الدخل بنحو أربعة تريليونات ين «٥,٣٠ مليار دولار» بالاضافة إلى ٢ تريليون ين «١٥ مليار دولار» من خفض خاص للضرائب للعام المالى الحالى والقادم، وذلك إلى جانب انفاق عشرة تريليونات ين «٧٦ مليار دولار» لإنعاش الطلب الداخلى.

وقال هاشيموتو فى مؤتمر صحفى عقده أمس انه لايدرى مدى فعالية قرار خفض ضريبة الدخل لأنه لايعلم ما اذا كان الشعب اليابانى سيلجأ لاختيار انفاق ما لديه من أموال أم ادخارها، غير أنه أشار إلى أن القرار على الأقل سيكون له تأثيره الإيجابى من الناحية النفسية على اليابانيين.

وقد اجتمع رئيس الوزراء اليابانى قبل عقده المؤتمر الصحفى الذى أعلن فيه قراره مع عدد من كبار قادة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى مقدمتهم كوبيتش كاتو سكرتير عام الحزب لبحث القرار.

ويتوقع أن يدعو هاشيموتو مجلس إصلاح الهيكل المالى الذى يرأسه غدا لدراسة مسألة تعديل قانون الإصلاح المالى حتى تتمكن حكومته من ادخال قرارها ضريبة الدخل حيز التنفيذ على اعتبار أن القانون السابق يلزم حكومة هاشيموتو بانتهاج سياسة تقشف صارم لخفض عجز الميزانية والذى بلغ حوالى ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

وقد نفى هاشيموتو ماتردد عن احتمال تقديمه الاستقالة بسبب التحول المفاجىء الذى اضطر إلى تنفيذه فى سياسته الاقتصادية.

وقد ارتفع مؤشر نيكى لأسهم الشركات اليابانية بنسبة ١٪ وارتفع سعر الين إلى ١٣٠ ينا للدولار فور الإعلان عن الخطة.

من ناحية أخرى أعلن هيوبرت نيس كبير مسئولى صندوق النقد الدولى فى جاكرتا أنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع اندونيسيا أمس الأول، حيث خطة الإصلاح الاقتصادى وان بنود الاتفاق ستعلن خلال أيام. وذكر المسئولون الاندونيسيون أنه لم يجر أى احتفال رسمى بمناسبة التوقيع على الاتفاق، وقال نيس ان المجلس الاقتصادى النقدى الذى شكلته الحكومة سيراقب عملية التنفيذ بشكل يومى بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولى وبنك التنمية الآسيوى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١١/٤/١٩٩٨

بوادر انقسام داخل الحزب اليابانى الحاكم بسبب خطة الإنعاش الاقتصادى

أولبرايت تزور طوكيو لبحث تطورات علاج الأزمة المالية الآسيوية

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي - وسط بوادر انقسام داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بسبب خطة الإنعاش الاقتصادى الجديدة، رفض المتحدث باسم الحكومة اتهامات قيادات بالحزب والمعارضة بعدم جدوى الخطة.

وأكد المتحدث ان الخطة تشكل استجابة من رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو لمطالب الرأى العام اليابانى والحزب الحاكم والمعارضة لخفض ضرائب الدخل بقيمة ٣٠ مليار دولار لإنعاش الطلب المحلى، وتعد الخطة تحولا جذريا من سياسة التقشف المالى التى تنتهجها الحكومة بهدف الحد من عجز الميزانية.

وكان كويتشى كاتو امين عام الحزب الليبرالى قد شكك فى جدوى خفض ضريبة الدخل على إخراج الاقتصاد اليابانى من ركوده الحالى.

وتهدف خطة هاشيموتو الى منح الأسرة اليابانية متوسطة الدخل إعفاء ضريبيا بقيمة ٦٥ الف ين العام الجارى تنخفض الى النصف العام المقبل.

وأكد رافضوا الخطة ان توجيه الإعفاءات الضريبية على المؤسسات التجارية والصناعية وطبقة الأثرياء سيساهم فى تنشيط السوق بإعادة ضخ مزيد من الاستثمارات اليها.

وتعد شرائح الضرائب فى اليابان من اعلى المعدلات فى العالم وتسدد الشركات ما يصل الى ٤٦.٤٪ من أرباحها الإجمالية فى حين يسدد الأثرياء حوالى ثلثى دخلهم لصالح الضرائب سنويا.

واعترف كوجى أومى مدير وكالة التخطيط الاقتصادى بسوء وضع الاقتصاد اليابانى حاليا نتيجة انخفاض معدلات الانفاق وحالة التشاؤم التى تسود الأوساط الاقتصادية والمالية تجاه خطط الحكومة، ولكنه توقع تحسن الأوضاع تدريجيا وإمكانية تحقيق معدل نمو نسبته ١.٩٪ خلال العام المالى ٩٨/١٩٩٩.

وفى الوقت نفسه انخفض الدولار الأمريكى بصورة حادة مقابل «الين» اليابانى أمس، ووصل سعر صرف العملة الأمريكية الى ١٦ .١٢٨ ين عند جلسة تعاملات ظهيرة أمس ببورصة طوكيو للعملات.

وأكد سماسرة السوق أن تدخل البنك المركزى اليابانى لدعم سعر الين أدى الى هذا التراجع فى سعر صرف الدولار.

وكان «الين» قد فقد قوته بصورة ملحوظة خلال تعاملات الأسبوع الماضى ووصل إلى ١٣٥ ينا مقابل الدولار الواحد وهو أسوأ مستوى له منذ ستة أعوام.

من ناحية أخرى اعلنت الخارجية اليابانية امس أن مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية ستبدأ زيارة رسمية لليابان ٢٨ ابريل الجارى تبحث خلالها تطورات علاج الأزمة المالية الآسيوية والعلاقات الثنائية بين الدولتين.

وتأتى زيارة أولبرايت فى اطار جولة آسيوية تضم كذلك الصين وكوريا الجنوبية ومنغوليا.



اليابان تدرس خفضاً جديداً للضرائب

● طوكيو – رويترز – قالت صحيفة يابانية أمس ان رئيس الوزراء الياباني رايوتازو هاشيموتو يدس اجراء خفض ضريبي جديد قيمته تريليون ين (٧,٧ بليون دولار) بالاضافة الى خفض ضريبي قيمته أربعة تريليونات ين كان أعلن عنه يوم الخميس. وقالت صحيفة «ماينيشي شيمبون» نقلاً عن مصادر حكومية ان هاشيموتو اجتمع بأعضاء حزبه الديموقراطي الحر الحاكم يوم الأول من أمس لمناقشة زيادة مقدار التخفيضات الضريبية الموقتة. وقال مسؤولو الحزب الحاكم ان التخفيض الضريبي الاضافي قد يكون مطلوباً بعد ان استقبلت الأسواق بفتور مقترحات هاشيموتو الأصلية لخفض الضرائب.

وكانت أسهم طوكيو هبطت أكثر من ١,٥ في المئة في احدى المراحل يوم الجمعة واضطر بنك اليابان المركزي للتدخل لمنع الين من الهبوط مقابل الدولار.

وقال وسطاء ان المتعاملين يتطلعون الى الحكومة لتنفذ تحقيقات ضريبية دائمة بدلاً من التخفيضات الموقتة التي شملتها خطة هاشيموتو.

وقال هاشيموتو ان حكومته ستخفض ضرائب الدخل ما مجموعه أربعة تريليونات ين خلال سنتين وذلك جزء من مجموعة اجراءات لحفز الاقتصاد المتداعي، وستضم الخطة زيادة الانفاق عشرة تريليونات ين.

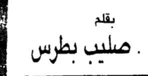
وقال وسطاء أن غياب التفاصيل في اعلان هاشيموتو يوم الخميس أثر بمشاعر المستثمرين في سوق الأوراق المالية.



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٤ / ١٩٩١







برامج الاصلاح الاقتصادى اليابانى

عقد فى لندن مؤخرا مؤتمر ضم دول الاتحاد الاوربى وخمسة وعشرين من قادة اليابان وبلاد شرق اسيا للبحث عن قيم مشتركة تساعد فى ايجاد حل للمشكلات التى تواجهها هذه البلاد وهى تناضل من اجل التخلص من ازماتها الراهنة حسبما نادى به رئيس وزراء تايلاند وبالاضافة الى ذلك فان صادرات الاتحاد الاوربى لاسيا اكبر من الصادرات الامريكية لها ولم يكن هذا هو المؤتمر الاول لهذا الغرض اذ سبقه منذ عامين مؤتمر قمة مماثل

والواقع ان اليابان ظلت تستاثر بالاعجاب الذى كانت تستحقه وان كان يشوبه قدر من الاسراف احيانا وفى الوقت الراهن يثير حال اليابان علامات تعجب كثيرة فقد اخفقت الحكومة فى ان تتفادى الركود الاقتصادى وخابت جهودها فى اصلاح سياستها المهتزة وفساد بيروقراطيتها ومن ثم لم تستطع ان تقود بلاد شرق اسيا فى حملة التخلص من متاعبها منذ العام الماضى واذا كان هذا قد بدا يوما امرا تشوبه المبالغة فان بعض احدث البيانات تظهر ان اقتصاد اليابان قد اصابه لاول منذ ربع قرن نوع من كساد مؤقت قد يتحول الى ركود عميق وتوحى اخر الاحداث ان احدا من المسئولين الحكوميين اليابانيين غير قادر على ان يفعل شيئا فى سبيل الاصلاح .

وفى الاشهر القليلة الماضية زادت المخاوف .. ففى نهاية العام الماضى بدا فى الافق خطر حقيقى يتمثل فى ان عبء الديون التى لايستطيع المدنيون ردها للبنوك الدائنة قد اصبح ثقيلا بحيث يمكن ان يؤدى الى انهيار النظام المصرفى كله على نحو ماحدث فى كساد الثلاثينيات العظيم ولم يمنع من وقوع ذلك الا وعد الحكومة اليابانية بان تضخ فى شرايين الاقتصاد من خلال الجهاز المصرفى مبالغ ضخمة لايستهان بها . ومع ذلك فلم يتم التخلص من امكان حدوث الازمة الثقة فى اقتصاد وفى بنوك وفى اداة حكومية يعلن فيها عن اتهامات بالفساد توجه للبعض بلغت فى اليابان ادنى مستوى لها مما تركها وكانها دولة عرضة لان تكتنفها فترة ركود طويلة تجلب معها معدلات بطالة مرتفعة ومعرضة لهزة سياسية او اقتصادية خارجية اقليمية كانت او دولية وحتى محلية فى هدى ما وصلت اليه الاحزاب المعارضة المبعثرة من حال يدعو الى عدم الارتياح

ولان اليابان دولة من اغنى بلاد العالم بلغت قيمة مدخراتها ٩٠٠٠ مليون دولار وتتمتع بحيوية ومرونة فلم يحدث مايضطر الى ان تقع فى براثن اكبر مشاكلها : الفراغ السياسى الكامن فى مركز صنع السياسة والاثر المفضى الى الاحباط الذى يصاحب عادة نظاما ماليا غير سليم وفى نتائج الجمود الناتج عن امتيازات تلازم المصالح الطبقية دائما

ويرى بعض المراقبين المحايدين ان الحكومة اليابانية لم توفق فى اقناع القائمين على الجهاز المصرفى بما رأته يحقق عملية الانقاذ وذلك لان هذه السياسة وان كانت سليمة فانها تسوى فى المعاملة بين جميع البنوك عندما لم تفرق بين بنوك ارتكبت الخطاء عمدا واخرى اصابها الاختلال عن غير قصد

الثقة هي مفتاح الاصلاح الذى يقنع المستهلكين ان يعيدوا انفاق مدخراتهم ويحمل المستثمرين الاجانب والوطنيين سواء على الاعتقاد بان اليابان عادت دولة الفرص المتاحة واعادة الثقة يجب ان تبدا بالاسراع دون تاخير فى تنفيذ برنامج الضجة المدوية او البرنامج ذى الصوت العالى Big bong اسوة بما اطلق على اصلاحات مماثلة فى بريطانيا قبل اثنى عشر عاما وحقق نجاحا . وبرنامج الاصلاح الياباني اكبرحجما بكثير من مثيله البريطانى لانه ليس مقصورا على السوق المالية وحدها اذ يجرى رفع القيود على تصدير العملات الاجنبية للخارج كما منح البنك المركزى اليابانى الاستقلال عن البيروقراطية الحكومية . وفى الصيف القادم ستحرر سوق التامين مما يكبلها ويعوق حركتها .

وتامل دول مؤتمر لندن ان يجعل هذا البرنامج سوق طوكيو حرة ونزيهة وعالمية حسبما اعلنت رسميا حكومة اليابان

ويؤكد رجال الاقتصاد اليابانيون ان هذا البرنامج سيؤدى الى فتح ابواب المنافسة واسعة وهى تاتى فى اسوء وقت بالنسبة لليابان لم يحدث منذ خمس وعشرين سنة كما ان مؤسساتها المالية تعيش اضعف فتراتها اذ تنوء تحت اعباء الديون المعدومة وصناعاتها تلوثت سمعتها فى اثر سلسلة من الفضائح

وكما جرت العادة فيحلو لليابانيين ان يرددوا دائما ان بلادهم قادرة على النهوض من اية ازمة وقد صلح حالها بصورة افضل ويذكرون ماحدث فى الستينيات من القرن التاسع عشر والاربعينيات من القرن الحالى . ولعل التسعينيات منه تضاف الى هذين العقدين

من حماه العربية

والقول الفصل فى استخدام واستبدل ، استعمالا صحيحا بادخال الباء على المتروك جاء فى القران الكريم قال اتستبدلون الذى هو ادنى بالذى هو خير (سورة البقرة) سامح الله من قال خطا شائع خير من صواب مهجور فالخطا سيظل خطأ مهما طال عليه الزمن ولايمكن استبداله بالصواب



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢١/ ٤/ ١٩٩٨

هاشيموتو يستعد لإجراءات اقتصادية بعد الاستقبال الفاتر لخطته المالية

طوكيو - ر - ذكرت صحيفة «مينشى شيمبون» اليابانية امس ان ريوتارو هاشيموتو يبحث تقديم اعفاءات ضرائبية جديدة قيمتها تريليون ين اى مايعادل ٧,٧ مليار دولار بالاضافة إلى الاعفاءات الضرائبية التى اعلن عنها يوم الخميس الماضى وتقدر قيمتها بأربعة تريليونات دولار أى مايقارب ٣٠ مليار دولار. وذكرت الصحيفة عن مسئولين فى الحزب الليبرالى الديمقراطى أن الاستقبال الفاتر فى الأسواق المالية للخطة المالية لإنعاش الاقتصاد التى أعلن عنها هاشيموتو وتتكلف عشرة تريليونات ين «١٢٠ مليار دولار» دفع الحكومة إلى النظر فى اتخاذ اجراءات إضافية. وكان مؤشر نيكى لأسهم الشركات اليابانية قد انخفض بنسبة ١,٥٪ أمس الأول فى حين تدخل البنك المركزى اليابانى فى محاولة للحفاظ على السعر المرغوب فيه للين مقابل الدولار. وذكر المراقبون فى الأسواق أن خطة هاشيموتو تفتقر إلى التفاصيل المحددة لتنفيذها كما أن الاعفاءات الضرائبية مؤقتة وليست دائمة مما لايعطى للمستهلكين حافزاً قوياً لزيادة استهلاكهم خوفاً من المستقبل.



للخروج من الأزمة المالية الآسيوية:

اليابان تدرس خفض ضريبة الدخل واندونيسيا تمنع سفر مسئولي البنوك وتايلاند تخفض سعر الفائدة

عواصم أسيوية ـ وكالات الأنباء ـ أعلن كويتشي كاتو السكرتير العام للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان أن بلاده تفكر في استمرار التخفيضات على ضريبة الدخل إلى ما بعد العامين اللذين أعلن عنهما رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو يوم الخميس الماضي، إلا أنه أوضح أن اتخاذ قرار في هذا الشأن قد يستغرق وقتا طويلا.

وكان هاشيموتو قد أعلن عن خطة لحفز الاقتصاد تتكلف ٧٧,٥ مليار دولار تشمل خفضا في ضريبة الدخل يبلغ ٣١ مليارا على مدار عامين لاعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح.

من ناحية أخرى يواصل ثمانية من المهاجرين الاندونيسيين في ماليزيا اعتصامهم لليوم الثالث على التوالي داخل مربض سيارات تابع للسفارة الامريكية في كوالالمبور أملا في عدم ترحيلهم خارج البلاد. وكان نحو ٣٠ اندونيسيا قد اقتحموا المنشآت الاجنبية في العاصمة الماليزية للحصول على حماية دبلوماسية من السلطات الماليزية التي تسعى إلى ترحيلهم.

وفي تايلاند وافق مجلس الوزراء أمس على اتخاذ خطوات لتخفيض اسعار الفائدة أملا في تسهيل منح القروض للقطاعات المتعثرة ماليا لانقاذها من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها البلاد حاليا.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٤/١٤

الرجل الثاني في الحزب الحاكم ينتقد صندوق النقد

وزير المال الياباني لن يشارك في اجتماع مجموعة السبع

■ طوكيو - رويترز - نقلت وكالة «كيودو» اليابانية امس الاثنين عن رئيس لجنة الموازنة في مجلس المستشارين الياباني جانزو ايواساكي ان وزير المال هيكارو ماتسوناغا لن يحضر اجتماع مسؤولي المالية في دول مجموعة السبع. وقال ايواساكي ان ماتسوناغا لن يتوجه الى واشنطن لانه سيشارك في مناقشة البرلمان لبرنامج التحفيز الاقتصادي الاخير الاربعاء المقبل.

وذكر مسؤولون في وزارة المال انهم سمعوا ان ماتسوناغا قد يواجه صعوبة في حضور اجتماع مجموعة السبع، لكنهم لم يؤكدوا اتخاذ قرار في هذا الشأن.

وتتعرض اليابان لانتقادات متزايدة من شركائها في مجموعة السبع لما وصفوه بانه «تلكؤ» من جانبها لتعزيز اقتصادها كي يقود الانتعاش في آسيا. ومن المتوقع ان يكون هذا الموضوع ضمن جدول اعمال اجتماع الاسبوع الجاري. وكشف رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الاسبوع الماضي عن برنامج تحفيز اقتصادي تزيد قيمته على ١٦ تريليون ين يشمل خفض الضرائب لتعزيز الطلب المحلي.

وتدخل بنك اليابان بقوة الاسبوع الماضي في اسواق العملة لرفع قيمة الين ازاء الدولار. وقال مسؤولون ان من شان ذلك ان يساعد في تدفق رأس المال على آسيا واليابان وزيادة قدرة الدول الآسيوية على منافسة السلع اليابانية.

وأعلنت وزارة المال امس ان الفائض في ميزان المعاملات الجارية الياباني وهو اكبر مقياس للتجارة في السلع والخدمات زاد بنسبة ٩٧ في المئة في شباط (فبراير) بالمقارنة مع العام السابق الى ١,٦٧ تريليون ين.

وارتفع الفائض في تجارة السلع وحدها بنسبة ٦٨,١ في المئة في شباط بالمقارنة مع العام السابق الى ١,٤٧ تريليون ين. وبسعر صرف الين امس والذي يبلغ ١٢٨ يناً ازاء الدولار، فان الفائض في ميزان المعاملات الجارية بلغ ١٣ بليون دولار في حين ان الفائض في تجارة السلع وحدها بلغ ١١,٤ بليون دولار. وقال اقتصاديون انهم توقعوا الزيادة بسبب ركود الواردات والذي نجم اساساً عن ضعف الطلب المحلي وهبوط الين بالاضافة الى انكماش الزيادة في الصادرات.

من جهة اخرى وجه الرجل الثاني في الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم في اليابان كويشي كاتو امس انتقادات قاسية الى صندوق النقد الدولي الذي دعا طوكيو الى زيادة العجز في موازنتها.

وقال كاتو في لقاء مع المراسلين الاجانب في طوكيو «كنت اعتقد ان صندوق النقد الدولي مؤسسة تنصح الدول بخفض العجز في موازناتها، لكن صندوق النقد الدولي بدا اخيراً يدعو الى الانفاق اكثر (في اليابان)». وتساءل «ماذا يفعلون؟». واضاف «اذا كان ذلك وصفة لتنشيط الاقتصاد الياباني اتركوا لنا ذلك، نحن في موقع افضل للحكم في هذا الشأن». وتابع «نحن نعرف الوضع الداخلي. نعرف افضل من صندوق النقد الدولي عادات الاستهلاك لدى الناس».

واشار كاتو الى ان حكومات اجنبية كثيرة توجه انتقادات ونصائح الى اليابان «خصوصاً الولايات المتحدة». وتساءل «لماذا ثمة مؤسسات اجنبية عدة تطلب من اليابان الانفاق اكثر؟». ولاحظ كاتو ان الخبراء الاقتصاديين اليابانيين الذين يرون ان خفض الضرائب يمثل الحل الوحيد لاعادة اطلاق الاقتصاد الياباني الذي يحتل المرتبة الثانية عالمياً، يعملون اجمالاً لمؤسسات مصرفية او مالية وان احكامهم تكون تالياً مغلوطة.

ويعتبر كاتو مقرباً داخل الحزب الليبرالي الديموقراطي من رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو وهو احدى الشخصيات المؤهلة لخلافته.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٤/١٩٩٨

هاشيموتو عازم على ارضاء يلتسن

● طوكيو - رويترز - صرح مسؤولون يابانيون بان رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو يعتزم بذل جهود كبيرة لتحقيق تقدم في المحادثات المتعلقة بالنزاع الاقليمي بين روسيا واليابان، خلال اجتماعه المقبل مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن.

والتركيز الاساسي لاجتماع القمة الروسي - الياباني الذي سيعقد في منتجع كاوانا الياباني في ١٨ الشهر الجاري ولمدة ثلاثة ايام، سيكون: الى اي مدى سيستطيع هاشيموتو تضييق هوة الخلافات مع يلتسن بعدما تبادلا وجهات النظر بشكل صريح في قمتهما السابقة في روسيا. واتفق الزعيمان خلال محادثات جرت بينهما في كراسنويارسك بشرق سيبيريا على العمل من اجل التوصل الى اتفاق سلام بحلول سنة ألفين. وهذا اول اتفاق بين الجانبين على اطار زمني لمفاوضات ترمي الى ابرام معاهدة سلام بين الدولتين.

ويدور خلاف بين اليابان وروسيا منذ فترة طويلة بشأن السيادة على الجزر الشمالية التي استولت عليها القوات الروسية في الايام الاخيرة من الحرب العالمية الثانية. وهذه الجزر التي تقع قبالة مقاطعة هوكايدو في اقصى شمال اليابان، هي هابوميس وشيكوتان وكوناشيري وايتوروفو.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٤/١٤

البنك المركزى اليابانى يحذر من استمرار الركود

القبض على خمسة مسئولين يابانيين بتهمة الرشوة

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقى - جاكرتا - وكالات الانباء: ذكر تقرير أصدره البنك المركزى اليابانى أمس أن الاقتصاد اليابانى لايزال وسيظل يعانى من الركود بسبب تضاؤل انفاق اليابانيين وذلك رغم خفض ضريبة الدخل على أمل زيادة حجم الطلب المحلى وبالتبعية انعاش الاقتصاد.

وأشار التقرير الشهرى - الذى يصدره البنك عن حالة الاقتصاد والاوضاع المالية فى البلاد - إلى ان انفاق الشركات انخفض نتيجة انخفاض نمو الصادرات مما ادى إلى تدهور ارباح الشركات وإيجاد اجواء غير مناسبة لمواصلة انشطتها وحدوث مزيد من الهبوط فى الطلب المحلى واضاف التقرير انه من غير المتوقع ان يزيد حجم الصادرات بالقدر اللازم للحيلولة دون تدهور الاوضاع الاقتصادية باليابان، وطالب بمراقبة مدى تأثير القرارات والاجراءات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة اليابانية لتحقيق الاستقرار للنظام المالى وخفض ضريبة الدخل على زيادة الطلب المحلى، والتخفيف من حدة حالة التشاؤم المسيطرة على الشركات الصناعية والدوائر الاقتصادية اليابانية ازاء امكانية تجاوز الاقتصاد اليابانى أزمته الحالية قريبا، والتى تعد الاسوأ من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأبدى هاشيموتو أمس تفهما لطلب بعض اعضاء الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم رفع سعر الفائدة الرسمية والتى استقرت عند ٠,٥٪ منذ سبتمبر ١٩٩٥ استنادا إلى ان ذلك سيؤدى إلى انعاش الاقتصاد لانه سوف يشجع المزيد من الشركات الاجنبية على المجىء لليابان وضخ استثماراتها فى اسواقها، وأشار هاشيموتو فى تصريحات للصحفيين - إلى انه يتوقع ان تساعد الاجراءات الأخيرة الرامية لضخ الاموال العامة فى القطاع المالى لمساعدة القطاع المصرفى فى تحسن اوضاع الاقتصاد، وبالتالى السماح بزيادة سعر الفائدة فى المستقبل.

وفى غضون ذلك، ألقت الشرطة اليابانية القبض على خمسة من كبار المسئولين اليابانيين بتهمة الرشوة ليصل بذلك عدد المسئولين المقبوض عليهم فى فضائح رشاوى بوكالة الطرق السريعة بالبلاد إلى ١٣ شخصا، ويتهم المسئولون الخمسة بتبديد ٢,٧ مليون ين ٢١٠ الف دولار، وانفاقها على حفلات عشاء فاخرة خاصة مابين عام ١٩٩٦ والعام الحالى.

وفى جاكرتا، أعرب الرئيس الأندونيسى سوهارتو عن شكره للصين - خلال لقائه أمس - بتانج جياشوان وزير خارجيتها لقرارها بمساعدة اقتصاديات منطقة جنوب شرق اسيا لتجاوز ازمتها الحالية.

ستقدم تسهيلات لزيادة الصادرات.

وقال جياشوان ان بكين ستقدم الصادرات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لاندونيسيا على مدى عامين.

من ناحية أخرى ذكر خبراء دوليون أمس ان آسيا ستحتاج من سنتين إلى ٥ سنوات لاجتياز ازمتها المالية التى تعصف بجنوب شرقها فى اندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتايلاند منذ يوليو الماضى ولتستعيد توازنها الاقتصادى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/٤/١٩٩٨



صباح الخير

اليابان .. قوة إقتصادية عظمى.

هذه حقيقة ، لا خلاف عليها .. ورغم ذلك فان هذه القوة العظمى ، مهددة بالانهيار، والسقوط فى بحر الركود والكساد!

وهذا الكلام.. ليس من عندى ! انما هو صادر من دوائر اقتصادية عالمية.. بالاضافة الى العديد من الدوائر اليابانية ، التى حذرت ، ولاتزال تحذر .. من الاخطار التى تهدد الاقتصاد اليابانى!

ولو سقطت اليابان فى بحر الركود والكساد .. فإن الاضرار لن تصيب الشعب اليابانى وحده .. انما سوف تصيب العديد من الدول ، وبالذات دول شرق آسيا .. من هنا ترتفع الاصوات مطالبة حكومة اليابان، بالتحرك ، واتخاذ القرارات اللازمة لانعاش الاقتصاد اليابانى.. وتركز هذه الاصوات على ضرورة خفض الضرائب ، لتشجيع الناس على الشراء ، وزيادة استهلاكهم.. وبذلك يزداد الطلب على المنتجات اليابانية.. ويخرج الاقتصاد من دائرة الجمود ، والانكماش ، التى دخلها منذ ثلاث سنوات مضت ، وعجز عن الخروج منها!

والانسان اليابانى .. إنسان هادىء صبور .. يفكر ببطء، ويفكر طويلا قبل ان يتخذ اى قرار.! وتتحكم الاجهزة البيروقراطية الحكومية، فى السياسات الاقتصادية باليابان.. وهى أجهزة تعيش على الفكر التقليدى المتحفظ.!

وعادة.. تخشى هذه الاجهزة اتخاذ اية قرارات جريئة.. يتبين فيما بعد عدم سلامتها.! والقرار الخاطىء فى اليابان.. يعتبر عارا يلحق بصاحب القرار.. ويفضل الانسان اليابانى الموت منتحرا.. عن الحياة مصحوبة بالعار.. من هنا آثرت الاجهزة البيروقراطية فى الحكومة اليابانية.. الا تتخذ اية قرارات لانعاش الاقتصاد.. من أن تتخذ قرارات تندم عليها فيما بعد.!

وفى الخريف الماضى.. تعرضت البنوك والمؤسسات المالية فى اليابان، لأزمة عنيفة.. بسبب انهيار بعض المؤسسات نتيجة لتوسعها فى الإقراض، وعجزها عن استرداد القروض.. وأضافت هذه الأزمة المزيد من الضغوط على الاقتصاد.! وبدأت الثقة فيه تتراجع، وتتآكل.!

وفى الشهر الماضى.. اتخذت الحكومة اليابانية بعض الاجراءات لتنشيط الاقتصاد.. ولكن مختلف المؤشرات ظلت تشير الى استمرار الجمود والانكماش!

وفى الأسبوع الماضى.. انخفض سعر الين - عملة اليابان - الى أدنى مستوى له منذ ٦ سنوات.. كذلك انخفضت أسعار الأسهم والسندات.. واشتدت المخاوف من كساد حقيقى، أشبه بالكساد الذى أصاب امريكا فى عام ١٩٣٠.!

وفى يوم الخميس الماضى، اعلنت الحكومة اليابانية عن تخفيض الضرائب، كما تدخل البنك المركزى اليابانى فى سوق العملة.. وباع خمسة آلاف مليون دولار.. مما أدى الى ارتفاع نسبى فى سعر الين مقابل الدولار.!

وترى بعض الدوائر ان الاجراءات مشجعة.. وانها بداية ايجابية.! بينما ترى دوائر أخرى ان الاجراءات التى تم اتخاذها لاتكفى.. وان الخطر الذى يهدد الاقتصاد اليابانى.. لايزال قائما ومستمرا.

اى الرأيين أصح ؟ هذا ما تجيب عليه الأيام القادمة.

سعيد سنبل



اليابان تنتقد توقعات صندوق النقد في شأن اقتصادها

■ طوكيو - ا ف ب - انتقدت الحكومة اليابانية امس توقعات صندوق النقد الدولي القائلة ان نمو الاقتصاد الياباني سيكون معدوماً في ١٩٩٨.

وقال وزير المال هيكارو ماتسوناغا ان «من الصعب فهم» توقع صندوق النقد الدولي هذا الذي صدر الاثنين، مشيراً الى ان النظام المالي الياباني «اصبح اكثر استقراراً من الماضي».

وتوقع صندوق النقد الدولي ان يسجل ثاني اقتصاد في العالم نمواً بنسبة صفر خلال السنة الجارية. وقال بلسان كبير خبرائه الاقتصاديين مايكل موسى ان «تحقيق هذا الهدف يمكن ان يكون صعباً». بينما تعول اليابان رسمياً على نمو اجمالي الناتج القومي بنسبة ١,٩ في المئة للسنة المالية التي تنتهي آخر آذار (مارس) ١٩٩٩.

وتنسجم توقعات صندوق النقد الدولي مع توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تحدثت عن نمو سلبي لليابان بنسبة ٠,٣ في المئة هذه السنة.

واعتبر ايضاً المدير العام (وزير) لوكالة التخطيط الاقتصادي كوجي اومي ان هذه التوقعات «غير ملائمة لانها لا تأخذ في الاعتبار تدابير التنشيط الاقتصادي التي يتم اعدادها».

وكان رئيس الوزراء رايوتارو هاشيموتو أعلن الأسبوع الماضي عن خطة تحفيز اقتصادي قيمتها ١٦ تريليون ين (١٢٠ بليون دولار) تتركز حول برنامج لخفض الضرائب بنسبة اربعة الاف بليون ين خلال سنتين.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٩٨

طوكيو تستجيب لمطالب واشنطن على الطريقة اليابانية





سيظل الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة فى المجالات المالية والاقتصادية مستمرا وإلى حين، وسيستمر صراع المصالح بينهما إلى أمد طويل حيث أن الحرب بينهما لن تسفر عن منتصر ومهزوم ولذا فضل الطرفان ان تظل النزاعات بينهما مكتومة إلى ان تتمكن أحداهما من فرض هيمنتها على الأخرى وعلى الملأ دون

مواربة أو اخفاء ودائما ما تطلب واشنطن من طوكيو العديد من الأشياء ولا تسلم الأخيرة إلا بأقل القليل وآخر المطالب الأمريكية والاستجابات اليابانية اطلاق التعامل بالدولار الأمريكى فى السوق اليابانى وقد وافقت اليابان أخيرا على هذا الطلب الأمريكى ولكن بطريقتها.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢/٤/١٩٩٨

محمد غزلان

لقد استجابت اليابان حتى الأن للعديد من المطالب الأمريكية وبدأت تبيع «الشوربة» فى المطاعم بالدولار الأمريكى وتفتح أسواقها إلا أن فرق البيروقراطية اليابانية فى الوقت نفسه تشغل نفسها بإعداد ابطالها القوميين الذين تستطيع بهم أن تغزو العالم وفى السبعينيات والثمانينيات شغلت اليابان نفسها بصناعة السفن والسيارات والالكترونيات وهذه المرة تهدف إلى استخدام صناعات الاتصالات والأسواق المالية لتضع نفسها على خريطة «العولمة» وباقتدار.

وهناك فكرة راسخة فى أذهان هؤلاء البيروقراطيين ورغم أنها غير مكتوبة إلا انها تعتبر المحرك الذاتى لتحقيق الأهداف المقبلة حيث سمحت الحكومة اليابانية للشركات المحلية ان تتعلم من البنوك الغربية وأسواق المال بينما تعمل الحكومة على حماية هذه الشركات لاطول فترة ممكنة.

وأكثر ما يخشاه البيروقراطيون هو ما اطلقوا عليه اسم «اعراض ويمبلدون» والتى من خلالها تتحول طوكيو مثل لندن إلى ملعب مفتوح للاجانب والذين يكسبون كل المباريات وهذا ما أعلنه أحد المسئولين اليابانيين من وزارة التجارة الدولية والصناعة حيث قال بالحرف الواحد ان فى اليابان العديد من المؤسسات المالية الجيدة والقادرة على المنافسة الدولية وان طوكيو ستفعل قصارى جهدها لأن ترى قدرة هذه الشركات قبل أن يأتى الأمريكيون يحملون فى جيوبهم الدولارات ويسرقون طعام الغذاء من امام الشركات اليابانية.

فقد سمح بالتعامل بالدولار الأمريكى فى مطعم شهير فى قلب طوكيو يقدم أطباق «الشوربة بالشعرية» وعلق على باب المطعم الإعلان التالى يمكنك تناول طبق من الشوربة بخمس دولارات فقط على خصم خمسة فى المائة والإعلان فى حد ذاته يثير السخرية بطريقة غير مباشرة من العملة الامريكية حيث يضيف ان هذا الخصم لا يمثل اى قيمة حقيقية فى سعر الخدمة المقدمة.

وتنقل مجلة النيوزويك الأمريكية من العاصمة اليابانية طوكيو ان التعامل بالدولار بدأ فى الأول من ابريل وان الدولار الأمريكى أصبح متداولا فى العديد من الأماكن التجارية وانه أول مرة يتم التعامل فيها بالدولار الأمريكى منذ ما يزيد عن نصف قرن عندما كان الدولار فى يد وجيوب المحتلين الأمريكيين الذين بسطوا هيمنتهم على اليابان بعد تدميرها فى الحرب العالمية الثانية.

أموال جيدة

وبالرغم ان الأموال الأمريكية قد أصبحت جيدة الآن فى اليابان ويمكن التعامل بها وتداولها فى الأسواق إلا أن اليابان والتى رضحت آخيرا للمطلب الأمريكى بإطلاق حرية التعامل بالدولار اتخذت خطوات أخرى بفرض انعاش اقتصادها، فقد أعلن رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الأسبوع الماضى عن خطته الجديدة لتجنب مخاطر الأزمة الاقتصادية الآسيوية.

وأعلن هاشيمتو فى خطاب له ضرورة خفض الضرائب بنسبة ٢٪ من إجمالى الدخل كما كانت تريد واشنطن إلا أنه لم يذكر فى خطابه إذا كان هذا الخصم سيستمر كما ترغب واشنطن أو أنه مجرد تخفيض وقتى لتجاوز الأزمة والحقيقة ان خفض الضرائب فى اليابان سوف يستخدم لدعم مدخراتها ولن يساهم فى زيادة الاستهلاك كما تعتقد واشنطن.

وتقول مجلة النيوزويك ان استجابة طوكيو لمطالب واشنطن المتكررة لا تعكس تحسن العلاقات بين البلدين والتى وصلت حاليا إلى الدرك الأسفل خاصة وان طوكيو لا تستجيب إلا للمطالب التى تحقق أهدافها بينما تهمل المطالب الأمريكية الاخرى وقد امتدح المسئولون الأمريكيون الخطوة اليابانية الأخيرة للسماح بتداول الدولار الأمريكى فى الأسواق كما امتدحوا رفع الحد الأدنى لصرف العملات الأجنبية.

وتخشى الدوائر السياسية الأمريكية ان استمرار الضغط الأمريكى قد يأتى بنتائج عكسية وقد يظهر جيل من المسئولين اليابانيين لا يتحمل مثل هذه المطالب الأمريكية ولا يستجيب لها على الاطلاق.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦/٤/١٩٩٨

أميركا واليابان تتعهدان التعاون لدعم الين الهابط

□ لندن - «الحياة»

■ تعهد روبرت روبن وزير الخزانة الاميركي ونظيره الياباني هيكارو ماتسوناغا التعاون الوثيق «المناسب» لوقف تدهور الين الياباني، إلا أن بياناً صدر في اثر اجتماع للوزيرين في واشنطن امس لم يتضمن وعداً قاطعاً من الولايات المتحدة بالتدخل في الاسواق لدعم العملة اليابانية، مع انه ترك هذا الاحتمال قائماً.

وكان القلق ساد اوساط المتعاملين بالقطع الاجنبي في الاسواق الاوروبية امس فيما توجهت الانظار الى واشنطن حيث يعقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعهما الدوري المشترك الذي يتخلله اجتماع يضم وزراء مال الدول الصناعية السبع الكبرى.

ونقلت وكالات الانباء عن روبن مشاركته نظيره الياباني هيكارو القلق من استمرار ضعف الين الياباني والحاجة الى تحفيز الاقتصاد لاخراجه من تعثره الحالي.

وانتهى التعامل في لندن امس وقد سجل الدولار ١٢٩,٥٢ ين بفارق قدره ٠,٣ من الين عن المستوى الاعلى الذي سجل قبل الاغلاق الا ان الدولار عاد وتقدم في سوق نيويورك اثر بدء الاجتماعات المشتركة.

وقال محللون ان الدول الصناعية السبع ترى ان ضعف الين يمكن ان يفاقم الاختلالات في الميزان التجاري العالمي، خصوصاً في هذا الوقت الذي يتميز بضعف عام في اقتصادات دول آسيا.

وجاء في البيان المشترك للوزيرين امس «اكد الوزيران ثانية التزامهما مراقبة التطورات في اسواق القطع الدولية والتعاون في صورة وثيقة... واعرب الوزير هيكارو عن القلق من اي انخفاض مفرط في قيمة الين فيما شاركه روبن هذا القلق». ـ



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : /١٩٩٨

لأول مرة منذ ٥٣ عاما

الدَّيْن الداخلى.. يتجاوز الناتج القومى اليابانى

فى ديسمبر الماضى وقف رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو على الملأ وأعلن على ابناء الشعب ان عليهم ألا يتوقعوا اعفاءات ضريبية جديدة لانعاش اقتصاد البلاد واخراجه من مرحلة الركود الذى يمر بها. وقال ان الدولة قدمت اقصى ما تستطيعه من اعفاءات ويتعين البحث عن حلول اخرى للخروج من هذا الركود.

من هنا اصابت الدهشة المراقبين وهم يطالعون صورته عبر التليفزيون الاسبوع الماضى وهو يعلن عن اعفاءات ضريبية جديدة تصل جملتها الى ٣٠ مليار دولار. وتساءلوا عن الاسباب التى جعلته هاشيموتو يقبل على تلك المخاطرة غير المضمونة. فهاشيموتو يراهن من خلالها على ان المبلغ الذى سيتوفر من الضرائب للمستهلكين سوف يجعلهم يتجهون الى المزيد من الشراء فيتحقق انتعاش فى الاقتصاد اليابانى لكن ماذا اذا قرر المستهلكون ادخار ماتوفر لديهم بعد هذه الاعفاءات.. وهذ احتمال وارد الى حد كبير لان اليابانى بطبعه يعشق الانتاج والادخار.. ولا يهتم كثيرا بالاستهلاك.. ولولا ذلك لما قامت المعجزة اليابانية وحتى لو كان المواطن يميل الى الاستهلاك فإن بعض المخاوف من مستقبل الاقتصاد اليابانى سوف تجعله يفضل الادخار عملا بالحكمة القائلة الين الابيض ينفع فى اليوم الاسود. وهناك عناصر عديدة تجعل اليابانى غير مطمئن الى الغد لكن تأتى فى مقدمتها انهيار ثوابت تمتع بها اليابانى فى عهد مابعد الحرب العالمية الثانية. من اهم هذه الثوابت التوظيف مدى الحياة ونظم المعاشات التى تضمن للعامل حياة كريمة بعد تقاعده ومستوى المعيشة المرتفع. وكل ذلك تلاشى وحل بدلا منه بطالة وصل معدلها الى ٣,٦٪ وحالات افلاس بالجملة واجور لا تزيد ومعاشات لا توفر حياة لائقة لاصحابها.. والأهم من ذلك كما تقول مجلة تايم الامريكية انه بعد مجموعة من الخطط التى كلفت البلاد نصف تريليون دولار لم يعد لدى الحكومة افكار جديدة للخروج من الركود الذى يعانيه الاقتصاد اليابانى وباتت سفينة تايتانيك الاقتصادية اليابانية على وشك الاصطدام بجبل الجليد. وبوجه عام فان مصدر الركود الاقتصادى الذى تعانيه اليابان حاليا يتركز فى ثلاث كلمات لا رابع لها.. ضعف الطلب الداخلى. والمشكلة هنا ان هذا الضعف فى الطلب الداخلى لا يؤثر على اليابان وحدها بل يمتد تأثيره الى دول النمور الآسيوية التى كانت تعتمد الى حد كبير على صادراتها الى الاسواق اليابانية. وهذا القلق يمتد ايضا الى شركاء اليابان فى مجموعة السبع كما حدث فى الاجتماع الاخير لوزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية فى دول المجموعة الذين طالبوا اليابان بالاسراع فى

عملية الاصلاح الاقتصادى بما يؤدى الى تنشيط الطلب الداخلى وركز على هذا المعنى بشكل اساسى وزير الخزانة الامريكى روبرت روبن ونظيره الالمانى تيوفيجل. وطبعا قال كل منهم ان نمو الطلب الداخلى فى اليابان هو امر لمصلحة دول اسيا لكن الحقيقة ان كلا يغنى على ليلاه ويهتم فقط بمصلحة بلاده وزيادة صادراتها الى الاسواق اليابانية. ويلاحظ المراقبون إن حركة البيع والشراء لم تنشط فى اعقاب اعلان هاشيموتو على هذه الإعفاءات التى ستطبق على عامين.

وهنا يقول الخبراء انه حتى يحقق هذا الإعفاء الضريبى هدفه ويتحول الى اموال

هشام عبدالرءوف

تنزل اسواق الاستهلاك فلابد من ان يقتنع المواطن الياباني العادى بان حكومته لديها خطة للخروج من الركود الذى يعانيه الاقتصاد الياباني وضمان مستوى معيشة افضل له وتقول الارقام والاحصائيات بالمناسبة ان اليابانى يدخر ١٣,٨٪ من دخله مقابل ٤,٤٪ يدخرها الامريكي.

الخيط

ويلتقط خبير اخر الخيط قائلا ان الحكومة لن تستمر فى مقبرة الاموال بلا نهاية من اجل تحقيق الانتعاش الاقتصادى لان ذلك فى النهاية يترجم الى زيادة الدين الداخلي للدولة وسوف تكون عواقبه وخيمة وحسب الاحصائيات فان الدين الداخلى لليابان قد تجاوز حجم الناتج القومى (اكثر من تريليون دولار) وتشترك اليابان فى ذلك مع ايطاليا التى زاد حجم ديونها الداخلية عن ناتجها القومي وهو الدولتان الوحيدتان فى هذا الوضع بين دول مجموعة السبع.

وقد اكد على هذا المعنى تيوفيجل فى تصريحات للمراسلين فى واشنطن على هامش الاجتماع المشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولى حيث اكدان زيادة الانفاق وحدها لا تحل المشكلة ولابد من اصلاحات هيكلية مهمة لم تقم بها الحكومة اليابانية حتى الان.. ولم يحدد تيوفيجيل طبيعة هذه الاصلاحات لانه يعلم جيدا انها ليست المشكلة الاساسية فالمشكلة تتمثل في حب الياباني للادخار الذى يتربى عليه منذ نعومة اظفاره والحكومة نفسها تشجع المواطنين على ذلك رغم معارضة شركائها التجاريين وتحتفل اليابان فى ١٧ اكتوبر من كل عام باليوم القومى للادخار ولا تكاد توجد سيدة فى اليابان لا تحتفظ بدفتر تسجل فيه مصروفاتها ومدخراتها اليومية.. وهذا الدفتر بالمناسبة تقدمه لها الدولة مجانا.

وهناك اعتقاد شعبى يسود الآن الاسراف فى الانفاق - والاسراف فى اليابان له مفهوم اخر - سوف يحول اليابان الى مجتمع امريكي بكل شروره وعيوبه!!

واذا كانت الحكومات المتعاقبة تسعى لتحفيز الناس على الادخار عندما كانت اليابان تكافح لتلحق بركب التطور والان وقد زالت الظروف التى فعلت الاهتمام الكبير بالادخار لا يزال هذا الاهتمام موجودا.



المصدر : الحيـــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٤/١٩٩٧

مؤتمر وزراء مال مجموعة الدول الصناعية الكبرى يحض اليابان على تصحيح قيمة الين

■ واشنطن - ا ف ب - انهى وزراء المال وحكام المصارف المركزية للدول الصناعية السبع الكبرى اجتماعهم اول من أمس في واشنطن بعد مناقشات استمرت أربع ساعات تقريباً.

وقال وزير الخزانة الأميركي روبرت روبن ان الاجتماع شهد «مناقشات قوية وعظيمة الفائدة» واعتبرها «مهمة للغاية».

ودعا البيان الختامي للمؤتمرين اليابان الى حفز نموها الاقتصادي عبر الطلب الداخلي على السلع والى التقليل من اختلال التوازن التجاري الخارجي لتصحيح قيمة الين.

وأكد روبن ان وزراء المال وحكام المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ركزوا الجزء الأول من أعمالهم على الوضع الاقتصادي لليابان.

وقال: «أجرينا محادثات جيدة في شأن الاقتصاد العالمي تركز معظمها على اليابان».

واضاف أن المدير العام لصندوق النقد الدولي ميشيل كامديسو اعطى رأيه حول الوضع الاقتصادي لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى وكذلك حول وضع الدول التي طالتها الأزمة الآسيوية اضافة الى عدد من الدول النامية «التي يجب ان نركز اهتمامنا عليها».

وافاد البيان ان «التحديات التي تواجهها اليابان خطيرة، وقد تكثفت في الأشهر الأخيرة»، مشيراً الى الاعلان الأخير عن برنامج اقتصادي ياباني «يرمي الى تعزيز الطلب الداخلي على السلع والاستهلاك في شكل اساسي».

وستستمر الدول الصناعية السبع الكبرى في الاشراف على تطور أسواق الصرف وفي التعاون إذا اقتضى الأمر. وأكد البيان انه يتعين على أسعار الصرف ان «تعكس الثوابت الاقتصادية الأساسية وان التقلب المفرط والاختلافات الكبيرة عن المعطيات الأساسية غير مرغوب فيه». كما ان الضغوط التضخمية يجب ان تبقى «تحت السيطرة، لكن الحذر يبقى ضرورياً للاستمرار في طريق غير تضخمي خصوصاً في الولايات المتحدة وبريطانيا».

وشهدت أسعار الدولار تقلبات في طوكيو صباح أمس اثر انباء عن تدخل بنك اليابان المركزي في السوق ووسط اعتقاد المتعاملين ان مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لم تقدم تاييداً قوياً للين الضعيف. ونزلت أسعار أسهم طوكيو قليلاً وعكست سندات الحكومة اليابانية اتجاهها بعدما عجزت عن اختراق حاجز المقاومة الرئيسي.

وقال خبراء اقتصاديون ان وزراء المال في الدول السبع ومحافظي بنوكها المركزية اتخذوا موقفاً دقيقاً في محاولة لمنع مزيد من الهبوط الحاد للين وعدم التسبب في زيادة حادة لقيمة العملة اليابانية.

وقال روسيل جونز كبير الاقتصاديين في «ليهمان برازرز» في طوكيو: «يبدو ان هناك اتفاقاً عاماً على ان لا احد يريد انهيار الين وفي الوقت نفسه من غير المرغوب فيه زيادة مبالغة لقيمة العملة اليابانية».

وكان الدولار ارتفع بادئ الأمر في نيويورك الى اكثر من ١٣١ يناً. وقال بعض المتعاملين ان مجموعة الدول السبع فعلت الحد الأدنى المطلوب لمنع هبوط الين في شكل حاد لكنها لم تتفق على ضرورة التدخل المشترك لدعم العملة اليابانية. وهبطت الورقة الخضراء عند الظهر بشدة بعد شائعات عن تدخل بنك اليابان المركزي ومبيعات أخرى هوت به الى ١٣٠,٥٠ ين من ١٣١,٣٠ ين لكنها انتعشت مرة أخرى بسبب شكوك عما إذا كان بنك اليابان المركزي قد تدخل حقاً أم لا.

وبلغ سعر الدولار ١٣٠,٨٨ ين من ١٢٩,٩٠ في اقفال نيويورك اول من امس.

وفيما اعلن وزير الخزانة الأميركي روبرت روبن في مؤتمر صحافي انه لم تجر مناقشة تدخل مشترك لدعم الين قال ايسوكي ساكاكيبارا المسؤول الرفيع في وزارة المال ان بيان مجموعة السبع ترك الباب مفتوحاً لاتخاذ عمل منسق.

وقالت وكالة انباء «جيجي» اليابانية ان رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو صرح أمس ان البيان يظهر ان مجموعة السبع ستؤيد جهود اليابان لمنع هبوط شديد للين. واتفق معه في الرأي بعض الخبراء الاقتصاديين.

وقال برونين كورتيس كبير خبراء الاقتصاد الدولي في مؤسسة نومورا انهم حقاً لا يريدون المزيد من الهبوط للين لانه يزعزع آسيا.

وأضاف كورتيس ان التدخل المشترك امر محتمل ولكن لن يتم ذلك إلا إذا شعرت السلطات ان احوال السوق مهيأة لنجاح مثل هذا التدخل، «وإذا تدخلوا جميعاً فلا بد ان ينجحوا».



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/٤/١٩٩٧

وختمت اسهم طوكيو جلسة الصباح منخفضة انخفاضاً طفيفاً مع قلق المستثمرين في شان مستقبل الاقتصاد وما تنوي الحكومة فعله. ومثل مجموعة السبع فإن المتعاملين ورجال الأعمال اليابانيين يريدون ان تسارع السلطات اليابانية الى تنفيذ الخطوات الاقتصادية الموعودة.

وفي جلسة التعامل الصباحية انخفض مؤشر نيكاي المؤلف من ٢٢٥ سهماً ممتازاً ٦٥,٧٣ نقطة او ٠,٤٠ في المئة الى ١٦٢٣٣,٥٧ نقطة. وفي وقت سابق من الجلسة هوى المؤشر حتى مستوى ١٦١٨٦,٨٦ نقطة.

ونزلت العقود الآجلة للمؤشر لشهر حزيران (يونيو) ٢٥٠ نقطة الى ١٦١٠٠ نقطة.

واثر الهبوط الحاد لمؤشر نيكاي على الين. لكن السوق كانت حذرة ازاء تدخل محتمل من بنك اليابان المركزي.

ونوه البيان الختامي بالتوسع القوي للاقتصاد في أميركا الشمالية وفي بريطانيا. وقال ان النمو في المانيا وفرنسا وايطاليا «قويت خطاه في ١٩٩٧ ومن المتوقع ان يزداد قوة في السنة الجارية».

وقالت مجموعة السبع انها ترحب بالتقدم الذي تحقق نحو اعادة الاستقرار المالي في آسيا وانها تشعر بتفاؤل من جراء علامات على ان اسواق راس المال يجري اصلاحها في بعض الدول.

وحث البيان اندونيسيا التي تتلقى الآن برنامج انقاذ دولي ضخم على ان تتحرك «بنشاط وبكل قوة» من اجل تنفيذ الاصلاحات.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٤/١٩

الولايات المتحدة تخفف انتقاداتها للاصلاح الاقتصادي في اليابان

● طوكيو – رويترز – خففت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت من انتقادات واشنطن لجهود الاصلاح الاقتصادي في اليابان، ووصفت برنامج التحفيز الاخير بأنه جريء وخطوة مهمة الى الامام.

وفي طوكيو المحطة الاولى من جولتها الآسيوية التي تستمر اسبوعاً، قالت أولبرايت في مؤتمر صحافي ان البرنامج الذي أعلن الجمعة الماضي وقيمته ١٢٨ بليون دولار، سيساعد أيضاً على الحد من الخلل في الميزان التجاري بين اليابان والولايات المتحدة. وساعدت تصريحاتها أسعار الأسهم في طوكيو، ليرتفع مؤشر «نيكاي» من المستويات الدنيا التي هبط اليها في بداية تداولات بعد الظهر.

وشمل أكبر برنامج تحفيز في تاريخ اليابان تخفيضات ضريبية ونفقات حكومية وقروضا منخفضة الكلفة لتعزيز الاقتصاد الذي يقول المحللون انه على حافة الكساد.

وفي المؤتمر الصحافي نفسه، قال وزير الخارجية الياباني ميزو اوبوتشي ان الخلل في الميزان التجاري بين طوكيو وواشنطن يعود الى ضعف الين ازاء الدولار. ووعد بأن تتحرك اليابان لتخفيف القيود، ما يسمح بزيادة حجم الواردات. وتشمل جولة اولبرايت في آسيا كلا من الصين ومنغوليا وكوريا الجنوبية.



تظاهرات معادية تستقبل يلتسن في اليابان

■ موسكو - أف ب - وصل الرئيس الروسي بوريس يلتسن أمس السبت الى مطار طوكيو هانيدا للمشاركة فى قمة غير رسمية لاربع وعشرين ساعة مع رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو فى منتجع بحري يطل على المحيط الهادئ على بعد ١٥٠ كلم جنوب غربي طوكيو.

واستقل يلتسن فور وصوله مروحية نقلته الى فندق كوانا حيث تعقد القمة. وعززت السلطات اليابانية اجراءات الامن فى المنطقة ونشرت حوالي ٤٣٠٠ شرطي لحفظ الامن، لكن المراسلين تحدثوا عن عشرات السيارات لليمين الياباني المتطرف تدفقت على المنطقة التي تعقد فيها القمة من اجل التظاهر ومطالبة روسيا باعادة جزر الكوريل التى احتلتها القوات السوفياتية فى الايام الاخيرة للحرب العالمية الثانية. وتسببت سيارات اليمينيين التى تزينها الاعلام اليابانية ازدحاما خانقا على الطرق المؤدية الى المنتجع. ورفعت بعض السيارات اعلاما روسية الصقت فوقها اعلاما يابانية واطلق ركابها شعارات معادية للروس. وهذه الزيارة هي الاولى يقوم بها يلتسن الى الخارج منذ سفره الى روما في منتصف شباط (فبراير). وتعتبر اختباراً لوضع الرئيس الروسي الصحي.

ومن المقرر ان يغادر يلتسن (٦٧ عاما) اليابان اليوم الاحد. وكانت مصادر روسية رسمية اعلنت ان الزيارة تاتي «تتويجاً وتاكيداً للتطور الايجابي» فى العلاقات بين روسيا واليابان بعد قمة كراسنويارسك (سيبيريا) بين يلتسن وهاشيموتو. وكان الروس واليابانيون تعهدوا فى هذه القمة بتوقيع معاهدة سلام قبل العام ٢٠٠٠ وتنمية التجارة بينهما.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٤/١٩٩٨

فى ختام مباحثات يلتسين وهاشيموتو:

المفاوضات تبدأ قريبا لإبرام معاهدة سلام روسية - يابانية

هيئة استثمارات مشتركة فى إطار شراكة اقتصادية بين البلدين

طوكيو - وكالات الانباء:

اكد ريوتاريو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى ان القمة الروسية - اليابانية تسهم فى تعميق علاقات الصداقة بين البلدين مشيرا إلى ان مفاوضات سلام ستجرى قريبا على مستوى نائبى وزيرى خارجية البلدين.

واضاف هاشيموتو فى مؤتمر صحفى مشترك مع الرئيس الروسى يلتسين فى ختام محادثاتهما فى منتجع «كاواتا» اليابانى أنه تم الاتفاق على أن تتضمن معاهدة السلام المقترحة، حلا لمشكلة جزر «الكوريك»، وهى الجزر اليابانية الاربع التى احتلتها روسيا فى نهاية الحرب العالمية الثانية وتصر طوكيو على استعادتها قبل توقيع معاهدة السلام.

وأشار هاشيموتو إلى انه سيزور موسكو فى الخريف القادم وأن يلتسين سيعاود زيارة اليابان فى العام القادم.

وأضاف هاشيموتو أن البلدين سوف يسعيان إلى إنشاء هيئة للاستثمارات المشتركة. وقال إن وفدا من وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية سيزور موسكو فى مايو المقبل لهذا الغرض.

ومن جانبه أعرب الرئيس الروسى عن استيائه من بطء عمل اللجنة المكلفة بإعداد معاهدة السلام.

ودعا شركات صناعة السيارات اليابانية إلى الاستثمار فى روسيا. وأكد ان موسكو وطوكيو تتجهان إلى شراكة اقتصادية فعلية بين قوتين عظميين.

وذكرت مصادر مطلعة ان يلتسين سلم هاشيموتو كل وثائق جهاز المخابرات السوفيتى السابق المتعلقة بالتحقيقات مع ضباط يابانيين بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد غادر يلتسين اليابان عائدا إلى بلاده امس.



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٨

توقيع معاهدة سلام بين روسيا واليابان مازال غير وارد

يلتسن وهاشيموتو يتفقان على مفاوضات في شأن الجزر

■ طوكيو، كاوانا (اليابان) - أ ف ب - غادر الرئيس الروسي بوريس يلتسن امس الاحد اليابان بعدما اعلن مع رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو في كاوانا (جنوب غربي طوكيو) ان مفاوضات بين موسكو وطوكيو ستجرى قريبا على مستوى نائبي وزيري الخارجية للتوصل الى معاهدة سلام بين البلدين تتضمن حلا للنزاع على جزر كوريل.

وقال هاشيموتو في مؤتمر صحافي مشترك عقده مع الرئيس الروسي في احد فنادق كاوانا المطلة على المحيط الهادىء حيث التقى الزعيمان: «اتفقنا على ان تتضمن معاهدة السلام هذه، الحل بالنسبة الى ملكية الجزر». واوضح انه قدم «اقتراحات جدية» ليلتسن في شأن هذه الجزر الأربع التي تحتلها روسيا منذ ١٩٤٥ وتصر اليابان على استعادتها قبل توقيع اي معاهدة سلام بين البلدين. ورد الرئيس الروسي بالقول: «علينا ان ندرس هذه الاقتراحات». ولكنهما لم يفصحا عن مضمون هذه الاقتراحات.

ولم يعط هاشيموتو جوابا واضحا على الدعوة الروسية الى جعل هذه الوثيقة «معاهدة سلام وصداقة وتعاون» اي جعلها تتضمن ايضا شراكة اقتصادية. واكتفى بالقول: «نسعى الى ادخال الصداقة والتعاون في مشروع المعاهدة هذا».

واعرب يلتسن عن «تفاؤله» بنتيجة المحادثات. واضاف: «منذ لقائنا غير الرسمي (في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي) في كراسنويارسك تم تسريع جميع الاجراءات». وتابع انه «اعرب الاحد عن استيائه من العمل البطيء جدا للجنة» المكلفة اعداد معاهدة السلام بين اليابان وروسيا.

وسيتوجه هاشيموتو الخريف المقبل في زيارة رسمية الى موسكو على ان يقوم يلتسن بزيارة رسمية الى اليابان العام المقبل. ومازح هاشيموتو الصحافيين وهو يرتدي ثيابا رياضية قائلا انه سيتوجه الى موسكو المرة المقبلة «ولكن بربطة عنق».

كما سلم الرئيس الروسي، هاشيموتو دعوة الى الامبراطور الياباني اكيهيتو للقيام بزيارة رسمية الى روسيا.

وكان يلتسن وصل صباح أمس الى مكان عقد الاجتماع مع هاشيموتو وهو يحمل ملفا اخضر اللون يتضمن «كل وثائق الـ كي جي بي (اجهزة الاستخبارات السوفياتية) حول استجواب جنرالات يابانيين بعد الحرب العالمية الثانية»، وسلمه الى هاشيموتو.

وقام الزعيمان بعدها بنزهة على متن قارب مستفيدين من تحسن الطقس بعد تساقط الامطار السبت في كاوانا. وتمكن يلتسن من اصطياد سمكتين بينما لم يحظ هاشيموتو باي سمكة. وقال يلتسن: «باتت النتيجة اثنين في مقابل واحد كما في مباراة كرة قدم» في اشارة الى تمكن هاشيموتو من اصطياد سمكة خلال لقائهما السابق في كراسنويارسك (سيبيريا) في تشرين الثاني الماضي.

وكان هذ اللقاء اتاح اطلاق «خطة يلتسن - هاشيموتو» لتسريع التعاون الاقتصادي بين البلدين في اطار اعتماد سياسة اكثر براغماتية. وقال الرئيس الروسي في هذا المجال انه سيكون في الامكان قريبا الكلام عن «شراكة استراتيجية اقتصادية بين قوتين عظميين» ودعا مصانع السيارات اليابانية الى فتح فروع لها في روسيا. واعلن هاشيموتو من جهته ان البلدين سيبحثان في انشاء هيئة للاستثمارات المشتركة وان بعثة من وزارة التجارة



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/٤/١٩٩٧

الدولية اليابانية والصناعة . ستتوجه في ايار (مايو) المقبل الى موسكو في الاطار نفسه.

جزر كوريل

يسمم الخلاف الحدودي على جزر كوريل الجنوبية العلاقات بين روسيا واليابان منذ ٥٣ عاماً. وتبلغ المساحة الاجمالية للجزر التي احتلها الجيش الاحمر في ١٩٤٥ في الايام الاخيرة من الحرب العالمية الثانية، أربعة آلاف و٩٩٦ كيلومترا مربعا. وهذه الجزر هي ايتوروفو (ايتوروب بالروسية) وكوناشيري (كوناشير) وشيكوتان ومجموعة جزر هابوماي التي تقع في اقصى شمال شرقي الارخبيل الياباني جنوب جزيرة ساخالين الروسية. وتقع اقرب هذه الجزر على مسافة تقل عن اربعة كيلومترات من شمال شرقي جزيرة هوكايدو اليابانية.

وعلى رغم انها تقع في منطقة غنية بثروتها السمكية، فان أهمية هذه الجزر على الصعيد الاقتصادي ضئيلة جداً. لكنها تمثل بالنسبة الى روسيا منطقة استراتيجية مهمة لانها تشرف على المنفذ الذي تعبر منه القطع البحرية والغواصات الروسية المتمركزة في فلاديفوستوك.

وفي ١٩٤٥ كان ١٧ الف ياباني يقيمون في هذه الجزر وطردوا منها واقام فيها نحو ٢٥ ألف مدني و١٠ آلاف عسكري في عهد الاتحاد السوفياتي السابق.

وتطالب اليابان باستعادة هذه الجزر منذ ١٩٤٥. وفي السنوات الاخيرة رفضت اليابان الرضوخ لضغوط شركائها الغربيين الذين دعوها الى مساعدة روسيا على الانتقال الى اقتصاد السوق. واكدت طوكيو انه من غير الوارد تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة لروسيا طالما لم يتم تسوية هذا الخلاف.

وفي ١٩٥٦ تم تحقيق خطوة أولى مع اعادة العلاقات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واليابان بعدما وقع الرئيس السوفياتي السابق ليونيد بريجنيف اعلانا مشتركا يتعهد بموجبه باعادة جزيرتي شيكوتان وهابوماي لليابان أي سبعة في المئة من المساحة الاجمالية للجزر مقابل معاهدة سلام بقيت حبرا على ورق.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٨

رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقى

فاجأ الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان الداخل والخارج بإعلانه عن خطة جديدة لانعاش الاقتصاد اليابانى الراكد من خلال ضخ مبلغ ١٦ تريليون ين (١٢٣ مليار دولار) والاعلان فى حد ذاته لايشكل مفاجأة لأن الخطة السابقة حلقة فى سلسلة طويلة من الخطط التى وضعها الحزب على مدار الأشهر القليلة الماضية ولكن المفاجأة الحقيقية وغير المتوقعة كانت فى تكاليف تنفيذها والتى جعلتها أكبر خطة من نوعها تشهدها اليابان حتى الآن بعدما كان يتوقع ألا تتجاوز بأى حال من الأحوال الـ ١٢ تريليون ين.

اليابان.. والبحث عن الدواء الشافى لمشاكلها الاقتصادية

والصورة الكاملة للخطة ماتزال غير واضحة لانه ينتظر الانتهاء منها عقب وضعها فى شكل ميزانية تكميلية لميزانية عام ١٩٩٨ تمهيدا للكشف عن كل تفاصيلها الدقيقة أواخر الشهر الجارى - ابريل - بعد اقرار البرلمان للميزانية الجديدة، غير ان الخطوط العريضة لها تشير إلى ارتكازها بشكل خاص على انفاق جزء كبير من المبلغ السابق - ١٢٣ مليار دولار - على اتمام تنفيذ العديد من المشروعات العامة حيث دعت الخطة إلى الانتهاء من تنفيذ ٨٠٪ من المشاريع العامة المدرجة فى ميزانية ٩٨ خلال النصف الأول من العام الحالى وبصفة خاصة فى قطاعات الاتصالات والبحث العلمى والرفاهية الاجتماعية.

ومن المعروف ان اليابان اعتمدت ابان فترة الثمانينات وماقبلها على هذا القطاع بالذات لانعاش الاقتصاد وتحقيق معدلات النمو المطلوبة، كما تطالب الخطة باستغلال المدخرات البريدية وأموال برامج التامين على الحياة والمعاشات لدعم أسواق المال اليابانية بواسطة شراء اسهم بهدف رفع اسعار الاسهم والحفاظ على




المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

استقرارها فى التعاملات داخل الأسواق المالية، اما النقطة الاهم والمتعلقة بخفض ضريبة الدخل فانها لم تحسم واكتفى الحزب الحاكم بالاعلان عن عزمه وضعها محل البحث والدراسة فى الفترة القادمة فى وقت المحت فيه حكومة ريوتارو هاشيموتو إلى اعتزامها بحث نفس الموضوع فى غضون الأسابيع القادمة.

وما من شك فى ان هناك مبررات منطقية مقنعة تفسر اقدام الحزب الليبرالى الديمقراطى على ضخ هذا المبلغ الكبير داخل شرايين جسد الاقتصاد اليابانى لتجنيبه الاصابة بازمة قلبية حادة سيعانى من آلامها وأوجاعها جسد الاقتصاد العالمى وهو أمر غير مرغوب فيه سواء من جانب القيادة اليابانية التى تحاول التغلب على متاعب اقتصادية صحية وخطيرة أو الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية فى العالم ومعها بالتبعية الدول الأوروبية.

وبالنسبة للمبررات نستطيع اجمالها فى الضغوط المكثفة التى تتعرض لها اليابان من الخارج - وهى الأشد وطأة - والداخل لاتخاذ اجراءات كافية وفعالة لانعاش الاقتصاد عن طريق زيادة الطلب المحلى لكى تمتلك القدرة المناسبة على اخراج الدول الآسيوية من أزمتها المالية والاقتصادية الراهنة اعتمادا وايمانا بأن قوة الاقتصاد الآسيوى تستمد من قوة الاقتصاد اليابانى.

كما أن رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو يريد المشاركة فى قمة الدول الصناعية السبع الكبرى بالاضافة إلى روسيا المقرر انعقادها بمدينة برمنجهام البريطانية فى مايو القادم وهو مزود باسلحة دفاعية قوية فى مواجهة مدافع الانتقاد التى سيطلقها قادة الدول الكبرى الذين سوف يحضرون القمة ولاظهار جدية طوكيو وتأكيد رغبتها في التصدي لمتاعبها ومشاكلها الاقتصادية وفي ذات الوقت توضيح ان طبيعة ظروفها الاقتصادية الحالية تستلزم الا يضغط عليها بكثافة كما هو حادث الآن وبصفة خاصة من جانب الولايات المتحدة.

ومبدئيا فإن اليابان لاتكف منذ أشهر مضت عن الاعلان عن اجراءات جديدة على أمل ان تحمل بين جنباتها الدواء الشافى لعللها الاقتصادية المتزايدة لعل أهمها قرار هاشيموتو خفض ضريبة الدخل بمقدار تريليونا ين - ١٥ مليار دولار - الا انه نظر اليها دائما على انها غير كافية لدرجة ان التصريحات الصادرة بالذات من كبار مسئولى الادارة الأمريكية توحى بأن أمريكا تتهم اليابان بصورة غير مباشرة بالتقاعس فى مواجهة أزمتها الاقتصادية ومشاكل قطاعها المالى المصاب حاليا بداء الفساد.

والسؤال الآن هل الخطة الجديدة ستكون كافية لاشعار الولايات المتحدة ودول العالم بالراحة والاطمئنان؟! من الصعب الجزم بهذا الآن لأن جوانب متعددة من الخطة لاتزال غير واضحة المعالم وخصوصا فيما يتعلق بالقطاعات التى سيتم ضخ الـ١٢٣ مليار دولار فيها . ومن ناحية اخرى فانها لم تسلم من الانتقادات الداخلية، فاعتماد الخطة الاساسى على الانفاق على المشاريع العامة تعنى ان الحزب يلتزم بنفس أساليبه القديمة فى معالجة شئون الاقتصاد بما تتضمنه من استهداف تحقيق مكاسب سياسية معينة بواسطتها اذ ان الشركات الكبرى المنوط بها تنفيذ هذه المشاريع تعتبر من مصادر التمويل الهامة لحملات الحزب الانتخابية ولذلك يعول أعضاء الحزب عليها ويحاولون مساعدتها فى الحصول على عقود المشاريع الجديدة مقابل



الاكثار من تبرعاتهم للحزب الذى يستعد حاليا لخوض انتخابات مجلس المستشارين المقرر اجراؤها فى يوليو القادم وتمثل أهمية بالغة له لافتقاره للأغلبية فى المجلس.

الأهم ان الخطة لم تشتمل على خفض ضريبة الدخل التى تعد ضرورية لزيادة الطلب المحلى واقناع اليابانيين بالانفاق أكثر وتلك مشكلة عويصة، فحتى قرار هاشيموتو بخفضها ١٥ مليار دولار لم يسفر عن زيادة الطلب المحلى كما كان متوقعا لأن القطاع الأكبر من اليابانيين التزم جانب التوجس والحذر وفضلوا بدلا من انفاق ما بحوزتهم من أموال العمل على ادخارها تحسبا لزيادة الضرائب وتكاليف الرعاية الصحية.

وكما ذكرنا سابقا فان حكومة هاشيموتو ألمحت إلى أنها سوف تناقش خفض ضريبة الدخل فى الفترة القادمة، وهذا التلميح يمثل تحولا بمقدار ١٨٠ درجة فى سياسة هاشيموتو المعتمدة على التقشف واصلاح النظام المالى للحد من عجز الميزانية.

فكونه يلجا لخفض الضرائب يعنى التراجع وتأجيل تنفيذ سياسة التقشف المالى إلى حين اشعار اخر وربما يؤدى اتخاذه لقرار بهذا الصدد إلى فقدانه رئاسة الوزراء لانه سيدمر المصداقية الممنوحة للنهجه الاصلاحى الذى يشير به منذ توليه السلطة فى يناير ١٩٩٦ واستنادا لذلك فإن المسألة تحتاج إلى وقت لدراستها بعناية فائقة.

فضلا عن أن أوضاع الاقتصاد الحالية بحاجة إلى وقفة طويلة لأن كل المؤشرات والاحصائيات الصادرة عن الحكومة اليابانية تؤكد ان الاقتصاد يمر بمرحلة صعبة وخطيرة ويكفى ان نطلع على اخر احصائية للبطالة التى قفزت إلى رقم قياسى هو ٣,٦٪ وهو مايعنى ان أكثر من مليونى يابانى فى عداد العاطلين فى دولة ظلت إلى وقت قريب لاتعرف معنى كلمة البطالة علاوة ان الانتاج الصناعى فى شهر فبراير الماضى انخفض ٣,٣٪ بسبب زيادة مخزون السلع نظرا لضعف الطلب المحلى عليها. وتلك مجرد مؤشرات وعلامات تقود إلى الطريق المظلم الذى سوف يسير فيه الاقتصاد اليابانى مالم تهرع اليابان إلى انتشاله من مستنقع الأزمة الحالية. ■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٨

من يدير دفة الاقتصاد العالمى؟

المنافسة محتدمة بين اليابان وأمريكا

..والتكنولوجيا وحدها تحدد من يعتلى القمة

تذويب العرب فى الشرق أوسطية أحد الترتيبات القادمة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٤/١٩٩٨

الانفراد بدفة الاقتصاد العالمى في المراحل القادمة واستبعاد الآخرين هو ما تسعى إليه الدول الرأسمالية والصناعية الكبرى فى الوقت الراهن.

وإذ يشهد النظام الاقتصادى العالمى مرحلة انتقالية فى الوقت الراهن فان التساؤلات تقفز إلى الذهن حول من سيملك السيطرة على النظام الاقتصادى العالمى ويتمكن من استبعاد المنافسين والانفراد بالقمة.

فى محاولة للرد على هذه التساؤلات أعد الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى الخبير الاقتصادى والاستاذ بمعهد التخطيط القومى بحثا مطولا حول النظام الاقتصادى العالمى القادم اشار فيه إلى أن التكنولوجيا وحدها هى التى ستقرر مصير الاقتصاد العالمى.

ويدلل د.عبد الشفيع على وجهة نظره بأن الدول الرأسمالية والصناعية الكبرى تنبهت لهذه الحقيقة وتنافست فيما بينها على البحث العلمى.

وحسب المؤشرات الرقمية والنسب المئوية من اجمالى الانفاق العالمى على البحث والتطوير فى عام 1997 بلغت نسبة الانفاق على البحث العلمى فى أمريكا الشمالية 42,8٪ من اجمالى الانفاق العالمى فى هذا المجال وأوروبا 23,2٪ وآسيا بما فيها اليابان 19,6٪ وأمريكا اللاتينية والكاريبى 0,6٪.

أما الدول العربية فبلغت نسبة انفاقها على التطوير والبحث العلمى نحو 0,7٪ فقط من اجمالى الانفاق العالمى ولم تنفق افريقيا كلها بما فيها مصر سوى 0,2٪.

ويكفى الاشارة إلى أن عدد العلماء والمهندسين العاملين فى مجال البحث العلمى والتطوير يصل إلى 949 ألفا و300 عالم فى الولايات المتحدة وحدها فقط وإلى 610 آلاف و22 فى الاتحاد الاوروبى بينما تضم اليابان وحدها نحو 457,522 عالما تقنيا.

ومن ناحية الانفاق الاستثمارى الاجمالى على البحث العلمى والتطوير فقد بلغ نحو 124559 مليون ايكو فى الولايات المتحدة ونحو 104,184 مليون ايكو فى الاتحاد الاوروبى ونحو 7770 مليون ايكو فى اليابان حسب التقرير العلمى لهيئة اليونسكو وهكذا تسود المنافسة الضارية بين ثالوث الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى «الولايات المتحدة وأوروبا واليابان».

وبينما تشير الدلائل إلى التفوق الأمريكى على مستوى العلوم وبرامج الحاسبات حيث يوجد فى الولايات المتحدة وحدها حوالى 25 ألف شركة تعمل فى انتاج وخدمات البرامج «سوفت وير» SOFT WORE بمعدل نمو سنوى 35٪، فان اليابان تتقاسم مع الولايات المتحدة المجال التطبيقى الصناعى للمحاسبات الآلية والكمبيوتر.

وحسبما يشير تقرير الامم المتحدة حول التطور فى المبيعات التكنولوجية فان اليابان تمكنت من جمع 6220 مليون دولار نظير مبيعاتها للاجهزة الدقيقة جدا خلال عام 1997 بينما بلغت ايرادات مبيعات الولايات المتحدة للاجهزة الدقيقة نحو 2150 مليون دولار.

كما يتضح من التقرير تساوى اليابان والولايات المتحدة فى عدد الشركات العاملة فى مجال الشرائح الدقيقة للحاسبات والكمبيوتر.

وتتعزز الاتجاهات المستخلصة من سجل نقل التكنولوجيا ببيانات توزيع الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر الذى تقوم به الشركات عابرة الجنسيات حسب تقرير الاستثمار العالمى الاخير حيث استأثرت الدول المتقدمة بنحو 107,793 مليون دولار من حجم الاستثمار العالمى عام 1997، وأخذت الاقاليم والبلاد النامية نحو 38,768 مليون دولار واستأثرت دول جنوب وشرق آسيا بحوالى نصف الاستثمارات الاجمالية للدول النامية بنحو 19,967 مليون دولار تليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى بنحو 15,235 مليون دولار وتبقى الفتات لتأخذه القارة الافريقية بمقدار 2,514 مليون دولار ويذهب معظمها إلى البلاد الافريقية المصدرة للبترول بقيمة 1,928 مليون دولار بينما لا يصل إلى سائر البلاد الافريقية سوى 269 مليون دولار فقط.

ويؤكد د. عبد الشفيع أن الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ترفع شعار الاصلاح الاقتصادى لتعمل على تثبيت العالم غير الرأسمالى على حالة من خلال إدارة فوائض رأسمال العالمى إذا يقدر حجم التدفقات الرأسمالية فى العالم بنحو 100,000 مليار دولار يتجه نحو 3٪ منها فقط إلى التجارة العالمية ونحو 15٪ للاستثمارات الحقيقية المنتجة ويتبقى نحو 80٪ من الحجم الاجمالى هائما يبحث عن فرص للتوظيف.

ويشير د. عبد الشفيع إلى عدة ترتيبات تجرى على الساحة الاقتصادية العالمية لجعل الولايات المتحدة القاسم المشترك الاعظم فى النظام الاقتصادى العالمى وأول هذه الترتيبات هدم النظم الاقتصادية الاقليمية مثل العمل على اذابة جامعة الدول العربية فى الشرق أوسطية وجعل اسرائيل وكيلا لأمريكا فى المنطقة ومحاولة تذويب الاتحاد الاوروبى فى التنظم التجارى العالمى وتذويب الآسيان فى منتدى «أبك» ثم اذابة شرق أوروبا القديمة فى حلف الاطلنطى وصيغ المشاركات العسكرية والاقتصادية.

ويطرح بحث د. عبد الشفيع فى نهايته تساؤلا يترك الاجابة عليه للقارىء وهو: كيف يمكن تحقيق «التقدم» فى الاطار العربى وسط النظام الاقتصادى العالمى الذى يجرى ترتيبه حاليا ـ دون تغير جوهرى فى النظام العالمى نفسه؟

ناصر محمد حسين



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٨

الاقتصاد الياباني في «عنق الزجاجة»

الوسط «موديز» هي إحدى شركات عالمية تتولى تصنيف الاقتصاديات الدولية. ليس ضرورياً أن تطلب حكومة معينة هذه «الخدمة»، فخبراء «موديز» وغيرها ساهرون على دراسة ما يجري حولهم. وربما خطر لهم أن يبادروا الى طمأنة المستثمرين أو تحذيرهم من أن بلداً معيناً ينمو أو يتراجع. يضعون علامات. متى كانت مرتفعة أقدم أصحاب الأموال على التوظيف، وانخفضت أسعار الفوائد، وانتعش الاقتصاد المعني، ومتى انخفضت دبّ الذعر وبدأ سحب الرساميل وارتفعت الفوائد. يعني ذلك أن لتقدير هؤلاء الخبراء آثاراً مضاعفة يمكن أن تولد مفاعيل ارتدادية يصعب تقدير مداها.

لم تستطع واحدة من هذه الشركات توقع الأزمة الآسيوية غير أن أحداً لم يأخذ عليها ذلك طالما أن هيئات أخرى مثل صندوق النقد، أو البنك الدولي، أو منظمة التعاون والتنمية، أو كبريات المصارف العالمية، شاركتها في عماها. غير أن هذه الأزمة رفعت درجة الحساسية عند المستثمرين، لذلك ما أن أصدرت «موديز» تقريرها الأخير عن اليابان حتى كان له وقع القنبلة.

جاءت اليابان في رأس قائمة التصنيفات (A.A.A)، ولكن مع ملاحظة صغيرة مؤداها أن التوقعات في ما يخص المستقبل تراجعت من «ثابتة» الى «سلبية». ولذلك لم تمض دقائق حتى بدأ الين يتراجع أمام الدولار، وحتى أصيبت الحكومة اليابانية بهلع شديد.

نزعت «موديز» الثقة من الحكومة من غير أن تهتم اطلاقاً بأنها منتخبة، وبررت ذلك بعدم النجاح في التوصل الى «اجماع سياسي يؤدي الى عودة النمو وتوازن الموازنة».

لم يكن ذلك ليحصل لو لم يكن الاقتصاد الياباني قد بلغ عنق الزجاجة، فهو على هذه الحال منذ بداية التسعينات. وقد حاولت الحكومات المتعاقبة انهاضه من الركود الذي يمر به من غير فائدة على رغم أنها ضخت فيه مبالغ خرافية يقدرها خبراء بـ ٧٠٠ بليون دولار. وبما أن الدفعة الأخيرة (حوالي ١٥٠ بليوناً) تمت قبل أيام فقط، فلقد اتضح أن الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الثاني في العالم أزمة بنيوية لا تنفع معها معالجات من نوع خفض الفوائد الى الدرجة صفر تقريباً، وزيادة العجز في الموازنة (٧ في المئة من الناتج المحلي) من أجل تمويل النمو، ولا الرهان على احتياطي نقدي هائل الحجم، وصناعات جبارة وذات طاقة تصديرية، وفائض في الميزان التجاري.

لقد أثارت الهزة التي تعرضت لها اليابان العواصم الغربية كلها. وخيمت على أعمال القمة الآسيوية – الأوروبية الثانية التي استضافتها لندن. وكان ملفتاً للنظر ان الأوروبيين عكفوا على دراسة الوسائل الآيلة الى انعاش الاقتصاد الياباني وهم الذين كانوا يعتبرون، قبل سنوات، ان هذه الامبراطورية تقدم لهم النموذج الذي يجب الاقتداء به من اجل التقدم فإذا بهم يحسنون الأوضاع العامة لاقتصادياتهم في حين يتحدث خبراؤهم عن امكان ان تغرق مياه الأزمة الجزر اليابانية وتجرفها في اعصار يعمّ العالم.

لقد كانت هذه المداولات فرصة لاكتشاف ان الأرباح التي جناها بعضهم من الأزمة الآسيوية يمكن لها أن تتحول الى خسائر فادحة في حال انتقلت العدوى الى اليابان. إذ انه من المعروف أن البلدان الغربية الكبرى، والولايات المتحدة تحديداً، خرجت مستفيدة مما جرى للنمور الآسيوية باعتبار انها شهدت هجرة رؤوس الأموال نحوها، كما أنها وضعت يدها على صناعات كثيرة في هذه البلدان باسعار بخسة، ولم تتأثر كثيراً بوفرة الصادرات اليها طالما ان عدداً كبيراً من الشركات المعنية تعرض للافلاس.

غير أن هذا الاتجاه يمكن أن ينقلب رأساً على عقب إذا عجزت طوكيو عن تجاوز مأزقها وجرّت، في سقوطها، الاقتصاد العالمي كله الذي يشهد تداخلاً يجعل من المستحيل ألا تشهد «نظرية الدومينو» تطبيقاً. وما زاد في القلق ان الاطار الاقليمي للأزمة اليابانية ما زال موجوداً، وان الكثيرين من الخبراء يتساءلون عما إذا كانت العاصفة التي شهدناها قبل أشهر مجرد نسيم عليل أمام «اعصار النينو المالي» الذي سيعصف بآسيا في المستقبل.

ففي بانكوك وسنغافورة وجاكارتا وسيول وكوالالامبور ما زالت الشركات الكبرى تبحث عن سيولة وتعرض نفسها للبيع بأبخس الأثمان، وتقوم بتسريح مئات الآلاف من العمال. وفقدت العملات الآسيوية من قيمتها حيال الدولار ما يراوح بين ١٢ في المئة لسنغافورة و٧٢ في المئة لاندونيسيا، الأمر الذي يعني تبعات مماثلة لجهة قيمة ديونها وفوائد هذه الديون وإذا كانت المؤسسات النقدية الدولية تدخلت بعشرات البلايين من الدولارات لايقاف هذه الاقتصاديات فإن الوضع الراهن لا يبشر بخير كثير. ففي تايلند



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢/٤/١٩٩٨

مثلاً ما زال النمو سلبيا بنسبة تقدر بـ ٤ إلى ٥ في المئة للعام ١٩٩٨، وستراوح الفوائد عند حدود ٢٥ في المئة، الأمر الذي يعني المضي في سياسة تقشف قد لا تحتملها البلاد خصوصاً إذا حصل اصطدام بين ما يطلق عليه هناك «الوطنية الاقتصادية» وبين ضغوط صندوق النقد لتعديل التشريعات التي تضع قيوداً على تملك الأجانب للأراضي والعقارات.

وفي كوريا الجنوبية حيث خسرت العملة نصف قيمتها سيكون النمو سلبياً هذا العام بنسبة ٢ إلى ٢,٩ في المئة، ويكلف اقفال الشركات المتعثرة – مع ما يعنيه ذلك من بطالة – ما لا يقل عن ٥٨ بليون دولار. وإذا كان الاقتصاد الكوري قائماً على التصدير وبيع السيارات وسلع أخرى، فإن المشكلة تتمثل في الصعوبات المتزايدة لشراء المواد الأولية الضرورية وبشكل خاص المكونات التكنولوجية.

وكذلك الأمر في اندونيسيا، حيث تعاني الزراعة أزمة حادة نتيجة عدم القدرة على استيراد الحبوب والسماد وقطع الغيار. ولقد ادى ذلك الى بروز ظاهرة اخفاء السلع والى اضطرابات حادة (تلعب الأزمة السياسية دوراً في اذكائها) سوف تزداد مع وصول عدد العاطلين عن العمل الى عشرة ملايين ومع بلوغ نسبة الافلاسات ٨٠ في المئة من القطاع الخاص.

إن هذه الانهيارات الآسيوية تعقد المهمة امام اليابان للخروج من ازمتها. فطوكيو تصدّر الى جيرانها حوالي ٤٠ في المئة من مبيعاتها الخارجية. وتشهد هذه الصادرات تراجعاً حاداً مردّه الى ان الدول لا تملك العملة الصعبة للشراء وان عملاتها الوطنية في الحضيض. وهكذا يتم الدخول في الحلقة الجهنمية بحيث تصبح الأزمات تغذي بعضها. فحين تتوقف كوريا عن الاستيراد من اليابان تفقد هذه الأخيرة الفائض المالي الضروري لمساعدة الاقتصاد الكوري ويعزى الأمر الى أن البضائع الكورية الرخيصة تتوقف عن التدفق الى اليابان فيتراجع الاستهلاك ويدخل البلدان معاً، ومعهما «النمور» كلها، في دورة تشد الجميع الى أسفل.

لقد مرّر الاقتصاد العالمي «قطوع» الأزمة الآسيوية بصعوبة، لكنه نجح في ذلك. ولعل السبب هو أن اليابان نجحت، على حسابها، في امتصاص بعض الصدمة. ولكن إذا حصل ان واصل الاقتصاد الياباني ارتجاجاته فإن الموجة الجديدة ستكون عاتية، ولن تعيش بورصات نيويورك ولندن وباريس وفرانكفورت لحظات سعيدة على حساب البؤس الذي تعيشه بورصة طوكيو. والملاحظ ان عدداً من الخبراء يطرد الشر مثلما يفعل السحرة. يشير هؤلاء الى الاحتمال الاشد خطورة من اجل استبعاده، وهو ان يخطر على بال بكين الدخول في الحلبة من أجل الدفاع عن نسبة النمو العالية التي تحققها. فالمعروف أن العملة الوطنية الصينية هي الوحيدة في آسيا التي حافظت على سعرها حيال الدولار. ولقد أدى ذلك الى تراجع في الصادرات الصينية لحساب المنافسين الآخرين. وهكذا فإذا قررت الصين اطلاق حرية «التخفيض التنافسي» فسيكون مستحيلاً تقدير الاضرار الناجمة عن ذلك. غير أن شيوعيي الصين يتصرفون بحكمة حتى الآن، لانهم معنيون كثيراً بعدم تعريض النظام الرأسمالي العالمي لاي خطر إذ يكفيه الخطر الذي يمثله دخول «المعجزة اليابانية» مرحلة الأزمة المديدة بعدما دخلت تجربة «النمور» مرحلة الاحتضار ■



المصدر : ... الحيـــــــــــاة ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...٢١.../٤/...١٩٩٧...

الأمير سلمان في طوكيو يناقش مستقبل الشراكة

□ طوكيو - جاسر الجاسر

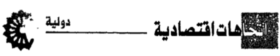
■ وصل الأمـــــير سلمـــــان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الى طوكيـو ظهر امس في أول زيارة اليها تلبية لدعوة رسمية من الحكومة اليابانية. وكان في استقباله في مطار هانيرا الامير ككامادو الرئيس الفخري لمؤسسة اليابان.

وسيقضي الأمير سلمان في طوكيو خمسة أيام يعقد خلالها لقاءات مكثفة، ويقابل امبراطور اليابان اكيهيتو وولي العهد ورئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو ووزير الخارجية وحاكم طوكيـــو ورئيس مـــجلس النواب. وسيغادر يوم الجمعة الى باكستان لاستكمال الجولة الآسيوية التي بداها ببروناي، لتعميق العلاقات مع دول جنوب شرقي آسيا وتعزيز الدور السعودي في هذه المنطقة الحيوية.

وتعتبر زيارة الأمير سلمان لليابان تتويجاً لجهود البلدين لتحقيق درجات قصوى من التعاون تتجاوز البعد الاقتصادي، وصولاً الى ما تمكن تسميته «الشراكة الكاملة» بحسب تعبير رئيس الوزراء الياباني. وكان هاشيموتو اكد ان العلاقات اليابانية - السعودية يجب الا تقتصر على الجانب الاقتصادي، وتوقع «ان يزداد الاعتماد المتبادل بين منطقة الخليج وبين شرق آسيا»، مشدداً على ان للسعودية واليابان «تاثيراً كبيراً في المنطقة».

وأقام وزير الأشغال العامة الياباني امس حفلة عشاء تكريماً للأمير سلمان.





الفائض التجاري الياباني يزيد ٥٦,٥ في المئة في آذار

● طوكيو - رويترز - قالت الحكومة اليابانية امس الاثنين ان الفائض التجاري الياباني في آذار (مارس) الماضي زاد بنسبة ٥٦,٥ في المئة عن العام السابق ووصل الى ١,٢٥ تريليون ين (٩,٤ بليون دولار). وارتفع هذا الفائض الذي يثير خلافات مع الولايات المتحدة، بنسبة ١٩ في المئة بالمقارنة مع العام السابق ووصل الى ٤٤٩,٢٤ بليون ين. وبسعر صرف الين ازاء الدولار امس والذي يبلغ ١٣٢ يناً، فان الفائض مع الولايات المتحدة وصل الى ٣,٤٠ بليون دولار.

وانحى الاقتصاديون باللائمة في استمرار الزيادات الكبيرة في الفائض على عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الواردات وليس نتيجة اي ارتفاع كبير في الصادرات. وعلى رغم ان الصادرات لا تزال في اتجاه تصاعدي الا انها بدأت تتباطأ بسبب هبوط في الصادرات الى آسيا. وتعرضت اليابان لضغوط شديدة من شركائها التجاريين الرئيسيين لتعزيز الطلب المحلي وفتح اسواقها بشكل اكبر كي يمكنها الاستيراد بشكل اكبر من جيرانها الآسيويين الذين يواجهون اضطرابات مالية.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٤ / ١٩٩٨

من القلب

اهتزت اليابان كلها للاختراع العجيب الذى نشرت نبأ اكتشافه الصحيفة الكبرى فى اليابان «أساهى».

قالت الصحيفة إن العلماء اخترعوا نوعاً جديداً من العقل الاليكترونى «كومبيوتر» يقوم بعملين فى وقت واحد.

انه يحلل التصريحات التى يدلى بها الوزراء، والأحاديث، والمشروعات، ويستطيع ان يكشف الحقيقة بين ووراء السطور.

فإذا قال الوزير مثلاً انه سيبنى مجمعاً فإن العقل يفسر هذا التصريح، على الفور، بانه مجرد دعاية، أو اكذوبة، أو .. وأو.

والعقل يفسر ذلك بان المكان الذى سيبنى فيه المجمع ليس ملكاً للحكومة، أو أن عليه مبان أو لا وجود له.

وإذا قال الوزير انه سيخفض الضرائب فإن العقل الاليكترونى يراجع الميزانية ويبين حجم الضرائب، وانها لا تكفى للموازنة، وعلى هذا الأساس فإن تخفيض الضرائب لن يتم وانه مجرد كلام أو دخان فى الهواء.

اما المهلة الثانية للعقل الاليكترونى، فهى مراجعة وإبراز التصريحات السابقة للوزير، أو للوزراء وبيان ما نفذ منها، ومالم ينفذ فى إشارة واضحة إلى أن الوزير يكرر كثيراً مالا يعنيه.

وفى الوقت نفسه فإن هذا العقل ينتظر فترة كافية، أو المهلة التى حددها الوزير لتنفيذ مشروعه ثم يعلن العقل بعد ذلك أن المشروع لم ينفذ.

أما سبب الهزة فى اليابان فيرجع إلى أن أهالى المناطق المختلفة أخذوا يبعثون إلى صحيفة «أساهى» بتصريحات سابقة للوزراء الحاليين والسابقين، ويطالبون بمراجعتها بواسطة العقل الاليكترونى، وكذلك الوعود الانتخابية المتعددة لمعرفة مانفذ منها ومالم ينفذ.

وقالت الصحيفة :

ـ هذ العقل ليس حزبياً، وليس منحازاً لأحد، وسيقول الحقيقة بحيث يكشف الأكاذيب ـ اذا اردنا تعبيراً جافاً، ويكشف الوعود التى لم تتحقق اذا اردنا استعمال لفظ مرن بلا جفاء.

وبدأ الرأى العام اليابانى ينتظر النتيجة حتى يعرف حقيقة وعود الوزراء.

ولكن الصحيفة خرجت بعد ذلك بمفاجاة للرأى العام.

قالت :

ـ الناس لم يفطنوا إلى اننا نشرنا نبأ العقل الاليكترونى العجيب يوم أول ابريل فهو شهر اكذوبة، ولكننا نتمنى أن يتحقق انتاج مثل هذا العقل حتى لا يفرط الوزراء فى وعودهم التى لم يعد يصدقها الناس.

ولكن..

يمكن أن يقوم مكتب فى رئاسة مجلس الوزراء بمراجعة كل تصريح يدلى به اى وزير منذ تعيينه فى منصبه ويسجله ويراقب عملية التنفيذ ثم يبلغ الوزير نفسه بعد ذلك بانه لم ينفذ شيئاً مما قال وأن ذلك يؤدى إلى فقد الثقة، أو حجبها عن الوزير، وأن الناس فى هذه الحالة ربما يقولون:

ـ هذا كلام جرايد

أو:

ـ هذا كلام وزراء

ويمكن أن ينفذ ذلك لا فى اليابان وحدها، بل فى كل مكان يفرط فيه الوزراء فى الأحاديث والوعود.

محسن محمد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٨

ارتفاع الفائض التجارى لليابان مع العالم الخارجى

طلاب اندونيسيا يتظاهرون للمطالبة بالإصلاح

طوكيو - مكتب الأهرام - جاكرتا - وكالات الانباء: بالرغم من الضغوط المكثفة التى مارستها واشنطن على طوكيو طوال الفترة الماضية لاجبارها على تقليص الفائض التجارى بينهما ذكرت الحكومة اليابانية أمس أن الفائض التجارى الاجمالي اليابانى ارتفع بنسبة ٥٦.٥٪ فى مارس الماضى بالمقارنة بنفس الشهر من عام ١٩٩٧ ووصل الى ٩.٤ مليار ين وارتفع فائضها التجارى مع الولايات المتحدة فى الفترة نفسها بنسبة ١٩٪ ووصل الى ٣.٤ مليار دولار.

وارجع مسئولو وزارة المالية اليابانية السبب الى تقلص واردات البلاد وليس الى زيادة صادراتها. وتعد هذه هي الزيادة الثانية عشرة على التوالى فى الفائض التجارى اليابانى مع العالم الخارجى. وفى الوقت نفسه صرح «ماسارو هايامى» محافظ البنك المركزى اليابانى بأن الاقتصاد اليابانى لايزال يتعرض لضغوط قوية بسبب معاناته من الركود وان البنك قرر نتيجة لذلك الابقاء فى المرحلة الحالية على سياسته النقدية الميسرة لدعم الاقتصاد الوطنى. وفى اندونيسيا المجاورة واصل طلاب الجامعات أمس مظاهراتهم شبه اليومية للمطالبة باجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق فى تحد صارخ للقرار العسكرى بحظر المظاهرات. وتركزت المظاهرات فى جامعات العاصمة جاكرتا وعاصمة مقاطعة كاليمانتان الجنوبية. وصرح زعيم اسلامى اندونيسى بارز بأن الطلاب الذين يشاركون فى المظاهرات بالآلاف وصلوا الى نقطة اللاعودة وان تهديدات الحكومة باستخدام القوة لوقف المظاهرات لن تخيفهم.

ويطالب المتظاهرون بأن يعلن الرئيس سوهارتو مسئوليته عن الأزمة الاقتصادية التى تعيشها اندونيسيا حاليا والتى أدت الى عجز الكثير من هؤلاء الطلاب عن دفع الرسوم الدراسية. وفى الفلبين المجاورة ألقت الأزمة الاقتصادية الخانقة التى تعيشها البلاد بظلالها على الانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها فى وقت لاحق من العام الحالى حيث اكد الكثير من الناخبين أنهم لن يختاروا إلا المرشح الذى يوفر لهم الطعام والمال لتخطى هذه الأزمة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٨

وسط رفض الكرملين

هاشيموتو اقترح على يلتسين ترسيم الحدود بين روسيا واليابان شمال جزر كوريل

اجتماع لقادة الحزب الشيوعى الروسى لإنهاء الخلاف حول تعيين كيريينكو

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقى - موسكو - مكتب الأهرام: كشفت صحيفة «يوميورى شيمبون» اليابانية أمس النقاب عن أن الاقتراح الذى قدمه رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو - فى لقائه الأخير مع الرئيس الروسى بوريس يلتسين - يتضمن المطالبة برسم الحدود بين روسيا واليابان فى المنطقة شمالى جزر «الكوريل» المتنازع عليها، وهو مايعنى بشكل غير مباشر الاعتراف بسيادة اليابان عليها.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة قولها ان الاقتراح تجنب الحديث عن مسألة السيادة على الجزر بشكل مباشر لتفادى بروز معارضة فى روسيا لأي حل وسط يمكن التوصل اليه بشأن السيادة على مجموعة الجزر وأوضحت ان خط الحدود المقترح سيمر قبالة طرف جزيرة هوكايدو الواقعة بأقصى شمال اليابان.

وصرح المتحدث باسم الحكومة اليابانية أمس بأنه من الأهمية بمكان إجراء مفاوضات ثنائية حول موضوع الحدود فى ظل مناخ هادئ، مشيرا الى أن قمة «كاوانا» ساعدت فى تحسين العلاقات اليابانية - الروسية. وكانت الحكومة اليابانية قد أعلنت أمس الأول أنها ستنتظر لحين انتهاء روسيا من دراسة الاقتراح الذى قدمه هاشيموتو الى الرئيس الروسى. ومن الواضح ان الاقتراح اليابانى يعتمد على ما أعلنه رئيس الوزراء فى خطاب القاه أمام البرلمان بمناسبة العام الجديد. وأكد فيه انه لن تكون هناك معاهدة سلام بين روسيا واليابان بدون رسم خط الحدود، كما اعرب عن اعتقاده بأن ابرام معاهدة السلام سيكون بمثابة تأكيد لسيادة اليابان على جزر «الكوريل» الاربع التى تحتلها القوات الروسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان يلتسين قد وصف خطة هاشيموتو بأنها اقتراح جديد وجاد فى اتجاه التوصل الى معاهدة سلام بين البلدين بحلول عام ٢٠٠٠ لانهاء العمليات الحربية للحرب العالمية الثانية رسميا بين روسيا واليابان، ولكن المتحدث باسم الكرملين نفى احداث أي تغيير فى الحدود الروسية مستقبلا إلا أن المحللين اليابانيين شككوا فى امكانية قبول الروس لاعادة هذه الجزر الى اليابان، حيث أكدت صحيفة يابانية ان قضية الجزر ليست بالعقبة التى يسهل تخطيها. ومن جانب آخر، وفى الوقت الذى يستعد فيه مجلس النواب الروسى «الدوما» لبدء عملية التصويت الثالثة على تعيين سيرجى كيريينكو رئيسا للوزراء يوم الجمعة القادم، قرر الحزب الشيوعى الروسى الرافض لتعيين كيريينكو عقد اجتماع للجنة المركزية بعد غد لبحث الخلافات بين قادة الحزب حول تعيين كيريينكو، خاصة بعد أن اعلن أعضاء بارزون بالحزب موافقتهم على ترشيحه، وعلى رأسهم جينادى سيليزنيوف الذى يتولى رئاسة «الدوما». وقد برر سيليزنيوف موقفه بالرغبة فى الابتعاد عن خطر حل البرلمان - اذا رفض تعيين مرشح يلتسين للمرة الثالثة - وبرغبته فى التفكير فى مصير البلاد وتجنبها هذه الأزمة بأى وسيلة. على صعيد آخر، أعلن مسئولون أمريكيون أمس أن الرئيس الروسى سيناقش مع نظيره الأمريكى بيل كلينتون خلال لقائهما فى قمة الدول الصناعية الكبرى القادمة فى مدينة برمنجهام البريطانية قضايا حظر التسلح.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٨

الاقتصاد اليابانى بين جرأة هاشيموتو والضغوط الأمريكية

كل العيون هذه الأيام شاخصة باتجاه اليابان تتابع وتراقب بقلق بالغ حالة الاقتصاد اليابانى الحرجة خشية ان يؤدى تعرضها لمزيد من التدهور الى اصابة الاقتصاد العالمى «بمرض الكساد» غير المرغوب فيه ومما يزيد من المخاوف المتصاعدة انه لايظهر فى الأفق أو المستقبل القريب بوادر تشير الى تحسنه وتجاوزه اسوأ فترة يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى فى ظل الاجراءات المتتالية التى تتخذها الحكومة اليابانية لإنعاشه عبر ضخ مليارات الدولارات فيه وحتى بعد بدء تنفيذ خطة تحرير أسواق المال اليابانية المعروفة باسم الـ بيج بانج اعتبارا من أول الشهر الجارى.

والجميع هنا وبالذات من الدول الكبرى لايكتفى بمجرد المشاهدة والمتابعة وانما تخطى هذه المرحلة خطوة الى الامام لكى يقدم النصائح لطوكيو حول كيفية ادارة اقتصادها الذى كان حتى عهد قريب مضرب الأمثال بوصفه النموذج الذى بنيت عليه المعجزة الاقتصادية لدول النمور الآسيوية!!.

والشخص الذى عليه ان يتلقى كل ما يصدر فى أيامنا تلك من انباء سيئة تتعلق بتطورات اقتصاد بلاده هو رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الذى تحول الى هدف تصوب اليه سهام الانتقادات الداخلية اللاذعة سواء من جانب حزبه الليبرالى الديمقراطى الحاكم أو المعارضة فضلا عن الضغوط الخارجية خصوصا من جهة الولايات المتحدة لفعل المزيد واتخاذ اجراءات أكثر فعالية لانتشال ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم من مرحلة الازمة الى مرحلة العلاج والشفاء.

والأمر جد خطير ودون استخدام صيغ المبالغة والتهويل فانه يدعو للقلق مع وجود مؤشرات متزايدة تؤكد ان الاقتصاد اليابانى يتجه نحو الانزلاق الى مستنقع الكساد بسبب انكماش الطلب المحلى نظراً لامتناع اليابانيين عن الانفاق الكثير تحسبا لزيادة الضرائب وتكاليف الرعاية الصحية فى أية لحظة وهو ما أدى الى تدنى انفاق المواطن اليابانى لأقل مستوى له منذ عام ١٩٧٤ علاوة على التذبذب الرهيب فى أسعار الاسهم ببورصة طوكيو مع انخفاض سعر الين أمام الدولار الأمريكى الذى وصل سعره الى أكثر من ١٣٥ ينا للمرة الأولى منذ ست سنوات.

وبإجراء فحص شامل لجسد الاقتصاد اليابانى سوف نكتشف معاناته من مشاكل هيكلية عديدة مع استمرار نفس الاسلوب القديم الذى اتبعته اليابان فى ادارة شئون اقتصادها والذى بات غير ملائم مع الأوضاع الصعبة الراهنة اضف لهذا ان طبيعة الظروف الحالية تستوجب من قادة اليابان وضع أيديهم على مواطن الخلل والاسراع بعلاجها الا ان الحقيقة التى لا مناص من اقرارها تتجسد فى أن حدوث ذلك قد يستغرق بعض الوقت.

فاليابان ومع كل مشاكلها الاقتصادية الخطيرة وخصوصا فى القطاع المالى والمصرفى المترهل والمصاب بداء الفساد احتاجت لوقت طويل قبل ان تعترف بهذه الحقيقة وظلت طوال السنوات الماضية تؤكد المرة تلو الأخرى ان اقتصادها بخير وان الامر لا يعدو كونه مجرد اصابة ببرد خفيف سرعان ماسيزول فور تناول قرص اسبرين مع قليل من الراحة ولذلك يلاحظ ان كل الجهد انصب على معالجة الاعراض دون التوغل باتجاه أسباب العلة الى أن تدهورت حالته ووصلت الى ما هى عليه الآن.

وبالعودة الى تشخيص الحالة الصحية للاقتصاد اليابانى سنجد ان الاسابيع القليلة الماضية حملت معها الكثير والكثير من الانباء السيئة وما يلى مجرد أمثلة تطبيقية، انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى وغرق القطاع المالى فى فيضان فضائح الفساد التى طالت وزارة المالية والبنك المركزى، صدور التقرير ربع السنوى للبنك المركزى والمعروف باسم (تانكان) والذى يستمد اهميته من ابرازه اراء رجال الأعمال والدوائر الاقتصادية حول حالة الاقتصاد وللأسف فقد جاءت فى أغلبها تحت خط الصفر حيث كشف عن تزايد حدة حالة التشاؤم المسيطرة على رؤساء الشركات الصناعية وغير الصناعية - صغيرة ومتوسطة الحجم التى تعتبر عماد الاقتصاد اليابانى - ازاء امكانية تعافى الاقتصاد من متاعبه فى المستقبل القريب.

ومبررات التشاؤم ترتكز على ان الشركات السابقة لحقت بها اضرار قاسية بسبب الازمة الاقتصادية التى اضطرت نسبة كبيرة منها الى اعلان افلاسها بسبب رفض البنوك منحها المزيد من القروض للاستمرار فى العمل مع اصرارها على دفع مايستحق عليها من ديون. وبالتالى لم يكن هناك من بديل سوى اعلان الافلاس أو الاستغناء عن عدد كبير من موظفيها مع خفض مرتبات المحظوظين الذين يتم الابقاء عليهم.

واعتمادا على احصائية رسمية صدرت قبل أيام من وكالة التخطيط الاقتصادى فقد ٤٩ ألف يابانى وظائفهم خلال الفترة من شهر يناير حتى مارس الماضى بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع توقع ان يبلغ اجمالى العدد إبان العام الحالى ٧٩ ألفا ومن ثم تزايد اعداد الذين ينضمون الى طابور العاطلين الذين وصلت نسبتهم الى رقم قياسى بلغ ٤ ٣/٪ فى دولة كانت لاتعرف معنى كلمة بطالة فى ظل سياسة الشركات فى توظيف اعداد اكثر من احتياجاتها الفعلية حتى لاتتعرض البلاد لخطر البطالة بما يصاحبها من مشاكل.

وفى ضوء المؤشرات السلبية ومع تزايد الضغوط الخارجية على اليابان لانعاش اقتصادها أعد الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم خطة جديدة حملت رقم ٤ فى سلسلة خططه الهادفة الى تحقيق الهدف السابق - انعاش الاقتصاد - بقيمة تبلغ ١٦ تريليون ين - ١٢٣ مليار دولار - لتكون بذلك أكبر خطة من هذا النوع فى تاريخ اليابان.

وكما جرت العادة لم يكشف سوى عن جزء بسيط من تفاصيل الخطة دونما ان يحدد بشكل قاطع ما اذا كانت ستتضمن خفض ضريبة الدخل والشركات أم لا، وهذه النقطة أو الجزئية على وجه الخصوص تعتبر المطلب الملح الذى لاتمل الولايات المتحدة من تكراره فى الفترة الأخيرة ومعها شركاء اليابان فى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لكى يزيد الطلب المحلى وبالتالى فتح الاسواق اليابانية أمام المزيد والمزيد من السلع الأجنبية ومن بينها بالطبع السلع الامريكية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٨

وحرص الحزب على أن يأتى توقيت اعلانه الخطة قبل أيام من القمة الاوروبية الآسيوية التى عقدت مطلع الشهر الجارى فى العاصمة البريطانية حتى يتمكن هاشيموتو من حضورها وبيده ورقة قوية تثبت وتؤكد ان اليابان تعمل بجد ودأب لتجاوز مشاكلها الاقتصادية كخطوة أولى باتجاه مساعدة الدول الاسيوية على الخروج من أزمتها المالية والاقتصادية الراهنة اذ لايعقل ان تمثل اليابان قاطرة سحب الاقتصاديات الاسيوية من ازمتها دون أن يكون بها الوقود الكافى لمنحها الطاقة وقوة الدفع والمتمثل فى اقتصادها القوى وهيأ هاشيموتو نفسه لكى يستعرض تفاصيل الخطة أمام قادة ٢٥ دولة أوروبية وآسيوية شاركت بالقمة.

ولكن لسوء حظ الرجل خرج رئيس شركة «سونى» المعروفة ويدعى نوريو أوجا بتصريح اهتزت له اسواق المال العالمية مضمونه «ان الاقتصاد اليابانى على حافة الانهيار وانه ما لم يهرع الى انقاذه فالكساد بانتظار الاقتصاد العالمى»

هنا وجد رئيس الوزراء اليابانى نفسه يقف موقف المدافع لأن التصريح كان قنبلة مدوية تطايرت شظاياها فى أرجاء شتى من بينها قاعة اجتماعات القمة الآسيوية الاوروبية (اسيم ٢) وخرج الرئيس الأمريكى بيل كلينتون من مكتبه بالبيت الأبيض ليطالب اليابان بفعل المزيد وعدم «التلكؤ»، وتصرف هاشيموتو فى موقفه الصعب هذا بتوازن فقد اعترف من ناحية بأن الاقتصاد يمر بأسوأ مرحلة خلال ٥٠ عاما ولكنه بالرغم من مشاكله الحالية فانه لايقف على حافة الانهيار وأن حكومته تفعل كل ما فى طاقتها لانعاشه.

وانتهت القمة وعاد هاشيموتو الى طوكيو ليجد ان الاصوات الداخلية والخارجية المطالبة بخفض الضرائب تتعالى وليجد ان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعلن توقعها بانخفاض الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ٠.٣٪ خلال العام المالى ٩٨ وهو أول مؤشر سلبى للاقتصاد اليابانى منذ ٢٤ عاما.

وفى نفس اليوم - وللمصادفة الغريبة - ومن داخل العاصمة اليابانية يطالب ستانلى فيشو نائب المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى باتخاذ اجراءات فعالة مثل خفض الضرائب محذرا من ان التأخر فى اتخاذ قرار بهذا الشأن سوف يتسبب فى تدهور أوضاع الاقتصاد ثم اكتملت الحلقة بصدور التقرير الشهرى لوكالة التخطيط الاقتصادى والذى اعترف بشكل ضمنى ان الاقتصاد يعانى من الكساد وانه فى وضع صعب وعسير.

ازاء هذه الضغوط الرهيبة لم يجد هاشيموتو مفرا من التحول ١٨٠ درجة عن سياسة التقشف المالى التى ينتهجها منذ عام ليعلن عن خفض ضريبة الدخل ٤ تريليونات ين - ٣١ مليار دولار - على مرحلتين الاولى العام الحالى والثانية العام التالى مع خفض ضريبة الشركات فى غضون السنوات الثلاث القادمة بحيث تصل الى النسب العالمية.

وتجنب هاشيموتو بشكل أو باخر تحميل نفسه تردى الأوضاع الاقتصادية بسبب سياسات حكومته التى وقعت فى بعض اخطاء ابرزها على الاطلاق قرار زيادة ضريبة الاستهلاك العام الماضى من ٣٪ الى ٥٪ مما أدى الى انكماش الطلب المحلى وبذلك رفض الاستجابة لطلب بعض احزاب المعارضة بالاستقالة لكى يتحمل مسئولية ما آل اليه حال اقتصاد البلاد من تدهور وفضل ان يترك مستقبله فى يد الناخب اليابانى الذى سيتوجه الى صناديق الاقتراع فى يوليو القادم الموعد المحدد لانتخاب مجلس المستشارين فاذا فاز حزبه بالاغلبية فانه يعنى تصويت اليابانيين لصالح استمراره فى السلطة والعكس صحيح.

أيا كانت الأحوال وقبل الخوض فى الجدل المثار داخل اليابان الآن حول جدوى خفض ضريبة الدخل يتعين ذكر ان هاشيموتو بقراره الجرئ، عرض مصداقيته للشك لانه تحول عن سياسة التقشف التى كانت الركيزة الاساسية لسياساته الاصلاحية والتى كان من الصعب مواصلة تطبيقها نظرا للظروف الاقتصادية الحرجة فاستمرارها سيكون أشبه بصب ماء بارد فوق رأس مريض يعانى من انفلونزا حادة.

كذلك فان قراره سوف يسبب له بعض المشاكل السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات، فالحزب الحاكم الذى يتولى رئاسته انقسم الى فريقين الأول يؤيد تغيير سياسة هاشيموتو المالية والآخر يشكك فى مدى تأثيره على انعاش الاقتصاد بالقدر المطلوب ويجئ فى طليعة هذا الفريق كويتش كاتو سكرتير عام الحزب وأحد الشخصيات القريبة من رئيس الوزراء.

وأخيرا ان القرار يعكس مدى معاناة طوكيو من الضغوط المكثفة عليها من جهة شركائها وبالذات الولايات المتحدة والتى سنتوقف قليلا عندها، ففى غضون الاشهر الماضية مارست واشنطن ضغوطا كثيرة على اليابان بطرق مختلفة وبدأت فى القاء النصائح حول كيفية ادارة شئون اقتصادها وضرورة التخلى عن سياسة التقشف المالى لزيادة الطلب المحلى وفتح اسواقها لمزيد من المنتجات القادمة من الدول الآسيوية ومن ثم مساعدتها على الخروج من أزمتها الراهنة.

وفى الظاهر فان ذلك يوضح حرص الجانب الأمريكى على انقاذ الدول الآسيوية من أزمتها المالية والاقتصادية ولكنه فى ذات الوقت يعكس خشية واشنطن من الا تجد المنتجات الآسيوية امامها من منفذ سوى الاسواق الامريكية وبالتالى زيادة العجز التجارى مع هذه الدول وهو ما لاتريده فيكفى عليها العجز التجارى مع اليابان والذى لم تستطع حتى يومنا هذا خفضه الى نسبة معقولة حتى فى ضوء الازمة الاقتصادية اليابانية الحالية.

غير ان الضغوط الأمريكية اشعرت الكثيرين فى الدوائر السياسية اليابانية بعدم ارتياح لأنها تظهر للعالم أجمع ان الولايات المتحدة تتدخل فى الشئون الداخلية لليابان، ففى مقال نشرته صحيفة «ماينيتش» اليابانية مؤخرا وتحت عنوان فرعى «ملعون العم سام» ذكر ان هاشيموتو افصح لبعض المقربين منه بعبارة مفادها ان هناك نظاما لوضع الاطباق على المائدة.. فيما فسر بانه انتقاد مباشر لطلب واشنطن اتخاذ اجراءات فورية للحيلولة دون تعرض الاقتصاد للكساد.

أما ياما ساكى احد أبرز قادة الحزب الحاكم فقد صرح فى حديث تليفزيونى بأن كل ما يأتى من واشنطن بفعل هذا وذاك يعد تدخلا فى شئون بلادنا الداخلية ثم جاء الدور على كاتو الذى قال وبصراحة متناهية «اننا لن نأخذ تعليمات من أي دولة حول صياغة سياستنا الاقتصادية». وتلك التعليقات مجرد نماذج على رأى الدوائر الرسمية فيما تطلبه الولايات المتحدة هذه الأيام من اليابان والتى لا تحبذ من قريب أو بعيد الحملة الشعواء التى تشنها وسائل الاعلام الامريكية عليها واتهامها بالتراخى فى مواجهة ازمتها الاقتصادية وكذلك لجوء الادارة الأمريكية الى «العلانية» لإيصال مطالبها اليها أو بالأحرى نصائحها التى كانت تفضل ان تنقل اليها عبر القنوات الدبلوماسية الهادئة دون حاجة للصخب والضجيج الحالى.

واذا عدنا ثانية الى النقطة المتعلقة بتأثير خفض ضريبة الدخل على تحقيق نتائج ملموسة من شأنها وضع الاقتصاد اليابانى بالفعل باتجاه الانتعاش فيجب القول مبدئيا ان القطاع الاكبر من المحللين الاقتصاديين باليابان يرى ان الاجراء جاء متأخرا مع عدم اغفال جرأة هاشيموتو فى اتخاذه بل انهم يعتبرون الخطة وقيمتها ١٦ تريليون ين غير كافية لأن الجزء الاكبر منها سينفق - ١٠ تريليونات ين - على تنفيذ العديد من المشروعات العامة والتى ترتبط بمصالح الأغلبية من اعضاء الحزب الحاكم فى دوائرهم الانتخابية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٨

والأهم انه لايعرف بالضبط ما اذا كان اليابانيون سوف يلجأون لإنفاق ما لديهم من أموال أم سيفضلون ادخارها لحين الحاجة اليها، وهاشيموتو فى المؤتمر الصحفى الذى اعلن فيه قراره قال وبوضوح انه لايدرى ما اذا كان سيؤدى ذلك الى زيادة الانفاق ام لا ولكنه سيكون له اثاره الايجابية من الناحية النفسية على اليابانيين الذين لايسمعون سوى الانباء السيئة عن أحوال الاقتصاد مما جعل التشاؤم ازاء تجاوزه لأزمته مسيطرا بشكل كبير عليهم.

وفى تقرير أعده معهد أبحاث يابانى أشار الى أن الخطة الجديدة ستزيد الناتج المحلى الاجمالى ابان العام الحالى بنسبة ٠.٦٪ فقط وفى العام القادم بنسبة ١.٢٪ أما على المستوى الرسمى فتوقع أومى كوجى مدير وكالة التخطيط الاقتصادى ان تبلغ الزيادة ١.٩٪ خلال ١٩٩٨.

وفى نفس الوقت قدم تقرير لصندوق النقد الدولى صورة مختلفة اذ اعتبر ان الظروف الحالية للاقتصاد اليابانى سوف تجعل من الصعب على اليابان تحقيق اى نمو اقتصادى هذا العام وان توقف المعدل عند الصفر يعتبر أمرا فى غاية التفاؤل وهو ماجعل طوكيو ترد على الهجوم بهجوم مضاد حيث اعلن وزير المالية هيتارو ماتسوناجا قبل التوجه لواشنطن لحضور اجتماع وزراء مالية ومحافظى البنوك المركزية فى الدول الصناعية السبع الكبري انه لايفهم الاسباب التى دفعت الصندوق لابداء قلقه البالغ ازاء استقرار النظام المالى اليابانى.

وخلاصة ماسبق انه لايمكن انكار خطورة أزمة الاقتصاد اليابانى مع التأكيد فى نفس الوقت ان الحديث المتواصل فى وسائل الاعلام الأمريكية والغربية عن وقوفه على شفا حفرة الانهيار ينبغى النظر اليه بحرص لانه رغم مشاكل اليابان الاقتصادية فان الأسس الخاصة باقتصادها لاتزال قوية ونذكر منها على سبيل المثال التقدم التكنولوجى والايدى العاملة المدربة بالاضافة الى الاحتياطى الهائل من العملة الاجنبية ومدخرات تقدر بحوالى ٩ الاف مليار دولار، كل هذا يفيد بمعنى واحد هو أنه مادام ان الأساس يتمتع بالقوة والصلابة فان البناء فوقه لايشكل صعوبة، كذلك تشير الى ان اليابان انفقت منذ عام ١٩٩٢ ما مجموعه ٧٠٠ مليار دولار فى صورة خطط لانعاش الاقتصاد، والآن فإن الجميع فى داخل اليابان وخارجها بانتظار نتائج الخطة الأخيرة للحكومة اليابانية أما الدول الاسيوية فانها بانتظار استرداد العملاق اليابانى لعافيته الاقتصادية حتى تتمكن بدورها من استعادة عافيتها ولياقتها الاقتصادية فهل سيطول انتظارها؟!



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٩٩٨

تصاعد القلق فى اليابان من تدهور سعر الين

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقي:

أعربت اليابان عن قلقها إزاء تدهور سعر الين أمام الدولار الأمريكي، الذى وصل إلى حوالى ١٣٢ ينا خلال تعاملات الأمس، وقال هيكارو ماتسوناجا وزير المالية إن الانخفاض الزائد عن الحد لسعر صرف الين، يعد أمرا غير مرغوب فيه. وأشار ـ فى مؤتمر عقده أمس ـ إلى أن انخفاض سعر الين والبترول الخام، وانكماش الطلب المحلى، أدى إلى زيادة الفائض التجارى اليابانى الذى ارتفع خلال العام المالى ٩٧ بنسبة ٧٩.٩٪ ليصل إلى ٤٤ ١١ تريليون ين.

وأضاف أن الحكومة اليابانية ستبذل كل ما فى وسعها وبسرعة لتنفيذ الخطة التى أعلنتها أخيرا لإنعاش الاقتصاد الراكد والبالغ قيمتها ١٦ تريليون ين ـ ١٢١ مليار دولار ـ للحيلولة دون تزايد الفائض التجارى.

وأوضح الوزير اليابانى أنه سيلتقى قريبا مع رؤساء البنوك التجارية لحثهم على تزويد الشركات التى تتمتع بإدارة جيدة بالقروض التى تطلبها، ومن المعروف أن البنوك اليابانية أصبحت تتردد كثيرا فى الفترة الأخيرة إزاء الموافقة على منح قروض جديدة للشركات الصغيرة ومتوسط الحجم، مما تسبب فى إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم قدرتها على الاستمرار فى العمل ويرجع سبب إحجام البنوك إلى معاناتها من آثار الديون المعدومة المتخلفة فى مرحلة اقتصاد الفقاعة إبان الثمانينات والتى يقدر بحوالى ٦٠٠ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، أعلن ماتسوناجا تشكيل وزارة المالية للجنة استشارية مهمتها إصدار توصيات بشأن سبل إصلاح الوزارة فى أعقاب فضائح الفساد التى هزتها فى الآونة الأخيرة على اثر اعتقال بعض مسئوليها بتهمة تلقى رشاوى فى صورة دعوات مجانية للترفيه عن شركات وبنوك لها تعاملات مع الوزارة.

وفى هذه الأثناء، نشرت صحيفة «يوميورى شيمبون» اليابانية فى صدر صفحتها الأولى فى عددها الصادر أمس ما وصفته بروشتة علاج لإخراج الاقتصاد اليابانى من أزمته الراهنة. وتساءلت الصحيفة ما إذا كان الاقتصاد اليابانى سيواجه نفس مصير السفينة «تايتانيك»، وهاجمت رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو بسبب سياسة حكومته الاقتصادية. وأكدت أن اليابان بحاجة لزعيم قوى.

وفى جاكارتا، صرح الرئيس الأندونيسى سوهارتو بأن بلاده يمكن أن تجمع خمسة مليارات دولار عن طريق بيع أصول شركات مملوكة للدولة.

وقال إن الحكومة الأندونيسية يمكنها الحصول على ١٥ تريليون روبية من خصخصة سبع شركات حكومية، ودعا الشعب إلى اللجوء إلى الصناعات الصغيرة لإعادة بناء الاقتصاد المحلى.

وفى محاولة لتهدئة الاحتجاجات الطلابية التى تجتاح أندونيسيا منذ شهور، اجتمع نائب الرئيس الأندونيسى حسن حبيبى مع الطلبة الثائرين أمس، لإقناعهم بإنهاء المظاهرات. وقال إن عملية الإصلاح الاقتصادى «ضرورة تاريخية»، لكنها يجب أن تتم فى إطار دستور البلاد.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٨

مؤتمر لندن يسعى لانقاذ آسيا من محنتها الاقتصادية

كلينتون يضغط على اليابان وشيراك يتصدى له

لم يتضح بعد من يستطيع فعلا انقاذ دول جنوب شرق آسيا من محنتها الاقتصادية المستمرة، والتي تحولت بسبب ما اصاب اقتصاداتها المزدهرة الى نمور من ورق. لكن الغيرة لمساعدتها تتزايد. ورغم ما اذاعه صندوق النقد الدولي من خطط وما اعلنه عن قروض لمساعدة تلك الدول على حل ازمتها، الا ان المحنة مستمرة وبدأت تأخذ اشكالا مختلفة، خصوصا بعد ان استغلتها الولايات المتحدة للضغط على اليابان صاحبة ثاني اكبر اقتصاد في العالم.

وترى تلك المصادر ان صندوق النقد لم يستطع تماما بعد تحديد اسباب تلك الازمة، ولا كيفية حلها، الا اذا اراد ابقاءها مفتوحة لتكون مبررا للولايات المتحدة وتبقى منفذا لها للضغط على تلك الدول خصوصا اليابان واستطرادا الصين، وهنا في هذا المجال بدأ الرئيس الاميركي بيل كلينتون ضغطا على اليابان داعيا مسؤوليها للتخلي عن ستراتيجياتهم القديمة، فوجد الرئيس الفرنسي جاك شيراك نفسه يتصدى له داعيا لترك اليابان وشأنها.

ورغم ان الاتحاد الاوروبي حاول القيام بدور الا انه لم يستطع الا تقديم النصح، والاعلان عن انشاء صندوق يتولى تقديم الخبرة الفنية برأسمال متواضع لا يتعدى ٢٥ مليون دولار.

ففي لندن وعد المؤتمر الذي عقده الاتحاد الاوروبي بالوقوف الى جانب اسيا لمساعدتها في التغلب على ازمتها الاقتصادية، مع الدول الاسيوية. واتفقت آراء زعماء دول الاتحاد وزعماء عشر دول اسيوية اجتمعوا في لندن على ان اسيا ستتعافى من المشكلات التي اجتاحت المنطقة قبل نحو عام اذا مضت قدما في تنفيذ اصلاحات اقتصادية. لكنهم اقروا بأن من المرجح ان تكون للازمة اثار جوهرية على النمو العالمي رغم انه يمكن التغلب عليها. وقال الزعماء الاوروبيون والاسيويون في بيان ختامي ان هناك بالفعل بوادر على تحسن مهم في الحسابات الخارجية لبعض الدول الاسيوية لكن المشاكل لم تنته بعد، وهناك حاجة الى مواصلة اليقظة.

لكن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، مضيف الاجتماع، كان اكثر صراحة عندما قال ان الازمة التي اجبرت كوريا الجنوبية وتايلاند واندونيسيا على اللجوء الى صندوق النقد الدولي للحصول على معونات انقاذ تزيد قيمتها على ١٠٠ مليار دولار الحقت بالاقتصاد العالمي اخطر هزة. واضاف في كلمته الافتتاحية في المؤتمر انه رغم الكثير الذي تحقق فعلا الا اننا لم نصل بعد الى نهاية الازمة المالية الآسيوية. واشار الى انه في عالم اليوم الذي يقوم على الاعتماد المتبادل فان الاتحاد الاوروبي لا يمكنه ان يتحمل تبعة ان يدير ظهره لآسيا التي اشترت من دول الاتحاد بضائع بلغت قيمتها ٢٠٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٦. (راجع العدد الماضي)

ويعتقد كثير من الخبراء الاقتصاديين ان انتعاش آسيا يتوقف على مدى استعداد اليابان صاحبة ثاني اكبر اقتصاد في العالم على تنشيط الطلب لتتمكن من استيعاب المزيد من الواردات من جيرانها. لكن رغم سلسلة خطوات اتخذتها الحكومة اليابانية لحفز الاقتصاد في دعم الطلب المحلي، فان رئيس مجلس ادارة مجموعة سوني قال ان الاقتصاد الياباني على حافة الانهيار. لكن الزعماء الذين حضروا المؤتمر حرصوا على عدم تعكير الاسواق المالية المتوترة فاحجموا عن ممارسة ضغط علني على طوكيو. وقال المتحدث باسم بلير ان الزعماء الاوروبيين ابدوا مساندتهم لليابان.

وقال رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو انه يدرك مخاوف الدول الاخرى بشأن اقتصاد اليابان، لكنه يعتقد ان اسيا تجاوزت اسوأ مراحل الازمة، واكد ان اسس الاقتصاديات الاسيوية قوية، واعرب هاشيموتو عن اعتقاده بان مشكلات اسيا ستحل في المستقبل غير البعيد وان دول المنطقة ستستأنف النمو. وتبين ان المساندة الملموسة الوحيدة التي قدمتها القمة لاسيا هي تأكيد بان صندوقا ائتمانيا قيمته ٢٥ مليون دولار سينشأ في صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدة فنية للدول الاسيوية في ما يتعلق باعادة الهيكلة المالية. لكن رئيس الوزراء الهولندي فيم كوك قال ان الاوروبيين، انطلاقا من روح التضامن والمصلحة الاتية، لم يتركوا مجالا لاي شكوك في ان لديهم الارادة السياسية لاعادة اسيا الى مسارها، واضاف: نعلم جميعا ان الاثر المباشر للازمة الاسيوية على اوروبا ليس ضخما لكننا يجب الا نهون من شأن العواقب اذا استمرت الازمة المالية.

والمفاجأة الوحيدة في البيان هي الموافقة على دراسة سبل تقليل الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها الدول النامية من جانب مضاربي العملات وهي نصر لرئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد الذي اثار ضجة العام الماضي بالقائه اللوم على المضاربين في تفاقم الازمة الاسيوية.

واكد البيان الختامي ان الاتحاد الاوروبي يتعهد مع عشر دول اسيوية بألا يتحول الى «قلعة أوروبية» مغلقة على نفسها، كما تعهد بمساعدة اقتصاديات اسيا المنهكة في وقت عسرتها. واكدت اوروبا ثقتها



في اسيا باعلانها مبادرة لارسال بعثات من رجال الأعمال لزيادة الاستثمارات في الاقتصاديات الاسيوية. ولكنها قالت انها تتوقع في المقابل اصلاحات واسعة النطاق في الانظمة المالية المتعثرة هناك. وهنا قال بلير انه اصبح واضحا ان اوروبا تؤمن بالقوة الاساسية للاقتصاديات الاسيوية وفي انها ستنتعش، وان اسيا تثق فعلا او اوروبا ستقف بجانبها في ازمتها.

وقال رئيس الوزراء الياباني انه يتفق مع ثقة بلير في اقتصاديات اسيا، واختلف مع تحذير رئيس شركة سوني ان اليابان على شفا الانهيار الاقتصادي. وقال ان لدى اليابان اصولا اجنبية خالصة قيمتها ٨٠٠ مليار دولار. ولديها احتياطيات اجنبية تزيد على ٢٢٠ مليار دولار. وليس على الحكومة ديون خارجية. وتساءل هاشيموتو: وهل يمكن القول ان مثل هذا الاقتصاد على شفا الانهيار؟

ويبدو وضع الاقتصاد الياباني اكثر هشاشة في وقت يخشى غالبية الخبراء من ان يغرق في دوامة الانكماش.

من جانبه اتخذ الرئيس الفرنسي جاك شيراك خطا معارضا للرئيس الاميركي عندما قال انه يتعين ترك اليابان تعمل دون ضغوط لاصلاح اقتصادها المترنح. وبدا ذلك ردا على كلينتون. وابلغ شيراك رئيس الوزراء الياباني خلال لقائهما على هامش قمة لندن ان ليس من شأن الاخرين ان يملوا على اليابان ما يتعين عليها عمله. ونقلت الناطقة بلسان شيراك كاترين كولونا عنه قوله لهاشيموتو: عندما يواجه طيار بعض المشاكل في الملاحة الجوية فمن المهم الا يزعجه احد.

وكانت الاضواء عادت لتتركز على الاداء الضعيف للاقتصاد الياباني في القمة التي استمرت يومين في لندن مع تبادل المشاركين الرأي حيال الازمات التي عصفت بآسيا منذ انهيار العملة المحلية في تايلاند، واضطرارها للجوء الى صندوق النقد الدولي طلبا للعون في تموز (يوليو) الماضي. وحاولت اليابان التي واجهت نقدا دبلوماسيا حادا من الولايات المتحدة في اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى في لندن في شباط (فبراير) الماضي ان تبحث عن تأييد في تصريحات شيراك. وبعد اجتماع شيراك مع هاشيموتو قال مسؤول ياباني: ان الرئيس الفرنسي اكد على الحاجة الى ان تعمل اليابان على انتشال باقي دول اسيا من المتاعب عن طريق حل مشترك لمشاكلها الخاصة.

وعلى الرغم من ارتفاع اسعار الاسهم الاوروبية والاميركية يقول المحللون انه لا يمكن استبعاد الضرر المحتمل لانخفاض حاد في الاسواق اليابانية بالكامل. ويتركز القلق على ان ظهور مشكلة في القطاع المالي الياباني يمكن ان يمتد الى الولايات المتحدة لتخلق مشكلة في سوق الاسهم يمكن بدورها ان تؤثر على اوروبا. غير انه من الصعب تقدير حجم هذا الخطر. فحتى في احلك اوقات الازمة المالية الاسيوية تمكنت الاسواق الاميركية والاوروبية من تحمل الهزة الاولى وواصلت اتجاهها الصاعد وسط حيرة العديد من الخبراء. وفضلا عن ذلك يبدو ان الاسواق الاسيوية والاوروبية ابتعدت عن النمط الذي ربط بين خطاها حتى نهاية العام الماضي. ولكن ما زالت هناك روابط مالية بين الاسواق. فالبنوك الاوروبية كانت من اكثر البنوك المعرضة للخطر بسبب قروضها الى اليابان واسيا، وخصصت العديد منها مبالغ ضخمة لتغطية خسائر القروض المشكوك في تحصيلها في حالة تعرض هذه الاسواق للمزيد من الصعوبات.■

لندن - «الحوادث»

بعد تأثرهم بالأزمة المالية الآسيوية

اليابانيون يقللون الإنفاق .. خوفاً من الغد

نظراً لأن استهلاك اليابان عموماً أصبح غير واضح فى كل شئ لدرجة أن المحلات التجارية والشركات تعانى من الركود فى مبيعاتها على الرغم من حجم التخفيضات الكبيرة التى تقررها على مبيعاتها.. فإنه أصبح فرضاً على السيد ريوتاروها شيموتو رئيس وزراء اليابان أن يشعر الآن أن العالم ضده وفقاً لما تراه مجلة إيكونوميست الاقتصادية البريطانية.

وفى استجابة منه للضغوط المتزايدة عليه من أجل انعاش الاقتصاد الياباني الذى تأثر سلباً بالأزمة المالية الآسيوية أعلن هاشيموتو مؤخراً وفى شهر مارس الماضى عن حافز أو خطة لتحقيق ذلك الانعاش لاقتصاد بلاده بقيمة نحو ١٦ تريليون ين يابانى، أى مايعادل ١٢٤مليار دولار أمريكى.

وتحتاج هذه الخطة أو هذا الحافز الى إعلان تفاصيلها بشكل وافٍ ليس فقط حول حجم الأموال التى سوف تضاف إليها وما سيتم انفاقه منها على المال العام لكن أيضاً حول ماهو الأفضل منها بالنسبة للاقتصاديين والأجانب وتخفيض الضرائب وغير ذلك.

ولقد صرح هاشيموتو مؤخراً بأن حجم المال الحقيقى الذى سيضاف لهذه الخطة سيصل الى نحو عشرة تريليونات ين يابانى بما يعادل نحو ٢٪ من اجمالى الناتج القومى وسيتضمن نحو ٤تريليونات ين أخرى كاستقطاعات فى ضريبة الدخل.. ومع ذلك مازال اليابانيون غير سعداء!

خطوات أخرى

ومازال روبرت روبين وزير الخزانة الأمريكى أيضاً غير سعيد بما أعلنه هاشيموتو.. بل أنه يرى أن الاقتصاد اليابانى فى حاجة ماسة لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل انقاذه من حالة الاقتصاد الراهنة التى يعانى منها.

وفى يوم ١٣إبريل الجارى مثلاً قال المسئول الاقتصادى فى صندوق النقد الدولى مايكل موسى مازاد الكآبة التى تخيم على الاقتصاد اليابانى ظلاماً عندما توقع أن يستمر كفاح الاقتصاد اليابانى من أجل التنمية طوال العام الحالى.

وفيما يمكن القول إنه تأكيد لكلام موسى السابق كشف بنك اليابان مؤخراً عن أكثر تقييم له كآبة فى تقريره الأخير لمستوى نمو الاقتصاد اليابانى.. حيث ذكر البنك أن النمو فى الاقتصاد اليابانى يعتمد على التصدير بشكل جذرى وقال أن الدعم الرئيسى للاقتصاد اليابانى قد انخفض وتباطأ.. موضحاً أن كافة المؤشرات الأخرى بما فى ذلك معدل الانفاق على الاستهلاك وبناء منازل جديدة والانتاج الصناعى والعمل والتجول منخفضة وضعيفة جداً.

قلق

من هنا فإن القلق - استمر حول عدم قيام اليابان بما ينبغى من أجل تعزيز اقتصادها وتدريب مسئوليها الذين حضروا اجتماع وزراء مالية السبع الكبار - الدول السبع الصناعية الكبرى - الذى عقد فى واشنطن يوم ١٦ إبريل الجارى.

وهنا يثور سؤال حول ماالذى يمكن أن تفعله الحكومة اليابانية لكى تجعل الشركات تستثمر وتجعل المستهلكين يبدأون فى الانفاق مرة أخرى؟!

فمنذ أثبتت الإحصاءات أن نحو ٦٠٪ من إجمالى الناتج القومى يتم انفاقه أو استهلاكه محلياً كمحرك لعملية التنمية فى البلاد.. واليابانيون لايهتمون بالشراء ويكتفون بمجرد التجول فى المحلات التجارية الكبرى الواقعة فى حى جينزا التجارى بطوكيو وغيره وينفقون القليل جداً ويدخرون معظم دخلهم.

٢١٪

وعلى سبيل المثال أشارت الأرقام إلى أن نسبة المبيعات قد انخفضت فى شهر مارس الماضى بالمحلات التجارية بنسبة ٢١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى.. على الرغم من أنه كانت مفروضة ضريبية استهلاك كبيرة على المشترين فى العام الماضى.

والسبب الرئيسى فى تخفيض اليابانيين لمعدلات شرائهم يرجع الى قلقهم الشديد من احتمال فقد وظائفهم التى تمثل المصدر الأساسى والوحيد لدخولهم.

ففى العام الماضى كانت الشركات تحتفظ بالعمالة الزائدة حتى عن الحاجة وتدفع لها.. أما الآن فالأمر اختلف حيث أصبحت الشركات نفسها تصفى وبالتالى فاحتمال استمرار هؤلاء الزائدين عن الحاجة فى العمل أصبح مرهوناً باستمرار الشركات التى يعملون بها نفسها.. وبالتالى زادت مخاوف اليابانيين على المستقبل فزاد توفيرهم للمال وقل انفاقهم له.

فالشركات اليابانية الآن أصبح عليها ديون كبيرة فى الوقت الذى لم تعد تحقق فيه سوى أرباح محدودة أصبحت معرضة بشكل متزايد ويفوق كثيراً الماضى للتصفية وإنهاء أعمالها.

ويشير تقرير أعدته مؤخراً شركة سوكو طوكيو اليابانية للأبحاث الى أنه حتى نهاية مارس الماضى حققت الشركات اليابانية معدلاً ضخماً فى الإفلاس وصل الى ١٧,٥٠٠شركة ويتوقع أن يحقق الإفلاس رقماً قياسياً للشركات اليابانية بحلول نهاية هذا العام.. حتى أن عدد الشركات التى تفلس وتصفى أعمالها يفوق كثيراً تلك التى تبدأ فى الاستثمار.

البطالة

فى نفس الوقت ارتفع معدل البطالة فى اليابان ليسجل ٣.٦٪ ومازال فى حالة ارتفاع مستمر.. وبالتالى أصبح على من يفقد وظيفته أن لايتوقع الحصول سوى على نحو نصف دخله، إجمالى دخله، على الأكثر ويعد ذلك على نحو أقل من ٩٠يوماً من ٣٠٠يوم أجر سنوى، وكل ذلك يتوقف على طول مدة خدمته السابقة فى العمل.

حتى من يعتبر محظوظاً ويستمر فى عمله فانه يجد أن قيمة راتبه قد انخفضت وفى حالة انخفاض مستمر بما فى ذلك العلاوات الإضافية وبدل الوقت الإضافى وغير ذلك.

من هنا لايجد اليابانيون بدأ من الاهتمام أكثر بنظرية التوفير والعمل بها وتقليل الانفاق من أجل الغد اعتماداً على المثل المصرى القائل: «القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود» ومن يدرى ماالذى سيحدث غداً؟!.

المصدر : الأهــــرام
التاريخ : / /١٩٩٨

اليابان تقرر تأجيل سياسة الإصلاح المالى لتجاوز الأزمة الاقتصادية

الحكومة توافق على خطة تتكلف ١٦ تريليون ين لإنعاش الطلب

طوكيو ـ مكتب الاهرام: اعلنت اليابان أمس تأجيل الموعد المحدد لخفض عجز الموازنة بحيث يصل الى ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى الى عام ٢٠٠٥ بدلا من ٢٠٠٣ فى الوقت الذى اعلنت فيه الحكومة عن التفاصيل الخاصة بخطة انعاش الاقتصاد التى اعلنتها مؤخرا والبالغة قيمتها ١٦,٧ تريليون حوالى ١٢٧ مليار دولار وقد اتخذ القرار خلال اجتماع لمجلس اصلاح الهيكل المالى الذى يراسه ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء بهدف تمكين الحكومة من تطبيق الاجراءات التى اتخذتها فى الآونة الأخيرة لتحفيز الاقتصاد الراكد خاصة قرار خفض ضريبة الدخل بمقدار ٤ تريليونات ين (٣٠ مليار دولار) ابان العام المالى ١٩٩٩/٩٨. وبموافقة المجلس على تعديل قانون الاصلاح المالى سيكون بمقدور حكومة هاشيموتو المضى قدما فى تنفيذ هذه الاجراءات لأن القانون بشكله الحالى يلزمها بانتهاج سياسة تقشف مالى صارمة ويمنعها من اصدار السندات الحكومية الكافية لتغطية تكاليف خفض الضرائب.

واشار المجلس الى ان البلاد تعانى من تباطؤ الانشطة الاقتصادية نظرا للأوضاع الراهنة للاقتصاد والتى كان لها أبلغ الأثر على المواطنين ولذلك كان يتعين اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة ذلك، وقرر تسهيل الاجراءات التى تسمح للحكومة بإصدار سندات تمويل العجز واعفاء بنود الرفاهية الاجتماعية من شرط خفض الانفاق طبقا لقانون الاصلاح المالى على أن يسرى الاعفاء خلال العام المالى ٢٠٠٠/٩٩ فقط وذلك كحل وسط لانهاء المشكلة التى أثارها وزير الصحة بهذا الصدد. وفى أعقاب انتهاء اجتماع المجلس صرح هاشيموتو بانه من المستحيل الالتزام بالموعد المحدد لخفض عجز الموازنة وأنه لذلك ابلغ اعضاء المجلس بضرورة تأجيله لمدة عامين.

وفى رد فعل ايجابى على قرارات مجلس اصلاح الهيكل المالى ارتفع مؤشر نيكى الذى يضم أسهم ٢٢٥ شركة الى مافوق حاجز الـ ١٦ ألف نقطة والتى تعتبر المنطقة الدافئة له.

وقد أقرت الحكومة فى اجتماعها أمس خطة الانعاش الاقتصادى التى تبلغ قيمتها ١٦,٧ تريليون ين أى ١٢٧ مليار دولار وتتضمن انفاق ١٢,٣ تريليون «٩٤ مليار دولار» لتنفيذ العديد من مشروعات الاشغال العامة ويتيح الاعفاء الضريبى اعفاء قدره ٦٠٠ دولار سنويا للاسرة اليابانية لمدة عامين.وستبحث الحكومة فى اجتماع قادم خفض الضرائب عن الشركات خلال الفترة المقبلة وتشير التدفقات إلى انه لن يزيد حجم الاستهلاك وانفاق المواطن بسبب خفض الضريبة، وقد انتقدت المعارضة الخطة وقالت انه لن تكون كافية وأن النظام الضريبى يحتاج إلى التعديل الشامل.

من ناحية أخرى، قررت اليابان ارسال نحو ٥٠٠ ألف طن من الارز الى اندونيسيا التى تعانى من نقص حاد فى الغذاء بسبب موجة الجفاف.وأعلن وزير الزراعة اليابانى أن اندونيسيا ستسدد ثمن هذه الشحنة العاجلة على مدى ٣٠ عاما.وفى الوقت ذاته أعلن وزير الصحة الاندونيسى ان حمى الدنج المتفشية حاليا بالبلاد أسفرت عن مصرع ٤٣٢ شخصا واصابة ما لايقل عن ١٦ الفا آخرين.

وحذرت رابطة وكلاء السياحة والسفر فى اندونيسيا من ان تفشى هذه الحمى بشكل وبائى قد يشكل تهديدا حقيقيا على قطاع السياحة الاندونيسى الذى يعانى من تدهورا ملحوظا ووصفتها بأنها قنبلة موقوتة على وشك الانفجار.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٤ / ١٩٩٨

دعوة يابانية لإقامة نظام سياسى جديد فى حوض الباسفيك

كلينتون يخطط لزيارة بكين لتحديد مسار العلاقات فى القرن القادم

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى - واشنطن - وكالات الأنباء:

دعت اليابان أمس إلى إقامة علاقات أكثر متانة وقوة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين سعيا وراء إقامة نظام سياسى جديد فى منطقة حوض آسيا والباسفيك. فقد حث التقرير السنوى الذى تصدره وزارة الخارجية اليابانية تحت عنوان «الدبلوماسية اليابانية نحو القرن الـ ٢١» على تدعيم الروابط بين الدول الأربع الكبرى فى تلك المنطقة، مشيرا إلى الاتصالات واللقاءات المكثفة التى جرت على أعلى مستوى بين كبار المسئولين فى الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان فى العام الماضى ومنها لقاءات القمة الثلاثة بين رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو والرئيس الأمريكى بيل كلينتون وعقد لقاءى قمة بين هاشيموتو ويلتسين وآخرين ومع الرئيس الصينى جيانج تسى مين.

وأشار التقرير إلى اتفاق التعاون العسكرى فى صيغته الجديدة مع الولايات المتحدة الذى وقع فى سبتمبر الماضى ويحدد - بشكل مفصل - ماستقدمه اليابان لواشنطن فى حال نشوب أزمات بالمناطق المحيطة بها.

وأكد التقرير أن العلاقات اليابانية - الصينية شهدت تحسنا ملحوظا فى العام الماضى عبر تبادل الزيارات بين رئيسى وزراء البلدين، وفيما يتعلق بالعلاقات اليابانية - الروسية خص التقرير بالذكر الإنجاز الذى تحقق خلال قمة سيبيريا فى نوفمبر الماضى والمتمثل فى اتفاق الزعيمين على العمل بدأب من أجل إبرام معاهدة سلام بين موسكو وطوكيو بحلول عام ٢٠٠٠ التى حال دون توقيعها حتى الآن الخلاف حول السيادة على جزر الكوريل الأربع التى احتلتها القوات السوفيتية فى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقال مسئولون فى الحكومة اليابانية إن طوكيو ربما تدعو إلى عقد قمة للدول الأربع فى أثناء انعقاد منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والباسفيك المقرر انعقاده فى ماليزيا خلال نوفمبر القادم.

وكان رئيس وزراء الصين السابق لى بنج قد صرح فى نوفمبر الماضى بأن بكين ستدرس بجدية إمكانية إجراء محادثات رباعية الأطراف للحفاظ على الاستقرار الأمنى فى منطقة آسيا والباسفيك.

فى الوقت نفسه، أكدت مصادر أمريكية أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون يخطط لزيارة غير عادية للصين فى يونيو القادم يقوم خلالها بزيارة لمعظم المدن والمقاطعات الكبرى فى البلاد.

وقالت المصادر أن الزيارة ربما تستغرق أسبوعا كاملا - على الأقل - فى تعزيز العلاقات الامريكية - الصينية، ورسم ملامح هذه العلاقات فى القرن الواحد والعشرين.

وقال مسئول أمريكى إن جولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فى جنوب شرق آسيا التى تبدأ غدا ستركز على بحث خطوات الإصلاح الاقتصادى فى اليابان والقمة الامريكية - الصينية المرتقبة وزيارة كلينتون لكوريا الجنوبية وطرق كسر الجمود فى محادثات السلام فى شبه الجزيرة الكورية.

وأضاف المسئول أن الادارة الامريكية لم تفقد الأمل فى امكان احراز تقدم فى مجال الحد من التسلح قبل قمة بكين مؤكدا أن الولايات المتحدة والصين تبذلان اقصى الجهد لتحسين العلاقات التى تسير حاليا فى مسار جيد بعد ثمانى سنوات من التدهور.

وتعتزم أولبرايت ممارسة ضغوط على الصين لوقف صادرات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية إلى دول مثل ايران وباكستان وإطلاق سراح المزيد من السجناء السياسيين فى الصين.

وستقوم أولبرايت بزيارة لليابان يوم الثلاثاء القادم تعقبها بزيارة للصين ثم كوريا الجنوبية ومنغوليا قبل التوجه إلى لندن لبحث انقاذ عملية السلام فى الشرق الأوسط.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٥/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليابان: "خطة الانعاش" تكلف ١٢٨ بليون دولار

■ طوكيو - ا ف ب، رويترز - أعلن مصدر رسمي في طوكيو ان الحكومة اليابانية التي عقدت اجتماعاً استثنائياً امس الجمعة، تبنت خطة انعاش اقتصادي مكثفة بكلفة ١٦,٦ تريليون ين (١٢٨ بليون دولار) هي الاكبر في تاريخ البلاد.

وتخصص هذه الخطة ١٢٣٠٠ بليون ين لالتزامات جديدة في الموازنة. وهذا الرقم اكبر من الذي لمح اليه رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو، الذي اشار قبل اسبوعين الى رقم «اعلى من ١٠ آلاف بليون ين».

وسيتم تخصيص ٨ تريليون ين لتطوير البنى التحتية في البلاد على ان يتم صرف ٨٠ في المئة منها في النصف الأول من العام المالي الجاري. وتامل الحكومة ان يعطي ذلك دفعاً قوياً للنشاط الاقتصادي الياباني.

وسيتم تخصيص ٤ تريليونات ين كما هو مقرر لتخفيضات في الضرائب توزع على العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩.

وافردت الحكومة ٢٦٠ بليون ين لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السكن. وتنص الخطة ايضاً على تدابير لتحريك قطاع العقارات الذي يعاني من الجمود منذ موجة المضاربات العقارية في نهاية الثمانينات.

وسبق للحكومة اليابانية ان تعهدت بخفض الضرائب المفروضة على المؤسسات لتتلاءم مع المستويات الدولية. اما بالنسبة الى الافراد فوعدت بـ «اتخاذ التدابير الضرورية لاجراء اصلاح عميق (...) بهدف التوصل الى نظام ضريبي عادل وشفاف».

وستقدم الحكومة خمسة بلايين دولار اضافية الى الدول الآسيوية عن طريق المصرف العام «جابان اكسبورت - انبورت بنك» ما يرفع مساهمة اليابان منذ اندلاع الازمة المالية الآسيوية الخريف الماضي الى نحو ٤٠ بليون دولار.

من جهة اخرى، تعتزم الحكومة تخصيص ٤ تريليونات ين لدعم الاسواق المالية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : / /١٩٩٨

..وشيراك يبدأ زيارته الرابعة والأربعين لليابان

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقى - باريس أحمد يوسف:

وصل الرئيس الفرنسى جاك شيراك أمس الى العاصمة اليابانية طوكيو فى بداية زيارة تستغرق خمسة ايام يلتقى خلالها مع رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو لبحث سبل تعزيز العلاقات اليابانية الفرنسية فى مختلف المجالات وبالذات السياسية والاقتصادية بالاضافة الى الازمة المالية والاقتصادية التى تتعرض لها الدول الاسيوية، وتعد هذه الزيارة الرابعة والاربعين التى يقوم بها شيراك الى اليابان على مدى حياته السياسية حتى الان

ومن المقرر ان تعقد المباحثات بين الزعيمين غدا ويلتقى الرئيس الفرنسى مع العائلة الامبراطورية بعد غد. كما يلتقى خلال الزيارة وزيرا خارجية البلدين.

وخلال وجوده بطوكيو يشارك شيراك فى افتتاح الاحتفال بعام فرنسا فى اليابان والذى يعقد تحت اسم «انا احب فرنسا» وذلك بمنطقة خليج طوكيو ويتضمن عدة معارض للتعريف بجوانب الثقافة الفرنسية

وسوف يلقى الرئيس الفرنسى بعد غد محاضرة عن العملة الاوروبية الموحدة اثناء اجتماع سيعقد تحت رعاية اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية.

ومن المعروف ان الدول الصناعية السبع الكبرى بالاضافة الى روسيا ستعقد قمتها القادمة بمدينة برمنجهام البريطانية خلال الفترة من ١٥ الى ١٧ مايو القادم حيث يتوقع ان تمثل الازمة الاقتصادية التى تعانى منها اليابان حاليا مكان الصدارة فى جدول اعمال القمة.

وفى باريس ذكرت مصادر وثيقة الصلة بوزارة الخارجية الفرنسية ان اليابان فى حاجة الى دعم وتأييد فرنسا لمواجهة الانتقادات الحادة لسياستها الاقتصادية خاصة وان الرئيس شيراك قد اظهر مساندته لليابان اثناء انعقاد قمة اوروبا واسيا فى لندن فى بداية الشهر الحالى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : / / ١٩٩٨

أمريكا ترحب بالخطة اليابانية لإنعاش الطلب الداخلي

واشنطن - وكالات الأنباء - رحب وزير الخزانة الأمريكية روبرت روبين بالخطة اليابانية الجديدة لانعاش الطلب الداخلي والتي تبلغ تكلفتها ١٦٦٠٠ مليار ين «١٢٨ مليار دولار» وقال انها تشكل مرحلة إيجابية لكنه طالب طوكيو بالذهاب إلي أبعد من ذلك، واتخاذ خطوات إضافية تهدف إلي تعزيز النظام المالي وتحرير اقتصادها بالكامل. حتي تتمكن من إرساء أسس سليمة لنمو دائم ناجم عن الطلب الداخلي. وقال روبين ان العالم كله وجيران اليابان الآسيويين لديهم مصلحة في انتعاش الاقتصاد الياباني.

ورغم هذا الترحيب الأمريكي فقد ارتفع سعر الدولار أمام الين الياباني أمس وعبر المتعاملون عن خيبة أملهم ازاء الخطة اليابانية ووصل سعر الدولار إلي ١٣١,١٦ ين مقابل ١٣٠,١٨ ين في اليوم السابق.

في الوقت ذاته دعا روبين الكونجرس الأمريكي إلي اعتماد ١٧,٩ مليار دولار لتمويل احتياطي الطوارئ في صندوق النقد الدولي، وقال ان هذه الموافقة تشكل ضرورة مطلقة لمواجهة أي أزمة محتملة. وكان مجلس النواب قد أرجأ يوم الخميس الماضي التصويت علي اعتماد هذا المبلغ لعدة أسابيع، ولم يحدد موعدا محددا للتصويت.

ومن المقرر أن تبدأ مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية جولة آسيوية اليوم تهدف إلي التحضير لزيارة الرئيس كلينتون لآسيا في الصيف المقبل، والتي ستشمل زيارة الصين واليابان ومنغوليا وكوريا الجنوبية.



واشنطن ترحب بالخطة اليابانية لانعاش الاقتصاد لكنها تعتبرها غير كافية

● واشنطن - ا ف ب - رحب وزير الخزانة الاميركي روبرت روبن بـ «التدابير الجوهرية» الاقتصادية لانعاش الاقتصاد التي اعلنتها الحكومة اليابانية الجمعة، لكنه ناشد طوكيو اتخاذ «خطوات اضافية».

واعتبر روبن في بيان نشر مساء أول من أمس الجمعة ان الخطة التي تبلغ كلفتها ١٦،٦ تريليون ين (١٢٨ بليون دولار) تشكل «مرحلة ايجابية».

وأضاف «نأمل ان تنفذ الحكومة اليابانية هذه التدابير بسرعة وفاعلية وان تذهب الى ابعد من ذلك من خلال اتخاذ خطوات اضافية، بينها خطوات تهدف الى تعزيز النظام المالي في اليابان وتحرير كامل لاقتصادها، كي تتمكن من ارساء اسس سليمة لنمو دائم ناجم عن الطلب الداخلي».

وأشار روبن الى ان «العالم اجمع بما في ذلك جيران اليابان الآسيويون لديهم مصلحة في رؤية اليابان تنجح في انعاش الاقتصاد الداخلي وهو امر من شأنه المساهمة في انعاش الاقتصاد في آسيا».

وكانت الحكومة اليابانية عقدت اجتماعاً استثنائياً الجمعة تبنت خلاله خطة انعاش اقتصادي مكثفة بكلفة ١٦،٦ تريليون ين هي الاكبر في تاريخ البلاد. وتخصص هذه الخطة ١٢،٣ بليون ين لالتزامات جديدة في الموازنة تأمل طوكيو في ان تساعد على رفع معدل النمو ٢ في المئة.

من جهة اخرى دعا روبن الكونغرس الاميركي الى الموافقة على صرف ١٧،٩ بليون دولار لاحتياط الطوارئ في صندوق النقد الدولي، معتبراً ان هذه الموافقة تشكل «ضرورة مطلقة».

وقال ان «كل يوم يمر من دون موافقة الكونغرس على طلب الرئيس بيل كلينتون صرف هذه الاموال لصالح صندوق النقد، يزيد ضعفنا في حال اندلاع ازمة». وكان تصويت جرى الخميس الماضي في مجلس النواب، ارجأ الى اسابيع عدة اتخاذ قرار حول اقتراح كلينتون، في الوقت الذي يفتقر صندوق النقد الى الاموال الضرورية لمساعدة الدول الآسيوية التي تعاني من الأزمة المالية.



مسئول يابانى:

طوكيو تجرى اتصالات سرية لتطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية

طوكيو ـ محمد ابراهيم الدسوقى: كشف مسئول يابانى كبير عن أن حكومة طوكيو أجرت إتصالات سرية مع كوريا الشمالية بهدف تطبيع علاقات البلدين، وقال شونجى ياناى نائب وزير الخارجية اليابانية فى ندوة حول الوضع فى شبه الجزيرة الكورية فى طوكيو أمس الأول أن اليابان تبذل جهوداً من أجل تطبيع علاقاتها مع حكومة بيونج يانج، وأنها تبحث ذلك مع الجانب الكورى عبر عدة قنوات.

وذكرت صحيفة «ماينيتش شيمبون» اليابانية فى عددها الصادر أمس ان المسئول اليابانى أشار إلى ان اتهام اليابان لكوريا الشمالية باختطاف عشرة مواطنين يابانيين ابان السبعينات والثمانينات أصبحت عقبة أمام مباحثات تطبيع العلاقات بين طوكيو وبيونج يانج.

وأوضح ان عدد اليابانيين الذين اختطفهم عملاء كوريا الشمالية قد يتجاوز الـ ١٠ أشخاص.

وكانت مفاوضات تطبيع العلاقات قد بدأت فى ١٩٩١ غير انها توقفت فى نوفمبر ١٩٩٢ بعد ثمانى جولات بسبب رفض الجانب الكورى الاستجابة لطلب اليابان بتقديم معلومات عن مصير رعاياها الذين اختطفهم عملاء بيونج يانج، وفى اغسطس الماضى اتفق الجانبان على استئناف هذه المفاوضات الا انه لم يتم بعد تحديد موعد استئنافها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٧/ /١٩٩٨

الإجراءات الحكومية السبب:

أزمة اليابان الاقتصادية تؤثر على الكبار ويتجاهلها الشباب

على الرغم من الازمة الاقتصادية التى تمر بها اليابان فى الوقت الحالى ولم يسبق لها مثيل من قبل، فان معظم الشباب مازالوا يعيشون فى عالمهم الخاص سواء بالنسبة للموضة او الازياء.

يؤكد اصحاب المتاجر أن الشبان الآن ينفقون كما كانوا ينفقون من قبل، وان المبيعات خلال فصل الربيع ارتفعت بالإضافة إلى أن أحدث الموضات تباع الآن بنفس معدلات بيعها من قبل.

ويضيف أصحاب هذه المتاجر ان ارتفاع ضريبة المبيعات فى اليابان من ٣ إلى ٥٪ وهذا هو الاجراء الذى توقع البعض ان يساهم فى بطء نمو الاقتصاد اليابانى لم يبعد الشبان عن الأسواق.

وقد اختلفت آراء السياسيين بالنسبة لهذه الموضة الجديدة من الشراء بين الشباب ، حيث تقول سوميكر ايوا الاستاذة بمعهد ابحاث الاعلام والاتصالات فى جامعة كيو بطوكيو ان تلك الظاهرة وراءها اعوام من الثراء خلقت جيلا من الشبان السلبيين لأنهم يمضون الجزء الاكبر من وقتهم خارج المنزل لايتحاورون مع والديهم ولايبادلونهم الرأى عن الاحوال الاجتماعية فى الغالبية .

ويقول تاموتسو سينيجوكو رئيس الأبحاث بمعهد ابحاث الشباب اليابانى ان هناك سبباً آخر يكمن فى الثقافة السائدة فى المجتمع والقائمة على انتماء الفرد إلى مجموعة من الاصدقاء تشكل المجال الجوى بالنسبة له ولايستطيع اى يابانى تقريبا الاستغناء عنها، حيث يهتم اليابانيون ببعضهم البعض إذا ربطتهم علاقة مباشرة ولكنهم لايهتمون بما يحدث خارج مجموعتهم.

ويرجع الباحث اليابانى انعزال الشبان عن الاوضاع الاقتصادية التى يعيشها الاباء الى انخفاض معدلات المواليد ايضا لان الوالدين ينجبان ابناء اقل الان من ذى قبل حرصاً على حمايتهم، من آثار التقلبات الاقتصادية.

وإذا كان الشباب اليابانى لم يتأثر بهذه الازمة الاقتصادية فإن الكبار على عكس ذلك، فمثلاً ايكو سوجياما ٨٧ سنة والتى من المفروض ان تستمتع بحياتها بعد تقاعدها مازالت تعمل ١٢ ساعة يومياً بمنزلها فى صناعة تعويذات تذكارية لجلب الحظ حتى تتمكن من العيش.

وتعد سوجياما واحدة من كبار السن اليابانى الذين ينمو عددهم سريعاً، فى حين تتدهور بهم سبل الحياة من جراء من الاقتصاد الضعيف والاجراءات الصارمة فى الوقت الذى تعد فيه الحكومة اصلاحات متقشفة لمعاشات التقاعد والتامينات الصحية.

ومن المتوقع انه بحلول عام ٢٠٠٧

فان اكثر من ٢٠٪ من تعداد السكان فى اليابان ومجموعهم ١٢٨ مليون نسمة ستزيد اعمارهم على ٦٥ عاماً، ومن جراء تكاليف توفير المعاشات لمثل هذا العدد الضخم تعتزم الحكومة رفع سن التقاعد تدريجياً.

(عن وكالة رويتر)

بقيمة ٧٥ مليون دولار:

شركة يابانية تفوز بعقد إنشاء مصنع البولى بروبلين

بعد منافسة استمرت أكثر من عام بين ٦ شركات عالمية فازت شركة Toyo Engineering اليابانية بعقد إنشاء مصنع البولى بروبلين الذى تقيمه شركة الشرقيون للبتروكيمياويات .

محمد فريد خميس

وسوف تقوم الشركة اليابانية باستخدام التكنولوجيا بترخيص من شركة union carbide الامريكية وتبلغ قيمة العقد وفق ماقدرته بعض المصادر بـ٧٥ مليون دولار .

وكانت شركة الشرقيون للبتروكيماويات قد دعت فى اواخر عام ١٩٩٦ ـ ٦ شركات عالمية للتقدم لمناقصة لانشاء مصنع للبولى بروبلين وهو أحد المكونات الداخلة فى صناعة السجاد وكانت قائمة الشركات المتقدمة للمناقصة تضم كل من شركتى LINDE و UHDE الالمانيتين وشركتى Snamprogethi و Tecnimort الايطاليتين اضافة الي الشركتين اليابانيتين TOYO و Mistubishi وعلي الجانب الاخر كانت الشركة المصرية قد اعتمدت الرخص التكنولوجية لكل من شركات Montell وUnion Carbide و Basf .وتبلغ الطاقة المقدرة للمصنع بـ١٢٠ الف طن سنويا.

والمعروف ان شركة الشرقيون للبتروكيماويات يساهم فيها كل من شركة النساجون الشرقيون وشركة مصر امريكا لصناعة السجاد وشركة أبى



المصدر : الحيــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٨



الرئيس جاك شيراك (الى اليسار) ورئيس اتحاد المنظمات الاقتصادية شويشيرو تويودا. (رويترز)

الرئيس الفرنسي يؤيد عملة يابانية قوية للحفاظ على الاستقرار النقدي العالمي

■ طوكيو - ا ف ب - أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك في طوكيو أمس الاثنين انه يؤيد عملة يابانية قوية بما فيه الكفاية للحفاظ على الاستقرار النقدي في آسيا وبقية انحاء العالم. واعتبر في الوقت نفسه ان العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» حمت أوروبا من الأزمة المالية الآسيوية.

وقال شيراك في كلمة أمام عدد من رجال الأعمال في كيدانرين، مقر أرباب العمل اليابانيين «إن الين يشكل عنصراً مهماً للاستقرار النقدي في العالم، ويلعب دوراً أساسياً في النظام النقدي الآسيوي والنظام النقدي العالمي. أمل أن يستمر القيام بهذا الدور». وأضاف في اليوم الأول لزيارته لليابان ان الدور الذي تلعبه العملة اليابانية «يرتكز إلى قوة اقتصادية وادخار واحتياط وموجودات كبيرة، لذلك لا يمكن أن تكون متشائمين»، مشيراً إلى «الخطر في أن يكون المرء متشائماً في عالم حيث الأسواق بالغة التأثر».

وقال شيراك: «يجب وضع ثقتنا في آسيا»، محذراً في الوقت نفسه أوروبا من محاولة اعطاء دروس لهذه المنطقة التي تجتاز أزمة مالية منذ الصيف الماضي. واضاف أنه «ليس لأوروبا أن تعطي دروساً في المجال الاقتصادي والمالي»، وانه يتعين على آسيا «أن تنظم نفسها من الوجهة المالية».

من جهة أخرى، أكد شيراك أن العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» حمت أوروبا من الاضطرابات الناجمة عن الأزمة المالية الآسيوية.



القمة اليابانية ـ الروسية بين ثورة التوقعات وحقائق الواقع

ما من خلاف على أن الكثير من المياه جرت بسرعة على مدار الأشهر الماضية فى قنوات العلاقات اليابانية ـ الروسية، التى انتقلت من عهد الاستمساك بالمواقف المتصلبة وعدم الاستعداد للتحلى بالمرونة الى عهد الحلول الوسط والأخذ والرد بشأن نقاط الخلاف الشائكة بين البلدين مع مراعاة مصالح الطرفين، والقمةغير الرسمية التى عقدت قبل أيام قليلة بمنتجع كاوانا جنوب غرب العاصمة اليابانية بين الرئيس بوريس يلتسين ورئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو ليست سوى اضافة مهمة فى رصيد جهود تحسين العلاقات بين روسيا واليابان.

وربما كانت المصادفة وحدها تقف وراء تشابه الظروف الداخلية فى موسكو وطوكيو عند انعقادها، فالرئيس الروسى خلف وراءه اوضاعا سياسية مضطربة بعد إقالة رئيس وزرائه فيكتور تشيرنو ميردين وإصرار البرلمان على رفض مرشحه سيرجي كيرييينكو لشغل المنصب لصغر سنه، هذا الوضع المضطرب تسبب فى تأجيل موعد القمة لمدة اسبوع بعدما كان ينتظر انعقادها يوم ١١من الشهر الجارى.

رسالة طوكيو

محمد إبراهيم الدسوقى

وكون يلتسين يترك بلاده فى ظل الظروف السابق الإشارة إليها وفى ظل فراغ منصب رئيس الوزراء يوضح مدى الأهمية التى يوليها لزيارته لليابان والتى يمكن أيضا أن تكون فرصة له للابتعاد عن صداع الأحداث الملتهبة فى موسكو وترتيب أوراقه لتحديد خطواته القادمة فى موقعة اختيار رئيس الوزراء الجديد.

أما هاشيموتو فالرجل فى موقف أكثر من صعب لتعرضه لضغوط وانتقادات من كل صوب وحدب بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية لبلاده ومطالبته بفعل المزيد والمزيد لإنعاش الاقتصاد الراكد، وربما رأى فى القمة خير ملاذ للهروب لساعات قليلة من هذه الأجواء وسحض الاتهامات الموجهة الى اسلوب قيادته. واختيار كاوانا لاستضافة القمة كان ملائما فالمكان معروف ومحبب لهواة صيد الأسماك ـ هواية يلتسين المفضلة ـ وبالتالى سيتوافق المكان مع شهية الزعيمين المفتوحة للصيد، فالرئيس الروسى يريد اصطياد التعاون الاقتصادى الذى يشعره بالرضى من اليابان، بينما يرغب رئيس الوزراء اليابانى فى الفوز بتعهد ما بشأن توقيع معاهدة سلام بحلول عام ٢٠٠٠ وصيغة لتسوية النزاع الناشب حول السيادة على جزر الكوريل التى احتلتها القوات السوفيتية فى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولا يسعنا فى هذا المقام إلا القول بأن كاوانا جسدت الى حد كبير «ثورة التوقعات» التى تداعب خيال الجانبين والتى عادة ما تصطدم بحقائق الواقع، وقبل الخوض فى بيان هذه النقطة تشير الى ان القمة تمثل تجسيدا عمليا لتغييرات جذرية فى السياسة الخارجية للبلدين، فروسيا تعيش حاليا مرحلة إعادة اكتشاف لجذورها الآسيوية. فمع توسع حلف شمال الأطلنطى (الناتو) باتجاه شرق أوروبا لاستيعاب دول الكتلة الشرقية السابقة تحت مظلته حرمت موسكو من البقية المتبقية لنفوذها الغابر فى الجزء الشرقى من أوروبا، مما جعلها تدرك أن فرصتها للحاق بركب الغرب قد ولى ومن ثم فهى بحاجة الى موطئ قدم جديد فلماذا لا تجرب الاتجاه نحو منطقة آسيا. الباسفيك بصفة خاصة حتى تتمكن من الاستفادة من محاولة الاندماج فى منظماته الاقتصادية فى وقت ينتقل فيه الاقتصاد الروسى من ازمة الى اخرى ويحتاج لكل مساعدة ممكنة.

وفى العام الماضى صدر تقرير عن مجلس الدفاع والشئون الخارجية الروسى يشير لأهمية اقامة علاقات جيدة قوية مع اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، ومنح اليابان اهمية كبيرة فى هذا السياق، لأن موسكو تخشى من تنامى قوة الصين اقتصاديا وعسكريا وترى ان التقارب الروسى، اليابانى يمكن ان يكون بمثابة عامل الردع فى مواجهة التنين الصينى، والتوجس الروسى لم يقلل منه توقيع اتفاقية المشاركة الاستراتيجية بين بكين وموسكو العام الماضى. بالإضافة الى ان اليابان بثقلها الاقتصادى على المستوى العالمى ستكون خير عون يدعم طلب موسكو للانضمام الى منظمة التجارة الدولية.

وعلى الجانب اليابانى فقد تخلت طوكيو عن سياستها القديمة التى تربط ما بين الملفين السياسى والاقتصادى بمعنى انها كانت ترفض اقامة اى شكل من اشكال التعاون الاقتصادى مع روسيا مادامت مشكلة الكوريل ظلت بدون حل، بل على العكس فإنها تسعى حاليا للعب بورقة الاقتصاد للحصول على مزيد من التنازلات الروسية فيما

يخص الكوريل.

كذلك فإن تغيير الموقف اليابانى وضع فى الاعتبار الاستفادة من استغلال مصادر الطاقة فى الشرق الأقصى الروسى علاوة على احتياجها لتعضيد روسيا لمطلبها الدائم الفوز بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولى.

وكما ذكرنا قبل قليل توجه الزعيمان الى كاوانا وفى ذهن كل منهما خطة تكتيكية لإشباع رغبته فى الصيد، فيلتسين من ناحيته صب جل اهتمامه وتركيزه فى إبرام معاهدة للصداقة والتعاون والسلام وليس مجرد معاهدة للسلام كما تطالب اليابان تنفيذا للاتفاق الذى تم التوصل إليه خلال قمة سيبيريا، التى عقدت فى نوقمبر الماضى بتوقيعها عام ٢٠٠٠، والمعاهدة المقترحة من الجانب الروسى يجب ان تتضمن شتى انواع التبادل سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا وهو المرغوب فيه.

فى حين اعتقد هاشيموتو على استراتيجية تقوم على ضرورة احراز تقدم ما باتجاه تسوية نزاع الكوريل وتوقيع معاهدة السلام لإمداد جهود تحسين العلاقات الثنائية بأسباب الحياة والارتقاء بها استنادا لعلاقة الصداقة بين الزعيمين وتعزيزها بواسطة لقاءات القمة غير الرسمية التى تعقد فى أجواء بعيدة تماما عن الرسميات

وما أن بدأت الجلسة الأولى للمباحثات حتى اتضحت معالم استراتيجية كل طرف، فالرئيس الروسى تقدم باقتراح باقامة مشروع مشترك فى إحدى الجزر الأربع إلا ان هاشيموتو استقبله بحذر شديد وانحصر رده عليه فى انه ستجرى دراسته فى ضوء المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام.

ومطالبة روسيا وإلحاحها على اقامة مشروعات يابانية - روسية فى الكوريل ليست بجديدة وكانت تسعى لترويجها لدى اليابان كحل وسط باتجاه تسوية النزاع، إلا ان طوكيو لم تتحمس لهذا الاتجاه لسبب جوهرى هو ان مشاركتها لا تعنى سوى اعترافها بسيادة روسيا على الجزر التى تعتبرها جزءا من اراضيها وتطالب بعودتها لسيادتها.

والحذر اليابانى هنا يقف عند حدود الكوريل، بمعنى إنها لا ترفض تماما مبدأ التعاون الاقتصادى مع روسيا، بدليل انه اعلن خلال المؤتمر الصحفى المشترك للزعيمين عن إجراءات من شأنها تعزيز التجاوب الاقتصادى بين البلدين لتنشيط الخطة المتفق عليها فى قمة سيبيريا والمعروفة باسم خطة هاشيموتو - يلتسين والمتضمنة ٦ نقاط رئيسية أهمها، دمج الاقتصاد الروسى فى النظام الاقتصادى العالمى ومساندة الإصلاحات الاقتصادية الروسية والتعاون فى مجال الطاقة.

غير ان النقطة الأهم فى المؤتمر الصحفى- والتى ظل الجميع بانتظارها- كانت اعلان هاشيموتو فى اقتضاب تقدمه باقتراح او مبادرة جديدة لضيفه الكبير بصدد تسوية نزاع الكوريل وإبرام معاهدة السلام المنتظرة دون أن يحدد تفاصيل مبادرته التى وصفها يلتسين بالاقتراح الجاد.

وانتهت القمة بمنحها درجة ٨ من ١٠ طبقا لما أعلنه الرئيس الروسى دون الإجابة عن التساؤل المتعلق بمضمون المبادرة اليابانية التى فضلت الحكومة اليابانية الا تتطرق اليها من قريب او من بعيد مفضلة منح الفرصة لروسيا لدراستها فى هدوء بعيدا عن ضجيج وسائل الإعلام وفضول الصحفيين.

ولكن ماهى إلا ساعات قليلة حتى خرجت الصحف اليابانية بعناوين رئيسية حول اقتراح هاشيموتو والداعى لإعادة ترسيم الحدود بحيث تكون شمال الكوريل مما يعنى بشكل ضمنى اعتراف روسيا بسيادة اليابان عليها مع إبداء اقصى درجات المرونة فيما يتعلق بشروط وتوقيت اعادتها للسيادة اليابانية مع السماح لموسكو بالإشراف الإدارى عليها مع عدم إثارة ضجيج حول نقطة السيادة لعدم استفزاز العناصر المعارضة لعودتها فى البرلمان وركزت فى تسوية النزاع على خمس مراحل تستغرق ما بين ١٥ و٢٠ عاما مع ترك مسألة السيادة للأجيال القادمة لتحديدها.

ولم يتأخر رد الفعل الروسى كثيرا، حيث جاء فى صورة رفض للتخلى عنها اذ اعلن المتحدث باسم الكرملين ان دستور البلاد ينص على حفاظ الرئيس على وحدة اراضى البلاد، ولكن ومع الرفض الروسى لم تعلق طوكيو والتزمت الصمت لماذا؟ ربما لأنها لا تريد استعجال رد موسكو الحقيقى على اقتراحها مع ادراكها ان التصريحات الهابطة للاستهلاك المحلى لا أكثر ولا أقل نظرا لطبيعة الظروف الراهنة مع منح الدفع اللازم للدبلوماسية الهادئة للسير الى الأمام.

وهذا الموقف من جهة اليابان يعكس تمسكها بدرجة عالية من التفاؤل مما يجعلها تعتقد ان روسيا لا تزال تبحث الاقتراح، والباعث على تفاؤلها عدة عناصر أولها علمها ان يلتسين هو صاحب القول الفصل والقادر على اتخاذ قرار بشأن الكوريل - ولا يعنى ذلك التقليل من حجم وقوة المعارضين لعودة الجزر لليابان - علاوة على اعتقادها بأن الرئيس الروسى ينظر للدعم اليابانى فى المجال الاقتصادى باعتباره عنصر تعزيز لإحكام سيطرته على السلطة، كما انه يريد ان يذكره التاريخ بوصفه الزعيم الروسى الذى أبرم معاهدة سلام مع اليابان.

وطوكيو تصبو بشدة للانتهاء من موضوع معاهدة السلام اثناء تولى يلتسين السلطة لأنه لا يعرف كيف ستكون توجهات خليفته وكم من الوقت سيحتاج لإقامة علاقات قائمة مع الثقة المتبادلة معه، والسير على نفس طريق المصالحة معها وتعلم ان هناك انتخابات عامة بروسيا عام ٢٠٠٠ وبالتالى فليس هناك متسع من الوقت لإطالة أمد المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع اضف لذلك ظروف يلتسين الصحية وما إذا كان سيكمل فترة رئاسته التى ستنتهى فى ٢٠٠٠.

وعلى حد قول مسئول كبير بالخارجية اليابانية انه مالم تتمكن اليابان من استغلال رغبة الرئيس الروسى فى توقيع معاهدة سلام فإنها قد تضطر للانتظار لقرن قادم لتسوية نزاع الكوريل.

ومن ثم فإن اليابان تحاول بقدر طاقتها الاستفادة من الورقة الاقتصادية والتلويح باستعدادها للمرونة بخصوص شروط وتوقيت عودة الجزر لسيادتها، فتلك النقطة قابلة للتفاوض اما المبدأ فى حد ذاته - سيادتها عليها - فغير قابل للتفاوض ثانية واحدة بشأنه.

والآن تعد اليابان نفسها للخطوة التالية فى مشوار تحسين العلاقات مع روسيا وتجهز لهاشيموتو الأوراق التى سيحملها بحقيبته لدى زيارته الرسمية المرتقبة للعاصمة الروسية أواخر العام الجارى والتى ستعقبها زيارة رسمية للرئيس الروسى للعاصمة اليابانية العام القادم، وخلال مرحلة الإعداد ستظل يحدوها الأمل بانتظار الرد الروسى على اقتراحها، وستظل ثورة التوقعات قائمة لا يعترضها بين الحين والآخر إلا حقائق الواقع.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٢/١٩٩٨

فى محاولة لتحدى الحزب الحاكم

اندماج أربعة من أحزاب المعارضة فى اليابان

طوكيو - أ.ش.أ

قررت اربعة من احزاب المعارضة فى اليابان الاندماج فى حزب واحد يسمى الحزب الديمقراطى اليابانى

وذكرت وكالة انباء (كيودو) ان احزاب المعارضة الثلاثة وهى حزب الحكم الصالح وحزب اميتى وحزب الاصلاح الديمقراطى سوف تحل نفسها وستنضم الى الحزب الديمقراطى اليابانى الذى يتزعمه ناوتو كان.

واشار الى ان اربعة وثلاثين من الاعضاء البرلمانيين فى حزب الحكم الصالح وثلاثة وعشرين من حزب اميتى وخمسة من حزب الاصلاح الديمقراطى سينضمون الى الحزب الديمقراطى اليابانى الذى يشغل ٦٩ مقعدا فى البرلمان ليشكلوا حزبا يشغل ١٢١ مقعدا فى مجلسى النواب والشيوخ.

وسيعلن ناوتو كان فى احتفال يقام فى وقت لاحق البرنامج السياسى للحزب الجديد وعزم الحزب على تحدى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم الذى يحتل ٢٦١ مقعدا فى مجلس النواب البالغ عدد مقاعده خمسمائة مقعد.

وقد صرح رئيس الوزراء اليابانى ورئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى ريوتارو هاشيموتو للصحفيين امام مقر اقامته الرسمى انه سيبعث بتهانيه الى الحزب الجديد معربا عن امله فى ان يكون الحزب الجديد حزبا صالحا.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/ ٤/ ١٩٩٨

اليابان تضع الخطط التنفيذية لاتفاق التعاون العسكرى مع أمريكا فى الأزمات الدولية

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى: نفت الحكومة اليابانية أمس صحة التقرير الذى نشرته صحيفة «يوميورى شيمبون» اليابانية بشأن تحديد الحكومة للنطاق الجغرافى الذى سيشمله تنفيذ اتفاق التعاون العسكرى الجديد مع الولايات المتحدة.

يأتى ذلك فى الوقت الذى سيبدأ فيه البرلمان اليابانى مناقشاته اليوم حول التشريعات اللازمة لتطبيق التوجيهات الجديدة لتنفيذ الاتفاق.

وقال كانزو موراهوكا المتحدث الرسمى باسم الحكومة: إن طوكيو لن تحدد بشكل مسبق النطاق الجغرافى، وإن هذا التحديد سيتوقف على ما إذا كانت الأزمة ستنشب فى المناطق المحيطة باليابان وما إذا كانت ستؤثر على الأمن والسلام اليابانى.

وقد ناقشت الحكومة أمس مشاريع القوانين المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، والخاصة بنوعية وطبيعة المساعدات والإمدادات التى ستقدمها اليابان للقوات الأمريكية فى حالة اندلاع أزمات.

وأعلن كويتش كاتو السكرتير العام للحزب الليبرالى الديمقراطى أنه سيتم إقرار مشاريع القوانين حتى فى حالة استمرار معارضة الحزب الديمقراطى الاجتماعى وحزب «الرواد الجدد» لها.

كانت صحيفة «يوميورى شيمبون» اليابانية قد نشرت فى صدر صفحتها الأولى أمس الأول تحديدا للنطاق الجغرافى لتنفيذ اتفاق التعاون العسكرى ونسبت ذلك إلى مصادر حكومية.

وقالت إنه سيشمل الشرق الأقصى والمناطق المحيطة به وتشمل مضيق تايوان ومنطقة شبه الجزيرة الكورية وجزءاً من جزيرة سخالين الروسية وهونج كونج والفلبين وجزر سبراتلى المتنازع عليها بين الصين وجيرانها وجزيرة ميكرونيزيا.

